

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد

كلية العلوم السياسية

# المدخل في دراسة الاستراتيجية

الدكتور  
عبد القادر محمد فهمي

العراق - بغداد - ٢٠٠٩





الإهداء...

إلى والدي ... رحمة" وغفرانا

إلى زوجتي وأولادي ... حبا" وعرفانا

الأستاذ الدكتور  
عبد القادر محمد فهمي



## المحتويات

٧	المقدمة
٩	الفصل الأول : في مفهوم الإستراتيجية/ إطار مفاهيمي
١١	المبحث الأول : التعريف بالإستراتيجية .
٢٤	المبحث الثاني : الإستراتيجية القومية والإستراتيجية العسكرية.
٣٢	المبحث الثالث: الإستراتيجية العسكرية والعقيدة العسكرية.
٣٦	هوامش الفصل الأول .
٣٩	الفصل الثاني: الإستراتيجية والنظريات الجيوبوليتكية والجيوستراتيجية .
٤١	المبحث الأول: مدخلات مفاهيمية .
٤٩	المبحث الثاني: منظرو الفكر الجيوبوليتكي .
٧٠	المبحث الثالث: منظرو الفكر الجيوستراتيجي .
٩٣	المبحث الرابع: الماكندرية الجديدة .
١٠١	هوامش الفصل الثاني .
١٠٣	الفصل الثالث: الحرب والصراعات المسلحة .
١٠٥	المبحث الأول : ماهية الحرب ومكانتها في الفكر الإنساني .
١١٥	المبحث الثاني : أسباب الحرب ودوافعها .
١٢٢	المبحث الثالث : أشكال الحروب وأنواعها .
١٢٧	هوامش الفصل الثالث.
١٢٩	الفصل الرابع : استراتيجيات المجاهدة والصراع.
١٣١	المبحث الأول : الإستراتيجية التقليدية .
١٤٣	المبحث الثاني : الإستراتيجية النووية .

١٥١	المبحث الثالث : الإستراتيجية التكنو - معلوماتية .
١٦١	هوامش الفصل الرابع .
١٦٣	الفصل الخامس: استراتيجية الردع .
١٦٥	المبحث الأول : في معنى ومفهوم الردع .
١٦٩	المبحث الثاني : استراتيجية الردع التقليدي والنووي.
١٧٤	المبحث الثالث: مظاهر الثبات النسبي في نظرية الردع .
١٨٦	هوامش الفصل الخامس .
١٨٩	الفصل السادس: الأزمة الدولية وطرائق إدارتها .
١٩١	المبحث الأول : الأزمة الدولية، ما هيته والتعريف بها.
١٩٦	المبحث الثاني : الأزمة الدولية وعملية صنع القرار / قرارات الأزمة.
٢٠١	المبحث الثالث : طرائق إدارة الأزمة الدولية.
٢٠٩	هوامش الفصل السادس.
٢١٣	الفصل السابع: الإستراتيجية الأسرائيلية .
٢٢٦	هوامش الفصل السابع .
٢٢٩	الفصل الثامن: الإستراتيجية الأوروبية .
٢٣٨	هوامش الفصل الثامن .
٢٤١	الفصل التاسع : الإستراتيجية الصينية .
٢٥٩	هوامش الفصل التاسع .
٢٦٣	الفصل العاشر: الإستراتيجية الروسية .
٢٧٣	الفصل الحادي عشر: الإستراتيجية الأمريكية .
٢٨٨	هوامش الفصل الحادي عشر



تحتل الاستراتيجية كموضوع، باهتمام متزايد وواسع النطاق من لدن المفكرين والمثقفين والأكاديميين، فضلاً عن اهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لما لها من تماس شديد وعلاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية. وهذه الجاذبية التي تتحلى بها الاستراتيجية جعلت منها مفردة مقترنة بجملة أفعال لا حصر لها وإن لم تكن ذات طبيعة سياسية. فكلمة (( استراتيجية )) تستخدم اليوم في مختلف ميادين الحياة، وفي أنشطة وفعاليات عديدة حتى أصبح من الصعوبة بمكان تحديد ما المقصود بها على وجه الخصوص. ولا شك أن هذه السهولة في استخدام المصطلح إن دلت على شيء إنما تدل على أهمية الاستراتيجية كموضوع تفرض علينا موجبات الضرورة العلمية والموضوعية دراستها وتحديد ماهيتها، وخاصة بالنسبة لطلبة العلوم السياسية حيث تلامس هذه المادة العديد من الموضوعات التي ينشغلون بدراستها.

وثمة حقيقة ملفتة للاعتباه وتجدر الإشارة إليها وهي إن المؤلفات المنهجية في ميدان علم الاستراتيجية تعد قليلة بل شحيحة بالقياس إلى ما كتب في حقل العلوم السياسية وعلى اختلاف فروعها والموضوعات التي تعنى بها. صحيح إن هناك العديد، بل والكثير من الدراسات التي تصنف كونها ( دراسات استراتيجية ) وفي موضوعات متعددة ومتنوعة، إلا أننا نفتقر ، وفي الوقت نفسه، إلى وحدة الموضوع في هذا الجانب من جوانب المعرفة العلمية. أي أننا نفتقر إلى وجود أكثر من مرجع منهجي يجمع المفردات الأساسية التي يختص بها علم الاستراتيجية ليكون بالتالي مدخلاً " فكرياً " - منهجياً " لطالب العلوم السياسية، يسهم وعلى نحو فاعل في تشكيل مرتكرات قاعدته المعرفية، ويفتح أمامه آفاقاً رحبة وخصبة للتأمل والبحث في موضوعاته.

وفي الواقع لا تُعد مسألة ولوج سبل البحث العلمي في موضوع الاستراتيجية، وعلى المستويين النظري والتجريبي، أمراً وافر السهولة. إذ تطرح دراستها إشكاليتين رئيسيتين، أولها فكرية ، وثانيها منهجية. وتحدد أبعاد الإشكالية الفكرية بالإطار والمضمون المفاهيمي الذي تنطلق منه الاستراتيجية ذاتها. وهنا يثار السؤال حول ما الذي تعنيه الاستراتيجية حصراً؟ هل هي تختص بالجوانب العسكرية لتكون بالتالي وثيقة الصلة بالعلم العسكري؟ أو إنما تختص بالجوانب والأنشطة السياسية لترتبط بعد ذلك بالعلوم السياسية؟ أو إن الاستراتيجية تحمل خاصية مركبة تجمع ما بين الجوانب العسكرية والسياسية معاً؟.

هذه الإشكالية المفاهيمية تطرح بدورها إشكالية أخرى ذات طبيعة منهجية مفادها، ماهي ( الطريقة ) أو ( الأداة ) التي يستعين بها الباحثون أو الدارسون للكشف عن حقيقة الموضوع أو

الظاهرة المعنيين بدراساتها ؟ بمعنى آخر، كيف يمكن دراسة الإستراتيجية؟ هل تتم دراستها بالاستعانة بأدوات العلم العسكري؟ أو بأدوات ووسائل علم السياسة؟ وفي ضوء هاتين الأشكالتين حرصنا في هذا الكتاب على معالجة الجوانب النظرية والتطبيقية التي يتشكل منها علم الاستراتيجية وبأبعادها السياسية والعسكرية في إطار وحدة فكرية تأخذ بنظر الاعتبار ما تفرضه الضرورات العلمية - الأكاديمية لتغطية القسط الأكبر من موضوعاته.

وعلى هذا عالج الفصل الأول الأطار المفاهيمي لموضوع الاستراتيجية، فتناولنا المفهوم والتعريف به وتحديد نطاق وأوجه استخدامه. ثم درسنا في الفصل الثاني العلاقة بين الاستراتيجية وموضوعات وثيقة الصلة بها وهي النظرية الجيوبوليتكية والنظرية الجيوسراتيجية. وأنشغل الفصل الثالث بمعالجة ظاهرة الحرب ومكانتها في الفكر الأنساني، مركزاً على أسبابها والدوافع التي تقود إليها والأنماط التي يمكن أن تتخذها. أما الفصل الرابع فقد أنصرف إلى دراسة استراتيجية الخجاجة والصراع بشقيها التقليدي والنووي، فضلاً عن دراسة بعد ثالث أدخلته الثورة المعلوماتية وما أحدثته من تغيرات نوعية على غط التفكير الاستراتيجي، وقد تمثل هذا البعد بالثورة التكنومعلوماتية. ولا تغفل الدراسة، في الفصل الخامس منها، واحداً من بين أكثر الموضوعات إثارة في الدراسات الاستراتيجية وهو موضوع الردع. إذ تم تعريفه وتحديد معناه وتبيان خصائصه والعناصر التي تميز بين نوعين من الردع في ظل الأسلحة المستخدمة وهما، الردع التقليدي والردع النووي.

أما الفصل السادس فقد انشغل بدراسة الأزمة الدولية، إذ تم التعريف بها وتحديد ما هيتهما والطرائق المتبعة في إدارتها بهدف معالجتها والتخفيف من حدة الآثار التي قد تترتب على تطور مساراتها. أما الفصول المتبقية ، السابع ، والثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر، فقد انصرفت إلى دراسة نماذج تطبيقية لاستراتيجيات بعض القوى الإقليمية والدولية كالأستراتيجية الإسرائيلية، والأستراتيجية الأوروبية، والأستراتيجية الصينية، والأستراتيجية الروسية، وأخيراً الأستراتيجية الأمريكية.

وبإتمام هذا الجهد المتواضع، فإن كل ما نأمله ونطمح إليه أن يكون سبيلاً أمام طلبتنا الأعزاء يعينهم على إثراء وإغناء هذا الحقل من المعرفة العلمية بالمزيد من البحوث والدراسات العلمية الجادة والرصينة ....ومن الله التوفيق.

## الفصل الاول

في مفهوم الإستراتيجية إطار مفاهيمي





## الفصل الأول

### في مفهوم الإستراتيجية/إطار مفاهيمي

#### المبحث الأول

##### التعريف بالاستراتيجية

من بين المفردات التي أثارت جدلاً واسعاً في الأدب السياسي الاستراتيجي، هي مفردة الاستراتيجية. ولعل السبب في ذلك يعود إلى كثرة استعمالها وتداولها في العديد من مجالات الحياة. فمفهوم الاستراتيجية يعتبر من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية المختلفة والتي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد. فكلمة استراتيجية، وصفة استراتيجي، يستخدمان استخداماً واسعاً من قبل الباحثين والمتخصصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون تحديد واضح لمعناها، أو تعريف لأبعاد المفهوم وحدوده، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى الغموض والاضطراب الفكريين.

وتعير الاستراتيجية (strategy) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (strato) بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة (stratego) والتي تعني فن القيادة. ومن مشتقاتها أيضاً (stratagem)، والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو<sup>(١)</sup>. وقد ألف القائد الروماني (سيكستوس اليونيس فرو نيسنوس) كتاباً عام ١٠٠م بأسم (strategematon)، جمع فيه عمليات الخداع العسكرية الناجحة التي قام بها القادة السابقون. ومن بين ما أورده من خدع عسكرية، عملية تضليل العدو عن طريق تنفيذ مخطط غير ذلك المعلن، كأن يعلن القائد، على سبيل المثال، عن موعد للهجوم ثم ينفذ الهجوم في موعد آخر، أو أن يحدد مكان مفضل للإشتباك العسكري، ألا أنه ينتقي مكاناً آخر لضمان عنصر المباغتة.

والملاحظ أن كلمة (ستراتيجية) لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريباً. وكان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو (فن الفروسية)، وهو مستمد من مرجع يحمل نفس الاسم ألفه (كرستين دي بزات) في القرن الرابع عشر.

في الفترة الممتدة من ١٥٠٠ وحتى ١٧٥٠، استبعدت كلمة الفروسية وأصبح المشاهير، وعلى رأسهم (ميكافلي) و (فريدريك الكبير)، يستخدمون وصف (فن

الحرب ( <sup>(٢)</sup> ) . ولما كان القرن الثامن عشر قد اتسم بإضفاء الصبغة العقلانية على كل مجالات النشاط الإنساني ، فقد تراجع تدريجيا في أواخر ذلك القرن استخدام لفظ (فن) بصفته لفظا مبهما وحديسا ، وبدأ الاتجاه إلى اعتبار ( إدارة الحرب ) علما له مبادئ يمكن اكتشافها و تدريسها في الجامعات والأكاديميات العسكرية التي كانت قد بدأت لتوها تلج سبل المعرفة العلمية . وعلى هذا ، يعد لفظ ( استراتيجية ) لفظا جديدا ، وكان أول من استخدمه ، الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية ( جولي دي ميزروا ) قبل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ <sup>(٣)</sup> .

وإذا كان تعبير الاستراتيجية (strategy) قد اشتق أصلا من الكلمة اليونانية (strategos) وتعني فن القيادة ، فإن استخداماتها المعاصرة قد تعددت وشملت العديد من الميادين ، فقد يوصف موقع دولة بأنه استراتيجي ، كان يقال الموقع الاستراتيجي لقناة السويس أو الخليج العربي ، وقد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي مهم بأنه استراتيجي . كما يطلق وصف استراتيجي على بعض الأسلحة المتطورة ، فيشار إلى معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (salt) (Arms limitation Treaty strategic) كما توصف بعض الموارد والسلع الاقتصادية بأنها استراتيجية كالنفط مثلا <sup>(٤)</sup> . وأخيرا ، فقد يوصف نمط من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكير استراتيجي أو دراسات استراتيجية <sup>(٥)</sup> .

أذن هناك تعددية في استخدامات تعبير الاستراتيجية ، وهذا التنوع والتعددية يفرض علينا أن نحدد ما الذي تعنيه الاستراتيجية حصرا من الناحية العلمية - الموضوعية .

بدءا ، لا بد من التأكيد على أن تعبير الاستراتيجية ذو أصل عسكري . ومن الناحية التاريخية أربط لفظ الاستراتيجية ، وكما سبقت الإشارة ، بلفظ الحرب وقيادتها . وعندما ظهر علم الحرب ، أصبحت استراتيجية الحرب فرعاً من فروعها . وبدأت الجهود العلمية على نحو جاد بتدوين فن الحرب مع ( نيقولا ميكافيلي ) ، الذي قام بتأليف كتاب بعنوان (فن الحرب) <sup>(٦)</sup> .

وترجع بداية الدراسة العلمية للموضوع إلى منتصف القرن الثامن عشر ، ورغم أن ( ميزروا ) الفرنسي قد استخدم لفظ الاستراتيجية أولا ، فإن ( هنري لويدي ) الإنكليزي ، وفي منتصف ذلك القرن ، قام في مقدمة مؤلفه عن تاريخ حرب السنوات السبع بتدوين

عدد من النظريات العسكرية العامة وأسس الاستراتيجية الحربية . وجهود(هنري لويدي) هنا كانت بمثابة تأسيس للفن والعلم العسكري، حيث ربط الاستراتيجية بدلالة الفعل العسكري في الميدان <sup>(٧)</sup>. وعندما جاءت الإسهامات الفكرية بعد ذلك، لتعريف الاستراتيجية، فأما لم تبتعد عن هذه الدلالة. فقد عرف (كلاوز فيتز) الاستراتيجية بأنها ( نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب ) <sup>(٨)</sup>.

فلاستراتيجية إذن، ومن وجهة نظر (كلاوز فيتز) ، هي استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب، أو إلى الأهداف التي شنت الحرب من أجلها. هذا يعني، أن على الاستراتيجية أن تحدد للعمل الحربي هدفا يتلائم مع غرضية الحرب، وهذا يفرض على الاستراتيجية ، أن تضع خطة الحرب، وأن تحدد، وفقا لهدفها أي هدف للحرب، جملة أعمال أو تحركات تقود إلى تحقيقه <sup>(٩)</sup>. أما (فوندر جولتز) فقد عرف الاستراتيجية بأنها ( اتخاذ الاجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل). <sup>(١٠)</sup>

أما ( ليدل هارت ) فقد عرف الاستراتيجية بكونها ( فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة)، أو بعبارة أخرى ( طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية) <sup>(١١)</sup>.

وقد عرفها (مولتكه) بأنها ( عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القاد لتحقيق الأهداف) <sup>(١٢)</sup>. وعرفها ( ريمون أرون) بأنها (قيادة مجمل العمليات العسكرية) <sup>(١٣)</sup>.

والواقع، ان مجمل هذه التعاريف يغلب عليها الطابع العسكري. بمعنى، إنها تعرف الاستراتيجية بدلالة النشاط العسكري في الميدان، أو استخدام الوسيلة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية التي تشن الحرب من أجلها. إن (كلاوز فيتز) عندما عرف الاستراتيجية بأنها استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب، فإنه بهذا يكون قد ربط الاستراتيجية بالجانب العسكري، في حين إن استراتيجية الدولة بمعناها العريض والشامل لا يمكن أن تنقيد أو تتحقق بالحرب فقط، وان كانت الوسيلة العسكرية هي واحدة من جملة وسائل تعين على تحقيق استراتيجية الدولة أو تعمل على ضمانها.

وعند تفحص التعريف الذي جاء به ( ليدل هارت )، نجد انه لا يبتعد كثيرا عن ما ذهب اليه (كلاوز فيتز). إن (ليدل هارت) كان قد ربط هو الآخر الهدف السياسي بالعمل العسكري ، أو أنه جعل من الحرب أداة لأنجاز وظيفة غايتها تحقيق الهدف



السياسي. وإذا اعتبرنا الهدف السياسي هو الهدف الاستراتيجي للنشاط العسكري الميداني (أي الحرب) وفق تعريف كل من (كلاوز فيتز) ، (وليدل هارت) ، فإن هناك حالات ، وأن كانت استثنائية ، لا يتحقق فيها الهدف السياسي بمعناه الاستراتيجي عندما تكون الحرب وسيلة لتحقيقه. بعبارة أخرى، إذا كانت الاستراتيجية تعرف بدلالة القدرات العسكرية الموظفة ميدانيا في سوح المعارك، وصولاً إلى الهدف السياسي لها، وإن الهدف السياسي هو هدف استراتيجي بمعناه العسكري الضيق فليس بالضرورة إن يؤدي النصر العسكري إلى تحقيق الهدف السياسي بمضمونه الاستراتيجي الواسع. ففي الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، حقق الصهاينة نصراً عسكرياً على ثلاث جهات هي السورية، والمصرية، والأردنية ، ألا أن هذا الانجاز العسكري الذي حققه الصهاينة لم يعينهم على تحقيق هدفهم الاستراتيجي في حينه، وهو ثني إرادة العرب عن مواصلة القتال وإجبارهم على قبول (إسرائيل) والاعتراف بها. كما وأن حرب السادس من تشرين الأول عام ١٩٧٣، وأن كانت تمثل نصراً عسكرياً ، من وجهة النظر المصرية، إلا أنها في الواقع لم تكن كذلك بمعناها الاستراتيجي على مستوى الصراع العربي - الإسرائيلي، إذ وصفت بأنها ( حرب تحرريك) وليس (حرب تحرير). بمعنى أنها لم تحقق المطلب القومي استراتيجياً، وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني، وهو الهدف الاستراتيجي القومي، حيث كانت تتطلع له معظم إن لم نقل كل القيادات العربية، فضلاً عن كونه يمثل مطلباً شعبياً على امتداد الوطن العربي. وهناك أيضاً العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، هي الأخرى لم تحقق الغرض السياسي من ورائها.

إذن، يؤخذ على التعريفات التي تقدمنا بذكرها، إنها تضيق من نطاق مفهوم الاستراتيجية وتربطه بالمعارك والحروب، ومن ثم تبدو الحرب وكأنها الأسلوب الوحيد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. بمعنى آخر، إن هذه التعريفات تختزل مفهوم الاستراتيجية وتقصره على الجانب العسكري، وتجعل من تعبير الاستراتيجية تعبيراً يستخدم للدلالة على الاستراتيجية العسكرية التي تعني في جوهرها استخدام القوة المسلحة بواسطة الدولة لتحقيق أهدافها. وبالتالي فإن هذه التعريفات لا تمثل في الحقيقة إلا جانباً واحداً من جوانب الاستراتيجية بمفاهيمها ومعانيها الأشمل.

وبإدراك هذه الحقيقة، حاول المعاصرون من منظري الفكر الاستراتيجي تجاوز أوجه القصور بفهم ماالذي تعنيه الاستراتيجية. ويعتبر الجنرال ( أندريه بوفر) واحداً من بين أبرز من عرف الاستراتيجية تعريفاً يقترب إلى ما تعنيه في حقيقتها.



لقد عرف (بوفر) الاستراتيجية بأنها ( فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة)<sup>(١٤)</sup> . وهذا التعريف ينطوي على قدر كبير من الإدراك لحقيقة ومعنى الاستراتيجية. فهو لا يربط الهدف السياسي الذي تسعى القوة إلى تحقيقه — (القوة العسكرية) ، بمعنى أنه لم يقصد أن القوة العسكرية هي وحدها القادرة على تحقيق هدف السياسة وإنما قصد بالقوة جميع العناصر التي تتشكل منها، سياسية، اقتصادية، عسكرية.... الخ. ويبدو إن (بوفر) أراد بالقوة هنا التدليل على قدرة الدولة على إنجاز الفعل المؤثر خارجياً عن طريق تظافر كل العوامل التي تسهم في بنائها، مادية كانت أم معنوية. فالقوة وفق هذا التعريف، يراد بها جميع القدرات التي تكون بحوزة الدولة، بما فيها القدرات العسكرية، حيث يكون بإمكانها تحقيق أهداف السياسة، وهي أهداف لا تتحقق بالضرورة عن طريق الوسائط العسكرية. ففي أوقات السلم يكون للدولة استراتيجية تسعى إلى تحقيق أهدافها، وقد تكون الوسيلة العسكرية معطلة بسبب من غياب الحاجة إليها، حيث تنشط وسائل العمل الأخرى غير العسكرية في هذا الميدان. فالاستراتيجية لا تكون حاضرة في أوقات الحرب ومغيبية في أوقات السلم. أنها حاضرة كصيغة ملازمة لوجود الدولة، في أوقات السلم والحرب على حد سواء ، إلا إن وسيلة تحقيقها، وليس صفة تعريفها، تختلف في كلا الطرفين، سلباً أو حراً. وعلى هذا فأنا عندما أحدد هدف السياسة مع المرونة في استخدام الوسيلة فأنا نكون قد حررنا الاستراتيجية من قيدها العسكري.

وفي الواقع، فإن ربط الاستراتيجية بالجانب العسكري عند بعض منظري الفكر الاستراتيجي، وخصوصاً منظري القرن الثامن عشر والتاسع عشر، له ما يبرره.

فكلمة استراتيجية، وباشتقاقها من اصلها اليوناني ، يراد بها (جيش) أو (حشد) أو (فن القيادة) وهي مفردات اختصت بالجانب العسكري أكثر من أي جانب آخر ، لذا انحصرت استخدامها في هذا الجانب. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن ربط الاستراتيجية بالنشاط الحربي كان يعبر عن واقع حال المجتمعات أو القوى الأوروبية التي كانت تعيش حروباً طاحنة لتحقيق أهدافها السياسية. فالحروب والصراعات المسلحة كانت هي الصفة الطاغية في تأطير العلاقات فيما بينها أكثر من أي نشاط آخر. وما كثرة الحروب التي شهدتها القارة الأوروبية في القرون المنصرمة إلا تأكيد لهذه الحقيقة الموضوعية.

وعلى هذا، فإن اقتران الاستراتيجية بتقاليد العمل العسكري كان يعني، إن الحرب تعبر عن هدف سياسي كبير، ذلك أن نتائج الحرب التي تخوضها الدول ترتبط بمصيرها،

بل بوجودها، فالنصر فيها يعني بقاءها واستمرارها، والهزيمة كانت تعني فناءها أو دمارها. وعلى هذا فإن الخطط التي تضعها الدولة، أو لنقل الاستراتيجية التي تضعها الدولة لخوض حرب يراود الانتصار فيها، كانت قد ارتبطت أساساً بسياستها العليا. وبهذا المعنى كان ينظر إلى هدف الحرب كونه من أهداف السياسة<sup>(١٥)</sup>.

إلا أن التطورات التي مرت بها المجتمعات الأوروبية منذ منتصف القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، وفي مختلف الميادين السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والصناعية، كان لها كبير الأثر على الدور الذي تلعبه الدولة في حياة المجتمع وتطوره. إذ لم يعد الطابع الغالب عليها كونها مؤسسة عسكرية بقدر ما هي مؤسسة ذات مضمون اجتماعي وسياسي عليها أن تؤمن المتطلبات والحاجات الاجتماعية. هذا يعني، أن المعنى الغرضي لوجود الدولة، أو للسلطة فيها، أدى إلى تطور الوظيفة التي تضطلع بإنجازها، ذلك إن مسؤولية الدولة لم تعد مقتصرة على تأمين الكفاية الدفاعية لضمان وجودها واستمرارها لذاتها، إنما أصبح عليها أيضا أن تؤمن متطلبات المجموعة الاجتماعية المتواجدة ضمن إقليمها. ذلك أن بناء المجتمع، وتأمين حاجاته ومتطلباته، بقدر ما يوفر لها القدرة على التأثير خارجيا"، فإنه يؤمن لها أيضا قابلية التصدي للمشكلات التي قد يتعرض لها المجتمع كليا".

فضلا عن ذلك، فإن متطلبات بناء الدولة لا تقوم على متانة قاعدتها العسكرية فقط، وإنما أيضا" على قوة بنيان قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية، وقدرتها على إقامة علاقات دولية متوازنة مع غيرها من وحدات المجتمع الدولي، وهي بحملتها مسؤوليات تخرج عن الاختصاص العسكري لتمتد إلى جوانب النشاط الاقتصادي الاجتماعي والسياسي والعمل الدبلوماسي، وصياغة أنماط من التعاملات والتفاعلات السياسية الدولية. فالمسألة المثارة أذن، وبفعل التطورات التي مرت بها المجتمعات الأوروبية، لم تعد مقتصرة على الجانب العسكري، إنما اتسع نطاقها وظيها" لتؤمن متطلبات وحاجات غير عسكرية<sup>(١٦)</sup>.

قاد هذا الفهم لتطور المعنى الغرضي لوجود الدولة وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها إلى أن تمتد عملية التخطيط إلى مجالات متعددة. بمعنى، إن الدولة أخذت ترسم استراتيجيتها لا على أساس افتراضات الخيار العسكري حيث تقتضي ضرورة الحرب، إنما في ضوء احتياجات ومتطلبات الواقع العملي وبمختلف معطياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والعسكرية، وبشكل تؤلف فيه هذه الاستراتيجية كلا" لا يتجزأ . وبالتالي أصبحت الاستراتيجية ذات طبيعة شمولية ، أو لنقل أصبحت الاستراتيجية قومية المعنى والمضمون ، حيث حلّ مفهوم الاستراتيجية القومية، أو الاستراتيجية العليا التي تنفرع عنها أنواع من الاستراتيجيات المكملة لمنعها القومي من سياسية وعسكرية واقتصادية وما إلى ذلك.

وهكذا ارتبطت الاستراتيجية بالسياسة العليا للدولة، فهي إذن ذات صفة سياسية. والسياسة العليا للدولة هي، في واقعها ومكنونها، أهداف كبرى أوسع من أن تتحد بالغرض العسكري، إنما أهداف ترتبط بظروف الحرب والسلام على حدٍ سواء.

وفي ضوء ما تقدم، فإن السؤال الذي يطرح هنا ، ما الذي تعنيه الاستراتيجية؟

في الواقع أن الاستراتيجية كلمة تستخدم للدلالة على الهدف الذي ينشده الفعل. فكل فعل أو حركة تتوخى تحقيق هدف معين، أو أهداف محددة نطلق عليها مجازاً استراتيجية.

إلا إن هذه الأفعال أو الحركات ، التي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة، بحاجة إلى ضبط وتنظيم وتنسيق ، أي إنما بحاجة إلى أن تنضبط وفق خطة وصولاً إلى الهدف المراد تحقيقه. فالأهداف لا تقتصر، لكي تنجز، على وجود الفعل، وإنما تفترض وجود خطة أو خطط يستكمل بها الفعل مقوماته لتحقيق أهدافه.

ولكن بلوغ الهدف لا يقتصر هو الآخر، من الناحية العملية ، على التخطيط فقط، إنما يفترض توفر ( الوسائل) التي تعين عملية التخطيط وصولاً إلى الهدف. هذه العملية التي تجمع بين ( الخطط) التي تنشأ بلوغ الهدف أو الأهداف ، و( الوسائل) المتاحة التي تعين على تحقيقها هي ما نطلق عليه بالاستراتيجية. أي أن الاستراتيجية تجمع بين الهدف والوسيلة من خلال عملية التخطيط. أي إن التخطيط يكون الحلقة التي تربط ما بين الهدف والوسيلة.

إلا إن عملية الجمع بين الهدف والوسيلة من خلال التخطيط تفترض بدورها توفر عنصر آخر لا يمكن إغفاله عند الشروع بالفعل الاستراتيجي وهو عنصر ( القدرة)، أي القدرة على استخدام الوسائل لإنجاز أهداف معلومة. فالأهداف تبقى معطلة



والوسائل غير ذات قيمة ما لم تتوفر القدرة على توظيف الوسائل لبلوغ الأهداف المراد تحقيقها. والقدرة على استخدام الوسيلة لإنجاز أهداف معلومة ينطوي في الواقع على (فن) أو (مهارة) استخدامها، أي فن استخدام الوسيلة. والفن الذي نقصده هنا هو المهارة في تطوير الوسيلة لبلوغ الهدف، أو المهارة في تكييف الوسيلة مع الهدف. فكم من الدول تملك الوسائل ويكون لديها أهداف ، إلا أنها تبقى عاجزة عن تأمينها بسبب غياب مهارتها على توظيف الوسائل التي بحوزتها خدمة للأهداف التي تتطلع إلى إنجازها. وبالمقابل، هناك العديد من الدول تكون وسائلها محدودة نسبياً، إلا أنها تستطيع تحقيق نسبة هامة من أهدافها.

وهذا يعود بدون شك إلى عنصر المهارة أو الفن في توظيف الوسائل والإمكانات المتاحة وتكييفها بحيث تكون قادرة على تحقيق ما تحدده من أهداف. إذن الفعل الاستراتيجي، ولكي يكون هادفاً ومؤثراً وناجحاً وقوياً ، فإنه ينطوي على فن استخدام المتاح من الوسائل والإمكانات وصولاً إلى الأهداف المراد تحقيقها . وبهذا تكون الاستراتيجية عبارة عن خطة شاملة تنطوي على فن استخدام الوسائل لبلوغ الأهداف. أو كما ذهب (مولتكه) عند تعريفه للاستراتيجية ————— إنها (فن الموازنة بين الهدف والوسيلة) <sup>(١٧)</sup> ، وذلك بغض النظر عن طبيعة الهدف المراد إنجازه ، أو الوسيلة المستخدمة لبلوغه.

الخلاصة التي نخرج بها من كل ما تقدم هي، إن الاستراتيجية ، كلمة تسري على جميع المواقف والحالات بغض النظر عن توصيفها فيما إذا كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية. وهي ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم المجتمع. وعلى هذا فإن لكل دولة استراتيجية تعبر عن سياستها بكل مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا تكون الاستراتيجية تابعة للسياسة ونابعة منها. فالسياسة هي الوسيط الذي ينشأ فيه الفعل الاستراتيجي ، هدفاً وتخطيطاً ووسيلة ، فلا استراتيجية بدون سياسة تضبط إيقاعها وتقوم مسار حركتها، تعمل على تنظيم أداؤها الهادف والمؤثر. والقول، بأن الاستراتيجية نابعة من السياسة وتابعة لها، فإن ذلك مرده أنه إذا كانت السياسة هي النشاط المتعلق بتحديد الأهداف العامة للمجتمع، أو لأحد قطاعاته، فإن الاستراتيجية هي عملية اختيار الوسائل وتحديد البدائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وإن الخطة ، وما يرتبط بها ويتفرع عنها من تخطيط، هي مجموعة الأنشطة والعمليات المتتالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية ولتحقيق الأهداف. ويتضمن ذلك تفاصيل



أساليب الإنجاز ، وتوقيت العمليات، ونظام تتابع الأنشطة ، ومكان تنفيذها ، وحجم ونوع الموارد المادية والبشرية اللازمة لإنجازها، ومسؤولية تنفيذ كل جزء من أجزاء الخطة ، ومستويات الأداء المرغوب فيها، وأشكال المتابعة والرقابة اللازمة.

فالسياسة، هي مجال تحديد الأهداف ، بحيث تندرج الاستراتيجية في إطارها وتعمل على إنجازها، وإن كان الفكر الاستراتيجي يساهم في تحديد الأهداف، وذلك من خلال المعلومات والتحليلات والدراسات التي يقدمها الخبراء والفنيون للسياسي ، والتي يأخذها رجل السياسة بعين الاعتبار، وتشكل أحد المداخلات التي تؤثر على تفكيره عند اتخاذ قراره بتحديد الأهداف، وما هي الوسائل التي يراود أتباعها. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن الاختيار بين الأهداف هو مهمة السياسي وليس الاستراتيجي.

ويحدد ( ريمين آرون) العلاقة بين السياسة والاستراتيجي بقوله ، إن الفكر الاستراتيجي يتحدد بالمشكلات السياسية ، وإن الاستراتيجية تقيم بالوسائل وليس فقط بالأهداف ، فتحدد الأهداف، وإن كانت الاستراتيجية مسؤولة عن إنجازها، إلا أنها وظيفة السياسي ( أي إن تحديدها يدخل في صلب اختصاصه) ، أما الاستراتيجي فتحدد مسؤوليته في تحريك وتعبئة الموارد المختلفة المتاحة لتحقيق هذه الأهداف دون أن تذهب إلى تحديد ماهية المصلحة القومية في موقف ما . وهكذا فإن خضوع الاستراتيجي السياسي للسياسة هو أحد المبادئ الأساسية المسلم بها في الفكر الاستراتيجي<sup>(١٨)</sup>.  
إلا إن ما تجدر الإشارة إليه، إن هذا التميز ينبغي أن لا يصرف انتباهنا إلى أن السياسي لا يتمتع بقدرة على التفكير الاستراتيجي. فهناك الكثير من القادة والزعماء السياسيين يتمتعون بعقلية استراتيجية مبدعة وخلاقة.

إن ما نريد التأكيد عليه هو، أن هدف الاستراتيجية يتحدد بالغايات التي ترسمها السياسة متبعة في ذلك خير الوسائل التي تكون ضمن إمكانياتها<sup>(١٩)</sup>.

وبناءً على ماتقدم ، فإن الاستراتيجية هي في جوهرها علاقة بين وسائط وأهداف. وهي ، في أحد أهم جوانبها ، تجسد القدرة على تكييف الموارد والامكانيات المتاحة والعمل على توظيفها بطريقة تعين على تحقيق الأهداف المرسومة، أو لنقل نسبة مقبولة منها.

الاستراتيجية إذن ، هي أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعية . وهي بهذا المعنى تركز على الأساليب والأدوات وصولاً إلى تلك الأهداف . بعبارة أخرى، أن الاستراتيجية هي علاقة بين الحاضر والمستقبل ، وهي تحديد المناهج والأدوات في ضوء رؤية مستقبلية للأهداف ونظرة فلسفية للتطور، وهي تتضمن بالضرورة، تصور على تصور وبديل على آخر .

من ناحية أخرى، ينبغي التأكيد أيضاً على أن عملية رسم استراتيجية ما تأخذ في اعتبارها العلاقات المتداخلة بين المتغيرات المختلفة والتأثير المتبادل الذي تمارسه كل منها على الأخرى وعلى العملية ككل . فهناك مثلاً علاقات متبادلة بين الأهداف والوسائل ، فاختيار هدف بعينه قد يتضمن انخيازاً إلى مجموعة ما من الوسائل دون غيرها . كما وأن تبني واستخدام وسائل معينة قد يفرض في المستقبل أهدافاً بعينها . وهكذا فتحديد الأهداف يتضمن اختياراً للوسائل ، كما وأن المتاح من الوسائل يؤثر على اختيار الأهداف أو طريقة التعامل معها في مرحلة لاحقة . هناك إذن علاقة جدلية، إن صح وصفها ، ضمن التصور الاستراتيجي يمكن إدراكها عند تحديد العلاقة ما بين الهدف والوسيلة .

وفي ضوء هذا التصور الشمولي لما تعنيه الاستراتيجية ، يمكن تعريفها بالقول، أن الاستراتيجية هي ( علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم اعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب) .

ويتضح لنا من هذا التعريف ، أن الاستراتيجية ، تعني أولاً وقبل كل شيء ، قدرة صناع القرار على تأمين صيغة توفيقه بين الأهداف المراد تحقيقها، والوسائل المتوفرة لهذه الغاية، أو قدرتهم على الموازنة بين الهدف والوسيلة، بحيث لا تكون الوسائل عاجزة عن تحقيق الأهداف، أو أن تكون الأهداف أكبر حجماً مما هو متاح من إمكانيات ووسائل . وهذه القدرة على التكيف أو الموازنة بين الهدف والوسيلة تخلق فرصاً للحركة تقود بدورها إلى تحقيق أهداف السياسة العليا للدولة، ليس في ظروف الحرب أو الصراع المسلح فقط إنما في أوقات السلم أيضاً .

ويترتب على التعريف الذي تقدمنا به ، ثلاث نتائج رئيسية عند الحديث عن أية استراتيجية:

١- إن الاستراتيجية ليست قاصرة على مجال بعينه دون غيره من المجالات، ومن غير الصحيح القول إنها مرتبطة فقط بالجوانب العسكرية. ففي أي قطاع أو مجال يمكن أن تتضح فيه الأهداف توضع الاستراتيجية الملائمة مستعينة بوسائل محددة لتحقيقها. ومن ثم توجد استراتيجية قومية عامة أو شاملة تتعلق بالاجتماع ككل. كما توجد استراتيجيات عسكرية ، واقتصادية ، وإعلامية، وسياسية ، ترتبط بها أو تتفرع عنها.

٢- إن أية استراتيجية تقوم على عدد من الافتراضات النظرية والفكرية المرتبطة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، وبالواقع الذي تنطلق منه وبالوسيلة التي يقترح استخدامها . إنها وبالجملة، ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحملها الدولة. ومن هنا فإن الاستراتيجية هي أسلوب في التفكير وطريقة في العمل. هي أسلوب في التفكير، ذلك إنها تسمح بدراسة الأحداث وتصنيفها حسب أهميتها، وهي طريقة في العمل لأنها تقوم باختيار الوسيلة الفعالة والملائمة للتعامل مع الأحداث.

٣- إن عملية وضع استراتيجية ما، هي في الحقيقة ، البحث عن أفضل الأساليب والطرق والأدوات لتحقيق الأهداف التي يحددها السياسيون. وهذه الاستراتيجية، كما يتضح من النقطتين السابقتين، ترتبط بغيرها من الاستراتيجيات من ناحية، كما أنها تعكس تطورات وافتراضات نظرية من ناحية أخرى.

وأخيرا ، فإن التعريف الذي تقدمنا به، يفترض توافر عدة شروط عند وضع الاستراتيجية منها:

#### أ- وضوح الأهداف وتكاملها :

لما كانت الاستراتيجية هي عملية اختيار أفضل الوسائط والوسائل لتحقيق أهداف الدولة على المستوى القومي، فإن هذه الأهداف يفترض أن تكون واضحة وسليمة وغير مبهمة. كما وإن هذه الأهداف يجب أن تتسم بالاتساق المنطقي وعدم التناقض في إطار الاستراتيجية الواحدة ، أو بين الاستراتيجيات المختلفة في إطار المجتمع ككل.

### ب- واقعية الأهداف وحقيقتها:

ان اختيار الأساليب الناجحة للوصول الى الأهداف المطلوبة يستلزم وجود أهداف واقعية يمكن تحقيقها، ومن ثم أهمية تكافؤ القدرات والموارد مع الأهداف. وتثار في ذلك عمليات وضوح الأهداف، وتقدير الاحتياجات اللازمة، وتحديد الإمكانيات والقدرات والموارد المتاحة، ومقارنة الإمكانيات بالاحتياجات، وتقييم احتمالات تحقيق الهدف بالإمكانيات المتاحة.

### ج- العقلانية والتخصص:

بمعنى إن عملية وضع استراتيجية ما، هي عملية تتضمن اختيارات عقلانية في العلاقة بين الوسائل والأهداف. ويقصد بالعقلانية في هذا المجال ، عقلانية ذرائعية مبررة، أي إن عملية الاختيار من بين عدة وسائل وأساليب مختلفة تتم على اساس عقلائي يمكن حسابه والدفاع عنه، وهو يتحدد بمدى فعالية هذه الأساليب في تحقيق الأهداف. فالعقلانية تنصرف الى عملية اختيار الوسائل المؤدية الى الأهداف وليس إلى تقييم الأهداف ذاتها فقط. ومن ثم فإن العقلانية يقصد بها ، الدراسة العلمية للواقع وللبدائل المختلفة والاختيار العلمي بين هذه البدائل. وتتضمن هذه العملية معرفة الأهداف، ودراسة الأساليب البديلة لأتجازها ، وتحديد الكلفة النسبية لكل من هذه الأساليب ، ومقارنة هذه الأساليب بعضها ببعض ، وتحديد الأسلوب أو مجموعة الأساليب المثلى. ولتحقيق ذلك ، فإن الأمر يستلزم وجود معلومات دقيقة، إذ بدونها لا يمكن للاستراتيجية ان توضع بطريقة سليمة. كما يستلزم الأمر، أن تتم دراسة المعلومات وتحليلها وتقييمها على اساس علمية تاخذ في تقديرها المناهج الحديثة لتحليل المعلومات بواسطة الخبراء والمختصين. فوضع الاستراتيجية هو عملية فنية يقوم بها الخبراء.

### د- الاستمرارية:

الاستراتيجية تتصف ايضاً بالدوام والاستمرار ، فطالما أن الأهداف التي تسعى إليها الدولة هي لا نهائية ومستمرة باستمرار وجودها، فإن عملية التخطيط الاستراتيجي تتصف هي الاخرى بالاستمرارية.

فالاستراتيجية لا تحاطب المشاكل اليومية ، وإنما تتضمن عدة مراحل تقوم كل واحدة منها على ما سبقها . وهذا يتطلب وضوح المراحل في ذهن المفكر الاستراتيجي من ناحية، وضرورة الاستمرار من ناحية ثانية.



#### هـ - المرونة :

بمعنى ان تتضمن الاستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة المواقف غير المحتملة أو غير المتوقعة في الظروف الاعتيادية ، مثل حالة الحرب ، وهذا يفترض أن تحدد البدائل المناسبة في مثل هذه الظروف.

هذه هي شروط الاستراتيجية السليمة ، وهي، أي الاستراتيجية ، لم تعد أمراً ترفيلاً أو غير ضرورياً ، وإنما هي ، وكما سبقت الإشارة ، أسلوب في التفكير وطريقة في العمل. وأسلوب التفكير هذا يسمح بدراسة الواقع والمتغيرات المؤثرة فيه وتصنيفها حسب أهميتها ، اما طريقة العمل وآليته فتتضمن أساليب اختيار الوسائل الملائمة والفعالة لتحقيق الأهداف. فلكل موقف استراتيجية ، ولكل هدف استراتيجية تتلائم معه ولا تطبق في موقف مختلف أو تحقيقاً لهدف آخر مغاير.

## المبحث الثاني

### الاستراتيجية القومية والاستراتيجية العسكرية

الاستراتيجية التي قدمنا لها ووقفنا على تعريفها وتحديد خصائصها هي استراتيجية عليا، وبالتالي هي استراتيجية قومية شاملة. ومع ذلك فألها، وفي بعض الحالات تفسر أو تعرف بدلالة الاستراتيجية العسكرية ، أو أن الأخيرة تعرف وتفسر بدلالة الاستراتيجية القومية. فعلى سبيل المثال عرف ( ليدل هارت) الاستراتيجية العليا (القومية) بأنها ( السياسة التي تقود سير الحرب )<sup>(٢٠)</sup>.

ورغم أن هذا التعريف لا يوضح لنا المعنى الدقيق الذي ينطوي عليه مفهوم الاستراتيجية القومية ، وما هي دلالات هذه الاستراتيجية فضلاً عن ربطها بحالة الحرب، فإن ( ليدل هارت) يقع في خلط واضح عند تحديد ما هيها. فهو أحياناً يستخدم المفهوم بنطاقه العسكري الضيق، فيقول ( الاستراتيجية العليا أي الاستراتيجية القومية) ، هي السياسة التي تقود سير الحرب ويمكن التفرقة بينها وبين السياسة الأساسية التي تحدد هدف الحرب . وأحياناً يستخدم تعبير الاستراتيجية العليا لشرح فكرة (السياسة خلال التنفيذ) ، وإيضاح أن دورها الحقيقي هو توجيه وتنسيق كل إمكانات البلاد ، أو أعضاء الحلف بغية الوصول إلى الهدف السياسي للحرب ... إن على الاستراتيجية العليا أن تقدر وتضاعف الامكانيات الاقتصادية والقدرة البشرية بقصد دعم الوحدات المقاتلة ، علاوة على دعم القوى المعنوية ... والاستراتيجية العليا تتولى أيضاً تنظيم وتوزيع الأدوار والقوى بين مختلف المرافق والصناعة، وعلينا أن ندرك ، علاوة على ذلك ، أن القدرة الحربية عامل واحد من عوامل الاستراتيجية القومية التي يدخل في حسابها قوة الضغط المالي أو السياسي ، أو الدبلوماسي ، أو الاقتصادي ، أو المعنوي ، وكلاهما عامل هام لأضعاف إرادة الخصم ... إن مدى الاستراتيجية ( العسكرية) محدود بالحرب ولكن الاستراتيجية العليا تنظر إلى ما وراء الحرب ونحو السلم الذي سيعقبها ... )<sup>(٢١)</sup>.

ويتضح من الشروح التي يقدمها ( ليدل هارت) ، أن الاستراتيجية العليا تفهم بدلالات كل النشاطات التي تعبأ في ظروف الحرب ، وهنا يكمن جانب القصور في رؤية ما تعنيه الاستراتيجية القومية حصراً . إذ هناك اختلافاً وظيفياً بين الاستراتيجية القومية والاستراتيجية العسكرية. فالأولى لا يقتصر نشاطها على أوقات الحرب فقط . كما أنها لا

تفترض أن تكون هناك حالة حرب ليأتي سلام بعدها حيث تقوم بوظيفتها لظروف ما بعد الحرب . بعبارة أخرى ان ( ليدل هارت ) يفترض ان الاستراتيجية العليا تتجسد في حالة السلام التالية لحالة حرب تسبقها . في حين أن الاستراتيجية القومية لا تشترط حالة حرب لتكون هناك حالة سلام . إنما تعمل ، وكما سبقت الإشارة ، في أوقات السلم والحرب على حد سواء .

وعلى هذا تختلف الاستراتيجية العليا عن الاستراتيجية العسكرية من الناحية الوظيفية . فالأولى تبحث في الكيفية التي تتحقق بها الأهداف العليا للدولة ، وهي بذلك تكون وسيلة لتحقيق أهداف تحددها السياسة ، وقد تكون الوسيلة المستخدمة وصولاً إلى هذه الأهداف عسكرية أو غير عسكرية ، وفقاً لما تقتضيه الحالة ، أو في ضوء الظروف التي تمر بها الدولة ، سلماً كانت أم حرباً .

فالاستراتيجية القومية تكون وظيفتها حماية مصالح الدولة وتحقيق أهدافها في الوجود والاستمرار ، أي أنها تعمل على حماية وضمان أمن الدولة وأمن المواطنين المتواجدين ضمن حدودها . في حين تكون وظيفة الاستراتيجية العسكرية ، استخدام القوة العسكرية ، أو التهديد باستخدامها ، عندما تقتضي الضرورة ذلك ، لحماية مصالح الدولة وتحقيق أهدافها . وبذلك تكون الاستراتيجية العسكرية فرعاً من أفرع الاستراتيجية القومية حيث يكون غرضها ومساها غير أغراض ومسااعي الإستراتيجية القومية . كما وإن عملية تخطيط الاستراتيجية العسكرية تختلف عن عملية تخطيط الاستراتيجية القومية . فالتخطيط للاستراتيجية العسكرية يكون من اختصاص العسكريين ، في حين يكون التخطيط للاستراتيجية القومية من اختصاص السياسيين .

وإذا كانت الاستراتيجية العليا توظف كل الاستراتيجيات الأخرى ، بما فيها الاستراتيجية العسكرية ، وفقاً للظروف التي يقتضيها مثل هذا التوظيف ، فإن الاستراتيجية العسكرية تقتصر على توظيف الأداة العسكرية أولاً وقبل كل شيء ، وبذلك يكون العنف أو التهديد به سمة من أهم سماتها . وحتى في حالة الحرب ، عندما تنشط الاستراتيجية العسكرية باقصى درجاتها ، وتوظف الأدوات والوسائل الأخرى ، السياسية والاقتصادية والصناعية ، خدمة لأهداف الحرب ، والتي هي بدون شك أهداف سياسية ، فإن كل ذلك يكون لخدمة أغراض الاستراتيجية القومية . ولهذا فإن (راول كاستيه) كان أقرب في إدراكه من (ليدل هارت) عندما عرف الاستراتيجية العليا ( أي القومية ) بالقول

( أما فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في أوقات السلم والحرب ) (٢٢) .  
وذهب ( أندريه بوفر ) إلى القول ، بأن الاستراتيجية الشاملة ( أي القومية ) تقع في قمة  
هرم من الاستراتيجيات ، وبالتالي ، فإنها ترتبط بإرادة صناع القرار . وأن الاستراتيجية  
الشاملة تحدد غرض الاستراتيجيات الأخرى لخدمة الأهداف العليا ، أو السياسة العليا  
للدولة (٢٣) .

ويرى ( بوفر ) ، أن هناك استراتيجيات ثانوية ، عسكرية ، أو سياسية ، أو اقتصادية ،  
أو دبلوماسية ، ( تكون مهمتها توزيع مهمات الأعمال المنفذة في مختلف فروع نشاط  
الحقل المدروس وتأمين توافقها ) (٢٤) . ومن الطبيعي أن تكون عملية تأمين توافق هذه  
الاستراتيجيات هو لخدمة الاستراتيجية القومية . وفي موضع آخر يكون بوفر أكثر وضوحاً  
في تحديد ما الذي تعنيه الاستراتيجية القومية فيشير إلى ، أن الاستراتيجية الكلية ( أي  
القومية ) ، هي التي تقود الصراع سواء كان عنيفاً مباشراً ، أو غير عنيف ، أو غير مباشر ،  
سواء دار في الميادين السياسية ، أو الاقتصادية ، أو الدبلوماسية ، أو العسكرية ، أو فيها  
كلها في وقت واحد لأن المسألة في الواقع كلية لا يمكن رؤية الاستراتيجية من وجهة نظر  
عسكرية صرف ، لأن ذلك سيغفل مجموعة من العوامل (٢٥) .

من هنا يتضح ، إن الاستراتيجية القومية تربط ربطاً صائباً بين هدف الساسة ، وما في  
وسع السياسة أن تؤمنه من وسائل لبلوغ ذلك الهدف . إذ ليس من المنطقي أن تكون  
الوسائل العسكرية هي المعول عليها فقط ، فالدول التي تعقد سياستها على الحرب ، إنما  
هي دول تعمل على عسكرتها ، أي عسكرة سياستها ، في حين أن العكس هو الصحيح في  
الاستراتيجية المعاصرة .

وفي ضوء ما تقدم نقول ، أن الاستراتيجية القومية تقع في مقدمة الاستراتيجيات ، حيث  
إن الأخيرة وباختلاف مضامينها العسكرية ، والاقتصادية ، والسياسية ، تنفرع عنها .  
والاستراتيجية القومية هي استخدام محصلة القوة القومية مجتمع ما لتحقيق أهداف الأمن  
القومي في ظل كل الظروف الحاضرة أو المتوقعة . ومن ثم فإن الاستراتيجية القومية ترتبط  
ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن القومي وهي أداة لتحقيق أهدافه . ويقصد بذلك الأهداف  
الرئيسية للدولة وفي مقدمتها البقاء في إطار الاستقلال والكرامة الوطنية وصيانة  
المؤسسات والقيم والمبادئ الرئيسية للمجتمع (٢٦) .



كما وأن الاستراتيجية القومية تستخدم للإشارة إلى دياكتيكية الإرادات المتقابلة التي تستخدم القوة بمعناها الشامل الذي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والدعائية والنفسية لفض أو حل ما ينشأ بين الدول من نزاعات أو لتحقيق الأهداف القومية. (٢٧)

وهكذا، فإن الاستراتيجية القومية تعنى باستخدام كل قوى الأمة في ظروف السلم والحرب لتحقيق الأهداف العليا أو القومية للدولة. وهي تعنى أيضاً، من الناحية الوظيفية، عملية توجيه الاستراتيجيات المختلفة، الداخلية والخارجية والسياسية والاقتصادية والدعائية والدبلوماسية والعسكرية، والتنسيق بينها بهدف تأمين سلامة الدولة والمجتمع في وقت السلم، ودعم الاستراتيجية العسكرية في أوقات الحرب.

كما أنها تعنى، أي الاستراتيجية القومية، فن توجيه وتعبئة مصادر قوة الدولة والتنسيق بينها وجعلها تعمل بأقصى طاقة وفاعلية من أجل تحقيق الأهداف السياسية. (٢٨)

وعادة ما يكون تحديد هذه الاستراتيجية من اختصاص رؤساء الحكومات ( في الدول ذات النظام البرلماني ) ، أو رؤساء الدول ( في الدول الرئاسية أو تلك التي يلعب رئيس الدولة فيها دوراً أساسياً ) مع قادة الجيش أو مجلس الدفاع الأعلى ، أو مجلس الأمن القومي . فهي اختصاص سياسي قبل أي شيء.

وبناءً على ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن مفهوم الاستراتيجية القومية يتحدد في جملة عناصر:

١- إن الاستراتيجية القومية أو الشاملة تسعى إلى توظيف عناصر القوة القومية في المجتمع لتحقيق أهداف الأمن القومي . ويقصد بذلك الأهداف الرئيسية للدولة والمجتمع المتواجد ضمن حدودها. ويأتي في مقدمة هذه الأهداف بقاء الدولة واستمرار وجودها والحفاظ على أمنها وأستقلالها كوحدة سياسية فاعلة ومؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي. ومثل هذا المطلب يقتضي توظيف كل القوى والإمكانات المتاحة في أوقات السلم والحرب على حد سواء.

٢- وطالما أن الاستراتيجية القومية تشغل بمتطلبات الأمن القومي للدولة والمجتمع، فإن تأمينها يكون من اختصاص صناع القرار، وهذا تكون ذات طبيعة سياسية



بأنها ( فن استخدام القوة العسكرية للوصول إلى نتائج حددتها السياسة )<sup>(٣٤)</sup>. أما ( ريمون أرون ) فهو يرى في الاستراتيجية العسكرية ( قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية )<sup>(٣٥)</sup>

من هنا يتضح أن مجال الاستراتيجية العسكرية هو أضيق من مجال الاستراتيجية القومية . فالأخيرة ، أي الاستراتيجية القومية ، ذات صفة شمولية من حيث طبيعة القضايا التي تتصدى لها على الصعيدين الداخلي والخارجي ، كما تتنوع الوسائل التي تستعين بها ما بين اقتصادية، أو سياسية، أو عسكرية، أو دبلوماسية. في حين تنصرف الاستراتيجية العسكرية إلى الأهداف والوسائل العسكرية التي تعين الدولة على الانتصار في حربها ضد أعدائها. وهنا يكون الانتصار العسكري غايتها الأساسية تحقيقاً لهدف السياسة. فالاختلاف بين الاستراتيجية القومية والاستراتيجية العسكرية يكمن ، وكما سبقت الإشارة ، في التراتبية والوظيفية.

فمن الناحية التراتبية ، تقع الاستراتيجية القومية في قمة هرم الاستراتيجيات ، تكون الاستراتيجية العسكرية متفرعة عنها، أو أحد أفرعها ، وبالتالي فهي أدنى منها في المرتبة.

أما من الناحية الوظيفية، فإن الاستراتيجية القومية تكون شاملة لإنجاز وظائف تقتضيها حالة السلم أو حالة الحرب . في حين أن الاستراتيجية العسكرية تنحصر وظيفتها وبرز نشاطها في أوقات الحرب فقط لإنجاز مهام أو وظائف قتالية تكون الغاية من ورائها الانتصار في حرب تخوضها الدولة . الاستراتيجية العسكرية إذن وظيفتها ميدانية أي أنها تختص بالعمليات الحربية وباستخدام مختلف الوسائط العسكرية.

وعليه فإن الاستراتيجية العسكرية تركز على استخدام العنف المنظم أو التهديد باستخدامه لتحقيق أهداف سياسية. وبذلك تكون مهمتها، وبمعنى آخر ، تحقيق الغرض السياسي من وراء الحرب ، أي فرض الإرادة السياسية بواسطة الاستخدام المباشر للقوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.

وفي ضوء ما تقدم يمكن إجمال الفروق بين الاستراتيجية الشاملة أو القومية وبين الاستراتيجية العسكرية بما يأتي

١) يتحدد الغرض الأساسي في الاستراتيجية القومية بتكليف مختلف الوسائل ضمن حدود اتجاهات السياسة العامة للدولة والإمكانات المادية والبشرية المتوافرة لتحقيق الأهداف القومية والوطنية. في حين تتحدد مهمة الاستراتيجية العسكرية بإعداد الخطط اللازمة لاستخدام القوات المسلحة لتحقيق أهداف السياسة العسكرية من خلال تنفيذ عمليات حربية واسعة النطاق أو محدودة ووضعتها في إطار تخطيطي ووضع مفصل.

٢) تقيم الاستراتيجية القومية بتنسيق نواحي سياسة الدولة الخارجية والداخلية والعسكرية من أجل تحقيق المهمات القومية أما الاستراتيجية العسكرية فهي تنصرف إلى سبل تحقيق البعض من هذه الأهداف من خلال الاستخدام المباشر أو غير المباشر للقوة العسكرية.

٣) يترتب على هذه الخصائص جميعاً سمة أخرى للتمييز والتفريق بين الاستراتيجية القومية والاستراتيجية العسكرية وهي، إن الاستراتيجية القومية أو الشاملة يتحدد معناها من المكانة التي تحتلها في الدولة ، أي إنها تعبر عن السياسة العليا للدولة . وهي بسبب من هذه الخاصية ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاجتماعية والاقتصادية السائدة. هذا يعني إن الاستراتيجية القومية نابعة من السياسة وتابعة لها. فالسياسة وكما اشرنا هي الوسط الذي ينشأ فيه الفعل الاستراتيجي، فلا استراتيجية بدون سياسة تحدد أهدافها وتعين وسائل عملها.

ويترب على هذا التوصيف ، أن الاستراتيجية القومية هي اختصاص سياسي وليس عسكرياً، أي إنها من اختصاص القيادة السياسية للدولة أو صناع القرار فيها ، حيث يحددون، وفق عقيدتهم السياسية وفلسفتهم الاقتصادية والاجتماعية ، أهدافاً ووسائل تحقيق المهمات الوطنية والقومية.

في حين أن الاستراتيجية العسكرية هي فنون وأساليب ووسائل وخطط عسكرية تكون الغاية من ورائها كسب الحرب التي تخوضها الدولة ضد اعدائها وهي بهذا المعنى تكون عملية فنية اختصاصية وبالتالي هي ليست سياسية، إنما عسكرية ومن اختصاص القادة العسكريين.

ولكن ثمة ضرورة في الإشارة إلى أن العمل العسكري وتخطيطه السوقــــــــــــــــي ) الاستراتيجية العسكرية) يكون تحت إشراف ومتابعة القيادة السياسية لضمان قدرة الخطط



الاستراتيجية على تحقيق الأغراض التي هي أصلاً أداة للوصول إليها. ومع أن القيادة السياسية قد تلعب دوراً هاماً في تخطيط وتنسيق الاستراتيجية القومية للدولة، ألا أنها لا تتدخل تدخلاً مباشراً في رسم الاستراتيجية العسكرية، إنما يكون ذلك من مسؤولية قيادة القوات المسلحة وهيئة أركان الحرب.

من ناحية أخرى، ينبغي التمييز أيضاً بين الاستراتيجية العسكرية ومفاهيم أخرى تفسر أحياناً بدلالاتها كالسياسة العسكرية.

أن السياسة العسكرية تتصرف إلى تحديد مجالات استخدام القوة العسكرية للدولة أي أنها تبحث في كيفية استخدام القوات المسلحة. بمختلف صنوفها القتالية لتحقيق أغراض الدولة في أوقات الحرب، وبهذا فهي تأخذ شكلاً هجوماً أو دفاعياً، أو أنها تكتفي بالتهديد باستخدام القوة العسكرية على سبيل الردع.

وإذا كانت الاستراتيجية العسكرية تحدد الأهداف والوسائل العسكرية لبلوغ غرض السياسة من وراء الحرب، فإن السياسة العسكرية تنحصر مهمتها في تفصيل سبل استخدام القوة العسكرية بمختلف وسائلها، وتضع الخطط التي تجمع بين الأهداف والوسائل وتعمل على التنسيق بينها لتحقيق غايات الاستراتيجية العسكرية.

### المبحث الثالث

#### الاستراتيجية العسكرية والعقيدة العسكرية

وإلى جانب السياسة العسكرية كمفهوم يمكن أن يفسر بدلالة الاستراتيجية هناك أيضاً مفهوم العقيدة العسكرية، إذ غالباً ما يثار التساؤل حول معناها ومضمونها والحدود التي تفصل بينها وبين الاستراتيجية العسكرية والعلاقة التي تربط بينهما.

أولاً ، وقبل كل شيء، يمكن القول إن الاستراتيجية العسكرية تشتق، من الناحية المفاهيمية من العقيدة العسكرية، أو إنها تنبثق عنها ، فلا إستراتيجية عسكرية بدون عقيدة عسكرية. أي إن العقيدة العسكرية هي التي تحدد مسالك ودروب الفعل الاستراتيجي العسكري الهادف وذلك باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.

العقيدة العسكرية<sup>(٣٦)</sup> ، كلمة يراد بها الإشارة إلى الأسس العامة، أو المبادئ الرئيسية اللازمة للبناء العسكري للدولة. وهي بهذا المعنى تعنى وتهتم بوجهات النظر الرسمية للدولة والمتعلقة بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح والمتضمنة لطبيعة الحرب من وجهة نظرها وطرق إدارتها والأسس الجوهرية لإعداد البلاد وقواتها المسلحة فيها<sup>(٣٧)</sup>.

أذن، العقيدة العسكرية تنصرف إلى مجموعة التعاليم النظرية والعلمية والفلسفية المتعلقة بالحرب والجوانب المرتبطة بها. إنها ، وبعبارة أخرى، جميع المبادئ والسياسات والأمور الفنية والأساليب التي بموجبها تتمكن القوات المسلحة من توجيه أعمالها . وهي تستنبط من الأفكار والممارسات المتطورة التي يتفق عليها سواء كانت نابعة من الخبرة العلمية أو النظرية<sup>(٣٨)</sup>.

والعقيدة العسكرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة السياسية للدولة وبايدولوجيتها وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية، لتكون بالتالي التعبير العسكري للنهج السياسي . فهي آراء ومفاهيم فلسفية ذات مضمون عسكري تبناها القيادة السياسية لتكون تجسيدا" لعقيدتها السياسية في الميدان.

هذا يعني ، إن العقيدة العسكرية، هي مجموعة الأوامر والمفاهيم والتعاليم التي تبناها النخبة السياسية الحاكمة التي تمثل وجهة نظرها الرسمية في كل ما يتعلق بامور الصراع

المسلح، وتعتبر ظل السياسة في الميدان لتسترشد بها القوات المسلحة مسلماً وحرباً لتحقيق المهمات الوطنية والقومية التي حددتها السياسة العليا، أو لنقل الاستراتيجية القومية.<sup>(٣٩)</sup>

وإذا كانت الاستراتيجية العسكرية تعني، وكما سبقت الإشارة، الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة وبمختلف صنوفها القتالية عند التلاحم ميدانياً مع قوات العدو، وإنها تهم بعملية التحضير والإعداد والتخطيط لكيفية استخدام القوات المسلحة في حرب تخوضها الدولة، فإن العقيدة العسكرية هي التي تقوم بتوجيه هذا النشاط في ضوء الأفكار والتعاليم التي تخص العلم العسكري وفن الحرب التي تطبقها القوات المسلحة بعد تأمين مستوى متقدم في مجال إعدادها وتدريبها مما يجعلها قادرة على مجابهة كافة الظروف والأخطار بهدف تحقيق النصر العسكري عند اشتراكها بأي صراع مسلح.

من هنا يمكن القول، إن العقيدة العسكرية، برؤية القيادة السياسية، تبحث بما ينبغي أن تكون عليها القوات المسلحة في مجال بنائها العقائدي وجاهزيتها القتالية. وعلى هذا فهي تهم بالقوات المسلحة من حيث تنظيمها واستخدامها وإمكاناتها ونوع تسليحها ومستوى تدريبها بهدف تأمين كفاءتها القتالية في أي حرب نخوضها تحقيقاً للغرض السياسي الذي تحمله الدولة وصناع القرار فيها وفي ضوء الأيديولوجية التي يعتنقونها.

#### الاستراتيجية والتكتيك:

درجت أدبيات العلم العسكري على استخدام مصطلح ( السوق ) كمترادف لمصطلح الاستراتيجية، وهو المفهوم الذي درجت عليه أدبيات علم السياسة. ويرافق مصطلح ( السوق ) في العلم العسكري مصطلح ( التعبئة). كما يرافق الاستراتيجية في علم السياسة مصطلح التكتيك. والسؤال الذي يطرح هنا، ماهو ( السوق ) وبماذا يتميز عن ( التعبئة )، وما هي الاستراتيجية؟ وبماذا تتميز عن ( التكتيك).

سبق وان عرفنا الاستراتيجية، بمضمونها السياسي الشامل، على إنها علم وفن توظيف واستخدام القدرات والإمكانات المتاحة لدى الدولة لخلق هامش من حرية العمل يعينها على تحقيق أهداف سياستها العليا في اوقات السلم والحرب.

كما سبق وأن أعطينا تعريفات للأستراتيجية العسكرية، واعتبرناها إحدى أفرع الاستراتيجية القومية، على إنها ، وحسب تعريف ( ليدل هارت ) لها، فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة.

إن الاستراتيجية ، باستخدامها السياسية أو العسكرية تنطوي على تصوّر شمولي لوضع معين أو هدف معين يراد تحقيقه أو بلوغه بوسائل أو وسائط مختلفة ومتنوعة. ففي الاستراتيجية القومية تكون الأهداف المراد تحقيقها مرتبطة بأمن الدولة وحمايتها وضمان سلامة مجتمعها من أية تهديدات داخلية كانت أو خارجية . وتكون الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الغاية متنوعة ، سياسية ، اقتصادية، عسكرية، دبلوماسية. اما في الاستراتيجية العسكرية يكون الهدف المركزي أو المحوري هو الانتصار في الحرب، اما الأدوات المستخدمة لتحقيق هذا الانتصار هو القوات المسلحة . إلا أن تحقيق الأهداف سواء كان ذلك على مستوى الاستراتيجية القومية أو العسكرية يتضمن تحركات وخططاً وبرامج عمل مختلفة ومتنوعة، وفيها يكمن مفهوم التكتيك أو التعبئة كما يمكن من خلالها التمييز بين الاستراتيجية أو السوق، وبين التكتيك والتعبئة. وهنا سوف نستخدم كلمة الاستراتيجية والتكتيك ومظاهر التمييز بينهما ، وهي تنطبق على مظاهر التمييز بين السوق والتعبئة في مفهوم العلم العسكري.

أن الاستراتيجية ( كمفردة في علم السياسة ) ، والسوق ( كمفردة في العلم العسكري ) ينطوي كل منهما على خطة شاملة ترمي إلى تحقيق هدف كبير، وهذه الخطة غالباً ما تكون طويلة الأمد. أما التكتيك ( في المفردات السياسية ) والتعبئة ( في المفردات العسكرية ) فهما أيضاً ينطويان على خطة، إلا أنها خطة تفصيلية تتكامل مع الخطة الاستراتيجية الشاملة. فالاستراتيجية إطار تخطيطي، أو مخطط شمولي يحتوي على خطط تفصيلية ( تكتيكية ) - بمعنى إن كل خطة استراتيجية ، أو عمل استراتيجي يتضمن خططا " تكتيكية أو اعمالا " تكتيكية.

من ناحية أخرى إن الاستراتيجية، طالما إنها ترتبط بأهداف السياسة العليا للدولة ، فإنها لا تقبل إلى أن تكون مرنة، إذ غالباً ما تكون مرونتها نسبية ذلك أن الأهداف المرتبطة بها تكون أهدافاً مصيرية ، أو على درجة عالية من الأهمية ، بحيث يصعب تغييرها، أو لا يكون من السهولة التلاعب فيها. في حين تكمن المرونة في الخطط التفصيلية التي تقود إلى تحقيق الأهداف المصيرية ، أو ذات الأهمية القصوى.



وعليه فإن طبيعة الحركة على مستوى التخطيط الاستراتيجي تكون محدودة ، في حين تكون طبيعة الحركة على المستوى التكتيكي مرنة ومتعددة. بل إن الاستراتيجية تعني بمجمل الحركات وتقوم بالتخطيط لها على المستوى التكتيكي لكي توصل إلى الهدف الكبير الذي ينشده الفعل الاستراتيجي ، أو الذي تريده الاستراتيجية القومية . بعبارة أخرى، إن أسلوب المناورة على المستوى التكتيكي يكون أكثر وضوحاً منه على المستوى الاستراتيجي. فعلى صعيد الاستراتيجية القومية مثلاً، نجد إن أسلوب المناورة ومرونة الحركة لا يظهران على مستوى الأهداف ذاتها ، إنما على مستوى الأدوات والوسائل المستخدمة لتحقيقها، كالمناورة بين أسلوب الترغيب والترهيب ، أو ممارسة الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية أو التهديد باستخدام القوة العسكرية أو توظيف الوسائل الدعاية والإعلامية.

وعلى صعيد الاستراتيجية العسكرية، فإن المرونة وطبيعة التحركات لا تظهر على مستوى السوق، حيث لا يمكن التفريط بالهدف المركزي المتمثل بالانتصار في الحرب، إنما تظهر المرونة على الصعيد الميداني ( التعبوي) عند اشتباك القوات وتلاحمها والتي تتمثل بالأوضاع القتالية الهجومية أو الدفاعية والتناوب بين وضع الهجوم ووضع الدفاع، أسلوب المباغنة ومفاجئة العدو ، المناورة على عدة جبهات لاستنزاف طاقات العدو وإضعاف قدرته القتالية. وهذه جميعاً وعلى الجملة أوضاع أو أعمال تعبوية يسهل تحريك عناصرها حيث تكون الغاية من ورائها الانتصار على العدو، والانتصار على العدو هو بحد ذاته هدف استراتيجي كبير.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول ، إن الفرق بين الاستراتيجية والتكتيك يظهر على المستويات التالية:

١- على مستوى الخطة: تكون الخطة على المستوى الاستراتيجي ، أو السوقي ، خطة شاملة في حين تكون الخطة على المستوى التكتيكي أو التعبوي تفصيلية ومتنوعة.

٢- على مستوى الأهداف : يكون الهدف على المستوى الاستراتيجي ، أو السوقي، ثابتاً وغير قابل للتجزئة أو المساومة. في حين يكون الهدف على المستوى التكتيكي أو التعبوي محدداً ومتنوعاً سواء على المستوى الدبلوماسي ، الاقتصادي، السياسي أو على مستوى المعارك الميدانية التي تقود إلى الانتصار في الحرب.

٣- على مستوى الحركات: تضعف الحركة، وربما تنعدم أحياناً للتلاعب بعناصر الأهداف الاستراتيجية التي تميل إلى الثبات كما وصفناها. في حين تتعدد الحركات على المستوى التكتيكي أو التعبوي لتحقيق أهداف السوق أو الاستراتيجية القومية.

## هوامش الفصل الأول:

١- أنظر في اصل المفهوم ومشتقاته.

The International Encyclopedia of social sciences New York, 1968, p. 281.

٢- مارتين فان كرفلد، حرب المستقبل، ترجمة ، د. السيد عطا، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص١٢٢.

٣- The International Development strategy, first over eail Review and Appraisal of liss use policies, Report of the Secretary, United, Nations, NewYork, 1973, p.7.

٤- L.D. Black, the strategy of foreign Aid, New Jersey, D. van Nostrand Company, Inc 1968. P. 17.

Ibid. p. 18 -٥

٦- John Granett, Strategies studies and its Assumptions, in Contemporary strategy, (London, Groom helmeted)p.3.

٧- الاستراتيجية الحربية من وجهة النظر السوفيتية ، تأليف مجموعة من القادة السوفيت، ترجمة، محمد عبد الحليم ابو غزالة ، القاهرة ، دار الكتب العربي للطباعة والنشر السنة، بلا، ص٢٢.

٨- K.von Clausewitz, onwar, Translated by. J.J. Graham, 1908, (London, Routledge) 1966, p. 165.

-٩ Bid. p. 166

كذلك كارل فون كلاوزفيتز ، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ١٧١.

١٠- منير شفيق ، علم الحرب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢، ص ١٩.

١١- B.H.L.Hart, strategy, The Indirect Approach, (London, Faber, 1966, p. 334).

١٢- Ibid, p. 334

١٣- أكرم ديري، آراء في الحرب ، الاستراتيجية وطريقة القيادة، بيروت، دار القطة العربية ١٩٧٢، ص ٢٧.

١٤- أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية، ترجمة ، هيئة الاستعلامات ، القاهرة ، السنة ، بلا، ص ٨٠.

١٥- أنظر، د. كاظم هاشم نعمة، الرجز في الاستراتيجية، بغداد ، شركة أباد للطباعة، ١٩٨٨، ص ٧٠ وما بعدها.

١٦- قارن فيما تقدم، نفس المرجع ، ص.

١٧- B.H.L. Hart, op. cit ., p. 336.

١٨- John Garnett, op. cit, p.5

١٩- أنظر بذلك : د. بطرس غالي ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، القاهرة ، المكتبة الانجلو مصرية، ١٩٦٧، ص ١٣ وما بعدها.

٢٠- ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم ، ترجمة ، الهيثم الايوي ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٧ ، ص ٤٠٠.

٢١- نفس المرجع ، ص ٤٠٠.

٢٢- أندريه بوفر، المدخل إلى الاستراتيجية العسكرية ، ترجمة أكرم ديري، بيروت ، المؤسسة العربية ، ١٩٧٧، ص ٢٥.

٢٣- نفس المرجع ، ص ٢٧.

٢٤- نفس المرجع ، ص ٢٧.

٢٥- أنظر بذلك : منير شفيق ، علم الحرب ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢، ص ٤٥.

٢٦- أنظر التفاصيل حول مضمون الاستراتيجية العليا :

John M. Collins, Grand strategy, Mary Land Naval Institue press, 1973, p. 15.

٢٧- أنظر بهذا المعنى ما ذهب اليه الدكتور حامد ربيع ، في مؤلفه ، البترول العربي واستراتيجية الأرض المحتلة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩١٧ ص ١١٥.

٢٨- انظر، منير شفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥.

٢٩- John M. Collins, op. cit , p. 14

٣٠- أندريه يوفر، المدخل الى الاستراتيجية العسكرية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

٣١- نفس المرجع ، ص ١٤١.

٣٢- نفس المرجع ص ١٧١.

٣٣- ليدل هارت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٩.

٣٤- أندريه بوفر، المدخل ، مصدر سبق ذكره ص ٢٧.

٣٥- نفس المرجع ، ص ٢٨.

٣٦- العقيدة (Doctrine) كلمة لاتينية الأصل تعني تعاليم النظرية العلمية والفلسفية وعند استخدامها في الجانب العسكري فألها تعني مجموعة التعاليم النظرية والعلمية والفلسفية المتعلقة بفن الحرب والجوانب المرتبطة بها. وهناك فريق يستخدم بدلا " من العقيدة العسكرية مصطلح المذهب العسكري أو المذهب القتالي.

٣٧- أنظر، أحمد عبد ربه، العقيدة القتالية في الإسلام ، الأردن ، الزرقاء، مكتبة المنار، ١٩٨٦، ص ٢٢. كذلك اللواء محمد جمال الدين محفوظ، المدخل إلى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الإسلامية ، القاهرة، الحياة المصرية العامة للكتاب، ١٢٧٦، ص: ٢٣.

٣٨- أنظر: قاموس المصطلحات العسكرية، بغداد، ط ٣، ١٩٨٣، ص ٣٤٣.

٣٩- قارن بهذا المعنى، العميد الركن حازم عبد القهار، حول العقيدة العسكرية والعقيدة القتالية، المجلة العسكرية، العدد (٩٦) ، ١٩٩٢، ص ٩٤.

كذلك: اللواء الركن محمود شيت خطاب ، بين العقيدة والقيادة، بيروت ، دار الفكر، ط ١، ١٩٧٢، ص ٣٣.



**الفصل الثاني**  
**الاستراتيجية والنظريات الجيوبوليتيكية**  
**والجيوسراتيجية**



## الفصل الثاني

### الاستراتيجية والنظريات الجيوبوليتيكية الجيوسراتيجية

#### المبحث الأول

##### مدخلات مفاهيمية

يعد موضوع الجيوبولتلكس من بين الموضوعات التي انشغل بها الفكر الاستراتيجي ، ذلك أن الاستراتيجية ، كصيغة في التفكير وأسلوب في العمل، تناقش أهم مرتكز تنهض عليه النظرية الجيوبوليتيكية ، والذي يطرح بصيغة افتراضية مفادها: أن ثمة علاقة بين قوة الدولة وجغرافيتها. فالعامل الجغرافي يسهم اسهاماً قوياً في بناء الدولة وزيادة أسباب ومصادر قوتها مما سينعكس على طريقة تفكيرها وتخطيطها الاستراتيجيين.

ويقصد بالعامل الجغرافي هنا، الحيز المكاني الذي تشغله الدولة وتتواجد فيه ضمن رقعة من الأرض، وهو يتمثل بنوعية وطبيعة مواردها وحجم إقليمها من حيث ضيقه أو اتساعه، وكذلك موقعها وعدد السكان فيها. كل هذه العوامل تعد مكوناً أصيلاً في بناء الحياة السياسية والاجتماعية للدولة، كما تلعب دوراً مهماً في صياغة خططها الأمنية والعسكرية والتنمية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو ، أن مفــــــــردات ، أو مكونات العامل الجغرافي ( الموارد ، حجم الإقليم، عدد السكان، الموقع)، والتي تلعب دوراً كبيراً في بناء قوة الدولة، هي ذات صفة تكاملية وخاصة مترابطة. بمعنى ، أن عامــــــــل الوهن الذي يصيب أيّاً منها. ينعكس بنتائجه النهائية على قوة الدولة وبشكل سلبي . فمثلاً ، لا نستطيع الحديث عن دولة قوية في الوقت الذي تعاني فيه من نقص في مواردها الطبيعية. أو أن موقعها الجغرافي لا يوفر لها سبلاً للأنفتاح على منافذ خارجية أو تصميم خطط دفاعية تعينها على مواجهة الهجمات التعرضية من قوى مجاورة لها، أو أن يكون، عدد السكان ليس وافياً لاستثماره في مجالات متنوعة أو أن يشكل السكان بضخامته عبئاً ثقيلاً عليها يعيق عملية نموهما وتقدمها.

من ناحية أخرى، يمكن القول، أن اسهام الجغرافيا في بناء قوة الدولة تكون أحياناً مسألة نسبية. إذ هناك العديد من الدول تملك مكونات تكاد تكتمل فيها المزايا الجغرافية، ومع ذلك فأنها تبقى اقل قدرة في ميدان الفعل الخارجي المؤثر عن غيرها من الدول. بعبارة أخرى، ينبغي أن لا ينظر الى العامل الجغرافي بكل مشتملاته، ورغم أهميته، على أنه العامل المطلق في تقرير قوة الدولة، ذلك أن العناصر المكونة لهذا العامل تختلف من دولة إلى أخرى، إذ ليس بالضرورة أن ينظر الى عدد السكان (العنصر الديموغرافي) على أنه عامل قوة للدولة خصوصاً اذا كانت الموارد غير كافية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية. وكما سبقت الإشارة، ينبغي النظر الى العناصر التي يتشكل منها العامل الجغرافي نظرة متكاملة ومترابطة ذلك أن الخلل الذي يصيب أيّاً منها يرتب نتائج سلبية على قوة الدولة بمحصلتها الإجمالية.

هذه العلاقة، بين الموقع الجغرافي وقوة الدولة وسياستها، يطلق عليها اصطلاح ( الجيوبولتكس ). والتركيب اللغوي للجيوبولتكس ينطوي على مفهومين، (Geo) بمعنى الأرض و (Politics) وتعني السياسة. وعلى هذا فإن المقصود بالمصطلح ( جيوبولتكس ) هو سياسة الأرض، أي ما يمكن أن يفرضه الواقع الأرضي أو المكاني بكل عناصره ( الموارد. الحجم. السكان ... الخ ) من متغيرات قد تؤدي الى انكماش في سياسة الدولة، أو الى توسيعها وتطويرها. فالنظرية الجيوبولتيكية تبحث في قوة الدولة من خلال الأرضية المتواجدة عليها، أو هي تنظر الى التطورات السياسية التي تمر بها الدولة من حيث علاقتها بالأرض، وترى أن الأرض وثيقة الصلة بسياسة الدولة. وطبعاً يقصد بالأرض هنا، الحيز الجغرافي الذي تتواجد فيه الوحدة السياسية ( أي الدولة ).

وفي ضوء ما تقدم، فإن النظرية الجيوبولتيكية تختص بدراسة الدولة من وجهة النظر السياسية في اطار واقعها الجغرافي، وترى أن تطور الدولة ونموها وارتقائها يرتبط وثيقاً بالعوامل الجغرافية مضافاً إليها قدراتها المادية والمعنوية. كما أن هذه النظرية لا تنظر الى الدولة باعتبارها كيانا سياسياً ستاتيكيّاً ثابتاً وجامداً، بل هي كائن حي ينمو ويتطور ويتوسع شأنها بذلك شأن بقية الكائنات الحية. وكما يذهب ( أوتومول ) في تحليله الى أن الدراسات الجيوبولتيكية قُتِمَ بالدولة، لا على أساس أنها مفهوم جامد، بل باعتبارها كائناً حياً " ينمو ويتحرك، واذا كانت النظرية الجيوبولتيكية تنجح الى دراسة الاطار المكاني، أو الوضع الجغرافي للدولة، فأنها تفعل ذلك من أجل تسخيرها بكل موارده لتحقيق أغراض الدولة واهدافها السياسية.



يضاف الى ما تقدم، أن النظرية الجيوبولتيكية ، ومن خلال تأكيدها على الخاصية المتحركة للدولة باعتبارها كائنا حيا" ، فإن حركة الدولة ينبغي أن لا تكون عشوائية ، أو تفتقر الى وضوح الرؤية والهدف ، أما ترتبط هذه الحركة بأهداف ومقاصد سياسية معلومة ومحددة. ويأتي في مقدمة الأهداف التي تؤكد النظرية الجيوبولتيكية على وجوب تحرك الدولة نحوها هو المجال الحيوي، والمجال الحيوي، وفق التصور الجيوبولتيكي، هو الأطار المكاني أو الحيز الجغرافي الذي تعتقد الدولة أن التحرك باتجاهه يعد ضروريا" لتحقيق أهداف سياستها العليا.

وفي الواقع فإن جملة الأفكار التي تشكل محور الدراسات الجيوبولتيكية هي ليست امرا" حديث النشأة. فالموضوع ذو أصول قديمة وله امتدادات تاريخية بعيدة، ذلك أن تأثير الجغرافيا على المجتمع البشري كان موضوع تناول ودراسة على يد مفكرين من شعوب وأقوام مختلفة قبل أن تصاغ مبادئ الجيوبولتكس وتخضع بعد ذلك للدراسة العلمية التحليلية. فقد كتب المؤرخ اليوناني هيرودوت أن كوروش ملك الفرس كان يهتم كثيرا" بتأثير العلاقة بين المناخ وطبيعة الأرض على الروح القتالية لجنوده واندفاعهم في المعارك والحروب. كما كتب ارسطو (٣٨٤-٣٢٢) ق.م كيف تتأثر السياسة بالجغرافية ، وكيف تتأثر سياسة المدن أو الدول بالعوامل الجغرافية والطبيعية أما الجغرافي اليوناني سترابو (٦٣) ق.م (٢١٩م) فقد كتب لرجال السياسة والدولة عن تأثير العوامل الجغرافية على سياساتهم وخططهم العسكرية، وحاول أن يبين كيف أن عادات ومهارات الناس والاقسام السياسية للدولة قد تحددت بظروف طبيعية.

ومن بين الباحثين من العرب في العلوم الاجتماعية ، يأتي العلامة ابن خلدون الذي كتب عن مظاهر الميل لدى سكان أواسط افريقيا الى الدعة والترح في ضوء ظروف المناخ السائدة هناك، ووضع قوانين توضح كيف تنشأ الدولة وتنمو وتتطور ثم تضمحل بعد ذلك على أساس رابطة الدم التي تجمع بين افراد القبيلة وتشد بعضهم الى بعض ، وما يترتب على ذلك من نتائج عندما تضعف هذه الصلة.

ومن مفكري الغرب، يأتي ( مونتسكيو ) (١٦٨٩-١٧٥٥) ، ففي كتابه روح القوانين ، حيث كتب الكثير عن تأثير الجغرافيا على التباين السياسي والسلوك

البشري، اذ أكد على ان الجغرافيا والمناخ تلعبان دوراً كبيراً في تحديد التطور السياسي للدولة. أما الفيلسوف الألماني ( عمانوئيل كانت ) فقد كتب في القرن الثامن عشر عن تأثير الجغرافيا بالأحداث والتطورات التاريخية حتى انه ذهب في تفكيره الى الحد الذي اعتبر فيه أن التاريخ هو صياغة جغرافية، أو ان المسار التاريخي للمجتمعات الانسانية هي وليدة تأثير عامل الجغرافيا<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٧٩٩ وضع (دترش فون باولر) كتاباً بعنوان ( روح النظام الجديد للحرب ) شرح فيه كيف تؤثر الحقائق الجغرافية، كالأهوار والجبال والحدود السياسية في انجاز وظائف عسكرية وأخرى اقتصادية. فالأهوار والبحار يمكن أن تستثمر لاغراض دفاعية واخرى هجومية في أوقات الحروب، كما يمكن أن تمهد لإقامة علاقات تجارية واقتصادية في أوقات السلام بين الدول التي تشترك في شطآنها. وتحدث (دترش) ايضاً كيف يلعب الطرف السياسي او العلاقات السياسية دوراً في عملية التوظيف هذه. فاذا كانت الظروف السياسية بين الدول المتشاطئة سلمية أسهم ذلك في تطوير عمليات التبادل التجاري وتحقيق منافع اقتصادية متبادلة. وعلى العكس من ذلك ، اذا كانت الظروف السياسية معقدة وتنطوي على مظاهر التوتر والتأزم، فإن الحدود الطبيعية ( الأهوار، والجبال، والبحار) يمكن أن توظف لاغراض العمليات الحربية . ولكن (دترش) يستدرك قائلاً ( أن القيمة الحقيقية لحدود الدولة ليست مطلقة ، إذ ترتبط أهميتها وقابليتها في انجاز المهام العسكرية بقوة احدى الدولتين المتجاورتين)<sup>(٢)</sup>. وفي مطلع القرن التاسع

عشر أخذ المفكرون الألمان الريادة وزمام القيادة في دراسة العلاقة القائمة بين العوامل الجغرافية وطبيعة الحركة السياسية للدولة، وكيف يمكن أن تؤثر هذه العوامل على سياسة الدولة العليا. وكان ( كارل ريتز ) واحداً من بين ابرز الذين اسهموا في تطوير هذا الموضوع، إذ كانت وجهة نظره تعتبر القارات اعضاء رئيسية لكائن حي عظيم الا وهو الكرة الأرضية الحية. ومن رأيه أن الحركات البشرية وتاريخ الشعوب تتأثر بظروف السطح والمناخ، وان قيمة الأساس الجغرافي للانسان تتغير دائماً" مصاحبة تطور قواه وتقدم التاريخ. ولعل رأيه هذا، هو الذي أدى الى القول فيما بعد، أن الجغرافية يمكن أن تهيء الموجهات الضرورية للحياة السياسية ككل. وكان من نتيجة اعتباره الكرة الأرضية كائناً "حياً" ان ظهرت فكرة تعتبر الدولة كائناً "حياً".<sup>(٣)</sup>

لقد شكلت هذه الأطاريح الفكرية مدخلاً أساسياً للعاملين في حقل الجغرافيا السياسية ليؤكدوا بعد ذلك على أهمية مساحة الرقعة التي تشغلها الدولة بالنسبة لسكانها، وأعتبروا مقدار هذه الرقعة قوة سياسية بذاتها.

وهكذا بدأت شروحاتهم تعطي تبريرات ومسوغات لسياسة التوسع الأقليمي من حيث أن هذه السياسة ما هي إلا تطبيق لقانون طبيعي. وإن ضغط السكان لشعب ينمو ( أي العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيشون فيها) والذي ينتهي بصراع من أجل الحفاظ على وجوده، رغم وحشية هذا الصراع وعدم قانونيته، ماهو الا صراع من أجل البقاء. أن الفكرة التي تذهب الى القول، وفي اطار هذا التناول، أن الكيان الساسي ( الدولة) يرتبط بحقيقة موضوعية- جغرافية ( الأرض)، وأن هذا الكيان ( الدولة) له اهداف يتطلع الى تحقيقها من خلال توظيف الحتمية الجغرافية التي تحكم وجوده، أصبحت فيما بعد المقدمة النظرية لفكرة أخرى هي المجال الحيوي. فالدولة هي ليست حقيقة جغرافية ثابتة، بل هي كائن حي يتحرك نحو مجالات حيوية تعد ضرورة لبقائه واستمراره.

وقد أخذت فكرة المجال وضرورته لنمو الدولة وتوسعها تزداد رسوخاً عند الباحثين الألمان وخصوصاً بعد انتصار ألمانيا على فرنسا عام ١٨٧٠م وظهورها كدولة منافسة لبريطانيا في مجال الصناعة والتجارة. وكان في طليعة المفكرين الألمان الذين اكدوا على فكرة أن الدولة كائن حي بحاجة الى أن ينمو ويتوسع هو ( فردريك راتزل) كما سنناقش ذلك.

واذا كانت هذه الاطاريح الفكرية تشكل قوام النظرية الجيوبولتيكية، والأساس الذي يبنى عليه منهج التفكير الجيوبولتيكي، فإن الانطباع الذي يتشكل حول فروضها هو، أنها توفر مدخلاً " لاضفاء الشرعية على سياسات التوسع ومد النفوذ. وبنفس القدر، يبرر التحليل الجيوبولتيكي السلوك السياسي الخارجي للدولة ويكون شفيحاً" له للركون الى القوة والاعتماد عليها لتحقيق الأهداف والأغراض التي ينشدها ويتطلع اليها. وبالتالي، فهو ينطوي على نوايا سلبية، ويقود الى نتائج غير ايجابية في اطار التفاعلات السياسية الدولية.



ولكن، ومن ناحية أخرى، اذا كان هذا الراي ينطوي على قدر كبير من الصحة عند التأمل في منطلقاته الفكرية وما يتطلع الى تحقيقه من غايات واهداف سياسية، فإن الصحيح ايضا"، أن المفاهيم الجيوبوليتيكية توفر أداة تحليل منهجية تعين الدارسين للوقوف على واقع حال ما هو قائم وصولاً الى ما ينبغي أن يكون. وعلى هذا فإن منهج التحليل الجيوبوليتيكي ينطوي على سمات وخصائص علمية في دراسة الواقع وتحليل عناصره لتحديد ملامحه ومعطياته المستقبلية. وبذلك يكون هذا المنهج قادراً على التنبؤ والاستشراف في ضوء الحقائق الجغرافية، والعناصر المكانية التي تحكم الدولة وتحدد مستقبل مسار حركتها وما هية الأهداف التي تنشدها.

بقيت هناك مسألة منهجية ربما تثير الدارسين وتضعهم أمام تداخلات مفاهيمية لموضوعين أساسيين هما الجيوبوليتكس، والجغرافية السياسية، وعلى نحو لا يعين على وضع فواصل للتمييز بينهما، ذلك أن كل المعاني التي استعملت فيها كلمة الجيوبوليتكس، تعود الى استعمال الجغرافيا كعلم في خدمة الحكومات أو الدول. الا ان حقيقة الأمر تختلف عن ذلك، فالجغرافية السياسية والجيوبوليتكس يختص كل منهما بمجال معين يختلف عن الآخر من ناحية تناول والتحليل. هذا في الوقت الذي لا نستطيع اسقاط فكرة ان كلا منهما يعتمد على الآخر في بعض الأحيان.

وعلى هذا، اذا اردنا التمييز بين الجيوبوليتكس والجغرافيا السياسية نقول، أن الجغرافية السياسية تدرس الحقائق الجغرافية الداخلية التي تسهم في تكوين شخصية الدولة كما أنها تتناول دراسة الحقائق الجغرافية التي تكيف العلاقات الخارجية بين الدول. في حين تحاول الجيوبوليتكس أن تثبت أن الدولة كائن حي، أو أنها كالأنسان تمر بمراحل الولادة والنمو والنضوج والشيخوخة لذا فإن فلسفة الجيوبوليتكس ترى في حياة الدول قوانين للنمو وقوانين للأضمحلال. ويبدو، وفق هذا التوصيف، أن الفارق الأساس بين الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس يظهر في درجة تأكيد كل منهما على تأثير العامل الجغرافي في تفسير حركية الدول. فالمتشددون من مدرسة الجيوبوليتكس الألمانية يرون أن الحقائق الجغرافية تحدد بصورة كلية نمو وضمحلل الدول، وليس هناك أي مجال آخر يناقض الأوامر الجغرافية الثابتة. وعليه فأنها توجه رجال السياسة والقادة العسكريين على حد سواء عند اتخاذ قرارات استراتيجية. لذا فليس عجباً ان نجد المختصين في هذا الموضوع من الألمان يعلنون أن الجيوبوليتكس هي (الضمير الجغرافي للدولة). أما طلاب الجغرافيا السياسية فأهم يرون أن الجغرافية لا تنصرف الى ذلك ولكنها تكيف مجرى الدول



وصورتها كحقيقة جغرافية ثابتة. فالجغرافيا عندهم تعتبر جانباً "واحداً" من بين جوانب كثيرة تسهم في تطوير صورة الدول.

هذا من جانب . ومن جانب آخر ، وإذا اردنا أن نتوخى الجانب التعريفي لكل منهما، يمكن القول، أن الجغرافيا السياسية علم وصفي تحليلي يعالج العلاقات المكانية والحدود والموارد والنواحي الأخرى المتصلة بالوحدة السياسية أي الدولة.

أما الجيوبولتكس : هو علم تحليلي متفرع من الجغرافيا السياسية ، يعالج معظم مفرداتها منظورا " إليها من زاوية المصلحة القومية للدولة ومستقبل حركتها السياسية الخارجية.

من ناحية أخرى، ان الجغرافية السياسية تبحث ، من حيث موضوعاتها وانشغالاتها الفكرية، في الدولة من زاوية المكان الذي تشغله، أو الاقليم الذي تتمدد عليه أو تتواجد عليه كالمناخ، اشكال سطح الأرض والتربة والأهوار الموجودة ضمن الاقليم، حدوده السياسية ... الخ. في حين ان الجيوبولتكس يبحث في المكان من وجهة نظر الدولة. أي أهمية الحيز أو المجال الجغرافي الذي تشغله الدولة، وأثر ذلك في رسم سياستها وخططها السوقية والتعبوية . بعبارة أخرى، ان الجيوبولتكس تحاول الاجابة على تساؤل مفاده كيف يؤثر المجال الجغرافي أو الاطار المكاني بكل مشتملاته ومكوناته في رسم سياسة الدولة، أو بتعبير أدق في رسم وتحديد استراتيجيتها القومية. وكما يقول ( كارل هاوسهوفر ) أن الجغرافيا السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال. بينما الجيوبولتكس تبحث في المجال من وجهة نظر الدولة).

وتستمد الجيوبولتكس مادتها بوجه خاص من مصادر متنوعة : الجغرافية السياسية ، التاريخ الاستراتيجية العسكرية بفروعها البرية والبحرية والجوية، مع التأكيد على ان الجغرافية السياسية هي الأصل الذي تفرعت عنه الجيوبولتكس . وكما يقول ( هاوسهوفر ) أيضاً: (ان الجيوبولتكس وليدة الجغرافية السياسية لأنها اخرجت لما يتناوله العلم الأخير من حقائق فتجعل منها مادة يستعين بها الزعيم السياسي).

أذن، الجغرافيا السياسية ، تأخذ بعين الاعتبار الدولة وتعني بتحليل بيئتها الطبيعية والبشرية ومواردها القومية تحليلاً " موضوعياً". أما الجيوبولتكس، فتقوم على دراسة الوضع الطبيعي للدولة بكل مشتملاته من ناحية مطالبتها في مجال السياسة الدولية. وقد

أوضح (أوتومول) ذلك بالقول ( أن الجيوبولتكس تعنى بالمطالب المكانية للدولة، بينما تنحصر مهمة الجغرافيا السياسية بفحص ودراسة ظروف مجالها الأرضي).

واضافة الى هذه الفروق يمكن أن نضيف التالي:

١ • ان الجغرافية السياسية تدرس كيان الدولة كما هو فعلا"، أي ألها تدرس واقع حال ما هو قائم. في حين أن الجيوبولتكس ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة في ضوء واقعها الجغرافي، أي ألها تعنى بدراسة ما ينبغي أن يكون.

٢ • أن الجيوبولتكس متطورة ومنحركة . بينما الجغرافيا السياسية أميل الى أن تكون ثابتة.

٣ • أن الجيوبولتكس تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة. بينما ترى الجغرافيا السياسية ألها صورة للدولة ( موقعها ، حدودها، مناخها، مواردها، تضاريسها).

وفي ضوء ما تقدم نخلص الى تحديد النتائج الآتية:

(١) ان التحليل الجيوبولتيكي يمكن الافادة منه لأغراض عسكرية وسياسية. وهو يساعد القادة العسكريين والسياسيين على اتخاذ قراراتهم بشأن اقحام القوة أو التراجع عنها بالأنسحاب.

(٢) كما وأن التحليل الجيوبولتيكي يسهل تقدير المناطق التي يحتمل جدا" أن يحدث فيها تصادم المصالح الدولية.

(٣) وفي ضوء التحليل الجيوبولتيكي ايضا يمكن اعداد السياسات والخطط والمناهج التي ينطوي عليها السوق الأكبر أو الاستراتيجية العليا.

وأخيرا" ، اذا اردنا أن نعطي تعريفا" للجيوبولتكس نقول، أنه العلم الذي يعني بدراسة وتحليل الواقع الجغرافي أو الاطار المكاني للدولة وأثره في رسم وتنفيذ سياستها الخارجية وصولا" الى تحقيق اهداف استراتيجيتها العليا. أو كما يعرفها البعض ألها العلم الذي يبحث في العلاقة بين السياسة والرقعة الأرضية بهدف تحويل المعلومات الجغرافية الى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وساستها<sup>(٤)</sup>.

## المبحث الثاني

### منظروا الفكر الجيوبولتيكي

منذ منتصف القرن التاسع عشر نشطت الدراسات الجغرافية التي قُتِم بالأبعاد والمضامين السياسية التي يثيرها الموقع الجغرافي للدولة. فانشغل التفكير السياسي بالموضوعات الجغرافية النابعة عن واقع وجود الدولة ، كحقيقة سياسية، وما يترتب على هذا الوجود السياسي- الجغرافي من نتائج على حركة الدولة السياسية ضمن مجاها الأقليمي والدولي. ذلك أن جملة موضوعات وحقائق جغرافية كانت جديرة أن تكون موضع دراسة وتحليل لمعرفة آثارها ونتائجها السياسية. فالحدود السياسية التي تفصل بين الدول مثلاً، لم تعد تمثل حداً "فاصلاً" مجرداً أو بعيداً" عن واقع سياسي له انعكاسات على سلوك الدولة ليس فقط في تعاملها مع ما يتضمنه أقليمها من معطيات مادية تسهم في بناء قوتها، وإنما ايضاً" في قدرتها على توظيف الحقائق الجغرافية بكل مكوناتها بهدف تمكينها من اتباع أنماط سلوكية مع الدول المجاورة ، أو الملاصقة لأقليمها لتأتي بنتائج سياسية تعود بالنفع عليها. ويندرج في ذلك ليس فقط الحدود السياسية إنما ايضاً" الحقائق الديموغرافية كالسكان وطريقة توزيعهم داخل اقليم الدولة، وطبيعة الموارد الاقتصادية القومية ومدى كفايتها لتأمين الحاجات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية. كذلك نوعية النسيج الاجتماعي الذي يتكون منه شعب الدولة كتركيته الدينية والقومية والاثنية اللغوية. كل هذه العوامل والمكونات ، وربما أخرى غيرها، يمكن رصدها ودراستها وتحليلها ضمن الاطار المكاني (الجغرافي) الذي تشغله الدولة.

ومما لاشك فيه، اذا كانت هذه العوامل تمثل مكونات أساسية يختص بها الاطار المكاني ( الجغرافي) للوحدة السياسية ( الدولة) ، فأما تسهم بشكل فاعل في بناء مقومات سلوكها السياسي في اطار تعاملها وتفاعلها مع غيرها من الوحدات السياسية الأخرى.

وعلى هذا ، فإن قدرة الدولة على صياغة ورسم وتصميم اهدافها ومن ثم امكانية انجازها هي، بشكل أو بآخر ، انعكاس لحتمية وجودها الجغرافي بكل مشتملاته ومكوناته، أي في قدرتها على تطوير الجغرافيا لتكون في خدمة السياسة.

وتأتي المانيا في طليعة القوى الأوربية التي أدركت ومنذ وقت مبكر، أهمية هذه الحقائق وضرورة دراستها وتحليلها والخروج بنتائج تعزز من مكانتها في سلم القوى الأوربية. وفي



الواقع فإن احتضان ألمانيا لمثل هذه الأفكار والتشدد في التعبير عنها كان له ما يبرره من الناحية العملية . فالمانيا كانت تتطلع الى انجاز وحدتها القومية بضم الأقاليم الجيرمانية وتوحيدها في اطار من المركزية السياسية تؤمن بقاءها واستمرارها كوحدة سياسية قوية ومتماسكة.

كما وأن انجاز هذا المطلب يؤمن لألمانيا قدرة عالية في مواجهة جملة تحديات كانت تثيرها كل من فرنسا وبريطانيا اللتين كانتا في نزاع معها. فضلا" عن ذلك كانت هناك الأقاليم الصغيرة حيث كانت ألمانيا تنظر اليها باعتبارها مجالا" حيويا" لتوجيه ثمو الدولة الألمانية نحوها.

١٠. فردريك راتزل : ١٨٤٤-١٩٠٤

يعتبر ( فردريك راتزل ) أول من درس أهمية العامل الجغرافي وأثره على قوة الدولة.<sup>(٥)</sup> قدم (راتزل) نظريته بعد اتمام الوحدة الالمانية ١٨٧٠ بنحو عقد من السنين، فظهرت متأثرة بجملة الظروف السياسية والتيارات الفكرية التي سادت أوروبا آنذاك، ومشبعة ايضا" بما انطوت عليه الدولة الألمانية ذاتها من توثب وحيوية واندفاع.

وبقدر ما عكست النظرية فلسفة القوة والتفوق الجرمانى، بقدر ما طوعت من فروض التطورية لمصلحتها وأبرزت فكرة ( الدولة كائن حي) باعتبارها الأساس النظري لما عرف بالجيوبوليتيكا العضوية، وهي التي تبرر الصراع والتوسع في اطار من مقولة ( البقاء للأقوى ) . فالسياسة الدولية من وجهة نظرها ما هي الا صراع بين وحدات وكيانات سياسية لا يصلح للبقاء منها الا من هو قوي فيها. وبهذا يـكـون ( راتزل ) قد عكس مدى تاثره الفكري بنظرية دارون ( نظرية النشوء والارتقاء والبقاء للأصلح).

والفكرة الاساسية التي ينطلق منها (راتزل) في صياغة فروضه النظرية مفادها: ان ثمة مقاربة عضوية بين دراسة الدولة كوحدة سياسية ودراستها باعتبارها كائناً حياً". وبين هذين النموذجين تشكل مسألة النمو القاسم المشترك بينهما. فالدولة كائن حي، وطالما ان الكائن الحي ينمو ويكبر، فإن الدولة هي الأخرى تنمو وتتوسع . بعبارة اخرى ، طالما أن النمو هو ظاهرة طبيعية بالنسبة للكائن الحي فلا يجوز، والحالة هذه، اعتراض عملية نمو الدولة. فالدولة كنظام سياسي لا تتقيد بالاعتبارات المكانية ولا بالقيود الجغرافية. الا



أن عملية النمو هذه لا تكتمل شروطها الا بتأمين قدر مقبول من القوة . فالقوة هي المحفز لعملية النمو .

واذا كان (راتزل) قد ربط عملية النمو ، نمو الدولة ، بموضوع القوة ، وأعتبر الأخيرة ( القوة) عاملاً أساسياً لتأمين الثانية ( النمو) ، فإنه يكون بذلك قد صاغ رؤيته للدولة القوية، أو للدولة العظمى وهي تتحرك في ديناميكية مستمرة حتى تحقق لنفسها متطلبات وجودها، وتضيف الى قاعدتها الأرضية مآتراه لازماً لنموها حتى تخفي من الخريطة السياسية الوحدات غير القادرة على الصراع أو الاستمرار ولا يبقى سوى الأقوى والأكثر قدرة على البقاء والالتهام. وبعد ذلك تبدأ هذه الدول الكبرى في التوسع على حساب بعضها حتى لا يبقى منها سوى دولة كبرى واحدة. فالأرض ، عند (راتزل) لا تكفي سوى دولة عظمى واحدة.

وعليه، فإن مقتضيات الدولة العظمى تتحقق، من وجهة نظر ——— (راتزل) ، بمرحلتين: —

المرحلة الأولى: وفيها يحق لكل دولة أن تتوسع تبعاً لمعدلات نموها.

المرحلة الثانية : استمرار هذه العملية حتى لا يبقى سوى دولة واحدة.

وبجادل (راتزل) حول مبررات التوسع ومسوغاته. اذ ما هي دوافع التوسع وما هي ضروراته؟

هنا يحدد (راتزل) ديناميكيات هذه العملية، عملية التوسع، بمقتضيات اقتصادية وثقافية. فالتوسع هو استجابة ضرورية لدوافع النمو الاقتصادي للدولة ، وحاجة سكانها للبحث عن مجالات تؤمن استثماراتهم وتنقل اليها عناصر ثقافتهم المتقدمة فالعامل الاقتصادي والثقافي هما اللذان يدفعان الى الحركة. وتتداخل مع هذه المقتضيات القوة العسكرية لتلبية ما تتطلبه الحركة من تغير مستمر في حدود الدولة. ويقرر ( راتزل)

ان اي توقف في الحركة، أو أي وهن في مرحلة من مراحلها، يعني على الفور ان الدولة لم تعد قادرة على المنافسة وأنها قد تحولت من الهجوم الى الدفاع ، ومن التوسع الى الانكماش، وهي بذلك تكون هدفاً لدولة أخرى ، أكثر قدرة على النمو للاقتراب منها وبالتالي اختراقها والتهامها بعد ذلك.

اذن ، القانون الأساس عند ( راتزل ) هو قانون القوة والصراع والبقاء للأقوى من الدول، ولأكبر قدرة على التوسع والنمو.

وفي ضوء ما تقدم، وضع (راتزل) سبعة قوانين تشكل في ، رأيه، الأساس الذي تقوم عليه عملية التوسع الاقليمي.

١ . أن توسع الدولة وزيادة مساحتها يرتبط بزيادة عدد سكانها ونمو ثقافتهم. اذ كلما زاد عدد سكان الدولة كلما دفع بها الى التوسع لاضافة مساحات جديدة، أو ضم أقاليم اخرى تستوعب هذه الزيادة الحاصلة في عدد السكان. كما وأن العامل الحضاري والنمو الثقافي داخل الدولة يدفع هو الآخر باتجاه التوسع، ذلك انه سيكون مدعاة لنشر قيمها الفكرية والثقافية الى الاقاليم الاخرى . ومثل هذه العملية يتولى القيام بها السكان عندما يتوسعون أو يمتدنون الى مساحات أرضية جديدة.

٢ . أن نمو عدد السكان يمثل الخطوة الأولى لتقدم الدولة في مسار عملية النمو. فالسكان يمكن استثمارهم في مجالات عديدة، اقتصادية وثقافية وعسكرية وتجارية، تسهم جميعا في تطور الدولة ونموها. وعند ذلك يمكن أن تنمو مساحة الدولة كنتيجة لنمو العامل السكاني فيها.

٣ . أن عملية التوسع الاقليمي للدولة يكون بهدف ضم الوحدات الصغيرة أليها. ويعتبر (راتزل) هذا التحرك نتيجة منطقية لوجود الدولة القوية، اذ لا يمكن تصور قيام دولة صغيرة بابتلاع دولة اكبر حجما منها.

٤ . ترتبط الحدود في حركتها، ضيقا: أو توسعا، نمواً أو انكماشاً، بقوة الدولة. اذ كلما زادت قوة الدولة توسعت حدودها، وتنكمش هذه الحدود كلما تراجعت قوة الدولة.

٥ . أن عملية النمو والتوسع الاقليمي لا تكون مجردة من اهداف ترمي الدولة الى تحقيقها. وغاية الدولة في ذلك تحقيق أهداف سياسية واخرى اقتصادية. ويتحدد الهدف السياسي من عملية النمو والتوسع بفرض ارادة الدولة على غيرها من الأقاليم المضافة وبسط النفوذ عليها. أما الهدف الاقتصادي، فإنه يتحدد باضافة موارد جديدة (ثروات معدنية، أراض زراعية) تسهم في بناء قوتها الاقتصادية.

٠٦ . أن الدولة البدائية تكون دائماً هدفاً للتوسع الأرضي الذي تمارسه الدولة القوية.

٠٧ . أن عملية التوسع هي عملية دينامية مستمرة لا تعرف حدوداً لتستقر عندها. وبالتالي فهي لا تتقيد بحدود سياسية، أو تقف عند حواجز طبيعية أو جغرافية ، فالتوسع يقود الى التوسع، وحسب منطق الصراع والبقاء للأقوى، فالتوسع لا ينتهي الا بسيادة دولة واحدة قوية تملك زمام السيطرة العالمية.<sup>(٦)</sup>

هذه النظرية التي صاغ فروضها ومقوماتها الفكرية ( فردريك راتزل) تعتمد فلسفة القوة اساساً لها ومرتكزاً لبنائها. وبالتالي تكون القوة العامل المحرك، بل الأساس الوحيد لحركة الدولة. وما يلفت الانتباه الى هذه النظرية ويشكل أحد أهم عناصر النقد الموجه إليها هو أن (راتزل) نظر الى القوة من زاوية واحدة وفسرها بمعنى واحد لتكون قرينة لعملية النمو، والنمو هنا ليس هو النمو بمعناه الحضاري، انما بمعناه التوسعي القائم على الضم والأحتلال . فكلما نمت قوة الدولة كلما كان ذلك مدعاة لنموها الأرضي.

وبدلاً من أن يسهم عامل القوة بمعناه الشامل في اغناء عملية التفاعل الحضاري والتعاون بين وحدات المجتمع الدولي لتكون الدولة القوية بمعطياتها الفكرية والثقافية والاقتصادية عاملاً يسهم في بناء هذا المجتمع ويعزز اسس استقراره ويأخذ بيد الدول الصغيرة نحو رفاهيتها وتقدمها. فإنه يوظف ، وعلى نحو قسري ، ليقوم بضمها والحاقها ، بل وحتى مسخها والغائها لتكون من نصيب الدولة أو الدولة القوية. وبذلك لا تعترف هذه النظرية بحق الوجود للدول الصغيرة ولا حتى بحق الشعوب في تقرير مصيرها. ذلك أن هذه الشعوب وتلك الوحدات الصغيرة لا تمتلك خيارات في العيش الا أن تواجه حتمية الابتلاع. وبعبارة واحدة ، أن (راتزل) في نظريته كان قد وظف القوة لاغراض ضيقة لها أهداف ومرامي عدوانية. دون أن يكون لهذا التوظيف دور في تأسيس مجتمع دولي قائم على اساسا التعاون والأمن والأستقرار.

٠٢ . رودولف كيلين (١٨٦٤-١٩٢٢)

لم يتعد ( رودولف كيلين) استاذ التاريخ والنظم الحكومية في جامعة جوتنبرغ عن نظيره ( فردريك راتزل) في موضوع المقاربة العضوية بين الدولة والكانن الحي. فمن وجهة نظره توجد تماثلات قوية بين الدولة ، كنظام سياسي - اجتماعي ، والدولة باعتبارها كائناً حياً " ينمو ويتحرك".<sup>(٦)</sup>



شرح (كيلين) أفكاره الجيوبولتيكية في مؤلفين أولهما عام ١٩١٧ بعنوان ( الدولة مظهر من مظاهر الحياة ) . والثاني عام ١٩٢٠ بعنوان ( الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي ) . وكانت أهم الأفكار والفروض التي تناولها في هذين المؤلفين تركز على المحاور التالية:

١- أن تأثير البعد الوظيفي للعامل الجغرافي على حركة الدولة ونموها وقوتها يمكن أن يظهر من خلال دراسة الموضوعات التالية:

أ- الدولة والجغرافيا: أي ما يمكن أن تتيحه الرقعة الجغرافية التي تشغلها الدولة من امكانيات تساعد على حركتها.

ب- الدولة والسكان : أي الى أي مدى يمكن استثمار السكان في تأمين عملية النمو.

ج- الدولة والتركيب الاجتماعي : وهنا يرى ( كيلين ) أن طبيعة ودرجة التماسك الاجتماعي، من حيث قوته أو ضعفه، تشكل إحدى العناصر الضرورية لبناء قوة الدولة وتأمين حركتها ومتطلبات توسعها.

د- الدولة والموارد الاقتصادية: اذ لا يمكن أن تؤمن قوة الدولة وتتوفر أسباب حركتها الا عن طريق الموارد الاقتصادية. ففي حال وفرتها ستكون عاملاً في بناء القوة. أما في حال ندرتها ستكون محفزاً للدولة بهدف تأمينها.

هـ - وأخيراً، فإن جملة هذه العوامل تؤثر على طبيعة النظام السياسي في الدولة، من حيث قدرته على توظيفها أو استثمارها، بما يعزز من قوة الدولة، ويوفر لها خيارات التوسع الاقليمي.

٢ - ويتمثل المحور الثاني لأفكار (كيلين) التي أوردها في مؤلفيه، في التماثل بين البناء العضوي للدولة، والبناء العضوي للكائن الحي. فالأرض بالنسبة للدولة ، أو الرقعة التي تشغلها الدولة الجسد بالنسبة لكائن الحي. وعاصمتها ومركزها الإداري هي بمثابة قلب الكائن الحي وورثته اما الأنهر والطرق وسكك الحديد فهي جميعا بمثابة الأوردة والشرين. أما المناطق التي تمدها بالمعادن والمواد الأولية اللازمة لنموها فكلها أطراف لهذا الجسد . أما الأفراد داخل الدولة فهم بمثابة الخلايا عند الكائن الحي. فالأفراد هم العامل المحرك للدولة، اذ لا يمكن رصد حركة الدولة ونشاطها في



مختلف ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا من خلال حركة الأفراد فيها.

٣- محور الثالث الذي ناقشه (كيلين) فإنه يتمثل بتلك الاشكالية التي يثيرها التناقض بين التوسع والقانون الدولي ، اي العلاقة بين قوى النمو وقوة القانون. وهنا يتساءل (كيلين): أيهما الأجدر بالمراعاة ، قوانين الطبيعة أم قوانين البشر؟

وفي معرض مناقشته لهذا التساؤل فإنه يرى، أن قوانين الطبيعة تتميز بحتمية ظاهرة ، لذا ينبغي مراعاتها وعدم الخروج عن ارادتها . فهي تتمتع بسلطة وسلطان لا يستطيع البشر الا التسليم بها ، ذلك ان صياغتها تخرج عن ارادته.

ومن بين المبادئ التي يستند اليها القانون الطبيعي ، الذي يعلو في ارادته على ارادة المجتمع البشري ، هو حتمية النمو البيولوجي للدولة. وعلى هذا، فإن ( كيلين ) كان يدعو ألمانيا الى أن تنهي وتحسم هذا التناقض بين القانون الطبيعي والقانون السياسي الذي هو قانون وضعي من صنع البشر. وأن حل هذا التناقض سيكون لصالح الحقيقة الطبيعية وليس لصالح الحقيقة الوضعية. ذلك أن الدولة هي تكوين حي بفعل القانون الطبيعي ، وعلى القانون الوضعي ( السياسي ) أن يتماشى مع الحقيقة الى مدها. وإذا كان نحو الدولة يمثل استجابة ضرورية للقانون الطبيعي فإن على ألمانيا أن تأخذ بالقانون الخاص لعملية النمو لتتحول الى الدولة الألمانية العظمى.

وعند مناقشته للقوى الأساسية في أوروبا، يتجه ( كيلين ) نحو فرنسا باعتبارها قوة برية لها وزنها في أوروبا تاريخياً وجغرافياً ، ويرى انها قد أخفقت طوال قرنين في ادارة الصراع بينها وبين بريطانيا . ولم يكن صراع السيادة العالمية في مصلحتها، وأسفرت محصلته عن عالم بريطاني الطابع والتوجه، تظلله رايات الامبراطورية التي تزح موارد نرحا" نحو اراضيها وجزرها، مثبتة دعائمها بالقواعد والأسطول ، وموجهة اقتصادياته نحو بنوكها وشركاتها ومصانعها، ومتحكمة في أسواقه وخطوط تجارتها. وقد آن الأوان لألمانيا ، كأكبر قوة برية ان تهمزها تبعاً لفروضه. ولكن عليها أولاً أن تصل بقواها البرية الى مدها. وعليها ايضاً أن توسع من جبهتها البحرية على بحر الشمال، وأن تضم الأراضي المنخفضة اليها جميعاً وصولاً الى مصب الراين ، فتلك هي مناطق النمو العضوي الأولية اللازمة لها قبل أن تخوض صراع السيادة العالمية مع بريطانيا.

وقد طبقت ألمانيا هذه الاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، فكانت تبدأ دائماً بالاستيلاء على هولندا وبلجيكا تحقيقاً لهدف الأطلال على بحر الشمال بجهة واسعة تناسب قاعدتها البرية.

ومن هنا كانت بريطانيا تعتبر أن الدفاع عن جزرها ، جيواستراتيجياً، يبدأ من نهر الراين. فوجهت لسياستها دائماً نحو التحالف مع دول الأراضي المنخفضة ، وقد تجلّت المنافسة سافرة بين القوتين منذ مؤتمر برلين ١٨٨٣ ، وذلك عندما طالبت ألمانيا بنصيبها من المستعمرات فلم تنل سوى القليل منها، فاتجهت لأخذ ما تراه حقاً لها بالقوة ، واستهلت بذلك باستكمال بناء اسطولها التجاري والحربي اعلاناً عن وجودها كقوة كبرى في المحيطات والبحار العليا، وتحقيقاً لأهدافها في المشاركة بأكبر نصيب ممكن في التجارة العالمية.

كانت تلك ابعاد الاستراتيجية الألمانية لتحقيق الدولة العظمى من وجهة نظر (كيلين) ، ورغم أنه كان سويدي الجنسية الا ان ميله لألمانيا كان قوياً جداً . فقد وجد فيها مواصفات الدولة التي يمكن أن تحقق السيطرة العالمية لما تتميز به من عوامل البناء الثقافية والفكرية والاقتصادية والروح العسكرية المتينة. واعتقد أن هذه السيطرة يمكن أن تتحقق لألمانيا عبر ثلاث مراحل أساسية. المرحلة الأولى، عندما تكون ألمانيا قوة برية كبرى، والثانية، عندما تتمكن من مواجهة القوة البريطانية اينما وجدت وتستطيع قهرها. أما المرحلة الثالثة فهي التي تستكمل فيها سيطرتها النهائية على العالم. وقد قدمت هذه المراحل الثلاث تجسيداً واقعياً لفروضه النظرية جميعاً، وقدمت تحليلاته الأساس النظري الجيواستراتيجي لسياسة ألمانيا التوسعية التي ادت فيما بعد الى حربين عالميتين الأولى والثانية، غير أن نتائجها لم تكن في صالح ألمانيا على الاطلاق.

## ٢- كارل هاوسهوفر:

يعدّ (كارل هاوسهوفر) من بين ابرز المنظرين الألمان في حقل الدراسات الجيوبولتيكية ، حيث قادت أفكاره ودراساته وبحوثه الى تأسيس معهد ميونخ للجيوبولتيكس). وكانت الغاية منه هي البحث في نشأة هذا العلم وأسس، الأمر الذي لفت انتباه العديد من القادة والزعماء الألمان، وخصوصاً في عهد النازية، الى امكانية تطبيق نظرياته الجيوبولتيكية لتحقيق حلم ألمانيا في مد النفوذ والسيطرة العالمية.<sup>(٧)</sup>

ولم تبعد نظرية ( كارل هاوسهوفر ) عن ذات الفروض التي انطلقت منها نظريتنا (راتزل) و (كيلين)، خاصة ما يتصل منها بتكوين الدولة العظمى على اساس النمو والتوسع في مجاها الحيوي اللازم لتحقيقها، الا أنه يختلف عن سابقه عندما يقيم فروضه بالاكيد على نوعية الرابطة الوثيقة في العلاقات القائمة بين عدة مفاهيم مثل ، الدولة، السكان، الاكتفاء الذاتي، المجال الحيوي.

وتحتل فكرة المجال الحيوي حيزاً واسعاً في دراساته النظرية والى الحد الذي اعتبر فيه المجال بمثابة ( العالم الذي يتحكم في تاريخ البشرية). وبالتالي انبت معظم طروحاته على فكرة تمدد الدولة وامتدادها الى مناطق تعد حيوية لوجودها واستمرارها.

يرى ( كارل هاوسهوفر ) أن الدولة، في حقيقتها وآلية عملها عبارة، عن كيان عضوي تقترب كثيراً من الكائن الحي. واذا كان في مقدمة الوظائف البايولوجية للكائن الحي هي وظيفة النمو فإن الدولة بهذه الخاصية الوظيفية ، تنمو وتتوسع . وان عملية التوسع هذه تكون نحو مناطق جديدة غنية بمواردها الطبيعية وثرواتها المعدنية ، وهذه الموارد بجملتها يمكن تسخيرها لبناء وزيادة قوة الدولة.

ويربط ( هاوسهوفر ) بين عملية توسع الدولة والزيادة الحاصلة في عدد سكانها ، يعتبر أن التوسع ما هو الا نتيجة منطقية وطبيعية لزيادة عدد السكان، إذ كلما زاد عدد السكان كان ذلك مسوغاً لتوسع الدولة نحو اقاليم اضافية تستوعب هذه الزيادة. وهذه القاليم التي يجري التوسع باتجاهها تمثل المجال الحيوي للدولة.

اذن ، فكرة المجال الحيوي وثيقة الصلة بعملية التوسع، كما انها تعد واحدة من أهم نتائجها:

من ناحية أخرى، يربط ( هاوسهوفر ) بين فكرة التوسع وزيادة عدد السكان والمجال الحيوي بفكرة الاكتفاء الذاتي . فتوسع الدولة باتجاه المناطق الحيوية الغنية بمواردها الزراعية وثرواتها المعدنية تؤمن كفاية ذاتية للزيادة الحاصلة في عدد السكان، ذلك أن تنامي وتأثر عدد السكان يكون بحاجة الى موارد اضافية تؤمن لهم الكفاية الذاتية، ومثل هذا المطلوب لا يتم الا عن طريق التوسع نحو مجالات حيوية.



بعبارة أخرى ، يرى (هاوسهوفر) أن تحقيق الاكتفاء الذاتي يتطلب كفاية من الموارد الاقتصادية تتناسب مع الكثافة السكانية. وعليه، عندما لا تتوفر الموارد الاقتصادية ، مع زيادة ضغوط الكثافة السكانية ، فإن ذلك سيخلق اختلالاً وعجزاً واضحاً في تحقيق متطلبات الاكتفاء الذاتي . ومعالجة هذا الخلل لا يتم الا عن طريق المجال الحيوي ، أي التوسع باتجاه المناطق الغنية بمواردها الاقتصادية.

وينصرف ( هاوسهوفر ) الى دراسة وتحليل الأوضاع الجيوستراتيجية للعالم، وينتهي الى ان العالم لا يمكنه ان يستوعب أكثر من ثلاث قوى رئيسية وفقاً لأساسها الجغرافي ومقومات بنائها الاقتصادية والعسكرية، ويحدد هذه القوى كما يلي:

١- الدولة الألمانية فوق أوروبا وأفريقيا.

٢- الدولة اليابانية فوق آسيا وأستراليا.

٣- الدولة الأمريكية فوق الأمريكيتين.

ويعتقد (هاوسهوفر) ، أن هذه القوى الرئيسية الثلاث تتمتع بمزايا عديدة تجعل منها القوى المؤهلة للقيادة العالمية لكن وفق تقسيم ثلاثي ، هذه القوى، تمتلك المجال الحيوي الذي يؤمن لها السيطرة جغرافياً على حدود الاقاليم الذي بحوزتها. كما انها تتمتع بالقوة العسكرية القادرة على الدفاع عن مجال السيطرة على الأقاليم الخاضعة لها. وبتأمين الكفاية الذاتية عن طريق ضمان الموارد الاقتصادية ، مع حيازة القوة العسكرية القادرة على الدفاع عن حدود أية قوة من هذه القوى الثلاثة في مواجهة اخصائها ، يتحقق التوازن العالمي.

الا ان افكار ( هاوسهوفر ) لاتقف عند هذا التقسيم الثلاثي للعالم . بمعنى أن نظرية ( هاوسهوفر ) الجيوستراتيجية اذا كانت قد خلصت الى التقسيم الثلاثي للعالم، وفق مفهوم المجال الحيوي الذي ينبغي ان تؤمنه أية قوة على صعيد الأرض والاكتفاء الذاتي ، من خلال حيازة الموارد الاقتصادية والطبيعية، فإن ذلك لم يكن بحال نتيجتها النهائية التي تقف عند حدودها، إنما هي نتيجة تقود الى ماوراءها من هدف وغاية استراتيجية كبرى وهي وضع الأسس لسيطرة ألمانيا على العالم، وهي نفس النتيجة التي أنتهى اليها (راتزل) . اذ لا يخفي ( هاوسهوفر ) اتفاق وتلاقي الهدف النهائي لنظريته مع نظرية (راتزل). فإذا كان



(راتزل) قد تصور عالماً واحداً تحكمه قوة واحدة هي المانيا، فإن (هاوسهوفر) يراه ثلاثياً ولكنه منتهياً ايضاً الى ذات النتيجة وهي وجود عالم واحد تحكمه قوة واحدة هي المانيا. وعند هذه النتيجة بالذات يقترب (هاوسهوفر) كثيراً من آراء (ماكندر) حول مسألة السيطرة التي لا يمكن لها ان تتحقق الا عن طريق السيطرة الفعلية على منطقة (قلب العالم) (Heart land).

الا ان تحقيق السيادة على عالم تنفرد بالسيطرة عليه المانيا من خلال السيطرة على منطقة القلب تراجعه، من وجهة نظر (هاوسهوفر). عقبات عدة. فهناك من ناحية الشرق روسيا التي أدركت المانيا منذ وقت مبكر صعوبة قهرها والسيطرة عليها. اذ مازالت ذاكرة التاريخ تحتفظ بالدرس الذي تلقاه (نابليون) في روسيا، والذي كان سبباً حيوياً في اندحار فرنسا فيما بعد.

وتقف الى جانب المعضلة الروسية المعضلة البريطانية المتمثلة بقوة بريطانيا البحرية التي كانت تسيطر على المحيط الاطلسي، كما أن لها مصالح عديدة في المحيط الهادي. وهناك أيضاً اليابان التي يهيمن اسطولها على منطقة الباسفيكي، وما لها من سيطرة فعلية على مناطق مهمة من شرق وجنوب شرق آسيا كاندونوسيا، وكوريا، وبرما، ومنشوريا، وأجزاء واسعة من الصين.

ولواجهة هذه العقبات، لم يعط (هاوسهوفر) أرجحية للخيار العسكري بهدف معالجتها فهناك شكوك كبيرة في امكانية الركون الى الحرب وامكانية المانيا النجاح بعمل عسكري تقوم به ضد المساحة الهائلة والموارد الضخمة للاتحاد السوفيتي. فاذا كانت هذه الاستراتيجية ناجحة في مواجهة الدول الأوروبية الصغيرة (بولندا، فرنسا، هولندا....) فإنها لا تعود بالنفع في مواجهة الاتحاد السوفيتي. وبالتالي تصبح الحرب معها عملية محفوفة بالمخاطر ومغامرة غير مأمونة العواقب.

أما بريطانيا، القوة البحرية العظمى، فكانت المانيا اضعف من أن تكون قادرة على مواجهتها. فهناك أولاً الوضع الجغرافي لألمانيا الذي لم يكن يسمح لها بانشاء قوة بحرية كبيرة. اذ ليس لها سوى جبهة ضيقة تطل على بحر الشمال وتفتقر الى الحماية الطبيعية التي تتطلبها القواعد البحرية، في حين أن الوضع الجغرافي البحري لبريطانيا مكنها من بناء قوة بحرية متفوقة أوربياً "قوامها الأساطيل والقواعد العسكرية البحرية المتمركزة في مناطق

عديدة من العالم وهي عوامل عملت بالجملة على أن تحوز بريطانيا مكانه ومزايا القوة البحرية العظمى المندفعة بطاقة صناعية فعالة. هذه القوة البحرية العريقة جعلت من الصعب على ألمانيا أن تكسر شوكتها في مجابهات عسكرية بحرية.

وعلى هذا فإن الخيارات المتاحة أمام ألمانيا، ومن وجهة نظر ( هاوسهوفر ) للتغلب على هذه العقبات، ولتصبح فيما بعد القوة العالمية الواحدة المسيطرة على العالم تتمثل<sup>(٨)</sup>:

بضرورة السيطرة على جهة الطرق المؤدية الى هذه الكتلة البرية الشاسعة، خاصة الطرق المؤدية اليها من شرق أوروبا.

التحكم التام في شرق أوروبا ، ليس فقط باعتبارها منطقة الثقافة والتجارة الألمانية ، وفق افتراضات المجال الحيوي الذي تقضي التوسع باتجاهها، بل ايضاً باعتبارها مدخلاً يترامى وراءها شرقاً حسب فرص الدولة العالمية. لقد اقترح ( هاوسهوفر ) ان تُضم وسط أوروبا وشرقها جميعاً، من فنلندا حتى اليونان داخل منطقة النفوذ الألمانية. أما أن الدنمارك وبلجيكا وهولندا، فهي دويلات ، حسب وجهة نظر (هاوسهوفر) ، سائرة نحو الاختفاء أو على الأقل ، انما لا تشكل تحدياً خطيراً لألمانيا. ولم تكن أمام الألمان من عقبة في غرب أوروبا ألا فرنسا ، وهذه في رأيه ( دولة راكدة بيولوجياً وسياسياً ) ولا تستطيع أن تصادم دولة ألمانيا الشابة الناهضة.

بسبب من كون الاتحاد السوفيتي يمثل قوة برية كبرى ، تشغل سدس مساحة العالم، وفي الوقت الذي لا تستطيع فيه ألمانيا مواجهته عسكرياً، فإن ( هاوسهوفر ) دعا الى اقامة اتحاد او تحالف جيوسراتيجي بين ألمانيا وروسيا، كبديل للخيار العسكري، يكون بمثابة حجر الزاوية في الوحدة الأورو آسيوية التي تشمل على تكتل آخر هو الصين واليابان.

أما خيارات ألمانيا في مواجهة بريطانيا، القوة البحرية الكبرى دون منازع، فإن (هاوسهوفر) يرى، أن لا بد لألمانيا من قوة بحرية تستطيع مجابهة غريمتها ، والقوة المرشحة التي ينبغي أن تتحالف معها ألمانيا هي اليابان.

أن اليابان قوة بحرية لا يستهان بها في منطقة الشرق الأقصى ، ويمكن أن تكون القوة البحرية المعادلة لبريطانيا في منطقة المحيط الهادي. لذا فإن التحالف معها سيساعد على ازالة نفوذ القوة البحرية الكبرى، قوة بريطانيا، وسيسلبها ممتلكاتها الغنية في الشرق

الأقصى ، وسينتهي الأمر بها في النهاية الى تفويضها اقتصادياً وسياسياً وبالتالي اضعافها عسكرياً.

اما اراء (هاوسهوفر) في الجانب العسكري، فأنها تنصرف الى تقسيم القوة العسكرية للدولة الى ثلاث صنوف قتالية : الجيش ( القوة البرية ) ، الأسطول ( القوة البحرية ) ، وسلاح الطيران ( القوة الجوية ) ويرى ان القوات البرية تلعب دوراً مهماً في الحروب . فالمشاة ( هم الذين يقررون مصير القتال لأنهم يمثلون القوة التي تستولي على المجال الأرضي ) . فالقوات البرية، بما تجسده من اعداد بشرية ومعدات عسكرية وخطط وفنون قتالية ، تستطيع أن تحدد النهاية المصرية للحرب . كما عاج (هاوسهوفر) العلاقة بين مساحة الدولة والعمليات الحربية . اذ يرى ان الدول ذات المساحات الصغيرة لا تملك عمقاً دفاعياً ، وبالتالي لا تصمد أمام الهجمات التعرضية، بعكس الدول ذات المساحات الواسعة التي تستطيع امتصاص الضربات الهجومية، كما يكون بمقدورها أن تناور تعرضياً ودفاعياً ضمن حدود اقليمها الواسع.

أما القوات البحرية ، فيعتبرها ( هاوسهوفر ) على درجة كبيرة من الأهمية . فالانفتاح البري على المخطات والبحار للسيطرة على ماوراءها من أرض لا يمكن تأمينه الا عن طريق الأساطيل البحرية حيث تؤمن فاعليتها القواعد البحرية لغرض الدعم اللوجستي.

اما السلاح الجوي ، فإن ( هاوسهوفر ) يعتبره سلاحاً تكميلياً للجيش البرية والأساطيل البحرية . ومع ذلك فإنه كان يرى ان المطارات والقواعد الجوية لها خطورتها، ذلك انها تشكل هدفاً يصوب آليه العدو قنابلها.

وعموماً فإن (هاوسهوفر) كان يركز اهتمامه على القوات البرية والبحرية . ومع ذلك اذا كانت المانيا تمثل قوة برية لا يستهان بها من وجهة نظر ( هاوسهوفر ) ، فإنه أهاب بها ان لا تقع في خطأ الاقتناع بكونها دولة أرضية كبرى ، أنما يفرض عليها هذا الأمر أن تطوّر وسائل للقتال والتفوق البحري ايضاً.

لقد قدمت الحرب العالمية الثانية الفرصة لأختبار آراء ( هاوسهوفر ) وفروضه ، وخاصة مع اقتناع (هتلر) بنظريته منذ وقت مبكر واتجه الى تطبيقها عملياً منذ عام ١٩٣٤ . فعمد بداية نحو تدعيم القواعد الاقتصادية لألمانيا، ثم توجه مباشرة الى ضم الوحدات السياسية المجاورة ( بولندا، تشكوسلوفاكيا ، النمسا ) باعتبارها أقرب دوائر المجال الحيوي الى نواة الدولة الجرمانية العالمية متخذاً من انتشار العنصر الألماني والثقافة



الجرمانية في بعض أجزاء من هذه الدول، خاصة الهامشية منها، ستاراً لدعواه في شرعية ضمها.

ومع بداية الحرب ، سيطرت جحافلها على اجزاء من اوربا، فرنسا الأراضي المنخفضة، البلقان - شرقي اوربا. وفي وقت واحد تقريباً بدا في الالتفاف والزحف نحو افريقيا وفي اجتياح سهول أوكرانيا وروسيا البيضاء وحتى الفولجا، وهي بذاتها الاتجاهات التي حددها (هاوسهوفر) لنمو الدولة الألمانية العظمى.

٤- الفريد ماهان ١٨٤٠-١٩١٤ :

يعتبر ( الفريد تاير ماهان) من بين ابرز المنظرين الذين درسوا اهمية الموقع الجغرافي البحري للدولة واثره في بناء قوتها<sup>(٩)</sup>. وكان نموذج التحريبي القابل للقياس في بناء اطاره النظري حول القوة البحرية ينطلق من ( بريطانيا ) ، والتي وجد فيها النقيض التاريخي لامبراطوريات قامت على أساس القوة البرية. فالامبراطوريات التي ظهرت في الأزمنة القديمة والعصور الوسطى كانت تقوم على قوة برية، حيث اعتمدت جيوشها في حركتها على طرق اليابسة، الأمر الذي أعانها على امتلاك مساحات واسعة ملائمة لأسلوب تحركات قطعاتها العسكرية . في حين أن بريطانيا، القوى العظمى التي ظهرت في التاريخ الحديث ، كانت على النقيض من ذلك اذ استحدثت قوتها من أساطيلها البحرية القوية ومن سيطرتها على الطرق البحرية.

السؤال المخوري الذي انطلق منه ( ماهان ) ، حيث بنيت عليه افتراضاته النظرية فيما بعد، يدور حول الأسباب التي جعلت من بريطانيا قوة عظمى في الوقت الذي كانت تعيش عزلة بحرية؟

لقد درس ( ماهان) تاريخ بريطانيا وموقعها الجغرافي ، ووجد انها تمثل قوة بحرية أوربية، اذ لم يكن بمقدور اية قوة أوربية على انفراد أن تنتزع مكانتها البحرية أو أن تتفوق عليها في بناء اسطول قوي ينافسها في السيادة على البحار. كما وأن موقعها البحري الجزري جعلها في منأى عن اي عمل عسكري قد تقوم به قوة أوربية لليل منها. وهذا العامل وفر لها أيضاً الابتعاد عن احداث القارة الأوربية التي عاشت انقسامات سياسية بين قواها الأساسية، وهو الانقسام الذي اضعف احتمالات التحالف الأوربي ضدها.



من ناحية أخرى، اعتمدت بريطانيا استراتيجية بحرية قوامها مبدأ تركيز القوة (concentration of power) . أي حشد أكبر قدر من السفن والأساطيل الحربية تؤمن لها فرصاً وافرة من النجاح في أية منازلة بحرية مع العدو. ومثل هذا التقدير الاستراتيجي يوكّل للأساطيل البحرية أن تنجز وظيفة عسكرية نظامية بعيدة عن حرب العصابات، أو عمليات الغزو التجارية. كما وأن هذه الوظيفة العسكرية التي تضطلع بها الأساطيل البحرية لا تقتصر على تأمين أوضاع دفاعية فقط، إنما تحويل نمط المجاهدة من أوضاع الدفاع الى وضع التعرض بالهجوم.

أذن، جوهر الاستراتيجية البحرية البريطانية كان موجهاً " ضد القوة الرئيسية التي يضعها العدو في الميدان. وكانت الغاية العظمى لهذه الاستراتيجية هو تحقيق الانتصار في معارك التسلط على البحار عن طريق تركيز سفن حربية قادرة على ضرب أسطول العدو ضربة قاضية.

من ناحية أخرى، يرى (ماهان) أن الثورة الصناعية، التي شهدتها أوروبا خلال الفترة (١٧٦٠-١٨٣٠)، كان لها عظيم الأثر في تطوير الوظيفة التجارية والعسكرية للأساطيل البحرية. فالدول الأوروبية الصناعية، وبسبب من الثورة الصناعية كانت بحاجة الى أسواق خارج حدود القارة الأوروبية لتصرف الفائض من انتاجها الصناعي، فضلاً عن حاجتها للحصول على المواد الخام المتنوعة لمصانعها ولتوفير المواد الغذائية لسكانها الذين تزايدت أعدادهم. وقد مثلت المستعمرات الهدف الأساس لتحقيق هذه الغاية. وقد استدعت هذه العملية (نقل الناتج الصناعي من البضائع والسلع المنتجة الى مراكز بيعها وتصريفها، بالإضافة الى المستعمرات لتأمين احتياجاتها من المواد الخام لإدامة نشاطها الصناعي)، استدعت هذه المطالب انشاء أساطيل تجارية ضخمة وطرق ملاحية متعددة، فضلاً عن انشاء الأساطيل الحربية والقواعد البحرية لحراسة السفن التجارية من أعمال القرصنة والعدوان.

وهكذا، تطورت وظيفة البحار والمحيطات التي أصبحت بمثابة الشرايين أو حلقات الوصل بين الدول الأوروبية ومستعمراتها، وأصبح من مهام الأساطيل القيام بعملية مزدوجة، الأولى نقل الناتج الصناعي، والثانية حماية وسائل نقله بالأساطيل البحرية العسكرية.

مثل هذا الدور أفلحت فيه بريطانيا على نحو متميز بالقياس مع بقية الدول الأوروبية ، والسبب في ذلك يعود الى طبيعة موقعها الجغرافي البحري الذي مكنها من السيطرة على الخطوط الملاحية من وإلى شمال أوروبا ، كما فرض عليها تأسيس وسيلة الاتصال البحرية بمناطق اليابسة الأوروبية والآسيوية والأفريقية، فأوجدت لنفسها اسطولاً بحرياً ضخماً تعذر على أية دولة أوروبية أن تنشيء مثله. وقد وفر لها هذا الوضع الجيوبولتيكي ، مضافاً إليه قوة عسكرية بحرية متميزة ، امكانية عالية وقدرة فائقة في حصار موانئ القارة الأوروبية وقت الضرورة ، وتأمين دفاع فعال عن الجزر البريطانية في حال تعرضها الى عدوان خارجي.

وفي ضوء هذه الحقائق تبلورت فروض ( ماهان ) لبناء اطار نظري وتطبيقي عن استراتيجية قوة البحر تضمنتها مؤلفاته مثل

( تأثير القوة البحرية في التاريخ).

-(The influence of sea power upon history)

( تأثير القوة البحرية في الثورة والامبراطورية الفرنسية ١٧٩٣-١٨١٢ )

-(The influence of sea upon the French revolution Empire 1793-1812)

( كذلك ، القوى البحرية وعلاقتها حتى حرب ١٨١٢ )

-( Sea powers and its Relation to the war 1812)

والاستنتاجات التي توصل اليها ( ماهان ) من دراساته تذهب الى ان ثمة عوامل أساسية تسهم في بناء تكوين القوة البحرية للدول وتعمل على تطويرها، وهي في الحقيقة استنتاجات مستنبطة من النموذج البريطاني متمثلة بما يلي:

١- الموقع الجغرافي: يعتبر ( ماهان ) أن الموقع الجغرافي يأتي في مقدمة العوامل التي تسهم في بناء القوة البحرية. والذي يؤكد عليه ( ماهان ) في هذا الجانب هو طبيعة هذا الموقع ، أي الى أي مدى تكون جبهاته المائية منفتحة على البحار واخيطات؟ وهل ثمة وسائل تسهل عملية الاتصال فيما بينها؟ وعليه ، كلما كانت الدولة البحرية مطلة على أكثر على بحر، وكلما كانت هذه البحار سهلة الاتصال فيما بينها وبأعالي

المحيطات مع تأمين وسيلة هذا الاتصال وأداته، كلما وفر لها مرونة عالية في الحركة الميدانية على صعيد المناورة الدفاعية والقدرة على التعرض بالهجوم.

واستكمالاً للمزايا الاستراتيجية ( السوقية ) للموقع البحري للدولة هو أن يكون هذا الموقع قادراً على تأمين سيطرتها على الطرق التجارية المهمة والتحكم في القواعد البحرية حتى يكون بمقدورها الرد على أي عدوان محتمل أو قائم فعلاً قد يهدد نطاقها الأقليمي.

٢- طبيعة سواحل الدولة : والذي يقصده ( ماهان ) هنا، نوعية هذه السواحل ومدى صلاحيتها لإنشاء الموانئ. فكلما كانت هذه السواحل متعرجة وغطاسة أو عميقة، أصبح هذا العامل مشجعاً لإنشاء الموانئ التجارية وكثرتها. خلاف الدول البحرية التي تتميز سواحلها كوفها رملية أو مياهها ضحلة وغير عميقة ، حيث لا يكون هذا العامل مغرياً لسكان الدولة في إقامة الموانئ وركوب البحر والاتصال ببقية أقطار العالم. فالسواحل العميقة والممتدة لمسافات طويلة، تساعد صلاحيتها من هذه الناحية ، على إقامة نشاط بحري واسع ويمكن الدولة البحرية التي تتمتع بهذه الخصائص الساحلية من الاتصال والتواصل الحصري والتجاري مع بقية دول العالم.

وبالنسبة لبريطانيا ، فقد قدمت ( السواحل + الجهات المائية ) رصيذاً " دفاعياً " ضمن حسابات قوتها الشاملة، دعمته بأسطول فائق الفعالية من الناحيتين الدفاعية والهجومية معاً، وعالجت مشكلة ( المسافة ) بينها وبين مستعمراتها بتأسيس عدد من القواعد في مواقع اختبرت بعناية مثل جبل طارق ، مالطا، قناة السويس ، عدن، سنغافورة ، وغيرها.

٣- خصائص الظهير القاري : ويقصد بالظهير القاري، أراضي الدولة التي تقع خلف خط الساحل. ويلعب الظهير القاري في رأي (ماهان) دوراً طارداً أو جاذباً بالنسبة لسكان الدولة البحرية. فإذا كان الظهير يتميز بكون مساحته وخصوبة تربته ووفرة مياهه واعتدال مناخه وغنى بأنواع الانتاج، أي انه يتمتع بثروات طبيعية وفيرة يمكن استثمارها لسد حاجة سكان الوحدة السياسية، تحول اهتمام السكان عن البحر نحو اليابس، وبالتالي انعدم الحافز للحياة البحرية. في هذه الحالة يكون الظهير القاري عاملاً لجذب السكان اليه.



وبخلاف ذلك ، اذا كان الظهير القاري يتميز بأفتقاره الى الموارد ، وكانت أرضه صحراوية وغير صالحة للنشاط الزراعي ، كان ذلك عاملاً مساعداً على طرد اهتمامات السكان نحو الداخل وتوجيهها نحو البحر، حيث يكون المصدر الاساس لكسب معيشتهم اليومية ونشاطهم التجاري البحري وبالتالي بناء القوة البحرية.

٤- عدد السكان: ويرى ( ماهان ) أن كثرة عدد السكان يعد عاملاً مهماً من عوامل بناء القوة البحرية للدولة ، هذا طبعاً مع توافر العوامل التي سبقت الاشارة اليها.

فالقوى البشرية المتمثلة بعدد السكان يمكن استثمارها في بناء الاساطيل البحرية وفي استعمالها وصيانتها. أن عامل السكان مهم فـي حياة الدولة فهو مادة بنائها

وتطورها ونبض حياتها الدائم، حيث يمكن توظيفه في ميادين الحياة الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية.

٥- الصفات والخصائص القومية لشعب الدولة البحرية ، وهنا يرى ( ماهان ) أن الخصائص والسمات التي تتميز بها شعوب الدول البحرية تختلف عن غيرها من سمات وخصائص الشعوب الأخرى . فهم أكثر ميلاً للتعامل مع معطيات واقعهم البحري، حيث يكونوا أكثر حباً للمغامرة وركوب البحر. كما أنهم محبون لحياة الحرية الفردية وحياة التجارة والانتقال والكسب المادي . ومثل هذه الخصائص لا ترد على سبيل المقارنة بين الدولة البحرية والدولة غير البحرية وأما ترد ايضاً " بالنسبة لسكان الدولة البحرية ذاتها. فسكان المناطق الساحلية يتميزون بهذه الصفات أكثر من سكان المدن البعيدة عن سواحل الدولة.

وعليه، فإن هذه الخصائص والسمات تعتبر حجر الزاوية في اقامة صرح التجارة البحرية الكفيلة بتجميع الثروات الضرورية لبناء القوة البحرية للدولة:

٦- طبيعة النظام السياسي وتوجهات السلطة الحاكمة . وهذا العامل له اثره في التقدير الجيوبولتيكي للدولة وفي مركزها كقوة بحرية . فالتوجه نحو البحر خلق وبناء قوة بحرية يعتمد، وبالدرجة الأساس ، على طبيعة النظام السياسي ، ورغبة السلطة الحاكمة في استثمار الموقع البحري لتجعل من الدولة القائمة على قاعدة تجارية وعسكرية بحرية متميزة ومتقدمة. فالنظام السياسي هو الذي يوجه



الاهتمامات الشعبية ويخلق الثقافة السياسية الاستراتيجية للتعامل مع المعطى أو المكون الجيوبولتيكي وحقيقته التاريخية في ان تكون الدولة البحرية قوية تجارياً وعسكرياً أو لا تكون.

وفي ضوء هذه الحقائق التي تتمتع بها بريطانيا كدولة بحرية ، ناقش (ماهان) الموقع البحري للولايات المتحدة الأمريكية، فوجد فيه من المزايا ما يؤهلها لأن تكون قوة بحرية تضاهي بريطانيا أن لم تتفوق عليها. فالموقع البحري للولايات المتحدة جعلها تعيش في عزلة نسبية الأمر الذي خلق لديها شعوراً بالأمن والأمان بعيداً عن الأحداث التي كانت تعج بها القارة الأوروبية سياسياً وعسكرياً.

كما وأن هذا العامل جعلها، ومن ناحية أخرى، بمنأى عن أية عملية اختراق خارجية . اذ لم تتعرض الولايات المتحدة ، طيلة تاريخها، الى اية عملية غزو خارجي يمكن أن تقود الى احتلال اراضيها.

مثل هذه الاعتبارات أتاحت للولايات المتحدة فرصة تاريخية فريدة للأنصراف الى بناء قوتها الذاتية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

كما وأن طبيعة الموقع الجغرافي البحري للولايات المتحدة مكنها من الانفتاح على جبهتين مائتين هما، المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، وبساحلين طويلين يمكن استثمارها تجارياً وعسكرياً. ولهذا كان (ماهان) يدعو الولايات المتحدة الأمريكية الى انشاء اسطول أمريكي يعزز من امكانية تفوقها في البحر على الصعيد العالمي ويضمن لها الدفاع عن أمنها القومي ضد أي عمل عسكري أو حصار بحري يوجه ضدها. ولتأمين هذه المتطلبات دعى (ماهان) الولايات المتحدة الى احتلال الفلبين ( حيث تم احتلالها سنة ١٨٩٨ بعد الحرب مع اسبانيا وهزيمتها).

واستولت على جزيرة بورتوريكو ١٨٩٨ لتأمين الملاحة في الكاريبي وسيطرت على منطقة جواتانامو جنوب شرق كوبا عام ١٩٠٣ وفرضت الحماية على جزيرة كوبا ، واحتلت جزر جوام وهواي في وسط المحيط الهادي. كما أكد (ماهان) على ضرورة فتح قناة بنما بين المحيطين الأطلسي والهادي وذلك لتوفير التسهيلات الدفاعية عن سواحل الولايات المتحدة على المحيطين ومرونة الحركة وسرعتها بينهما.

واعتقد (ماهان) أن تحالف الولايات المتحدة مع بريطانيا يمكنها من السيطرة على العالم، وذلك لتحكمها في القواعد الساحلية الاستراتيجية من ناحية، وسيطرتها على خطوط الملاحة الرئيسية من ناحية ثانية، وسهولة الحركة على الماء عنها في اليابس من ناحية ثالثة. كذلك فإن من الممكن أن يكون تحالف الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا واليابان رادعاً في المستقبل ضد روسيا والصين.

وفي الواقع، فإن هذه الآراء التي قدمها (ماهان) في صياغة نظرية حول القوة البحرية، ورغم أنها حظيت باهتمام العديد من الكتاب والقادة والمسؤولين، فإنها لم تسلم من النقد. هناك من يرى أن افكار (ماهان) كانت وليدة الظروف السائدة في عصره ومن ثم سيطرت على منطق تفكيره، وليس بالضرورة أن تصلح للقياس، أو أن تكون صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر. صحيح أن بريطانيا كانت سيدة البحار، وكانت تتمتع بميزة عسكرية بحرية لا تجاريها أية قوة أوروبية. ومن مظاهر هذه السيادة، أسطول بحري عسكري وتجاري لا يضاهي، تحكم واضح وسيطرة عالية في طرق التجارة البحرية والمضائق والممرات المائية وعلى القواعد والمراكز التجارية. إلا أن هذه الحقيقة سرعان ما تغيرت في العقود اللاحقة، إذ لم تعد بريطانيا تمثل الدولة التي لا تغيب الشمس عن مستعمراتها. كما وأن قدرتها على التحكم بالطرق التجارية البحرية والمضائق المائية لم تعد بنفس الدرجة من القوة كما كانت عليه سابقاً.

ومثل هذه الرؤية النقدية لنظرية (ماهان) البحرية ومدى صلاحيتها في الوقت الحاضر مبعثها عوامل عدة، لعل ما يأتي في مقدمتها هو التطور النوعي في ميدان التسليح بشقيه التقليدي والاستراتيجي وخصوصاً في مجال تكنولوجيا الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها الصاروخية ومنظومة الأقمار الصناعية، وسيادة عصر المعلومات في الاستخدامات العسكرية. هذه الثورة في ميدان التسليح قللت وعلى نحو واضح من شأن الأبعاد الاستراتيجية للقوة البحرية والموقع الجغرافي البحري للدولة وسواحلها بنفس القدر الذي قللت فيه من شأن استراتيجية القوة البرية ومزايا قلب الأرض وبالمواصفات التي طرحت في حينها.

من ناحية أخرى، أخذ البعض يتحدث عن ما يسميه باحلال القوى في منظومة الأسلحة الميدانية. فسلح الجو، وبدءاً من الحرب العالمية الأولى، وخلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أخذ يحتل

تدرجيا مكانة متقدمة بين صنوف الأسلحة القتالية المستخدمة سواء البرية منها أو البحرية بالنظر لما يتميز به من كفاءة قتالية في المعارك والحروب بالمقارنة مع منظومة الأسلحة البرية والبحرية.

من ناحية أخرى، لم تحل القوة الجوية محل القوتين البرية والبحرية في ميادين الأنشطة العسكرية باعتبارها أداة على قدر عال من الكفاءة والقدرة القتالية ، إنما أصبحت أيضا وسيلة فعالة في ميدان المواصلات والنقل الجوي يطوق الكرة الأرضية كلها ويصل الى ابعاد مترامية فيها. وهذا على خلاف وسائط النقل البحري والبري الذي يقتصر على اجزاء منها. وتبعاً لذلك أصبحت أية نقطة على سطح الأرض في متناول ذراع القوة الجوية. حتى قواعد الدول البحرية نفسها وسواحلها أصبحت ضمن المدى القتالي المؤثر لهذا النمط من أنماط القوة.

فضلاً عن ذلك، تناسى ( ماهان ) ، أو أنه أغفل، أهمية العامل القومي وتنامي الشعور الوطني لدى الشعوب في العديد من المناطق والقواعد الاستراتيجية التي احتلتها بريطانيا وكانت سببا في بناء قوتها البحرية. هذا العامل ، بقدر ما شكل احد الضواغط التي اجبرت القوى البحرية على الانسحاب من قواعدها، فانه كان أحد عوامل الوهن فيها، فجلت فرنسا عن قواعدها في أفريقيا والهند الصينية. وجلا البريطانيون عن قواعدهم في قناة السويس وعدن وجميع المناطق شرق السويس . وانسحبت الولايات المتحدة من بعض قواعدها في جنوب شرق اسيا وليبيا واليونان. وكان انحسار القوى البحرية عن هذه القواعد لتهدئة المشاعر القومية من ناحية، وللتخلص من الأعباء العسكرية والنفقات الباهضة والمرهقة من ناحية أخرى ، بعد أن فقدت هذه القواعد الكثير من أهميتها الاستراتيجية نتيجة للتطور الذي حدث في اسلحة الحرب وأساليبها.



### المبحث الثالث

#### منظرو الفكر الجيوستراتيجي

عاجنا فيما تقدم النظرية الجيوبولتكية وأهم منظرها. ولكن، يقف الى جانب هذه النظرية ، نظرية اخرى، تشتق منها وتتميز عنها وهي، النظرية الجيوستراتيجية. ويبدو أن هذا التمييز بين المقومات الفكرية للنظريتين الجيوبولتكية والجيوستراتيجية قد غاب عن العديد من الباحثين والدارسين، الأمر الذي دفع بهم الى الوقوع في أخطاء مفاهيمية ومنهجية مردها ضعف ادراك الأبعاد الوظيفية والبنوية التي تسهم في بناء كل من النظريتين.

ويظهر مثل هذا اللبس المفاهيمي عند هؤلاء الدارسين والباحثين عند دمجهم بين افكار (راتزل) مثلاً، وافكار ( ماكندر ) ، باعتبارهما يمثلان وحدتين فكريتين لموضوع واحد هو الجيوبولتكس.

صحيح أن الجيوبولتكس تعني، ومن الناحية المفاهيمية، الأرض، وعلاقتها السياسية ، لكن ماهي الأرض التي نقصدها هنا؟ أو ماهو الحيز الجغرافي الذي نريد أن نحدده هنا؟ هل هو الأقليم الذي تتواجد فيه الدولة ويؤثر على حركتها السياسية؟ أم هو الاقليم الذي يؤثر في الحركة السياسية للقوى العالمية ويكون موضع استقطاب وجذب لهذه الحركة؟.

وفي اعتقادنا أن الفارق في كلتا الحالتين واضح وبيّن. اذ هناك دول تقع في أقاليم لا تفرض خصائصها الاستراتيجية أن تتحرك ضمن فروض النظرية الجيوبولتكية، الا أن هذه الخصائص تفرض على غيرها من الدول أن تتحرك باتجاهها ضمن فروض النظرية الجيوستراتيجية.

وعلى هذا، وفي دراسة متأنية للأفكار التي انطلق منها (راتزل) و(كيلين) و(هاوسهوفر) وحتى (ماهان)، حول أهمية المكان ، أو الحيز الجغرافي أو لنقل الموقع الجغرافي الذي تشغله الدولة وأثره في زيادة فاعليتها أو حركتها السياسية، فأنا يمكن ان نلاحظ فيها اختلافات وفوارق عن الأفكار التي انطلق منها، ( الفريد ماكندر ) و ( سبيكمان ) و ( دوهيه ) و ( سفير سكي ) كما سنناقش ذلك.



الفريق الأول أنطلق من ( الدولة ) وواقعها الجغرافي . في حين ركز الفريق الثاني على ( الأقليم ) بما ينطوي عليه من خصائص ومزايا استراتيجية تطلعاً نحو السيطرة العالمية . وحتى لو سلمنا جدلاً " أن كلا الفريقين، كان يريد ان ينتهي، في محصلة نتائج النظرية ، الى السيطرة العالمية ، الا ان منطلقهما الفكرية كأن تختلف فيما اذا كانت الدولة ، أو الاقليم ، هو المحور نحو هذه السيطرة ، أو يكون موضوعاً لها .

فالاختلاف بين النظرية الجيوبولتيكية ، والنظرية الجيواستراتيجية ، هو اختلاف ذو طبيعة بنوية ووظيفة لكل من ( الدولة ) و( الاقليم ) . فمن الناحية البنوية ، تشكل الدولة وحدة التحليل الأساسية في النظرية الجيوبولتيكية . وعندما ندرس الموقع الجغرافي ، أو الحيز الجغرافي في هذه النظرية، فإننا ، في الواقع ، ندرس موقع الدولة بذاته وعلى وجه التحديد . في حين يشكل ( الاقليم ) محور البناء الفكري للنظرية الجيواستراتيجية .

أما من الناحية الوظيفية ، فإن النظرية الجيوبولتيكية تدرس ( حركة ) الدولة في اقليمها بسبب من تأثيرها فيه . في حين نجد أن النظرية الجيواستراتيجية تنطلق من الخصائص الاستراتيجية للإقليم وأثرها في تحركات وسياسات القوى العالمية . وليس بالضرورة ان تكون هذه القوى متواجدة فيه . فالاختلاف الوظيفي يتمثل (بالآلية) التي تقوم بها الدولة، وتلك التي يضطلع بها الاقليم . النظرية الجيوبولتيكية تركز على وظيفة الدولة كوحدة متحركة بسبب قابليتها الذاتية في انطلاقها نحو السيطرة العالمية ، مبتلة أقاليم ومجالات حيوية تتميز بخصائصها الاستراتيجية . بينما تركز النظرية الجيواستراتيجية على وظيفة الاقليم، بسبب من مزاياه وخصائصه الاستراتيجية، واثّر ذلك على حركة القوى في السيطرة عليه لاتمام سيطرتها العالمية .

اذن ، النظرية الجيوبولتيكية تجعل من الدولة، ورقة الأرض التي تشغلها ، مركزاً للفعل ومصدراً له للانطلاق في حركتها بسبب من طبيعتها العضوية ( نظرية راتزل وكيلين ) . أو بسبب من طبيعتها العضوية بحثاً " عن المجال الحيوي، وتحقيقاً للكشف الذاتي ( نظرية هاوسهوفر ) . أو بسبب من متانة موقعها الجغرافي وحيويته ( نظرية ماهان ) . في حين تجعل النظرية الجيواستراتيجية من الاقليم مركزاً للأستقطاب ، أو محوراً للانجذاب القوى اليه نظرية ( ماكندر ) و( نظرية سبيكمان ) .

وفي الوقت الذي تحدث فيه (راتزل) و(كيلين) و(هاوسهوفر) عن قوة الدولة، الألمانية و(ماهان) عن قوة الدولة البريطانية، وهم على الحملة نظروا في العلاقة ما بين المكان الذي تشغله الدولة وحركتها السياسية الخارجية تحقيقاً لأهداف استراتيجية. فأن (ماكندر) و(سبيكمان) و(دوهيه) و(سفرسكي)، كما سنناقش ذلك، انطلقوا من الاقليم، بكل مزاياه الاستراتيجية، لتحقيق السيطرة العالمية. أن ماكندر أنطلق من (القلب الأرضي) وهو أقليم حيوي نظراً لما يحتويه من امكانات وموارد ضخمة لينتهي الى معادلة تقول، أن من يسيطر على قلب العالم يسيطر بالنتيجة على العالم برمته. وهي نظرية تنطلق من المقومات الجيوستراتيجية لاقليم وجد فيه (ماكندر) من الخصائص ما تؤهله لأن يكون منطقة القلب أو مفتاح السيطرة العالمية. وطرح (سبيكمان) نظرية الاطار ووجد فيه ما يمهّد السيطرة التي يناشد بها (ماكندر).

أما (دوهيه)، فطرح بعداً ثالثاً، (غير البعد البحري أو الأرضي) هو البعد الجوي للتحكم بالجمال الأرضي وانتهى الى نتيجة مفادها، أن من تتاح له السيطرة على الجو، فانه يملك مفتاح السيطرة على الأرض.

وقد طوّر (سفرسكي) نظرية (دوهيه) ليأتي بمفهوم جديد هو مفهوم، أو نظرية منطقة المصير. وهذه المنطقة، تمثل في الواقع، منطقة جيوستراتيجية، اذ تضم المراكز الصناعية وعصب القوة الاقتصادية والعسكرية، والتجمعات السكانية لمناطق اقليمية غنية بامكاناتها ومواردها تقع في آسيا، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، كما تضم أجزاء من الشمال الأفريقي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول، ان موقع (الدولة) وأثره في حركتها السياسية الخارجية وصولاً الى أهداف سياستها العليا، يدخل ضمن الدراسات الجيوبولتيكية. في حين تدخل الخاصية الاستراتيجية (للاقليم) وأثرها على القوى المتحكمة فيه، أو تلك التي تريد أن تتحكم فيه، تدخل ضمن تصنيف الدراسات الجيوستراتيجية.

والتساؤل الذي نطرحه الآن يمكن ان يفيد في توضيح طبيعة الفارق النوعي بين النظرية الجيوبولتيكية والنظرية الجيوستراتيجية، وهذا التساؤل يتحدد على النحو التالي: ماهو الوصف الأكثر اقتراباً من النظريتين لمناطق، أو اقاليم، كآسيا الوسطى، أوراسيا، منطقة الخليج العربي، المنطقة العربية برمته وبضمنها منطقة الخليج العربي، هل

هي مناطق، أو أقاليم جيوبوليتيكية ، أو أنها مناطق، أو أقاليم جيواستراتيجية ؟ أمّا ، وبدون شك، مناطق، أو أقاليم جيواستراتيجية ، وذلك بسبب من أهميتها ومكانتها في السياسات العالمية.

ولا بد من الإشارة هنا ، الى أننا في الوقت الذي نقر فيه بوجود فوارق في المدركات المفاهيمية والوظيفية بين النظرية الجيوبوليتيكية، والنظرية الجيواستراتيجية، فإننا نعرف أيضاً، أن النظرية الجيوبوليتيكية تمثل المدخل الفكري والنظري للنظرية الجيواستراتيجية بآفاقها الواسعة. وأن النظرية الثانية، الجيواستراتيجية، تمثل الأمتداد الفكري - المفاهيمي، للنظرية الأولى، الجيوبوليتيكية. وعندها تكون النظرية الثانية فرعاً مهماً للنظرية الأولى . وبالتالي، فإن منهج التفكير الاستراتيجي، بخصائصه الجغرافية ، خرج، في الوقت الحاضر، من إطاره الكلاسيكي - التقليدي الضيق ( الجيوبوليتيك )، الى آفاق أرحب، وهي آفاق جيواستراتيجية، لتشكل اصطلاحاً مفاهيمياً ( الجيواستراتيجية ) يتفق مع الأهمية الكبرى للجغرافيا التي تتجاوز حركة الدولة الى ميدان أكثر اتساعاً يضم العلاقات القومية والدولية على حد سواء.

وعليه يمكن القول ، أن الجيواستراتيجية هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بكل مكونات العامل الجغرافي لمنطقة اقليمية معينة، ودورها ، من حيث امكانية استخدامها، في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية، أو السياسية ذات الصلة الدولية.

وهكذا، شكلت النظريات الجيوبوليتيكية ، وما أحاط بها، موضوعاً جيواستراتيجياً يتميز بالنظرة الكلية للعالم، متجاوزاً فرضياتها الضيقة، ولتصبح تلك القروض من مبادئ التصميم الهندسي للفكر الجيواستراتيجي.

#### ١٠ هالفرد ماكندر ونظرية قلب العالم (١٨٦١-١٩٤٧)

يعتبر ( ماكندر ) أحد مؤسسي المدرسة الجغرافية في بريطانيا. وتتميز طريقته في التحليل الجيوبوليتيكي، الذي هو في حقيقته تحليل جيواستراتيجي ، بأهتمامه بالإقليم وتحليل عناصره، ونظرته للمشاكل الجغرافية على نطاق عالمي، الأمر الذي جعل من النتائج التي توصل إليها تتمتع بمخاضية استراتيجية ، وهو ما يمكن القول فيه، أن (ماكندر) بدأ بداية جيوبوليتيكية، وانتهى بنتائج جيواستراتيجية.<sup>(١٠)</sup>



لقد سلط (ماكندر) الضوء على المنظور السياسي للتوزيع الجغرافي لكتل اليابسة والماء . وكانت نظريته الى التاريخ تمثل باعتبار صراعاً بين قوى البر وقوى البحر . وقد ظهر أول تفسير لهذا الصراع في محاضرة له بعنوان ( الارتكاز الجغرافي للتاريخ: The Geographical pivot og History ) عام ١٩٠٤ ، تضمنت صياغاته النظرية لفكرة القلب الأرضي، أو قلب الأرض والجزيرة العالمية . ومن خلال نظريته تصور (ماكندر) ان قارات العالم القديم (أوروبا، آسيا، وأفريقيا) تشكل كتلة أرضية ضخمة ومتصلة اتصالاً برياً متكاملاً. هذه الكتلة الأرضية أطلق عليها (ماكندر) اسم ( جزيرة العالم World Island ) .

وعليه، فإن من بين الفروض المهمة التي قدمها (ماكندر) في نظريته، تقسيمه الثلاثي للعالم الذي يجمع ما بين اليابسة والماء. هذا التقسيم الثلاثي يضم المناطق التالية:

- منطقة القلب، أو القلب الأرضي .
- منطقة الهلال الداخلي.
- منطقة الهلال الخارجي.

وقد تضمن هذا التقسيم الثلاثي، تحديد الخصائص الجيوستراتيجية لكل منها في تابعها الحلقي تبعاً لتوزيعها الجغرافي.

وبقدر تعلق الأمر بتصوراته للجزيرة العالمية ، لاحظ (ماكندر) انها تكون ثلثي مساحة اليابس الكلية، وأن الكتل اليابسة الأخرى تكون ثلث الباقي وتحيط بالجزيرة العالمية ممثلة في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا. كما لاحظ أن جميع اليابس يحتل ربع مساحة العالم بينما تحتل ثلاثة أرباعها البحار والمحيطات التي تكون بدورها كتلة مائية متصلة أطلق عليها المحيط العالمي (World Ocean).

وقد أطلق (ماكندر) على المنطقة الوسطى من الجزيرة العالمية اسم ( منطقة الارتكاز Pivot Area ) ثم عدل هذا المصطلح بعد ذلك الى ( قلب الأرض ) أو (الهارتلاند Heart Land) الذي يمثل مفتاح الجزيرة العالمية ومركز الثقل المؤثر فيها.

وتشمل منطقة القلب الأرضي أو قلب الأرض جزءاً كبيراً من أوراسيا، وأن مركز القوة الذي يتحكم في قلب العالم ( قلب الأرض ) هو روسيا. — هذه المنطقة ( منطقة القلب الأرضي) يحدها من الشرق الصين ومنشوريا. ومن الشمال المحيط المنجمد الشمالي ومن الجنوب هضاب آسيا وجبال هملايا، أما من الغرب فيحدها نهر الفولكا. ولاحظ (ماكندر) أن هذه المنطقة تتمتع بخصائص استراتيجية. فقلب الأرض يتميز بأنه



منطقة سهلة وكبيرة الاتساع وذات تصريف مائي داخلي أو خارجي نحو المحيط المتجمد الشمالي. كما تحيط بها من الشمال والشرق والجنوب صعوبات تضاريسية أو مناخية، الأمر الذي يجعل من عملية غزوها من الخارج مسألة بالغة الصعوبة. وتبعاً لذلك، يعتبر قلب الأرض منطقة تتمتع بقدرات دفاعية، كما تصلح لسياسة التعرض بالهجوم. فساحلها الشمالي يتميز بالتجمد الدائم مما يجعلها منطقة غير قابلة للاختراق، ولذلك يصعب على القوة البحرية الوصول إليها. كما أن مهارها الداخلية (أوب، وينسي، ولينا) أما تصب في المحيط القطبي الشمالي أو أنها تنتهي إلى بحيرات أو بحار مغلقة كبحر قزوين أو البحر الأسود. وهذه الخصائص تجعل منها منطقة بعيدة المنال بالنسبة للمواصلات البحرية والنهرية.

وإذا كانت منطقة القلب الأرضي عصية للاختراق على القوة البحرية بسبب من صعوبة الوصول إليها من البحر، فإن أقسامها الشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية توفر لها مناعة دفاعية، حيث تتميز بوعورة تضاريسها وطبيعتها الجبلية والصحراوية، مما يستعصي الهجوم عليها واختراقها من جانب قوة البر. أما المنطقة الداخلية لقلب الأرض فأما تتميز بسعة وخصوبة أراضيها الزراعية كما تحتوي على المعادن والثروات الطبيعية. فضلاً عن ذلك اتساع سهول هذه المنطقة تتيح الفرصة للمناورة والتقدم والتراجع والدفاع بالعمق خاصة مع تدعيم مواصلاتها الداخلية بواسطة انتشار السكك الحديدية وكثرة الطرق البرية وهي عوامل من شأنها أن تعشش بنيتها الاقتصادية وتحرك علاقاتها الإقليمية الداخلية وتتيح إمكانية السيطرة والتحكم فيها.

وإذا كان تشخيص (ماكندر) لمنطقة قلب الأرض يقوم على هذه المزايا والخصائص الجيوستراتيجية، فإنه لاحظ أيضاً، ومن جانب آخر، أن هذه المنطقة محاطة بهلالين، هلال داخلي وهلال خارجي. الهلال الداخلي (Inner or marginal Crescent) يشمل جميع قارة أوروبا والمناطق الموسمية من آسيا، فهو يمتد من السويد والنرويج وفلندا والمانيا والنمسا وفرنسا، مروراً بتركيا ومنطقة غرب آسيا حتى شبه القارة الهندية، أما الهلال الخارجي (Outer Crescent) فهو يشمل كندا والأمريكتين والجزر البريطانية وجنوب إفريقيا وأستراليا والجزر اليابانية.

قلب العالم اذن قاري واطرافه مناطق جزرية، وأن قلب المنطقة القارية يمثل في روسيا. وعلى هذا وضع (ماكندر) فرضيته التي تقول: من يتحكم بمنطقة القلب يتحكم بالجزيرة العالمية. ومن يتحكم بالجزيرة العالمية يتحكم بالعالم.

وعلى الرغم من أن ( ماكندر ) كان يرى في روسيا القوة المرشحة للسيطرة على منطقة القلب الأرضي، إلا أنه كان يرى ، وفي نفس الوقت أن ألمانيا القوة الأكثر احتمالاً لأن تلعب هذا الدور في السيطرة على منطقة قلب العالم.

وفي الواقع فإن ترشيح (ماكندر) لألمانيا ، في البداية، كان له ما يبرره. فقد بزغت كأقوى قوة برية أوروبية مع اتمام وحدتها عام ١٨٧٠ م، وانتصارها على جيرانها ( النمسا، فرنسا ) ، وتجلت باعتبارها تحوز مفاتيح القوة القادرة على تكوين امبراطورية واسعة. فهي الدولة الأكثر تنظيماً والأرقى صناعة والأقوى عسكرياً" في شرق أوروبا ووسطها، فضلاً عن قوتها التاريخية الذاتية المستمدة من انتشار ثقافتها وحيوية شعبها وقابليته الفائقة للتنظيم والتكيف والحشد وإقباله على العمل.

ومن الناحية الجيوستراتيجية ، فقد كانت تحوز أيضاً ما يرجح كفتها. فبالإضافة إلى قاعدتها البرية الغنية المتنوعة وسواحلها ونهارها، فإن سهولها ، التي هي جزء من السهل الأوروبي الأعظم ، تتفتح نحو الشرق حتى الأورال بلا عوائق طبيعية فاصلة، بل ويتراعى ظهورها حتى الباسفيكي في ظل الظروف الطبيعية عامة ومن هنا كان بروزها كاحتمال قوي لقوة عالمية يمكنها أن تهيمن على قلب الأرض ومن ثم على الجزيرة العالمية. لذا كان (ماكندر) يتخوف من نشوء دولة قوية في منطقة قلب الأرض لأنها ستستعيد العالم بأسره، وأن ذلك ممكن لو أن ألمانيا اتحدت مع روسيا ، اتفاقاً " أم غزواً".

لقد أدرك (ماكندر) هذه الحقائق ، وخصوصاً في ضوء النتائج التي جاءت بها تجربة الحرب العالمية الأولى، حيث اندفعت ألمانيا نحو الأقاليم الأوروبية للاستفادة من مواردها الطبيعية وامكاناتها الجيوستراتيجية، فضلاً عن المزايا المترتبة على مد النفوذ السياسي ، فقام بإجراء تعديلات على افتراضاته الأولية التي وضعها عام ١٩٠٤ في كتابه الذي صدر عام ١٩١٩ والذي يحمل عنوان ( المثل الديمقراطية والحقيقية (Democratic Ideals and Reality).

حيث شخص فيه أن منطقة القلب تعاني من وهن جيوسراتيجي قابل للأختراق ، وهذا الوهن يتمثل بمنطقة أوروبا الشرقية، وأن لا مجال لمعالجة هذا الوهن إلا بتوسيع منطقة القلب باتجاهها لتكون منطقة أورو اسوية (أوراسيا).

وبذلك أصبحت فرضيته تقوم على الفكرة التالية:

- من يحكم أوروبا الشرقية يحكم منطقة القلب الأرضي.
- من يحكم منطقة القلب الأرضي يسيطر على الجزيرة العالمية.
- ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يحكم العالم بأسره.

الا أن ( ماكندر ) أجري تعديلاً ثالثاً على نظريته عام ١٩٤٣ ، إذ اعتبر ان التهديد الحقيقي لمنطقة القلب مصدره الاتحاد السوفيتي وليس المانيا. وعلى هذا ، كان تقدير (ماكندر) ، أنه اذا خرج الاتحاد السوفيتي منتصراً على المانيا في الحرب ، عندئذ سيصبح أكبر قوة برية في العالم، وسيكون تبعاً لذلك القوة الدولية المرتكزة على أقوى منطقة دفاعية تضم أعنى قلعة استراتيجية هي قلب الأرض.

من ناحية اخرى، أدرك ( ماكندر ) أن الموقف السياسي للقوى العالمية لا يعتمد فقط على الموقع الجغرافي لقلب الأرض، إنما أيضاً، على السكان وال عمران والموارد والخطوط الخلفية للحركة. كذلك يعتمد ، وعلى نحو خاص، على التقدم الصناعي والتطور التكنولوجي وهما ميزتان أساسيتان لأي مظهر من مظاهر التفوق على الصعيد العالمي.

والحق، ان آراء (ماكندر) كان لها نصيب كبير من الحقيقة. فمقولته الافتراضية حول من يسيطر على منطقة القلب، تحققت جزئياً بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك مع هيمنة الاتحاد السوفيتي على شرق أوروبا أيديولوجياً واقتصادياً وعسكرياً ، مع انتشار نفوذه في أجزاء واسعة مما عرف بالعالم الثالث. وهنا يؤكد بعض مؤيدي نظرية ( ماكندر ) أنه لولا وجود الولايات المتحدة في أوروبا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، لواصل الاتحاد السوفيتي اندفاعه بعد برلين حتى الأطلسي غرباً والمتوسط جنوباً فيما يشبه الترجمة الحرفية لفروض ( ماكندر ) عن قلب الأرض وعن ديناميات قوته.

من ناحية اخرى، كان الهدف من سياسة الأحلاف، التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، هو تطويق منطقة القلب بجدار عازل، ليس فقط لمنع انتشار النفوذ السوفيتي ، مما يؤكد على حيوية هذه المنطقة في الاندفاع نحو السيطرة العالمية وإنما أيضاً بهدف توجيه أدوات ضغط لأضعافها والحد من قابليتها.

أن حلف شمال الأطلسي وحلف المعاهدة المركزية وحلف جنوب شرق آسيا تشكلت، وعلى الجملة، لتحقيق هذه الغاية، بمعنى أنها محاولة استخدام الهوامش (قوى الهلال الداخلي) لتطويق قوى منطقة قلب الأرض ، وفي الوقت نفسه محاولة لمنع المارتلاندا السوفيتي من السيطرة العالمية.

ورغم كل ذلك، تعرضت نظرية ( ماكندر ) لجملة انتقادات ، فقد جادل بعض المفكرين مثل ( فيرجيف ) و ( ميننج ) على ان الموقع الجغرافي لا يمثل المعيار في تحديد قلب الأرض كما ذهب (ماكندر). أن (ماكندر) أغفل، من وجهة نظرهم، معياراً آخر أكثر



اهمية في قياس درجة التفوق هو المعيار الحضاري المتمثل بدرجة التطور الصناعي والتكنولوجي ومستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ومثل هذا المعيار يصعب تلسمه في منطقة القلب الأرضي بالقياس مع بعض القوى الأوروبية كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة واليابان، وهي جميعاً قوى تقع خارج منطقة القلب المقترضة.

من ناحية أخرى، اذا كان (ماكندر) قد ابرز الكفاءة الدفاعية لمنطقة قلب الأرض من خلال وصفه لما تمتع به من خصائص طبيعية وتضاريس أرضية تجعل منها منطقة عصية أمام قوى البر والبحر، فإنه كان قد أغفل التطور النوعي الذي طرأ على سلاح الجو (القوة الجوية) كواحد من الصنوف القتالية التي نال من منطقة القلب الأرضي وسلبه مناعته الدفاعية ومزايا عمقه الاستراتيجي الآمن.

يضاف الى ذلك إن التطورات التكنولوجية التي حدثت في منظومة الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات، من حيث سرعتها ومداهها القتالي وقوتها التدميرية ودقة توجيهها في اصابة الأهداف وقدرتها على تخطي العقبات لتصل الى غايتها دون الحاجة الى أن تشتبك مع القوات العسكرية البرية أو البحرية في قتال ميداني، كل ذلك اضعف من القيمة الاستراتيجية لمنطقة قلب الأرض وحجّم مناعته الدفاعية.

## ٢. سبيكمان ونظرية الامطار

يعتبر (نيكولاس سبيكمان) من بين ابرز أساتذة العلاقات الدولية في جامعة (ييل - Yale) في الولايات المتحدة الأمريكية. والفكرة الأساسية التي ينطلق منها (سبيكمان) في بناء افتراضاته النظرية تدور حول مسألة أمن الدولة وأمن المجتمع الدولي، اذ هو يرى ان أمن الدولة وسلامتها يرتبط والى حد بعيد بالعوامل الجغرافية، وأن العامل الجغرافي يسهم ، وعلى نحو واضح، في صياغة السلوك السياسي الخارجي للدولة. وبالتالي لا يمكن أن نفهم السياسة الخارجية لأية دولة الا من خلال دراسة موقعها الجغرافي.

الآ أن مركز الدولة، وفي اطار السياسة الدولية، لا يتوقف، من الناحية الجيوبوليتيكية، على موقعها الجغرافي الثابت وإنما يعتمد أيضاً ، والى حد بعيد، على علاقة هذا الموقع بمراكز القوى المؤثرة في السياسة الدولية. ولما كانت مراكز القوة هذه في حالة تغير لأسباب عديدة، فإن قيمة الموقع الجغرافي للدولة هو الآخر يتغير، ليس من الناحية الجغرافية ، إنما من حيث طبيعة التفاعلات السياسية. بعبارة أخرى، أن التفاعلات



السياسية وتغير مراكز القوى الدولية تؤثر على القيمة السياسية للموقع الجغرافي ، أو لنقل على قيمة الأداء السياسي للدولة في اطار موقعها الجغرافي وفي علاقتها مع غيرها من القوى السياسية الدولية.

من ناحية أخرى، شكلت اطروحة السلام العالمي واحدة من بين مشاغل (سيكمان) الفكرية. وهنا يرى (سيكمان) ان هذه الاطروحة، وعند اختبارها على أرض الواقع، غير قابلة للتحقيق، ولعل مرد ذلك يعود الى ان المجتمع الدولي يعاني من غياب وفقدان سلطة عالمية ذات طبيعة ارادية فوقية تمارس وظيفة ضبط وتقويم الاداء السياسي للوحدات التي يتشكل منها. وبالتالي فالمجتمع الدولي، من وجهة نظره، يميل الى أن يوصف بأنه مجتمع فوضوي غير آمن وغير مستقر، ولعل الدليل على ذلك هو كثرة الحروب التي يشهدها.

هذه الطبيعة غير المستقرة التي يتميز بها المجتمع الدولي تعود الى المتغير العسكري المتجسد في حالة التفاوت واللامساواة بين الدول في امكاناتها وقدراتها العسكرية، وفيه تكون القوة العسكرية عاملاً مغرياً يدفع الى التجاوز على حقوق الغير من أعضاء المجتمع الدولي.

عليه، فإن السلام المنشود في رأيه لا تقدر عليه، ولا تقوى على وضع أسسه وضمان سلامته الا القوى او الدول الكبرى من خلال سياسة الأحلاف التي تساعد على خلق حالة من التوازن فيما بينها حيث تتمكن من خلق قيود متبادلة تحد من الاندفاعات والطموحات (الثورية) التي تسهم في حالة الاستقرار على الصعيد الدولي.

اذن، سياسة الاحلاف وتوازنات القوى هي الحل الأمثل لمعضلة الأمن الدولي ، وبالتالي السلام الدولي.

من جانب آخر، كثيراً ماجادل (سيكمان) أطروحة (ماكندر) حول قلب العالم وطعن بمصادقية قيمتها الاستراتيجية ومنطقتها النظرية، وتوصل الى قناعة مفادها، أن قلب العالم يحتل اقليماً جغرافياً لا يتمتع بأي صفات تؤهله لهذه القيادة أو أن يتحلى بمواصفات المركز الخطير الذي وضعه فيه (ماكندر) . فهو من الناحية الواقعية يمثل اقليماً "ميتاً" لا ينبض بالحياة ، خلافاً لما ذهب اليه (ماكندر) فهو يطل من الشمال على مياه متجمدة، ويقع جزء كبير منه في المنطقة القطبية. وبالتالي فإن القسم الأكبر من قلب الأرض هو في الحقيقة يقع في منطقة متجمدة شديدة البرودة وغير ملائمة للأستيطان البشري ، كما لا

يمكن استغلالها أو استثمارها زراعياً، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه المنطقة تتميز بكثرة عوائقها الجغرافية المتمثلة بظروفها المناخية القاسية وغطائها النباتية من الغابات وتضاريسها الأرضية كالجبال والمناطق الصحراوية الجرداء، وهي على الجملة تمثل صعوبات تواجه تطوير وسائل النقل بأنواعها، كما أنها تعيق الحركة والدفاع عن الاقليم اذا ما تعرض للغزو.

فضلاً عن ماتقدم ، فإن منطقة القلب الأرضي تفتقر ، وليس كما ذهب ( ماكندر ) ، الى معظم موارد الطاقة والموارد المعدنية التي تمثل الركيزة الصلبة لبناء قوة صناعية حديثة. في حين أن معظم هذه الموارد الضرورية متركزة في القسم الأوربي من منطقة القلب، أي غرب جبال الأورال، وليس في قسمه الآسيوي. وبالتالي، فإن منطقة الثقل الرئيسية في صياغة التوجهات نحو السيطرة العالمية لا تتمثل في منطقة القلب الأرضي عند (ماكندر)، وإنما تتركز في منطقة الاطّـار أو حافة الأرض ( الرملاند Rimland ) ، وهي من وجهة نظر ( سيبكمان ) أعظم أهمية من القلب نفسه. وتشمل هذه الحافة الأرضية قارة أوربا- فيما عدا روسيا- وآسيا الصغرى والعالم العربي، وإيران وأفغانستان وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا وشرق سيبيريا، أما باختصار تتمثل بمنطقة الهلال الداخلي في نظرية ( ماكندر ).

هذه المنطقة برمتها تعتبر منطقة التقاء أو تصادم ( cruch zone ) بين القوى البرية والقوى البحرية في زمن الحرب. وهي مناطق عازلة (buffer zones) بين هذه القوة في زمن السلم.

وتكمن القيمة الاستراتيجية لمنطقة الاطار الأرضي ( حافة الأرض ) في عدة مواضع ، فهي أولاً " منطقة معتدلة المناخ، وتتمتع بكثافة سكانية عالية وضخمة. كما أنها تمتاز بكثافة وتنوع مواردها الزراعية والرعية والمعدنية. فضلاً عن انتشار الطرق البرية والطرق البحرية الداخلية وسكك الحديد، كل هذه العوامل تزيد من مرونة الحركة والقدرة في السيطرة عليها. وما يزيد من قوة ومتانة هذه المنطقة ايضاً"، توافر القواعد الجوية الثابتة على الأرض والقواعد الجوية المتحركة في البحار الداخلية ، مما تضفي عليها ميزة دفاعية وقدرة تعرضية هجومية عند اية محاولة لغزوها. والملاحظة الجيوسراتيجية عند ( سيبكمان ) هي أن منطقة القلب مفتحة على منطقة الاطار أو حافة الأرض ( الهلال

الداخلي) ومحيطه بها، الأمر الذي يمهّد، أو يمكن من السيطرة عليها من قبل قوى الاطار الأرضي.

وبسبب من هذه المزايا والخصائص الاستراتيجية وضع (سيكمان) فرضيته التي تقول:

- من يتحكم في حافة الأرض (الرمالند) يتحكم في أوراسيا.

- ومن يتحكم في أوراسيا يتحكم بمصير العالم.

ويرى (سيكمان) ، ان اهم مركزين للقوة سياسياً وعسكرياً خارج (الرمالند) هما بريطانيا واليابان. فالأولى تقع بالقرب من سواحل غرب أوروبا، والثانية في شرق آسيا. أما أفريقيا جنوب الصحراء وأستراليا فهي مناطق عزلة بعيدة. أما الولايات المتحدة ، فهي محصورة بين أطراف أوراسيا من الغرب والشرق، ويفصل بينها وبين مراكز القوة في آسيا وأوروبا ( بريطانيا واليابان) المحيطان الهادي والأطلسي. وعليها أن تسعى ، وبسبب من أهمية هذه المنطقة في التأثير على أمنها، عليها أن تسعى لمنع أي تحالف يوجه ضدها بين مراكز القوة الرئيسية في العالم، أو بينها وبين القوى الرئيسية في منطقة الاطار الأرضي.

وبسبب من اهتمامه بقضايا السلم العالمي، فقد وجد (سيكمان) أن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق إقامة تحالفات تعاونية بين القوى الأساسية في منطقة (الرمالند) ، وبينها وبين القوى التي تقع خارج هذه المنطقة (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) ، وقد وجد أن إقامة مثل هذه التحالفات من شأنه أن يقود الى عالم أكثر استقراراً.

عند تحليل هذه النظريات وتقويمها من الناحيتين الفكرية والتجريبية ، فإن الأمر يدفع بنا الى القول، أن هذه النظريات هي عبارة عن صياغة فكرية جاءت وليدة لحظتها التاريخية. بمعنى أن منهج التحليل الفكري الذي جهد في اخراج هذه النظريات لم يعد ممكن التطبيق في وقتنا الحاضر. فالعوامل التي دفعت هؤلاء المفكرين الى صياغة افكارهم في اطار نظري، وقبل اكثر من نصف قرن من الزمان، لم تعد هي نفس العوامل الحاكمة في انماط التفاعلات السياسية وبمنهج التفكير الجيوبولتيكي. صحيح أن السياسة وثيقة الصلة بالعوامل الجغرافية ، الا انه من الخطأ اعتبار أن السياسة هي اسيرة عوامل ستاتيكية ثابتة غير قابلة للتغيير. وقد أصاب (سيكمان) عندما قال ان الموقع الجغرافي للدولة رغم ثباته فإنه يعتمد على علاقته بمراكز القوى المؤثرة في السياسة الدولية. فالمتغير الذي لا يمكن نكرانه او اغفال فاعليته بعد الحرب العالمية الثانية هو ظهور الاتحاد السوفيتي



والولايات المتحدة كأكبر قوتين على الصعيد العالمي . وهذه الحقيقة الاستراتيجية غيرت كثيراً من المفاهيم الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية سواء من حيث تشكيل أو إعادة تشكيل مراكز القوة المؤثرة على الصعيد الدولي، أو على طبيعة التوازنات القائمة في حينه. كما وأن انفراد الولايات المتحدة كأكبر قوة دولية على الصعيد العالمي غير كثيراً من الحقائق التي كانت قائمة في عصر القطبية الثنائية كما سنناقش ذلك.

### ٣٠ دوهيه وسفرسكي ونظرية القوة الجوية

تستمد نظرية القوة الجوية صياغتها الفكرية من افتراض مفاده ( أن السيطرة على الجو تتيح امكانية عالية للسيطرة على الأرض )<sup>(١١)</sup>. هذه الفرضية، ورغم إيجازها المبسط بالطريقة التي طرحت بها في حينه، سيكون لها شأن كبير في صياغة العقائد العسكرية . كما ستغير الكثير من مفاهيم السوق العسكري، ومحاور القوة الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية، ذلك أن الخصائص الاستراتيجية للمجال الجوي تعالج في الواقع ، مضمونه الجيوستراتيجي ، معتبرة اياه مجالا" ينطوي على أهمية فائقة تتجاوز المجالين البحري والبري، بل إنما تطرح، كما سبقت الإشارة ، أن من سيطر عليه، سيطر على المجال البري والبحري.

وفي الواقع، فإن هذه الفرضية ، وما ترتب عليها من بناء نظري متكامل ، جاءت نتيجة للتطور المذهل لعصر الطيران، مقرونا" بولوج الفضاء والاقامة فيه حيث كان لهما الدور البارز في تشكيل مفاهيم استراتيجية جديدة لجغرافية العلاقات الدولية والقوى الفاعلة والمؤثرة فيها . وهنا لا بد من الإشارة الى نظرية القوة الجوية تتميز بسمة الحدائة النسبية بالقياس مع التجربة التاريخية الطويلة للقوة البرية والبحرية. ففي الوقت الذي نجد فيه أن الاستخدام الأولي لهذا النمط من أنماط القوة، وهو سلاح الجو، يعود الى الحرب العالمية الاولى، فإن الاستخدام الفعلي المتميز والمنفرد للقوات البرية والبحرية يعود الى سنوات بعيدة موعلة في القدم. وخلال هذه الفترة التاريخية الطويلة أدخلت تعديلات وتحسينات عديدة على هذين الصنفين القتاليين، سواء كان ذلك على المستوى السوقي أو التعبوي في التخطيط للمعارك والحروب، أو على المستوى الفني والتقني لتحسين وتطوير ادائهما القتالي. في حين نجد أن الصياغات الفكرية التي اسهمت في تصميم البناء النظري للقوة الجوية بهدف استخدامها أو توظيفها سوقيا" وتعبويا" يعود الى نهاية النصف الثاني من القرن العشرين والسنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية.



هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فإن القوة الجوية ، وحتى تجربة الحرب العالمية الثانية ، كان ينظر اليها باعتبارها قوة تكميلية ، أو قوة اسناد تكتيكية للقوات البرية والبحرية ، وليس باعتبارها اداة حسم استراتيجية بتقرر في ضوئها مصير المعارك والحروب . وتشكل الأفكار التي جاء بها الجنرال الايطالي ( جيليو دوهيه ) نقطة انطلاق صحيحة وفاعلة لصياغة النظريات الحديثة في الحرب الجوية ، اذ أن افكاره تمقل الأساس لهذه النظريات .

وفي الواقع ، فإن ( دوهيه ) كان ينظر الى الجدوى الفعلية للقوة الجوية من زاويتين ، الأولى اقتصادية ، والثانية عسكرية .

فعلى الصعيد الاقتصادي : جادل ( دوهيه ) حول الكلفة الاقتصادية لبناء سلاح الجو بالمقارنة مع الكلف الاقتصادية اللازمة لاعداد القوات البرية والبحرية . فمن وجهة نظره ، أن بناء القوة البرية أو البحرية لأية دولة بحاجة الى نفقات مالية وموارد اقتصادية وامكانيات بشرية قد لا تتوافر لأية دولة . في حين أن الكلفة الاقتصادية لبناء القوة الجوية لا تقارن مع الكلفة الاقتصادية لانشاء الجيوش البرية والأساطيل البحرية ، حيث يستلزم بناؤها واعدادها تكاليف مالية باهضة ، وخاصة في مجال تدريبها وتجهيزها وتسليحها لادامة فاعليتها وتطوير ادائها القتالي . أما من الناحية العسكرية ، فإن النتائج التي تحققتها القوة الجوية تفوق ما يمكن أن تحققه القوات البرية والبحرية . فسلاح الجو يحقق مايمكن وصفه بمبدأ الذراع الطويلة التي تنال من العمق الاستراتيجي للخصم معرضة أهدافه الحيوية ومرتكزات بنيته الاقتصادية وتجمعاته السكانية ومراكزه الصناعية لضربات مؤثرة . كما وأن سلاح الجو يكبد العدو خسائر فادحة قبل عملية اشتباك القوات وتلاحمها ميدانياً . فضلاً عن الدور الذي يلعبه في اعاقا تقدم القوات المعادية وأرباك حركتها وبالتالي تشتيت جهادها الميداني . وعلى هذا فإن سلاح الجو يلعب دوراً " تقريرياً " في سير المعارك وتحديد نتائجها الميدانية .

اذن ، القوة الجوية يمكن ان تنجز مهام عدة منها ، أضعف القدرة الدفاعية والهجومية لدى العدو ، التمهيد لتقدم القوات البرية بصنوفها القتالية وخصوصاً المشاة والدروع ، توفير غطاء جوي للقطعات البرية المقاتلة قبل اشتباكها مع قوات العدو . وعلى هذا ارتكزت أطروحة ( دوهيه ) على الافتراض التالي :

أن القوة الجوية تتيح امكانية السيطرة على الجو ( وعند هذه الفكرة ، فكرة السيطرة على الجو، يكون ( دوهيه) قد طرح بعداً ثالثاً غير تقليدياً كالبعد الأرضي أو البحري، وهذا البعد الجديد هو البعد الجوي أو المجال الجوي) ، فالسيطرة على المجال الجوي تعني السيطرة على المجال الأرضي، وأن السيطرة على الجو توفر امكانية عالية لحسم الحرب لصالح الدولة التي تفرض سيادتها عليه. كما وأن هذه السيطرة ، أي السيطرة على الجو، لا تتحقق الا بضرب وتدمير أسلحة العدو الجوية كاملة وبضربة واحدة. أي ان هذه الضربة ينبغي أن تكون نهائية تفقد الخصم امكانية اعتماده على قوته الجوية. وبهذا، فإن تجريد العدو من سلاحه الجوي سيمهد للانتصار عليه في اشتباك بري.

ومما تجدر الإشارة اليه هو ، أنه على الرغم من أن ( دوهيه) لم يكن الوحيد الذي عالج الخصائص الاستراتيجية للقوة الجوية ، الا أن أطروحته في هذا المجال تعد سابقة فكرية بالنسبة للعديد من المفكرين العسكريين الذين جاءوا من بعده . أذ أقنع (دوهيه) ، وحتى قبل نشو الحرب العالمية الأولى، بأن ظهور الطائرات سيؤدي الى ثورة جذرية في علم الحرب. وقد عرض اراءه ومعتقداته في سلسلة من المقالات والمناقشات جمعت عام ١٩٢٧ في كتاب من تأليفه يحمل عنوان ( قيادة الجو command of the air) يمكن ايجاز أهم المبادئ التي تضمنها بما يلي:

١- مبدأ القدرة على النيل من العمق الاستراتيجي للعدو وتدمير أهدافه الجوية : فالقوة الجوية ستجعل بالامكان ليس فقط شن غارات القصف الجوي على أي قاطع من أرض العدو، انما ستمكن من تخريب بلاده أيضاً. اذا سيوجه التعرض الجوي عموماً ضد أهداف حيوية مثل الصناعات المدنية والمؤسسات التجارية والاقتصادية والمنشآت المهمة، وضد شرايين ومراكز المواصلات ، وكذلك ضد مراكز التجمعات السكانية.

٢. مبدأ الضربة الاستباقية: وفيه يرى (دوهيه) أن ما من طريقة لإضعاف العدو على شن هجومه بقواته الجوية الا بتدميرها قبل أن تسنح له الفرصة الكافية للقيام

بذلك. أن المفهوم المنطقي والعقلاني يفرض(أن نمنع العدو من الطيران أو شن أية ضربة جوية على الاطلاق).

٣. مبدأ الحرمان: وهذا المبدأ يرتبط بالمبدأ السابق ويكمّله ، فحرمان العدو من الافادة من سلاحه الجوي بتوجيه ضربة استباقية له، من شأنه أن يؤكد احتمال الانتصار عليه، وبالتالي كسر ارادته السياسية.

٤. ومبدأ الحرمان يقود بدوره الى مبدأ آخر هو ( امتلاك السيطرة وانتزاعها من العدو ) . وهذا يشير (دوهيه) الى ان ( امتلاك السيطرة وفرضها على الجو تعني منع العدو من الطيران في الوقت الذي نحفظ فيه لأنفسنا بالقدرة على ذلك). ويضيف ( دوهيه) قائلاً " ( أن انتزاع السيادة وفن القيادة الجوية المعادية يعني النصر). وبخلافه فإن الهزيمة في الجو تعني الاندحار والقبول بكل مايريد العدو فرضه علينا.

٥. مبدأ تأمين الكفاية الدفاعية : وهنا يستنتج ( دوهيه) من كل ما تقدم ، أنه لكي يتم تأمين دفاع كاف فمن الضروري أن تكون الدولة في وضع يسمح لها، وحال نشوب الحرب، أن تنتزع السيطرة الجوية. ومن هذه البديهية يتم الوصول الى نتيجة طبيعية ثانية وهي، كما يقول ( دوهيه) ( أن كل ما يتوجب على الأمة فعله لتأمين الدفاع عن نفسها هو أن تضع نصب عينها تأمين الوسائل الأكثر كفاءة وفاعلية لانتزاع السيطرة الجوية حال نشوب الحرب).

وفي الواقع ، فإن هذه المبادئ التي استخلصها ( دوهيه) من نظرية القوة الجوية ماتزال تلعب في وقتنا الحاضر دوراً كبيراً في تقرير النتائج الحاسمة لأية حرب تخوضها الدولة . اذ لا يمكن قهيمش أو التقليل من الأثر الفاعل لسلاح الجو في أعمال السوق العسكري. وكما سبقت الاشارة ، فإن (دوهيه) ، وأن كان سباقاً في وضع مرتكزات فكرية لصياغة فرضيات حول نظرية القوة الجوية ، فقد جاء بعده بعض المفكرين الاستراتيجيين كانت لديهم طروحات اخرى حول نظرية القوة الجوية ، يأتي في مقدمتهم ( الكسندر دي سيفرسكي) الذي وضع مؤلف يحمل عنوان ( القوة الجوية مفتاح البقاء) نشر عام ١٩٥٠. وفيه قسم العالم الى منطقتي للنفوذ احدهما سوفيتية وأخرى امريكية ، ومنطقتي النفوذ هذه تكون على شكل دائرتين الاولى تمثل مجال السيادة الجوية السوفيتية وتشمل منطقة اوراسيا ، شرق وجنوب شرق آسيا، الشمال الافريقي ومنطقة الشرق الاوسط. أما الدائرة الثانية فتمثل مجال السيادة الجوية الأمريكية وهي تشمل القسم الغربي لأوروبا والأمريكتين الشمالية والجنوبية. وتتدخل الدائرتان في منطقة تمثل شكلاً بيضوياً يتداخل فيها مجال السيادة الجوية السوفيتية ومجال السادة الجوية الأمريكية. ومنطقة



التداخل هذه يسميها (سيفرسكي) بمنطقة المصير (Area of Desicion) وتضم الأجزاء الشرقية من الأمريكيتين ومنطقة القلب الأوراسي ومناطق غرب أوربا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط بما فيه المنطقة العربية وشمال شرق آسيا. وهذه المناطق التي تتداخل فيها السيادة الجوية لكل من القوتين العظيمتين هي، ومن وجهة نظر (سيفرسكي)، أهم المناطق الجيوستراتيجية في العالم. ومن ثم فهي تمثل مكانا للخطر ومفتاح السيطرة على العالم. وقد عبّر (سيفرسكي) عن ذلك بمبدئه القائل من يملك السيادة الجوية يستطيع أن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي ومن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي يصبح بيده مصير العالم.

بعد أن استعرضنا ماجاء به منظروا الفكر الجيوبولتيكي والجيوستراتيجي، لا بد من القول، أنه رغم قوة البناء الفكري الذي قامت عليه النظرية الجيوبولتيكية، ومثالة الفروض التي انطلقت منها، وباختلاف وجهات نظر من كتب فيها، سواء (راتزل)، أو (كيلين)، أو (هاوسهوفر)، فأما لم تسلم من النقد الذي قوض أساسها الفكري، وطعن بصدقية افتراضاته.

فالقول أن الدولة هي كائن حي، وأما تبعاً لذلك لا بد أن تنمو وتتوسع، فإن هذا الافتراض لا يخرج عن كون أن عملية التوسع والنمو سوف لن تكون إلا على حساب الغير من الدول الأخرى، وهذا بالتالي لا يعدو عن كونه الشكل الصريح والواضح للعدوان على الآخرين، وهو أمر لا تأخذ به ولا تقره القوانين والأعراف الدولية، ومن ثم فهو فعل لا يحظى بالقبول والشرعية. فبعد أن استقرت الدول على حدود سياسية معترف بها من الدول الأخرى، فإن مسألة اختراقها والتجاوز عليها وابتلاع دولها لا تفسر إلا كونها عملاً عدوانياً ينطوي على الاعتداء على حقوق وسيادة هذه الدول. وهو أمر غير مبرر لا أخلاقياً ولا قانونياً.

يترتب على ذلك نتيجة أخرى وهي، أن عملية النمو والتوسع إذا كانت تجري بطريقة مماثلة لعملية نمو وتوسع الكائن الحي، فإن ذلك من شأنه أن يطبع العلاقات بين الدول بطابع العنف والصراع، ويجعل منهما السمة الغالبة، الأمر الذي سيقود إلى أن يكون المجتمع الدولي مجتمعاً فوضوياً، قائماً على الاضطراب، ويتعد عن مكونات الأمن والاستقرار. ومثل هذه السياقات الفكرية لا تتماشى مع منطق عالمنا المعاصر الذي يدين وبشدة سياسة العدوان والاحتلال والتوسع على حساب الآخرين.

كما وأن النظرية الجيوبوليتيكية ، وبغض النظر عن أفكار ووجهات نظر من كتب فيها، تقوم على مفهوم سياسي يعمل على إيجاد مسوغات فكرية تركز عليها سياسة الغزو والاستيلاء المنظم من قبل قوى توافرت لديها أسباب ومصادر القوة. والملاحظة التي تسترعي الانتباه، أن هذه النظريات تساوقت مع عصر التفوق الصناعي الأوربي ، وعمليات النمو والتوسع الاستعماري للبحث عن مصادر المواد الأولية والمزيد من الأسواق لتصريف المنتجات الزراعية والسلع الصناعية. وعلى هذا، وصفت أفكارها والمبادئ التي قامت عليها على أنها مسوغات تبرر السياسة التوسعية للقوى الاستعمارية على حساب الدول والشعوب المستعمرة، وذلك بالاستناد الى الظروف الطبيعية - الجغرافية ، وخصائص السكان العنصرية ، أو وفق مقتضيات المصطلحات الجيوبوليتيكية كالمجال الحيوي والحاجة الى الاكتفاء الذاتي. وبالتالي، كانت النظرية الجيوبوليتيكية مصدر تغذية دائمة ومستمرة في اطار الدعوة والدعاية للسياسة التوسعية والحروب العدوانية بنفس القدر الذي بررت فيه السياسات الاستعمارية .

ويضاف الى ماتقدم ، اذا كانت النظرية الجيوبوليتيكية تركز على مبدأ الحتمية الجغرافية، وتعتبر العامل الجغرافي هو العامل المقرر في تطور تاريخ البشرية، فإن هناك من الحقائق ما يؤكد عكس ذلك، ولعل ما يأتي في مقدمتها، التحول والتغير الذي انتاب العديد من الأمم والدول والشعوب ، عبر الزمن ، من جراء تطور التكنيك والتكنولوجيا ، وبالشكل الذي دفع بالعديد الى القول ، أن تطور البشرية يخضع في أحد اهم متطلباته، الى حتمية التطورات التكنولوجية ( كعامل محرك ) وليس الى الحتمية الجغرافية ( كعامل ثابت).

أن تطور التكنيك والتكنولوجيا هو في جوهره رفض لمنطق التفكير الحتمي الذي جاءت به النظرية الجيوبوليتيكية . وبالتالي تصبح التكنولوجيا بخصائصها الاتصالية والمعلوماتية ( عصر التكنولوجيا والمعلومات ) ، تصبح اليوم ، وكما نلمسه، الأكثر تأثيراً في عملية التطور الاجتماعي بالمقارنة مع اشتراطات الحتمية الجغرافية. وبعبارة واحدة، أن مستوى التطور الاقتصادي لبعض القرى والتكتلات العالمية، وكثافة التقدم العلمي والتكنو-معلوماتي مرده ليس الى الجغرافيا والطبيعة، بل الى التفاعل الجدلي بين الانسان والطبيعة عبر الاقتصاد المتضمن القدرة التكنولوجية والتكنيكية ، وحيث للأوضاع الجغرافية ، كحتمية جغرافية، الدور النسبي، في الابطاء أو الاسراع، ليس إلا . الفكرة اللافتة للانتباه هنا هي، ماجاء به (كيلين)، عندما تحدث عن فاعلية الأساليب الثقافية ،

ودورها في عملية النمو والارتقاء المنظم. هذه الفكرة تمثل مقارنة شديدة الوضوح مع ما يجري في عصرنا الراهن الذي يوصف بالعوامة، أو أن العوامة تمثل أحد أبرز معالمه، حيث يجري توحيد العالم في اطار نوع من الثقافة يعمل على تعميمها ونشرها القوة المركزية العالمية هي الولايات المتحدة الأمريكية.

كما وأن فكرة ( الأقاليم الكبرى ) كمفهوم جيوسراتيجي انتهت إليه النظرية الجيوبوليتيكية ، بتركيزها على الجغرافيا والوسط الجغرافي ، دون أخذ المضمون الاقتصادي - الاجتماعي لمراكز بقيت أسيرة الحتمية الجغرافية ، وبالتالي ، التاريخية، ولم تر أهمية ودور التطور الاقتصادي ومستواه، مقروناً بالنظام الاقتصادي - الاجتماعي في العملية الصيرورية للدول الكبرى ، والتي انتهت بعد الحرب العالمية الثانية الى قوتين عظيمتين كنتيجة لبروز نظام اقتصادي - اجتماعي جديد هو النظام الاشتراكي الذي مثلته دول الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي في حينه. كما وأن عملية التطور الاقتصادي - وليس الجغرافي بكل مضامينه العلمية والتكنولوجية والمعرفية والاتصالية هي التي أدت الى زوال النظام الأخير وتحول النظام الدولي ، نتيجة لذلك ، الى نظام القطبية الأحادية. ومثل هذه النتيجة لم تكن بسبب الحتمية الجغرافية ، بقدر ما تعزى الى، حتمية القوة الذهنية ، المعبر عنها بالثورة المعلوماتية.

واذا كان الفكر الألماني ، وفي مرحلة تاريخية معينة ، متشدداً في تمسكه بالأفكار الجيوبوليتيكية ومنفردا في رغبته لتعميمها، فإن هذه الأفكار تحولت الى فلسفة عملية للسياسة الألمانية الطامحة الى السيطرة على الشعوب الاخرى. وقد نتج هذا عن تمازج النظرية بالنشاط العملي للسياسة الألمانية التي وجدت اطاراً لها في طبيعة اوربا الوسطى، وانتعشت بالمفهوم (العضو البيولوجي) للدولة وتلبس الايمان بالتفوق العنصري للألمان. وبذلك أصبحت الأفكار الجيوبوليتيكية مغلفة بالشفونية الألمانية التي اتخذت موقف اللارحمة تجاه المجمعات غير الألمانية التي اعتبرتها غريبة وبربرية.

كما وأن الاستعمال الدائم والمستمر لعبارات ( المجال الحيوي، الحدود الآمنة، المدى السياسي)، كل ذلك أدى الى قبول الضمير الألماني وفق السياسة الألمانية التوسعية التفوقية للنازية آنذاك . أو لكل دولة تسعى الى تعليمات فكرية ومفاهيمية تؤمن بها وتحاول أن تتسيد من خلالها ، وأن كانت المفردات المستعملة هي غير مفردات الفكر النازي.



وبقصار الجمل، أن هذه الأفكار حملت في ثناياها طابعاً شوفينياً وعرقياً متعصباً ، يمجّد العنصر الآري والقومية الألمانية باعتبارهما رمزاً ينبغي أن يسود.

من ناحية أخرى وبقدر تعلق الأمر بـ ( كارل هاوسهوفر )، نجد أن التقييم الاستراتيجي الذي قدمه لقوة ألمانيا كان أعلى بكثير من تقييمه للولايات المتحدة كقوة عالمية، حيث كانت نظرتة للأخيرة أدنى بكثير من امكانياتها الفعلية التي ظهرت بها ، وهي بمساحتها الفائقة لم تكن بحاجة للتوسع، وبمواردها الخاصة داخل حدودها الدولية لم تكن بحاجة الى مجالات تؤمن لها الاكتفاء الذاتي ، وبظهورها المتراخي شمالاً في كندا ، وجنوباً في أمريكا اللاتينية في تواصل ودون انقطاع، وبسكانها حجماً وتوزيعاً وكثافة ، تحوز من المزايا الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية ما يضعها، من حيث القوة في مرتبة أعلى من كل من ألمانيا واليابان. فإذا كانت اليابان تحوز مزايا القوة الحرية، وإذا كانت ألمانيا تحوز مزايا القوة البرية، فإن الولايات المتحدة تحوز مزايا القوتين البرية والبحرية معاً. ومن هنا فإن دخولها الصراع في الباسفيكي وأوروبا قد قلب موازين القوى تماماً لصالح الحلفاء، خاصة بريطانيا ، وفي غير صالح أي من اليابان وألمانيا. هذا التقييم الاستراتيجي للمزايا الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية لألمانيا دون غيرها من القوى الأخرى، شكل وجهاً آخر من أوجه الطعن بنظريته.

كما وأن تقويمه الجيوبولتيكي للقوة البحرية البريطانية كان أيضاً أدنى بكثير من واقعها، وذلك بغض النظر عن تحالفها مع الولايات المتحدة ، وبدت شوكتها كقوة بحرية أصعب من أن تستطيع ألمانيا كسرها. وكما عجزت ألمانيا عن ابتلاع الاتحاد السوفياتي من اليابس المتسع أي من البر، فألمانيا أيضاً ضعفت امام تفوق بريطانيا وعجزت عن قمعها من البحر. وهكذا تظهر معظم فروض القوة الألمانية، كما وضعها ( هاوسهوفر ) وغيره، وقد قماوت عند اختبارها تطبيقاً على ارض الواقع.

ومع ذلك ، علينا الاعتراف والاقرار ، أن هذه الأفكار ، وأن كانت سائدة في نهاية القرن التاسع عشر ، وطيلة النصف الأول من القرن العشرين تقريباً، فإنها ما تزال تحمل شيئاً من البريق ، وتجد أنصاراً لها، وأن كان ذلك يجري في حدود ضيقة، أو بطروحات مختلفة . فالفكر الاستراتيجي الاسرائيلي بقي متشدداً حول مفهوم الحدود الآمنة، والجمال الحيوي ، اللذين يوفران لإسرائيل هامشاً من الأمان. كذلك الحال بالنسبة للفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي يرى في العديد من مناطق العالم مجالاً حيوياً لضمان الأمن

القومي الأمريكي . فضلاً عن عامل التفوق الاقتصادي والعسكري والتكنو- معلوماتي والمركز المالي، كلها عوامل وفرت لها اليوم امكانية التسيد ونشر النفوذ السياسي عالمياً، وبشكل تكاد تقترب فيه، أن لم تكن قد اقتربت فعلاً، من اشتراطات النظريتين الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية.

اما على صعيد نظرية ( دوهيه ) و( سيفرسكي )، فإن جملة الافكار التي جاء بها كل منهما حول نظرية القوة الجوية تعرضت هي الأخرى لانتقادات عديدة، رغم صحة العديد من الفروض التي انطلقت منها . ولعل من بين ابرز هذه الانتقادات هو النقد الذي وجه الى الدور الذي يمكن أن ينفرد به سلاح الجو والى الحد الذي جعل من مفهوم القوة الجوية والوظيفية المناطة بها تشكل بعداً ثالثاً يضاف الى البعدين الأرضي والبحري، وبالشكل الذي ارتقى بالقوة الجوية الى مصاف النظريتين البرية والبحرية . فالنقاد لا يرون في سلاح الجو ما يمكن أن يكون بناءً نظرياً متكاملاً مستقلاً ومتميزاً ، بل متفوقاً على البناء نظري للقوة البرية والبحرية ، فالأولوية تعطى دائماً الى القوات البرية والبحرية نظراً لما يمكن أن تنجزه من كل منها وظائف على مستوى السوق العسكري أوقات الحرب . فتدمير الأهداف واحتلالها، والامساك بالأرض والسيطرة على كل ما عليها من مدن ومنشآت وطرق مواصلات ومراكز حيوية ، هو من مهام القوات البرية . وبالتالي فإن القوة الجوية ، أو سلاح الجو يلعب دوراً تكميلياً أو مسانداً لهذه القوات دون أن يكون حاسماً في سير المعارك وتحديد نتائجها.

من ناحية أخرى ، اذا كان (دوهيه) و(سيفرسكي) وغيرهم من منظري القوة الجوية قد اعطوا لهذا النمط من أنماط القوة دوراً متميزاً، بل دوراً وحيداً ومنفرداً في ميدان الحسم الاستراتيجي ، فأفهم، من وجهة نظر نقادهم، قد أغفلوا الوظائف التي تضطلع بها أسلحة الدفاع الجوي وأنظمة الرصد والكشف الرادارية المرتبطة بمنظومة الأسلحة والصواريخ المضادة للأسلحة الجوية المعادية ( صواريخ أرض- جو ) والتي يمكن أن تحيد أو تهمش من فاعليتها.

فضلاً عن ما تقدم فإن نقاد هذه النظرية وجدوا، في نظام القطبية الثنائية النووية مايمكن أن يشكل طعناً بقيمتها الحقيقية . فاذا كانت السيطرة على الجو، وفق منطق نظرية القوة الجوية، هي مفتاح الحسم والنصر النهائي، وأن هذه السيطرة لا تتحقق الا عن طريق حرب تخوضها الدولة وتكون هي المبادرة فيها ( بالنظر لما ينطوي عليه مبدأ الضربة

الاستباقية من مزايا تضمن الانفراد بالسيادة الجوية كما ذهب إليه ((دوهيه)) ، فإن هذه الفرضية فقدت الكثير من أوجه صديقتها ففي حينه ، حيث كان النظام الدولي محكوماً بقوتين عظيمتين تمتلكان أسلحة نووية ، فسّر الخيار العسكري باللجوء الى الحرب، من قبل أي منهما، بأنه خيار الاستحالة ، أو انه يمثل خياراً انتحارياً متبادلاً. وبالتالي ، وفي ظل الحياة المتبادلة لأسلحة الدمار الشامل، تصبح فروض الضربة الاستباقية والحسم الاستراتيجي في حـرب تشنها أي من القوتين العظيمتين ضد الأخرى لتحقيق السيادة الجوية، تصبح مجرد فرضيات لا عقلانية، غير صائبة وتفتقر الى الحكمة في تقرير مجريات السياسة الدولية.

ومع ذلك لو اجرينا مراجعة للمبانيء التي جاء بها ( دوهيه ) ، وما طرح وما يزال يطرح من أفكار حول الصياغات الفكرية- النظرية للمهام التي تقوم بها الأسلحة الجوية ( طائرات مقاتلة وقاصفة ، صواريخ هجومية بعيدة المدى ) ، وحاولنا سحبها على غاذج تجريبية لحروب خاضتها بعض الدول من العالم الثالث لتأكدت لنا صحة الفرضيات التي قمضت عليها نظرية القوة الجوية ولتأكد لنا أيضاً صحة الفرضية التي تقول ( أن السيطرة على الجو تتيح امكانية كبيرة للسيطرة على المجال الأرضي).

وحتى على مستوى القوى العظمى أو الكبرى ، فإن هذه النظرية أخذت تبرهن على صدق فروضها لحرب تخوضها هذه القوى وتريد الانتصار فيها. وخصوصا الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة، أو التي يمكن أن تخوضها مستقبلاً ، كالحرب على العراق عام ١٩٩١ ، والحرب ضد يوغسلافيا عام ١٩٩٨ ، والحرب ضد أفغانستان عام ٢٠٠١ ، والحرب مرة أخرى على العراق عام ٢٠٠٣ ، كل هذه الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة كانت تجري وفق مبدأ السيادة الجوية، والاشتباك الآمن عن بعد، ومبدأ الذراع الطويلة ، والنيل من القدرة العسكرية للعدو وتدمير مرتكزات بنيته الاقتصادية والصناعية ومراكز القيادة والسيطرة والتحكم، قبل أي اشتباك ميداني للقوات البرية بصنوفها القتالية عند خطوط التماس مع قوات العدو. وأخذ الجدل الاستراتيجي يدور مرة أخرى حول مبدأ التفوق الجوي والسيادة الجوية. وإلى مدى أبعد من ذلك يمكن القول ، أن التقدم العلمي التكنولوجي وسيادة عصر المعلوماتية اعطى دفعة قوية لنظرية القوة الجوية التي تحولت بفضل هذه المعطيات الى ما يمكن أن نطلق عليها بنظرية (الجو- فضائية) اذ من يملك مقومات السيادة الجوية - الفضائية فانه يستطيع أن يتحكم بالأبعاد الأرضية ، كما سنناقش ذلك في موضع آخر من الدراسة.



هذه النظرية تبتنها وعملت على تطويرها ومن ثم تطبيقها الولايات المتحدة الأمريكية. فالحروب التي خاضتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١، وكما سبقت الإشارة ، هي حروب ( جو- فضائية) تحكمها مبادئ الثورة التكنو - معلوماتية . وبعبارة أخرى، فإن تأمين السيادة الجوية لضمان السيطرة على المجال الأرضي أخذ يدفع باتجاه تضافر الجهد العسكري - العملياني لثلاث منظومات قتالية:

١. منظومة الأسلحة الجوية والصاروخية: وتشمل الطائرات المقاتلة والقاصفة وأنظمة الإطلاق الصاروخية من قواعد ثابتة أو متحركة لتأمين مبدأ الاشتباك الآمن وتدمير الأهداف الحيوية داخل العمق الاستراتيجي للعدو ومن مسافات مترامية.

٢. منظومة الأقمار الصناعية : ومهمتها القيام بعمليات المسح الجوي لرصد وتصوير وتحديد الأهداف الأرضية للعدو لتسهيل إدارة المعركة والتحكم بمجريات الحرب.

٣. منظومة القيادة والسيطرة: ومهمتها تلقي المعلومات وتصنيفها وتحليلها ومن ثم تزويد القيادات الميدانية بالتعليمات والتوجيهات اللازمة لإدارة المعركة والأشراف المباشر عليها.

وعلى هذا ، فإن مبدأ التفوق في ميدان الأسلحة الجوية والصاروخية ذات الخصائص المتطورة، وبمساندة منظومة الأقمار الصناعية والأنظمة الفضائية، أخذ

اليوم يلعب دوراً " تقريرياً" في سير المعارك وتحديد نتائجها قبل اشتباك القوات البرية وبمختلف صنوفها القتالية تحقيقاً للغرض السياسي الذي تشن الحروب من أجله.

أن الدول/ الدولة التي تضمن لنفسها تفوقاً جويّاً وصاروخياً ، مع ضمان القدرة على استخدام مدارات الكرة الأرضية ، تحقق لنفسها، دون منازع، تفوقاً عسكرياً. وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن صياغة فرضية مفادها، أن التفوق الجوي - الفضائي هو مفتاح السيطرة العالمية ، وأن الدولة التي تتمتع بهذه الميزة وتنفرد بها دون غيرها سوف تتمتع بالسيادة على الصعيد العالمي ، وهذا ما تجسده الولايات المتحدة اليوم.

## المبحث الرابع

### الماكندرية الجديدة

كما قد عالجنا نظرية ( ماكندر ) وما تضمنته من أطاريح حول مفهوم القلب الأرضي .  
ووجدنا أن هذه النظرية ، رغم صحة فروضها التي تعزز من الأهمية الجيوستراتيجية لهذه  
المنطقة لتجعل منها ( القلب ) الذي يتحكم بـ ( الوظيفة العضوية ) لأجزاء وأطراف العالم  
( من يتحكم بالقلب يسيطر على العالم ) حسب الفرض الماكندري ، إلا أننا أيضاً ، وجدنا  
أن ثمة عوامل موضوعية تعطل صلاحية هذه الفرضية - النظرية لأن تكون صالحة في وقتنا  
الراهن .

إلا أنه ومع نهاية القرن العشرين طلع علينا ( بريجنسكي ) ، المستشار الأسبق للأمن  
القومي الأمريكي ، بنظرية جديدة يعيد فيها حيوية الأفكار التي جاءت بمـا نظرية  
( قلب العالم ) ، في مؤلفه ( رقعة الشطرنج الكبرى ) .

والافتراض الذي ينطلق منه ( بريجنسكي ) مفاده ، أن السيطرة العالمية للولايات  
المتحدة الأمريكية تبقى مفتوحة وغير مكتملة مالم تعززها بالسيطرة على منطقة  
( أوراسيا ) التي هي بمثابة الفراغ الجيوستراتيجي المتمم لسيطرتها العالمية إذا ما توافرت  
شروط املاء هذا الفراغ . وتتلخص نظرية ( بريجنسكي ) بالأفكار التالية :

أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات للطريقة التي تدير بها العالم . ويأتي في  
مقدمة هذه التحديات ، أن منطقة ( أوراسيا ) هي القارة الأكبر في العالم . وهي محور الحركة  
الجيوبوليتيكية ومركز الاهتمامات الجيوستراتيجية . وأن القوة التي تتحكم ( بأوراسيا )  
تستطيع ( أن تسيطر على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدماً والأوفر في مجال  
الانتاجية الاقتصادية ) ويقصد بالمنطقتين ، مناطق من آسيا وأوروبا . أما مناطق العالم  
الثالث فهي آسيا وأفريقيا ، وأوروبا . تكفي نظرة واحدة الى الخارطة الى اكتشاف أن بسط  
السيطرة على أوروبا يستتبعه أوتوماتيكياً إخضاع أفريقيا ، الأمر الذي يجعل نصف العالم  
الغربي بمثابة المحيط الخارجي للقارة المركزية من الناحية الجيوبوليتيكية .<sup>(١٢)</sup>

ثم يذهب ( بريجنسكي ) الى ابراز الخصائص الجيوستراتيجية لمنطقة أوراسيا فيقول  
( يعيش في أوراسيا حوالي ٧٥% من شعوب العالم ، وفيها أيضاً توجد معظم ثروات العالم  
سواء كانت مخبوءة تحت ترابها أو ظاهرة في مشاريعها واعمالها . تنتج أوراسيا حوالي

٦٠% من إجمالي الناتج القومي العالمي وتوجد فيها حوالي ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم. كما أن أوراسيا أيضاً، موطن الدول الأقدر سياسياً والأكثر دينامية في العالم .... جميع الأطراف التي يمكن أن تشكل تحدياً سياسياً واقتصادياً لسياسة أمريكا أوراسيا. ولو جمعت معا فإن قوة أوراسيا تفوق بشكل كاسح قوة أمريكا. ولكن من حسن حظ أمريكا أن أوراسيا أوسع من أن تتوحد سياسياً<sup>(١٣)</sup>. ويضيف (بريجنسكي) (وهكذا، فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية .... وانما لا تشغل لاعبين اثنين بل عدة لا عين يملك كل لاعب منهم كميات متباينة من القوة. يستقر اللاعبون الرئيسيون في الغرب، والشرق، والمركز، والجنوب،. تحتوي النهايات الغربية والشرقية للرقعة على مناطق كثيفة السكان، جيدة التنظيم ومزدحمة بعدد من الدول القوية في الطرف الغربي الصغير من أوراسيا (أوروبا الغربية). أما الطرف البري في أقصى الشرق (ويقصد الصين) فهو موطن اللاعبين الذي يزداد استقلالية وقوة ويسيطر على كم هائل من السكان. بينما يوفر موطن المنافسة النشط - المقتصر على بضعة جزر مجاورة والنصف من شبه الجزيرة في الطرف الشرق الأقصى - محطاً للنفوذ الأمريكي (ويقصد اليابان).

ويتابع (بريجنسكي) وصفه لمنطقة أوراسيا قوله (مابين النهايتين الغربية والشرقية تمتد مساحة وسطية واسعة قليلة السكان وتعاني حالياً من حالة سيولة سياسية وتشظي تنظيمي، وقد كانت هذه المساحة محتلة من قبل منافس قوي لسيادة الولايات المتحدة - وهو المنافس الذي وقف نفسه هدف إزاحة أمريكا عن أوراسيا) (ويقصد به الاتحاد السوفيتي)... إلى الجنوب من تلك السهول الأوراسية المركزية الواسعة تقع منطقة تجمع بين الفوضى السياسية ومصادر الطاقة الغنية وتمتلك أهمية عظيمة بالنسبة لدول أوراسيا الغربية والشرقية معاً، وتضم في المنطقة الجنوبية الأدنى دولة كثيفة السكان تتطلع إلى الهيمنة الإقليمية (ويقصد بها إيران). ويرى (بريجنسكي) أن رقعة الشطرنج الأوراسية توفر الأرضية التي تدور عليها (اللعبة). وهنا يفترض (بريجنسكي) أنه إذا كان بالإمكان (سحب المساحة الوسطية إلى داخل الفلك الغربي المتوسع) (حيث تسود أمريكا)، وإذا لم تخضع المنطقة الجنوبية لسيادة لاعب واحد، وإذا لم يتوحد الشرق بطريقة تتيح طرد أمريكا من قواعدها الموجودة على سواحلها، يمكن عندها القول بأن السيادة قد تحققت لأمريكا. أما إذا رفضت المساحة الوسطى الغرب، وتحولت إلى كيان موحد ذي شأن وتحقق لها واحد من أمرين، أما السيادة على الجنوب، أو عقد تحالف مع اللاعبين الرئيسيين



في الشرق، فإن سيادة أمريكا على أوراسيا تنقلص بشكل درامي. ويصح القول نفسه اذا ما توحد اللاعبين الشرقيان الرئيسيان بأي شكل من الأشكال. وأخيراً، فإن اية ازاحة لأمريكا من موقعها على الطرف الغربي من قبل شركائها الغربيين يعني، اوتوماتيكياً، نهاية المشاركة الأمريكية في لعبة الشطرنج الأوراسية، حتى وأن كان ذلك يعني أيضاً الخضوع اللاحق للطرف الغربي للاعب العائد الى الحياة في المساحة الوسطى).

ويرى (بريجنسكي) أن السيطرة الأمريكية على أوراسيا، أو قدرتها على التحكم فيها، تواجه صعوبات عديدة منها، اتساع مساحتها، وكثافتها السكانية العالمية، وتنوع وتعدد مكوناتها الحضارية والثقافية والدينية واللغوية، كل هذه العوامل تجعلها منطقة غير قابلة للادغان حتى للقوة العالمية الأبرز سياسياً والاكتفاء اقتصادية. ومما يزيد من صعوبة الأمر وتعقيده، أن الولايات المتحدة عاجزة تماماً عن اخضاع هذه المنطقة بالقوة العسكرية (فلاستخدام المباشر للقوة يبدو الآن أكثر تعقيداً مما كان عليه في الماضي. وقد أضعفت الأسلحة النووية بشكل حاد امكانية استخدام الحرب كاداة سياسية ولوفي مجال التهديد).

وبسبب من هذه المعوقات يقترح (بريجنسكي) جملة افكار بشأن تعزيز السيادة الأمريكية على منطقة أوراسيا منها، أساليب العمل الاقتصادي، والمناورات السياسية والدبلوماسية، وصيغة التحالفات الأمنية المتبادلة، والمشاركة في اتخاذ القرارات ويعتبرها جميعاً صيغ ناجحة للنفوذ الجيوستراتيجي الأمريكي على رقعة الشطرنج الأوراسيوية.<sup>(١٤)</sup>

وفي الواقع، فإنه الى جانب آراء (ماكندر، سيكمان، بريجنسكي)، نحن لا نعتقد ان اكتمال مقومات السيطرة العالمية تشترط بالضرورة أن يكون المتغير المكاني متوسطاً للباس الأرضي، وفق قياسات (الماكندرية، أو البريجنسكية) أن صح التعبير، إنما قد تكون اية منطقة أخرى في العالم متى ما توافرت فيها المقومات الجيوستراتيجية. ولنا في منطقة الخليج العربي خير مثال على ذلك، وأن كانت هي كذلك من الناحية العملية. أن هذه المنطقة - من الناحية الجغرافية- لا تتوسط العالم، الا أنها تمثل، في الواقع، ومن الناحية الاستراتيجية، الشريان الحيوي الذي يغذي العالم، وخصوصاً الدول الغربية المتقدمة صناعياً، بما تحتاجه، من اهم مصادر الطاقة، ألا وهو النفط، الذي يأتي في مقدمة العوامل التي تعمل لاستمرار تقدمها الصناعي وادامة رفاهيتها الاقتصادية. ومثل هذه الحيوية، التي تنفرد بها منطقة الخليج العربي، تفسر لنا جانب كبير من الاصرار الأمريكي على أن تبقى هذه المنطقة ضمن نطاق سيطرتها المنضبطة.

منذ القدم وحتى الآن حظيت منطقة الخليج العربي بمكانة فريدة ومتميزة في إطار السياسة العالمية والقوى الدولية المتحكمة فيها. فموقعها الجغرافي يمثل حلقة اتصال بين آسيا بعمقها الجغرافي وأطرافها المتراصة شرقاً، وأوروبا شمالاً، وأفريقيا بسواحلها الشمالية والشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية. فهي اذن، تمثل منطقة انفتاح نحو آسيا (عن طريق إيران، الهند، تركيا) ونحو أوروبا عن طريق تركيا، البحر المتوسط بسواحلها الشمالية، ثم نحو العمق الأوروبي)، وأفريقيا عن طريق البحر المتوسط بسواحلها الشمالية، والبحر الأحمر، والبحر المتوسط، والمحيط الهندي، والأطلسي).

هذه الحقيقة أدركتها القوى الاستعمارية منذ وقت مبكر، مما جعلها محوراً حيوياً من محاور الصراع لتأمين الهيمنة والنفوذ، ولضمان الموارد الأولية، والأسواق لتصريف السلع والمنتجات الصناعية. كانت أولى حلقات صراع القوى الاستعمارية على هذه المنطقة بين البرتغاليين والهولنديين في القرن السادس عشر. ثم جاءت حلقة الصراع الثانية بين بريطانيا وفرنسا في القرن الثامن عشر، لتستقر السيادة في القرن التاسع عشر لصالح بريطانيا وحتى نهاية العقد السادس من القرن العشرين.

وفي فترة القطبية الثنائية والحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كانت الولايات المتحدة حريصة على ان تبقى هذه المنطقة بعيدة عن مرمى النفوذ السوفيتي. كما عززت الولايات المتحدة من وجودها السياسي والعسكري كونها تمثل منطقة شديدة الاقتراب من البطن الرخوة للاتحاد السوفيتي الممتدة في اجزائه الجنوبية، وأدخلتها ضمن الوظيفة السياسية - العسكرية لمنظومة سياسة احتوائه وتطويره سواء بدوله الجغرافية كالعراق وإيران) أو بدول الأطراف (كالباكستان وتركيا). من هنا أصبح الخليج العربي ضرورة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لتقيم به سلسلة من القواعد والتسهيلات العسكرية فضلاً عن دور الأنظمة الخليفة لها لتجعل منها درعاً دفاعياً وقاعدة للانطلاق بما يفيد سياسة الدفاع أو التعرض بالهجوم لأية قوة تسعى الى السيطرة عليه.

وعموماً تكاد لا تخرج أية ادارة أمريكية منذ الخمسينات من القرن العشرين، وحتى الوقت الحاضر، عن التأكيد في خطابها السياسي من تضمينات صريحة تؤشر فيها أن منطقة الخليج العربي يمثل مصلحة حيوية للأمن القومي الأمريكي.

وعندما تنامي تأثير المتغير النفطي في السياسة العالمية ، وأصبح المصدر الأهم على الإطلاق في ميدان الطاقة، فإنه اعطى منطقة الخليج العربي ثقلًا اضافياً ، وميزة استراتيجية لم يعد من السهولة بمكان التخلي عنها أو التفريط بها. فمع اشتداد أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ طرح (نيكسون) مبدأ (الدفاع بالوكالة) أو (سياسة العامودين: السعودية وايران) . لضمان المصالح الحيوية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي. كما طرح ( هنري كيسنجر) عام ١٩٧٥، فكرة ضرورة اضعاف القبضة الحديدية للدول المنتجة ( بما فيها دول الخليج العربي) للتخفيف من الآثار الضارة لسياساتهم النفطية على الدول الصناعية الغربية. وفي عهد الرئيس (كارتر) ، طرح عام ١٩٧٩، وأثر دخول الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، طرح مبدأ ( استخدام القوة العسكرية ضد اية دولة تحاول تهديد المصالح الحيوية في منطقة الخليج العربي . وفي عهد (ريغان) في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، طرح مبدأ الدفاع المرن) ومفاده، أن الولايات المتحدة عليها أن ترد ومختلف وسائل القوة العسكرية، اذا تعرضت منطقة الخليج العربي الى الخطر. وفي عهد (بوش) ١٩٩٠-١٩٩١ ، طرحت فكرة استخدام القوة العسكرية ضد اية قوة اقليمية تهدد أمن الخليج العربي.

وفي الواقع أن مايفسر تزايد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في الادراك الاستراتيجي الأمريكيين هو أن هذه المنطقة ، فضلاً عن قيمتها الجغرافية فإنها تتمتع بأهمية نفطية تعتمد عليها دول العالم الصناعي.

فالاحتياطي النفطي الخليجي يشكل نسبة ٦٥% من الاحتياطي النفطي العالمي. كما أنه يشكل نسبة ٥٦% من مجموع الانتاج العالمي . أما من حيث درجة الاعتماد عليه، فإن النفط الخليجي يشكل نسبة ٦٧% من مجمل استيرادات الدول الصناعية الغربية و٩٢% من مجمل استيرادات اليابان للنفط، و٤٠% من محل استيرادات الولايات المتحدة الامركية للنفط.

وتظهر أهمية النفط العربي من خلال تنامي وتأثير الاستهلاك هذه المجاميع الثلاث وعجز قدرتها الإنتاجية على تلبية احتياجاتها النفطي. فمن المتوقع أن يرتفع استهلاك الولايات المتحدة للنفط بمحدود (٢٠م/ب/ي) عام ٢٠١٠ . وبناء على ذلك يتوقع أن يصل مجموع استهلاك هذه المجاميع الثلاث الى (٤٣م/ب/ي) عام ٢٠١٠ ، وإلى



(٥٢م/ب/ي) بحلول ٢٠١٥. أما باقي دول العالم، فمن المتوقع أن يرتفع استهلاكها النفطي الى (٥٢م/ب/ي) حيث يتساوى مع استهلاك المجموعة الصناعية الغربية. <sup>(١٥)</sup>

ولا يقتصر الأمر على النفط، رغم أهميته القصوى، في تنامي أهمية منطقة الخليج العربي، انما تقف الى جانبه مسألتان مهمتان الأولى، الاستثمارات الخارجية، والثانية التبادل التجاري. ففي عام ٢٠٠٢م استحوذت منطقة الخليج العربي ( عدا ايران ) على نسبة ٤٣% من مجمل الاستثمارات الأمريكية في الخارج. كما بلغ حجم التبادل التجاري ( عدا ايران ) والذي هو في الحقيقة استيرادات خليجية من السلع الأمريكية المنتجة ( بضائع، خدمات، معدات انتاجية، معدات تسليحية ) بلغت نسبة ٦٥% من مجموع استيرادات دول الخليج العربي ( عدا ايران ) من الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها.

هذه الحقائق توضح القيمة الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة حيث تتيح لها، اذا ما أحكمت السيطرة عليها، القدرة على تحقيق منافع استراتيجية على قدر كبير من الأهمية ومنها:

١) معالجة عجزها النفطي مقابل الزيادة المتنامية لوتائر الاستهلاك الأمريكي من النفط، وعن طريق ضمان مصادر أمينة وموثوق بها لتلبية احتياجاتها في هذا المجال.

٢) تأمين مجال جغرافي - اقتصادي في ميدان التجارة واستثمار رؤوس الأموال وتصريف البضائع والسلع وتقديم الخدمات.

٣) التحكم بالسياسة السعوية للنفط للحصول على نفط رخيص، مقابل تنامي قيمة سلعها الاستراتيجية للحصول على أرباح فائضة عن طريق سياسة ( البترو - دولار ).

٤) التحكم بالاحتياجات النفطية لدول الغرب الصناعية بما فيها ايران.

٥) ايجاد قواعد عسكرية تؤمن لها القدرة على التحكم بعناصر الموقف في المنطقة، كذلك تأمين نقاط ارتكاز واندفاع نحو العمق الآسيوي.

٦) القدرة على التحكم بعقد وطرق المواصلات البحرية التي تربط ما بين الجنوب الآسيوي والجنوب الأوربي ( المحيط الهندي، بحر العرب، البحر الأحمر، البحر المتوسط ).

في ضوء هذه الحقائق ، نطرح التساؤل ، هل تتماثل منطقة الخليج العربي ، من حيث أهميتها الجيوستراتيجية مع فرضيات الماكندرية في السيطرة على قلب العالم؟ وهل بالضرورة أن تكون منطقة القلب، وسطية الموقع ، أو أنها تجمع ما بين الخاصية الجغرافية والاستراتيجية؟

وفي اعتقادنا أن التساؤل الأخير يمثل أكثر الخيارات قبولاً من الناحية الجيوستراتيجية ، ومنطقة الخليج العربي تؤمن مقومات هذا الخيار.

ولكن، فضلاً عن ما تقدم ، ماذا لو اخذنا بنظر الاعتبار ، أن منطقة الخليج العربي تمثل جزءاً من رقعة جغرافية تمتد من سواحل الشرق وحتى المحيط الأطلسي، وهو حيز جغرافي يطلق عليه الوطن العربي، تربو مساحته على (١٣،٧) مليون كيلو متر مربع ، يتركز أكثر من ثلثه في مغربه والباقي في مشرقه ، وهو بذلك يحتل رقعة جغرافية تزيد على مساحة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان مجتمعة بنحو ثلاثة ملايين كيلو متر مربع. والخاصية المميزة لهذا الأقليم الممتد، وخلافاً للنظرية الماكندرية ، أن سكانه يلتقون بمكونات مشتركة تزيد من تلاحم عناصره البنائية ، كاللغة والتاريخ والمصير المشترك. كما وأن سعة الرقعة الجغرافية الممتدة انعكست تأثيراتها في تنوع ظروف الاقليم المناخية وتنوع نشاطاته الزراعية. فضلاً عن ذلك، أن هذا الامتداد العرضي مضافاً إليه اتساعه المساحي بين خطي طول ٢٣° غرباً - ٥٨° شرقاً ، أتاح له فرصة أن يكون جزءاً من الخوض الرسوبي الكبير الذي غطته المياه، وما رسبت فيه من مواد هيدروكربونية كونت خزيناً عظيماً لانتاج النفط والغاز الطبيعي ، فضلاً عن بقية المعادن والمواد الأولية الأخرى، الأمر الذي أكسبته مكانة عالمية. كما وأن إشرافه على سواحل بحار ومحيطات عالمية مهمة متمثلة بمياه البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي يعني القدرة على التحكم بحركة المواصلات البرية والبحرية والجوية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، كما أن كثرة موارده الأولية والزراعية تمكن هذا الأقليم من تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي فيما لو أحسن تخطيط استثمار موارده وامكانياته، ومن خلال استراتيجية قومية متوازنة، مما يؤهله أن يكون بحق قوة عالمية فاعلة ومؤثرة، وأن يصبح فعلاً ما يصطلح على تسميته بـ ( الأقليم الجيوستراتيجي) المؤثر في الاستراتيجية العالمية .

فهو يمثل الطريق الموصل بين نقطتي الارتكاز الحيوية (pivot Area) ( القلب الشمالي والقلب الجنوبي) التي رسم ابعادها ( هالفرد ماكندر) . ومن دراسة هذه المنطقة يتضح أن المشرق العربي بخاصة يمثل الطريق المؤدي الى القلب الثانوي الذي حدد أبعاده في

أفريقيا جنوب الصحراء. وعليه ليس من المستغرب أن ينال اقليم الوطن العربي أهمية خاصة في الأفكار والنظريات الاستراتيجية منذ القدم وحتى الآن. كما أنه ليس من المستغرب أيضاً أن تكون هذه المنطقة بعيدة عن شروط تلاحمها القومي وبناء وحدتها العضوي، وأن تكون دائماً مقسمة ، متشظية، حتى تكون بعيدة عن محور التأثير العالمي، وأن لا تكون هناك ماكندرية جديدة تتحكم بالعالم.



## هوامش الفصل الثاني :

١٠١ د. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوپولتيكا ، ط ٢ بيروت، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩.

٢٠٢ نقلاً عن ، د. محمد رياض، ص ٣٣.

٢٠٣ نفس المصدر، ص ٣٤-٣٦.

٢٠٤ جاء هذا التعريف عند، د. محمد رياض ، نفس المصدر ص ٣٥.

٢٠٥ د. محمد رياض ، نفس المصدر ، ص ٢٣ وما بعدها.

٢٠٦ للتفاصيل حول نظرية (كيلين) أنظر ، د. أمين محمود عبد الله ، في أصول الجغرافيا السياسية، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٧، ص ٢٩١ وما بعدها.

٢٠٧ راجع نظرية ( كارل هاوسهوفر) وللمزيد من التفاصيل ، د. صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ٢١.

٢٠٨ انظر : H. Weigert, principles of political geography, New York, 1975, pp. 13-16.

٢٠٩ ( الفريد تاير ماهان) ، مؤرخ أمريكي ، تخرج من الأكاديمية البحرية الأمريكية عام ١٨٥٩، راجع في نظريته ، د. صلاح الدين الشامي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ وما بعدها.

٢١٠ للمزيد من التفاصيل حول نظرية القوة البرية ( لماكندر ) راجع ، د. محمد رياض ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٥.

٢١١ أنظر في هذه النظرية ، د. صلاح الدين الشامي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣ وما بعدها.

كذلك :

A.P. deseversky, Air power , key to survival, Simon and Schuster, New York, 1950.

٢١٢ زبيغيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى ، ترجمة أمل الشرقي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، السنة بلا ، ص ٤٨.

١٣ . نفس المصدر، ص٤٨. وبقية الاقتباسات مأخوذة من نفس المصدر، ص ٤٨ وما بعدها.

١٤ . يلتقي مع هذا الرأي ، ( هنري كيسنجر ) ، في مؤلفه ، هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية، ترجمة، عمر الأيوبي ، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص ١٣٣ وما بعدها.

١٥ . اعتمدت هذه النسب في البيانات المنشورة في : International Energy Annual ,  
December, 2002.

## الفصل الثالث

### الحرب والصراعات المسلحة





## الفصل الثالث

### الحرب والصراعات المسلحة

#### المبحث الأول

#### ماهية الحرب ومكانتها في الفكر الانساني

تعدّ الحرب واحدة من أقدم الظواهر التي عرفتها المجتمعات البشرية . هذه الظاهرة تجسدت أولاً على مستوى الصراعات الفردية عندما كانت ترتقي الى مستوى التلاحم والاشتباك وأن كانت أولية في تقنياتها وادواتها القتالية . كما أن هذه الظاهرة عرفت الجوامع المنظمة ابتداءً بالأسرة ، ومروراً بالقبيلة والعشيرة ، وانتهاءً بالتنظيم المؤسسي الأكثر تعقيداً، وهو الدولة.

جميع هذه التشكيلات الاجتماعية - السياسية، وعلى اختلاف درجة تعقيدها وتنظيمها وطبيعة تشكيلها، لم تسقط مسألة اللجوء الى العنف المسلح عندما تجد أن مصالحها باتت مهددة، وأن أهدافها أخذت تتقاطع مع أهداف غيرها. وعندها تطرح الحرب نفسها باعتبارها الحل النهائي، أو الوسيلة الأخيرة بعد أن تعجز الوسائل الأخرى عن حسم التناقضات الناجمة فيما بينها.

وإذا أردنا تعريف هذه الظاهرة، لا يبدو أن الحرب تحتل التعريف المبسط لها كونها تمثل ( قتالاً مسلحاً، أو نزاعاً مسلحاً بين الدول)، بل أن هذا ( القتال) أو ( النزاع) المسلح هو أكثر تعقيداً من أن يوصف بهذا التجريد والتبسيط. أن الحرب ظاهرة مركبة يتميز فيها النشاط أو العمل العسكري الميداني بالغرض السياسي الذي بدأ فيه. بل أن العمل العسكري في ميدان المعركة ماهو في حقيقته الا امتداد وتجسيد للقرار السياسي المتخذ بشأنها وفي اعلى مستوياته . فما يجري في سوح القتال وميدان المعارك من صدامات بشرية كتلية، واشتباكات دموية ، واستخدام مكثف لمختلف الصنوف القتالية ، هو الترجمة الفعلية للإرادة السياسية للأطراف المتصارعة . وعندها تكون الحرب هي التعبير الحقيقي لإرادة صناع القرار مجسدة بذلك أقصى درجات العنف المنظم لتحقيق اغراضهم السياسية.

أن كنه الحرب أو طبيعتها تضعنا مباشرة أمام مفهومها. وقطعا لا يمثل الاطار المفاهيمي للحرب الخطط السوقية والتعبوية الخاصة بالأوضاع القتالية، دفاعية كانت أو هجومية . كما أنه لا يتجسد بتنظيم سبل الاشتباك وتلاحم القوات وضبط ايقاع القتال تعبويًا بما يكفل كسب المعارك وصولا الى الغاية النهائية المتمثلة باحراز النصر في حرب تخوضها الدولة . أن جميع هذه الصياغات، لا تمثل في الواقع ، الا التطبيق العملي لفكرة الحرب ومضمونها الفلسفي. انما ، وبعبارة أكثر دقة، تمثل حركة ————— ( الفكرة ) على ارض الواقع، انما اسلوب في العمل للجوهر الذي تحمله الفكرة، أي فكرة الحرب وفلسفتها، بعد أن تتحول الى حركة يطغى عليها العنف المنظم.

أن فكرة الحرب تأخذ شكلا " تدميريا " واشتباكا " دمويا " بعد أن تتطور الى ابعادها القصوى . فالتدمير وسفك الدماء على نحو متبادل هو الشكل المطور للعنف الذي تنطوي عليه فكرة الحرب. فعندما ينشب القتال ، فإنه يعبر عن نفسه كقوة ليست لذاتها فقط، انما هو قوة توجد وتصبح حقيقة و مترجمة عمليا " بواسطة الأطراف المتحاربة ذاتها بأستخدام وسائل القتال وادواته المتنوعة.

ان الحرب ( كفكرة ) تعبر عن ذلك القدر من التناقض القيمي والمفاهيمي في مكون الأيديولوجيات والمصالح والأهداف بين أطراف يصعب التوفيق فيما بينها. فهي اذن وثيقة الصلة بالمجتمع بقدر ما تعبر عن قيمه الفكرية وعقائده الفلسفية الاقتصادية والاجتماعية عندما تتعارض مع نظيراتها لدى الأطراف الأخرى . وهي في الوقت ذاته تعبر عن الارادة السياسية لصناع القرار من خلال نظرهم للكيفية التي يتم بها تحقيق أهداف ومصالح دولهم.

واذا كانت الحرب تعبر عن الارادة السياسية للحكام فانها، والحالة هذه، تكون فعلا " من افعال السياسة ، أو انما ، ووفق المنطق ( الكلاوزفيتزي )، المخلوق الذي ينمو في رحم السياسة، وبالتالي فهي امتداد لها ولكن بوسائل أخرى أكثر عنفا " ودموية .

والحرب ( كصيغة ) أو (أسلوب في العمل) تعبر عن نفسها بجهد عسكري ميداني وسفك دماء وصدامات بشرية كتلية . وجميع هذه المظاهر تتضمن فنونا " عسكرية قتالية ، والشكل الأخير هو التطبيق العملي لفكرة الحرب وفلسفتها.



الحرب إذن ، وبهذا المعنى، تنطوي على بعدين ، الأول يحكمه المنطق والجدلية وميدانه الفكر. والثاني تحكمه الآلية والحركة الميكانيكية لقوات الأطراف المتحاربة وميدانه أرض المعركة وسوح القتال، الأول يتصل بالعلاقات البشرية وما تنطوي عليه من تناقضات وصراعات، وكما يقول ( الكلاوزفيتز ) (إن الحرب ليست نزاعاً أو صراعاً بين عناصر الطبيعة ، إنما قبل كل شيء واقع بشري، وتعبير اصح هي شكل من اشكال العلاقات البشرية ... أن الحرب لا تخص ميدان الفنون والعلوم ، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي . إنما نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا تختلف عن النزاعات الأخرى.... )<sup>(١)</sup>.

أما البعد الثاني، فإنه يتصل بأدوات العمل العنيف ووسائله وغاياته، حيث يتم توظيف القوة العسكرية الى اقصى حدودها لحسم التناقضات والصراعات التي تتصف بها العلاقات البشرية. وهنا قد تتأر مسألة جديرة بالأنباه وهي، هل أن الحرب تمثل حالة تختلف فيها عن حالة أخرى وهي الصراع؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما وجه الاختلاف بينهما؟

إن الحرب تختلف شكلاً ومضموناً عن الصراع. فالصراع تحكمه مفاهيم قيمية وعقائدية وفلسفية يصعب في كثير من الأحوال أن تكون موضع اتفاق بالنسبة لأطرافه. وأن حالة التناقض هذه لا تحل الا بزوال أحد الطرفين المتصارعين عن طريق حرب ينتصر فيها أحدهم على الآخر. وهذه النهاية هي نهاية حدية ، أو نهاية صفرية قد لا تتحقق في عصرنا الراهن لأسباب عديدة ولا تتحقق الا في استثناءات قليلة.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى، يمكن أن نلاحظ ، أنه في الوقت الذي تتنوع فيه مضامين الصراع ومظاهره ( سياسياً ، اقتصادياً ، أيديولوجياً... الخ )، ترتبط الحرب أساساً بحالة الالتحام العضوي المباشر ، وبعد أن تتصاعد وتائر الصراع الى مستويات يصعب ضبطها والتحكم فيها، مما يدفع بالأطراف المتصارعة الى العنف المسلح باستخدام القوة العسكرية.<sup>(٢)</sup>

وهنا، تشكل الحرب الحل الأخير عندما تلجأ الأطراف المتصارعة الى حسم تناقضاتها المتجذرة بالأداة العسكرية ، بعد أن تعجز عن حلها بالوسائل السلمية.<sup>(٣)</sup>

وإذا كان الصراع يتصف بشموليته وتعدد مستوياته، سواء من حيث الأدوات المستخدمة ، أو من حيث الخيارات المتاحة لإدارته، فإن الحرب لا تترك أمام أطرافها الا

واحداً من خيارين . أما الاستمرار أو الاستسلام، المقاومة أو الذعان، النصر أو الهزيمة،  
لذا، فإن الحرب ، وأن كانت تشكل أحد مظاهر الصراع، فأما تمثل الحالة الأخيرة في  
تطور مسار بعض الصراعات الدولية .<sup>(٤)</sup>

نعود الى ظاهرة الحرب ونقول، أن هذه الظاهرة، اذا كانت قد عرفتھا المجتمعات  
الانسانية كواحدة من انماط التفاعل السلوكي، فانھا لم تكن غائبة عن اهتمامات الفكر  
الانساني وتراثه الحضاري، وأن كان يدعو الى نبذھا وتجنبھا. فقد عرفھا التراث الصيني  
القديم مجسدة بكتابات ( كونفوشيوس ) الذي حذر من الاقدام على الحرب العدوانية،  
ودعا الى العقلانية والتمسك بمبادئ المحبة والسلام تجنباً لأشكال الحروب . وكانت  
(الكونفوشيوسية) ترى في الانتصارات العسكرية المترتبة على الحروب ما يدعو الى الأسف  
أكثر من كونھا انجازاً يدعو الى الغبطة، اذ لا قيمة روحية لانتصارات تترتب على فقدان  
أرواح الآخرين.

والى جانب الفكر الصيني ، هناك التراث الفكري الهندي القديم. الا أن هذا التراث  
كان أكثر عسكرية واقل سلمية من التراث الصيني. فالحكام البوذيون والهندوس أخذوا  
الحرب كمسلمه ونظروا اليھا كظاهرة سياسية طبيعية يصعب الغاؤها والحيولة دون  
وقوعھا.

أما الاسلام، فإنه يقدم لنا موقفاً " لحضارة دينية لم تعرف في خبرتها التاريخية تناقضاً بين  
النظرية الأخلاقية والممارسة السياسية. ولهذا نظر الاسلام الى الحرب باعتبارھا ظاهرة  
تنجز وظيفة جهادية لها طبيعة مقدسة. ذلك أن أساس الاستراتيجية بمعناها الشامل في  
الفكر الاسلامي هو السلم وإقامة علاقات ودية مع الشعوب والأمم الأخرى التي تريد  
السلام أو تقبل به انطلاقاً مما دعا اليه القرآن الكريم ( ياأيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم  
كافة )<sup>(٥)</sup>

وقد اعتمد الاسلام في استراتيجيته مبدأ ترجيح البدائل السلمية لحل الصراعات ونشر  
الدعوة الاسلامية والدفاع عن مبادئ الدين الاسلامي الخفيف. وأن الحرب تمثل حالة  
الضرورة عندما تعجز الوسائل السلمية عن إيجاد حلول في مواجهة التحديات التي تهدد  
الأمة الاسلامية . وفي القرآن الكريم نصوص كثيرة تؤكد هذه القاعدة ضمن استراتيجية  
العمل والتعامل مع الآخرين، منها ( لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي )<sup>(٦)</sup>. وأنه

لا قتال في سبيل الله الا حفظاً" للأسلام ودرءاً للعدوان عليه، يقول سبحانه ( وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا أن الله لا يحب المعتدين )<sup>(٧)</sup>.

فالْحَرْبُ في الفكر الاسلامي لها ما يسوغ وقوعها . وقد وردت الحرب في القرآن الكريم بمعنى القتال مع العدو الذي قام بتنفيذ العدوان، أو قيد الناس في حريتهم الدينية ومنعهم من الدعوة الى تعاليم الدين الاسلامي . انما حرب دفاعية وجهادية عادلة.

وبالمقابل ، عرف الدين الاسلامي استراتيجية في العمل مع الآخرين ، حيث أقيمت أفضل العلاقات التجارية بين العرب المسلمين والمدن الأوربية ومنها جنوة والبندقية وفرنسا وأسبانيا، بعدما كان العرب قد نقلوا العلوم والفنون بواسطة مدارس الأندلس الى أوربا، وهو ما يؤكد قيام استراتيجية في العمل مع الغير اساسها السلم والتعاون الحضاري والتفاعل الانساني في ظل الاسلام.

ومما تجدر الإشارة إليه هو، ان الأعمال الحربية التي دعا اليها الاسلام تميزت بتنظيمها واعطائه لها مضموناً هاماً حتى قبل أن ينشأ القانون الدولي الحديث والمعاصر بقرون، انطلاقاً من فهم الاسلام للحرب ، اذ أنها ليست غاية بحد ذاتها ولا هي وسيلة للنيل من انسانية البشر، أو النيل من أرضهم وثرواتهم ، كما هو حال الحروب الاستعمارية. فالأعمال الحربية كانت محصورة في مكانها داخل ميدان القتال لا تتجاوزها الى المناطق المجاورة ، والقتال يدور فقط مع المقاتلين المشتركين في الحرب. فلا اعتداء على رجال الدين والأولاد والشيوخ والنساء، ولا تخريب في الممتلكات والأرزاق ، ولا انتقام من الأسرى ولا استرقاق لهم، فالأسير يُفدى أو يطلق سراحه واذا انتهت الحرب بصلح دائم ، لا يجوز نقض الصلح لأن نقضه يعد مخالفة للوفاء بالعهد.

من هنا، فإن المفهوم الاسلامي للحرب لم يكن تبريراً لوقوعها، بقدر ما هو ضرورة لمواجهتها. بمعنى، أن الحرب كانت تمثل حالة الضرورة التي لا بد منها. كما أن لها أحكاماً وضوابط وقواعد انطلاقاً من رسالة الاسلام وموقفه من الانسان والانسانية. وبهذا يقول تعالى في كتابه الكريم ( كتب عليكم القتال وهو كره لكم )<sup>(٨)</sup>.

أما على صعيد الفكر الديني المسيحي ، فإنه يمكن التمييز بين مدرستين تختلفان في رؤيتهما لموضوع الحرب. المدرسة الأولى تنطلق من نظرة دينية يرى كتابها أن السيد المسيح لم يعالج موضوع الحرب ولم يتطرق اليهما بسبب من طبيعة تعاليمه التي كانت



تدعو الى المحبة والسلام وعمل الخير. وأن الأنجيل لم يشتمل على موقف واضح وصريح من المهنة العسكرية. وكانت وجهة نظر أنصار هذه المدرسة ترى أن على المسيحي الذي ينشد الكمال أن يقتدي برسول السلام في التسامح ويقابل (الضرب على الخد الأيمن بادارة الخد الأيسر) عندما تنتهك حقوقه . وأن مبدأ المحبة يحثه على تجنب الاعتماد على القوة عندما تكون حقوقه معرضة للخطر.

أما المدرسة الثانية، فقد انطلقت من رؤية سياسية رافضة النموذج السلوكي الذي انتهجه السيد المسيح لتتماثل والسلوك السياسي للدولة. فالدولة ، ومن ثم السلطة فيها، أقيمت بإرادة الله لمصلحة الانسان وبما أن الطبيعة الانسانية هي طبيعة أثمة وتنجح الى الخطيئة في بعض الأحيان، فإن السلطة السياسية تقوم بوظيفة الهية، وهي محاربة الخطيئة ومعالجتها والعمل على اجتثاثها . بمعنى آخر، أن الحرب، ومن وجهة نظر أنصار هذه المدرسة، هي شكل من اشكال الخطيئة لأنها تتبع لا من الطبيعة العقلانية في الإنسان، بل من الطبيعة الانسانية الأثمة. وبالتالي فإن سلطة الأكره هي سلطة معينة من السماء كعلاج للخطيئة والأثم، ومعدّة تستخدم لتحقيق العدالة، لتضع الانسان على الطريق القويم.

ومن هنا، فإن القوة كانت تستخدم لتحقيق العدالة ، لذا فهي خير وليست بالضرورة أن تكون شراً . كما أن أنصار هذه المدرسة يرون أن المجتمع السياسي المنظم بسلطة سياسية تكون مهمتها الحفاظ على ما هو خير للناس، لا تستطيع أن تنشئ الكمال لمجتمعها بنفس طريقة الفرد، وأن للدولة الحق في أن تحمي أفرادها من شرور الآخرين، كما لها الحق في أن تحمي نفسها عندما يتهدهدها الخطر من الخارج لحماية ذاتها وحياة شعبها . وهنا لا يجوز انكار حق الدولة في اللجوء الى القوة تحقيقاً لهذه الأهداف.

أما مسيحية القرون الوسطى ، فهيمن عليها مبدأ الحرب العادلة ، وبموجبه، أجازت للدولة الحق في اللجوء اليها أي اللجوء الى الحرب، وقد ظهر ذلك واضحاً في كتابات القديس ( امبروز ) والقديس ( اوغسطين ) . فالأول ، يرى أن ليس فقط من حق الدولة أن تشن الحرب، ولكنها وتحت ظروف معينة ثمة التزام معنوي بضرورة شنهـاـ . أما ( اوغسطين ) ، وبالرغم من رفضه للطبيعة القاسية للحرب ونتائجها، الا أنه يرى ( ثمة أوقاتاً " يجد الرجال أنفسهم أمام وضع لا خيار لهم فيه الا اللجوء اليها، أي اللجوء الى القوة، ويقول ( أن الحرب والغزو ضرورة مؤسفة في عيون اصحاب المبادئ ... ومع ذلك فأما ستكون ضرورية كذلك لسوء الحظ اذا هيمن الشريرون على الخيرين).



بل أن (أوغسطين) أعطى للحرب معنى روحياً عميقاً لأن الحرب ، من وجهة نظره ، تعكس قلق الانسان العميق ورغبته الجامعة للسلام . وكتب يقول ( اذا كان الرجال تواقين للقتال بالسلاح فهذا لا يعني انهم يحبون السلام أقل من ذلك، ولكنهم يحبون السلام الذي يصنعونه هم أكثر).

ومع بروز الدولة القومية ، وشيوع مبدأ الفصل بين الدين والدولة ، اتخذت الحرب وظيفة سياسية لا علاقة لها بتعاليم الديانة المسيحية بقدر ما ارتبطت بمصالح الدولة وأهدافها وغاياتها القومية في الوجود والاستمرار كوحدة فاعلة في المجتمع الدولي. فأصبحت الحرب تعبر عن حاجة سياسية وثيقة الصلة بالوجود السياسي للدولة وبطبيعة ومضمون تفاعلها السياسي مع الكيانات والوحدات السياسية الأخرى. كما تنامي التأكيد على فكرة ( الحرب العادلة) من قبل كتاب وفلاسفة أمثال ( فكتوريا ) و (سواريز) الى جانب مؤسسي القانون الدولي من أمثال ( غروشيوس ) و (أبالا) و ( جنتلين ) وغيرهم. وكانت الحرب العادلة عند هؤلاء بمثابة البديل المبرر قانونياً للإجراءات القضائية ، فهي قضية قانونية للدفاع عن حقوق مهدورة ويتم الدفاع عنها بالقوة في ظل فقدان سلطة قضائية دولية تقوم بتطبيق العدالة. بعبارة أخرى، يحق للدولة الدفاع عن نفسها باللجوء الى الحرب اذا ما تعرضت للعدوان او عجزت عن منع وقوعه ، وهي عند هذا الاجراء تكون محقة طالما لا توجد مؤسسة دولية قضائية - جزائية تنوب عنها في إبعاد خطر العدوان والعمل العسكري الذي يترتب عليها.

من ناحية أخرى، تزامن مع ظهور الدولة القومية عوامل جديدة منشئة للصراع ودافعه باتجاه الحرب، كالرغبة القومية لتأكيد فكرة السيادة ، وهي الفكرة التي خولت الدولة الدفاع عنها بالوسائل العسكرية بهدف ضمانها وعدم المساس بها . كما أن مبدأ توازن القوى دفع بالقوى الأوروبية الى خوض الحروب بهدف ضمان استقراره وتقويم ادائه للحيلولة دون الاخلال به من قبل قوى تعمل بمفردها، أو بالتحالف مع غيرها ، لغرض سيطرتها على القارة الأوروبية (حروب القرن الثامن عشر والتاسع عشر). هذا تاهيك عن دوافع أخرى غذت الصراعات وأشعلت الحروب كسياسة الأحلاف والتحالفات العسكرية، وسباق التسلح، والدوافع الاقتصادية وعوامل التنافس التجاري والاستعماري بين القوى الأوروبية الكبرى.

وكان لتطور الصناعة العسكرية دوراً في تغير طبيعة الحروب وأهدافها ، اذ أصبحت أكثر هولاً وأشد ايداءً وأتخذت طابعاً أكثر شمولية حيث وظفت فيها كل طاقات الأمة مواردها. فالحرب لم تعد مقتصرة على قوات عسكرية متقاتلة في الميدان، انما أصبحت وثيقة الصلة بالاجتمع وبكل مكونات بنائه الفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويسبب من طبيعتها الشمولية ، أخذ الفكر الانساني ينظر لأهداف سياسية عليا تقتزن بالحرب . فتحدث ( كارل فون كلاوز فيتز) عن الحرب التي تدفع الى أقصى غاياتها. فهدف الاستراتيجية العسكرية من حرب تخوضها الدولة هو تحطيم ارادة الخصم في المقاومة ، وهو لا يعتقد أن ثمة امكانية لهزيمة العدو ونزع سلاحه دون اراقة المزيد من الدماء، ويقول (اذا كان سفك الدماء منظراً مرعباً ، فإن ذلك أدعى للنظر الى الحرب نظرة أكثر اجلالاً لا لنجعل من سيوفنا ثلثة بفعل مشاعرنا الانسانية لنفاجأ بمن يحمل سيفاً حاداً يقطع به أذرعنا).

والى مدى أبعد من ذلك ، تحولت النظرة الى الحرب عند بعض المفكرين والفلاسفة من كونها حدثاً رهيباً يخرج عن الطبيعة الانسانية التواقة الى الخير والسلام، الى عمل خارق وخلاق. فقد انتقد ( نيتشه) المسيحية في دعواتها لانكارالحرب ، واعتبر هذه الدعوة عدو الخواطر الخالقة في الانسان ، وأنها دين يحول دون وجود ( السوبرمان) أو الشخص الذي يتمتع بمزايا خارقة. والحرب، في نظره تلعب دوراً لا جدال فيه لتجديد الحضارات.

أما ( ترتشيك) الذي استقى أفكاره حول العسكرية ( البروسية) من ( ميكافلي) و(بسمارك) ، كان يرى أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة المتاحة في الغالب لصيانة الاستقلال ، ولذا لا بد أن تكون الدولة مهيأة لشن الحرب، وعلى الدولة أن تكون على درجة عالية من الحساسية لشرفها القومي. ومن هنا يجب أن يكون الحفاظ على الكيان الذاتي موضوع في اعلى الدرجات الممكنة. فالحرب نفسها شيء عظيم وممجّد، وفق هذا فإن على الدولة أن لا تغفل بناء قوتها من أجل تطلعات مثالية يصنعها الفكر البشري، والا فأنها تكون بذلك قد تخلت عن طبيعتها وعرضت نفسها للفناء.

أما الجنرال ( فردريك فون بيرنهاردي ) فإنه تأثر الى حد بعيد بالأفكار الداروينية حول ( البقاء للأصلح ) ، وفي ربطه للعلاقة بين الحرب والتقدم الانساني يقول ( بيرنهاردي ) ان العوامل الفكرية المعنية التي تدعم التفوق في الحرب هي ذاتها التي تجعل من التطور ممكناً بين الأمم. وإذا كان الانتصار في الحرب بين الأمم هو نتاج مقومات القوة بكل عناصرها فان الأمم التي تملك هذه المقومات هي الأصلح لأن تبقى وتقود دون غيرها.

أما ( الفريد ماهان ) ، فقد وجد من خلال دراسته للتاريخ ، أن الحياة الانسانية ما هي الا صراع على الطريقة الداروينية حيث البقاء للأصلح ، وأن الأصلح هو الأقوى عسكرياً ، وقوانين النظم العسكرية هي في الحقيقة الدعائم الاساسية لبناء الحضاري المنظم. ويرى (ماهان) في العوامل الاقتصادية وتناقضات المصلحة القومية محفزات شديدة الديمومة للصراع وانجابهات العسكرية. والدولة في لجونها للحرب كوسيلة لتنفيذ التفويض الذي منحها اياه مواطنوها لا تفعل ذلك الا وهي مقتنعة انما على حق.

وهكذا ، وطيلة الفترة الممتدة من القرن السابع عشر وحتى مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، كانت نظرة المفكرين والفلاسفة للحرب لا تخرج عن كونها ضرورة لا يمكن التخلص عنها ، وأن غياب هذه الضرورة سيؤدي الى ( رخاوة الأمة وتفككها ) . وهي عند الفيلسوف الايطالي ( بنديتو كروشي ) ( التراجديا الضرورية لحياة الانسان والأمر الذي لا مفر منه لتحقيق التقدم ، وأن السلام مجرد أحلام زائفة).

ومما تجدر الاشارة اليه، أن هذه الدعوات التي تمجد الحرب وتعتبرها ضرورة من ضرورات الحياة الانسانية ، أو انما خاصية حتمية لصيقة بها، هذه الدعوات رافقتها على الدوام وعلى امتداد حقبة التاريخ دعوات مناهضة للحرب ومنذدة بها. وأنصار هذه الدعوات كانوا يرون أن الحياة دراما أخلاقية يصطف فيها الأفراد لمواجهة قوى الشر والعدوان. كما كانوا مقتنعين بقوة الفضيلة الفطرية لدى الانسان، وأن القانون الأساس للمجتمع الانساني هو التعاون والمساعدة المشتركة وليس الصراع والدعوة الى الحروب وانجابهات.

ومع اطلالة النصف الثاني من القرن العشرين ، ومع تطوّر التقنيات العسكرية التي قادت الى ظهور السلاح النووي ، طرأت تعديلات فكرية على موضوع الحرب العادلة. ففي ظل القوة التدميرية للتكنولوجيا العسكرية المعاصرة، وخاصة الأسلحة النووية، فإن



شروط الحرب العادلة لم تعد مبررة وقابلة للتطبيق . فرغم المسوغات الفكرية والأمكنية النظرية لتبرير الحرب من قبل الدول في فترات تاريخية سابقة ، فإن الحرب النووية ، وما تؤدي إليه من دمار شامل ونتائج مرعبة ، لم تعد قابلة للقياس مع نتائجها حروب ( عادلة ) تدار بأسلحة تقليدية ، كما لم تعد قادرة على التماهي مع مبرراتها السياسية والأخلاقية . وساهم في تزايد النظرة التشكيكية في جدوى الحرب العادلة التساؤل الحاد فيما إذا كان أشغال الحرب ينسجم ، بأي شكل من الأشكال ، مع المبادئ السياسية والأخلاقية والدينية والانسانية .

وباختصار ، فإن الحديث عن حرب عادلة في العصر النووي لم يعد له تلك الأهمية اللهم الا في بعض الحروب التقليدية المحدودة والتي يحتاج لها البعض لتبرير استخدام القوة ، آخذين بنظر الاعتبار مسألتين على قدر كبير من الأهمية تدعوان الى الانتباه :

١ . أن معظم التبريرات التي تسوغ القوة هي ذات طبيعة سياسية أكثر من كونها مبررات قانونية . بل أن القواعد القانونية في هذا المجال غالباً ما تطوّر لخدمة الغرض السياسي الذي تشن الحرب من أجله ، فتبدو وكأنها تعبير عن أرادة قانونية جاءت بمحض ارادة سياسية عقلانية .

٢ . أن الحروب التقليدية ، التي تدار بتكنولوجيا عسكرية متطورة وعلى درجة عالية من الدقة والتدمير ، لا تقل ضراوة عن حروب تدار بأسلحة نووية . فإذا كانت هناك روادع أخلاقية وإنسانية تحد من امكانية اللجوء اليها ، أي اللجوء الى الأسلحة النووية بسبب من فائقية قدرتها على الدمار الشامل ، فإن تكنولوجيا السلاح التقليدي لا تخلو من هذه المخاطر . وقد يبدو أن الاختلاف في حجم التدمير ودرجته بين الاستخدام الفعلي لأسلحة تقليدية بتقنية عسكرية متطورة والأسلحة النووية . الا أن هذا الفارق يلغى تماماً اذا أخذنا بنظر الاعتبار الطبيعة اللاإنسانية التي تحملها الحروب بين طياتها .

## المبحث الثاني

### أسباب الحروب ودوافعها

إذا كانت الحرب تمثل ظاهرة اجتماعية لا يمكن فصلها عن مظاهر الحياة البشرية كما وصفناها سابقاً، فإن السؤال الذي يطرح هنا يدور حول الأسباب الدافعة إليها. في الواقع ثمة صعوبة عملية في التعويل على عامل محدد لتفسير هذه الظاهرة، وربما تكمن هذه الصعوبة في مظاهر التعقيد التي تنطوي عليها الحرب ذاتها بسبب من طبيعتها المركبة. فالحرب، كفعل انساني، تتداخل فيه العوامل النفسية والسياسية والثقافية والاقتصادية، فضلاً عن العوامل المرتبطة بالمصلحة القومية التي تجمع أغلب هذه العوامل ان لم تكن بجملتها. ومع ذلك هناك نظريات واتجاهات فكرية اعطت تفسيرات لهذه الظاهرة سوف نعرض البعض منها.

١٠. هناك من يعول على العوامل السيكولوجية، ويرى أن اصل الظاهرة ( أي الحرب ) وجذورها ومسبباتها تكاد تنبع كلها من حقائق سيكولوجية بحتة. وأنصار هذه المدرسة، وفي مقدمتهم ( لفي وارنر )، يرون أن العوامل السيكولوجية التي تدفع باتجاه الحرب تتمثل بالترغبات العدوانية والمشاعر العدائية، التعطش الى الثأر والانتقام، الحاجة الى التغيير والبحث عن المكانة، الشعور بأداء رسالة.

ويرى ( فرويد )، الذي يعد من ابرز مؤسسي المدرسة النفسية في دراسة مظاهر السلوك العدواني في النفس الانسانية، أن السلوك العدواني الذي يقود الى الحرب هو نتاج طاقة عدوانية كامنة وغير واعية في أعماق النفس البشرية، وأن هذه الطاقة تتحرك ضمن ضوابط اجتماعية في أوقات السلم تحول دون انفجارها.

الا أنها، وفي أوقات الحروب، تكون مهياة لتظهر في أكثر صورها عنفاً وتطرفاً. ويركز ( فرويد ) على ما يسميه بغيريزة الموت كعامل دافع للحرب فيقول ( إذا لم تكن الدولة في حالة حرب، وإذا لم تتوفر أمامها بدائل ملأمة تغنيها عن الحرب، فإن غيريزة الموت الكامنة فيها إذا لم تجد مجالاً للتنفيس عنها بتوجيهها نحو خصوصها، فأها ستتحرك لتعمل على قتلها ذاتياً )<sup>(٩)</sup>.

هذا التفسير نجده أيضاً عند ( ماكجيل ) الذي يرى، أن الجزء الأكبر من الطاقات الانسانية العدوانية يمكن أن يجد جذوره واسبابه المباشرة في مشاعر الاحباط النفسي.

والى جانب العامل النفسي هناك من يعزى سبب الحروب الى الشخصية السلطوية التي يرى فيها (اريك فروم ) عوامل قوية تتحرك باتجاه الرغبة في الحاق الأذى بالغير ...  
أن هذه الشخصية تجد نفسها مدفوعة الى اثبات قوتها وتهدنة مخاوفها باقتراف العدوان.

و يتمسك البعض مثل ( بنديكت ) بنظرية الاغماط الثقافية ، وطبقاً لهذه النظرية،  
فأن الحرب هي فكرة اجتماعية قد توجد في البناء الثقافي لبعض الدول والمجتمعات حيث  
تحمل ثقافة عدوانية ضد ثقافة مجتمعات دول أخرى.

وفي اطار النظرية النفسية أيضاً ، هناك نظرية أخرى هي ، نظرية الصور المنعكسة ،  
والتي تقوم على فكرة أن الحرب بين دولتين او أكثر هي نتاج تصورات شعبية مشوهة  
متشابهة ومتبادلة فيما بينهم. فكل منهم يري الآخر في صورة الذي يتحرك بدافع  
العدوان ، وبتراعات شريرة لا تتفق والمعايير الأخلاقية والانسانية ، مما يهدم الثقة فيه  
وفي نواياه. ومن هنا يجد كل جانب نفسه مدفوعاً الى تعزيز قدراته العسكرية لتدمير  
خصمه. وبالتالي فأن الحرب يمكن أن تقع بسبب النوايا العدوانية التي ينسبها كل منهم  
للآخر دون أن تتوفر شواهد عملية قوية تقطع بصدق تلك المزاعم.

ومن هذه النظرية يمكن أن تشتق أيضاً نظرية أخرى هي، نظرية الإدراك غير  
المتوافق مع الواقع، حيث تكون الصورة التي تحتفظ بها الدول عن بعضها بعيدة عن  
الواقع، بل وقد تظهر الدول مقاومة كبيرة ضد تغييرها حتى وأن برزت شواهد عملية  
تناقض هذه الصورة المدركة أو المنطبعة وتقدمها من أساسها.

٥٢ . وهناك من يرجع أسباب الحروب الى عوامل أخرى لا علاقة لها بالجوانب  
السيكولوجية أو المدركات الحسية لدى صناع القرار، انما هي ترتبط بحالة عدم التناسق  
والاختلالات البنيوية في معدلات القوة وطريقة توزيعها بين الدول، مما يولد الشعور  
بالخوف والاستفزاز والتهديد لدى البعض منها، الأمر الذي يعمق مركبات العداء  
والكراهية التي تضمهرها هذه الأطراف المهددة لخصومها. كما وأن الدول التي تتغير  
موازين القوة لصالحها فأن هذا الأمر يولد لديها ميولاً قوية، تحت تأثير الشعور بالتفوق،  
الى ممارسة العدوان ومحاولة التوسع على حساب الأطراف الضعيفة.



٣٠ ومن النظريات الأخرى المفسرة للحروب هي النظرية الاقتصادية . ولدينا هنا نظريتان، نظرية ( هوبسون ) ، والنظرية الماركسية - اللينينية ، وكلتاها تفسران ظاهرة الحروب الاستعمارية.

وبقدر تعلق الأمر بنظرية (هوبسون) <sup>(١٠)</sup>، فإن الافتراض الذي ينطلق منه هو، أن التفاوت أو عدم التكافؤ في توزيع الثروة سمة أساسية تتميز بها المجتمعات الرأسمالية التي تعاني من اختلال التوازن بين معدلات الانتاج، التي تتميز بوفرقتها، ومعدلات الاستهلاك التي تنسم بانكماشها. وقد أدى هذا الوضع الى انقسام المجتمع الى طبقتين الاولى ، غنية تكثر الثروة وتمتلك قوة انتاجية عالية. والأخرى فقيرة غير قادرة ، بسبب محدودية دخلها وضالته ، على ، على أن تستهلك ما تنتجه الصناعات الحديثة.

هذا الواقع المتمثل بفقدان التناسب بين معدلات الانتاج والاستهلاك خلق مشكلة هيكلية في اقتصاد المجتمعات الرأسمالية تمثلت بوجود فائض سلعي ورأسمالي . ولمعالجة حالة الاختناق هذه، توجه السعي نحو البحث عن الأسواق الخارجية لتأمين قنوات متعددة لتصريف فائض الانتاج الصناعي والسلعي، ولتحقيق انسيابية عالية في استثمار رؤوس الأموال المتراكمة في الداخل. والنتيجة المترتبة على هذا السعي هي الاستعمار، الذي يعد السبب المباشر في اشعال الحروب وقيام الصراعات بين الدول الرأسمالية.

والى جانب نظرية (هوبسون)، هناك النظرية الماركسية- اللينينية التي ترى، أن المجتمعات الانسانية ، على اختلاف مراحل تطورها ، تعيش حالة من الصراع الطبقي اساسه حيازة بعض الطبقات الاجتماعية لوسائل الانتاج ، الأمر الذي ادى الى انقسام المجتمع الى فريقين متصارعين ، أولهما فريق مستغل ، والآخر فريق مُستغل. وقد وجد لينين ، أن هذه الظاهرة الاجتماعية التي فسرتها الماركسية تحمل من الخصائص ما يسمح بتعميمها لتصبح ظاهرة دولية. فالمجتمع الدولي هو مجتمع طبقي يتمثل بوجود طبقة، أو طبقات مالكة، وأخرى غير مالكة. أو بمعنى أكثر دقة ، هناك قوى مالكة ومستغلة وأخرى غير مالكة ومستغلة . وعلى هذا، فإن الصراع الدولي الذي يقود الى الحرب ، ما هو الا انعكاس للمنطق الاستنتاجي الذي جاءت به الماركسية ، اذ تمثل الرأسمالية الترجمة العملية لصراع الطبقات على المستوى الدولي. <sup>(١١)</sup>

ويذهب ( لينين ) في طروحاته النظرية الى اعتبار ان الأساس الذي تركز عليه الرأسمالية يتمثل بسيطرة المجموعات الاحتكارية على ملكية وسائل الانتاج وملكية رؤوس الأموال . وعندما تصبح الاحتكارات ورؤوس الأموال هي القوى المهيمنة في النظام الرأسمالي تكون الرأسمالية قد دخلت مرحلتها الاحتكارية (الرأسمالية الاحتكارية) ، وعندما تبدأ عملية التوسع الإمبريالي، حيث تظهر الحاجة الى المستعمرات باعتبارها ميداناً لاستثمار الفائض من رؤوس الأموال، وكأسواق لتصريف المنتجات الصناعية وكمصدر للحصول على المواد الأولية.<sup>(١٢)</sup>

ومع النمو الرأسمالي والتركز الاحتكاري يصبح التنافس بين القوى الرأسمالية المتطورة ما هو الا صراع على الأسواق والمستعمرات. وبذلك يكون الصراع بين النظم الاقتصادية الرأسمالية هو مسألة حتمية ، وتكون مسألة تصفيتها هي الشرط المسبق لانتهاء الصراع. بمعنى آخر، أن الصراع الدولي ، وفق النظرية اللينينية، هو انعكاس للسلوك التصارعي الذي يحكم الدول الرأسمالية في مرحلة توسعها الإمبريالي . وهذا يفسر لنا سبب الحروب التي اندلعت بين القوى الصناعية الأوربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين.<sup>(١٣)</sup>

٤ . هناك أيضاً نظريات تفسر الحرب في ضوء الدوافع القوية التي تحملها بعض الجماعات القومية رغبةً منها في الابقاء على ذاتيتها المتميزة حيث تسعى، وبفعل هذا العامل ، للانفصال عن الدولة التي تعيش بين ظهرانيها، مما يولد لدى الأخيرة ردود افعال لمقاومة تلك النزعات الانفصالية فتحاول قهرها واتحادها حفاظاً على تماسك وحدتها الإقليمية.

٥ . وتلعب التناقضات الأيديولوجية دوراً واضحاً في اثارة الحروب . ويرى أنصار هذه النظرية أن الصراع الأيديولوجي أخطر في مضمونه وأكثر امتداداً في اطاره الزمني من أية صورة أخرى من صور الصراع الدولي التي عرفها التاريخ في الماضي. فالأيديولوجية هي إحدى أدوات الفرز والتصنيف التي تعتمد عليها الدول في التمييز بين الأعداء والأصدقاء ، وهي تلعب دوراً كبيراً في ادارة الحركة السياسية الخارجية ، ورسم الخطط ووضع التصورات والبناءات الاستراتيجية. كما أن الايديولوجيات تخلق حساسيات سياسية ونفسية دولية متبادلة ، كما تقيم حوافز قوية تحول دون تثبيت الاقتناع بقيم سياسية وأخلاقية عالمية وتعزيز الانتماء اليها والتقييد بها كمعايير للسلوك الدولي الملزم، وهذا بمحد ذاته يوفر مدخلاً حيوياً للأشتباكات المسلحة.

يضاف الى ذلك ، ان الأيديولوجية ، تمارس أحياناً ، دوراً تبريرياً ، أو تكون أداة لاضفاء الشرعية ( لأغراض الاستهلاك الدعائي الدولي أساساً ) على تصرفات دولية معينة تتضمن انتهاكاً لبعض مبادئ القانون الدولي لتدفع بعض الدول على شن الحروب تحت غطاء الشرعية الدولية ، أو مقتضيات المبادئ الأخلاقية أو الانسانية ، آخذين بنظر الاعتبار ان هذه المفاهيم غالباً ما تغطي عليها الدوافع والأغراض السياسية.

٥٦ فضلاً عن ما تقدم ، هناك نظريات ترى أن اندلاع الحروب ، أو البعض منها ، يعود بالدرجة الاساس الى طبيعة النظام السياسي في داخل الدولة ذاتها . وانصار هذه النظرية يركزون على وجه التحديد على أنظمة الحكم الشمولية ، اذ هي ، وبحكم عقيدتها والدوافع التي تحركها والأهداف التي ترمي اليها ، والأساليب التي تنتهجها ، تعد السبب الرئيس والأكبر الذي يكمن وراء تزايد حدة الصراع واندلاع الحروب .

ولا يقتصر انصار هذه النظرية على تفسير الحروب بسبب من طبيعة أنظمة الحكم الداخلية ، انما يعزون ايضاً سبب الحروب الى الطبيعة التوليتارية ( الشمولية ) لبعض الدول في رؤيتها للنظام الدولي ( حروب الامبراطوريات ) . حيث يكون الصراع في الحالة الأخيرة هو صراع بهدف السيادة والسيطرة العالمية الذي تخوضه الأنظمة الشمولية ، والذي هو بمثابة دافع غريزي فيها ينبثق من رغبتها في اخضاع الآخرين في نظام دولي تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة المطلقة على غرار ما يحدث في الداخل عندما يتزع نظام الحكم الدكتاتوري الى تدمير كل أثر للرأي المعارض ، ويرى في رؤيته ومنهج تفكيره هو الصواب الذي ينبغي أن يسلم به الآخرون . وتؤكد لنا الخبرة التاريخية أن الأنظمة الشمولية . وعلى اختلاف توجهاتها العقائدية والتي تتحرك بدافع الرغبة في التوسع والعدوان الا وأدى سلوكها الى الفوضى والحرب .

وفي الواقع ، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي جاءت بها هذه النظريات ، وهناك أخرى غيرها ، في تفسير الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الحرب ، فإن الحقيقة الموضوعية ، العلمية والتحليلية ، تدفع بنا الى عدم تبني اي واحدة من هذه النظريات ، وأن كانت الحرب تجمع بين العديد منها ، أو أنها مزيج متعدد الطيف لها . والسبب في ذلك يعود ، كما سبق وأن أشرنا أن الحرب هي ظاهرة معقدة ومركبة ، أو أنها موقف مركب من مجموعة معقدة من العلاقات التي هي بدورها حصيلة التفاعل الذي يحدث



بين مجموعة واسعة من العوامل. ففي كل مرة تقع فيها الحرب، يحدث هذا التفاعل بصورة فريدة ومتميزة. فبينما تبرز بعض العوامل أو الحقائق كأسباب قوية في إثارة حرب دولية معينة، فإنها قد لا تكون كذلك في حرب أو حروب أخرى. ومن ثم فإنه يصبح من المستحيل حصر الحقائق التي تقع بسببها الحروب أو تحديدها في عامل واحد.

وفي الواقع، إذا كان تفسيرنا للحرب إنما ظاهرة معقدة ومركبة تسهم في تشكيلها عوامل متعددة، فإنها، وفي الغصلة النهائية، لا تعدو عن كونها قراراً يتخذه فرد (الزعيم أو القائد السياسي)، أو مجموعة أفراد (الوحدة القرارية) يتربعون على قمة الهرم السياسي للدولة. فالحرب، باعتبارها سلوكاً ينطوي على درجة عالية من استخدام العنف المنظم بين وحدات المجتمع الدولي، فإنها في الواقع، انعكاس للسلوك الفردي-السلطوي في حالته التصارعية.

وقرار الحرب، أو الحرب ذاتها بتعبير أصح، لا تخلو من تأثير العوامل التي تسهم في بناء شخصية الزعيم السياسي، أو الوحدة القرارية، وتحديد مدركاتهم لماهية الحافز الخارجي وكيفية التعامل معها (كعامل التنشئة الاجتماعية، درجة الثقافة والخبرة السياسية، التجربة التاريخية، المكونات الفكرية والثقافية). هذا فضلاً عن تأثير عوامل أخرى يحددها الوسط الاجتماعي بكل ضغوطه ومكوناته، مضافاً إليها متغيرات البيتين الدولية والاقليمية.

هذا يعني، أن الحرب يمكن تفسيرها في إطار منهج تحليلي هو منهج اتخاذ القرار. فالحرب، وكما سبقت الإشارة، ماهي الا قرار باستخدام العنف المنظم وبأعلى درجاته، والدولة، وفق هذا المنهج، ما هي الا تعبير مرادف لصناع القرار فيها، وهي بالتالي، ليست أكثر من بعد تجريدي، أو هوية افتراضية، وأن ارادتها هي ارادة مجازية. أما الارادة الحقيقية فهي مجسدة بارادة صناع القرار فيها.<sup>(١٤)</sup> وعلى هذا فإن حركة الدولة، وتحديد اهداف استراتيجيتها العليا، ترتبط بأولئك الذين يتصرفون باسمها (فرد أو مجموعة أفراد). وعندها تصبح الحرب، بدءاً باتخاذ القرار بها واندلاعها وتطور مسارها ثم انتهائها، مرتبطة بالارادات المتناقضة لشخص أو مجموعة أشخاص يملكون سلطة اتخاذ القرار في دولهم.

وعملية اتخاذ القرار تعتمد الى حد بعيد ، على مدركات الوحدة القرارية لطبيعة الموقف الذي تواجهه ، وحجم التهديد المتولد عنه للقيم والمصالح القومية العليا ، وفقاً بتقديرات تحليلية ومعلومات استخبارية توفرها مصادر واجهزة متعددة. وفي هذا المجال يؤكد (سنايدر) على الدور الذي تلعبه الدوافع الذاتية الواعية واللاواعية لصانع القرار ، والتي تدفع به لا اتخاذ قرارات معينة ( بما فيها قرار الحرب ) ، أو اقتفاء اثر سياسة معينة ، الأمر الذي يتطلب البحث في سيرته الشخصية كطفولته ، وعوامل تنشئته وخلفيته الاجتماعية ، وانحدره الطبقي ، وانتمائه الديني والسياسي ومستواه التعليمي ، وتكوينه الفكري - الايديولوجي ، وخبرته السياسية ، ودرجة ميله لقبول المخاطرة ، الارادة والتصميم والشجاعة ، الذكاء والنشاط الخلاق .... الخ (١٥)

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ، أن منهج اتخاذ القرار يعتبر من بين أكثر المقترحات المنهجية لتفسير ظاهرة الحرب ، إذ أنه يرى أن مسببات الحروب ناجمة أساساً عن التباين والتناقض في المدركات والدوافع الذاتية للوحدات القرارية التي تدفع بها نحو اتخاذ قرار معين. فالتباين في ادراك معادلة القيم والأهداف والمصالح القومية العليا ، مضافاً اليها عامل الخصوصية والطباع الشخصية ، ومتفاعلة معها افتراضات النظرية القومية والأمنية والسوسيولوجية والاقتصادية ، تشكل جميعها وبسبب من تقاطعها ، الدوافع الحقيقية والرئيسية في اثارة الحروب واندلاعها.

وهكذا ، تبقى الحرب وسيلة سياسية لتحقيق ارادة صناع القرار ، تسهم فيها عوامل عدة حسب ظروفها ومعطياتها التاريخية. بمعنى ، أن الحرب تبقى وليدة اللحظة التاريخية بكل مكوناتها الذاتية - الشخصية ، والعوامل السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية ، والفكرية والثقافية. وهي كحدث تاريخي ، لا تنفصل عن هذه المكونات ، كما هي مقترنة على الدوام بقيادة وزعماء يقررونها كصيغة أو كأداة لتحقيق اهداف استراتيجيتهم القومية.

## المبحث الثالث

### أشكال الحروب وأنواعها

رغم أن الحروب تأخذ شكلاً واحداً من حيث طبيعتها في اللجوء الى العنف المسلح، الا أن الفقه الاستراتيجي أنصرف الى التمييز بين أنواع متعددة منها.

#### ١٠ الحروب المحدودة:

ظهر مصطلح الحرب المحدودة في نهاية الخمسينات من القرن العشرين بعد أن تنامت القدرة التدميرية للحرب النووية وأصبح في مقدور السوفيت والأمريكان امكانية عالية على تدمير أحدهما للآخر بالأسلحة النووية تحت أي ظرف من ظروف المبادأة بالسلح النووي بسبب من تنامي قدرتيهما الثأرية الانتقامية بالضربة الثانية. عندها أنصرف الفكر الاستراتيجي، وبهدف تفادي كارثة الحرب النووية، الى البحث عن بدائل استراتيجية لأشكال من المجاهات العسكرية لا توظف فيها الأسلحة النووية، انما يمكن الاحتكام فيها الى أنماط أخرى لتحديد الكم الأنسب للعنف المسلح بحيث لا يصل في عنفه ومداه الى مستوى الحرب الاستراتيجية الشاملة بين الكتلتين السوفيتية والأمريكية. هذا النمط من التفكير جاء به منظرو الفكر الاستراتيجي الأمريكي، حيث ذهبوا الى امكانية اندلاع حرب محدودة تكون أطرافها قوى حلف شمال الأطلسي وحلف وارشو، وساحتها هي أوروبا، وتكون الأسلحة المستخدمة فيها هي الأسلحة التقليدية.

الا أن هذا التصور النظري للشكل المحتمل لحرب يمكن أن تندلع في أوروبا تعرض للنقد واعتبر افتراضاً يفتقر الى العديد من الجوانب المنطقية. إذ أثبتت مسألة الضمانات الواجب توفرها لابقاء الحرب ضمن حدودها التقليدية في إطار الاسلحة المستخدمة، كذلك نجاعة القيود التي من شأنها أن تمنع انجرار القوتين العظميين من اللجوء الى استخدام أسلحتهم النووية متجاوزين بذلك التزامهم بهدف حماية حلفائهم في شرق أوروبا أوفي غربها. إذ ليس من المعقول أن يقف أي من العملاقين النوويين مكتوف الأيدي، دون أن يلجأ الى اسلحته الاستراتيجية، في الوقت الذي تبدأ كفة الحرب تميل لغير صالح حليفه الأقليمي الأوربي. وعندها تكون الحرب النووية ما هي الا امتداد للحرب المحدودة.

اذن، لا يمكن الوثوق بوجود ضمانات قوية في أن تبقى الحرب ضمن مستوياتها التقليدية وبأطرافها الأوروبية، اذا ما تعرض أي منها للاحتتمالات الهزيمية، وعند ذلك لا يتردد الطرف الخاسر من أن يلجأ الى التصعيد، ملقياً بكل ثقله النووي في المعركة. ومن ثم تفقد هذه



الحرب صفتها المحدودة منتقلة الى طور الحرب النووية الشاملة. وعموما، توصف الحرب بأنها محدودة من حيث:

٠١ طبيعة الأسلحة المستخدمة والتي لا تصل فيها الأطراف المتحاربة الى مستوى استخدام الأسلحة النووية ، أو أي نوع آخر من اسلحة الدمار الشامل ( الأسلحة فوق التقليدية).

٠٢ الحروب التي تنشأ بين قوة اقليمية تصنف بأنها دول صغيرة ، ولا تتدخل فيها الدول الكبرى أو العظمى بشكل مباشر، انما يكون تدخلها بشكل غير مباشر.

٠٣ الحروب التي تندلع بين قوتين اقليميتين تستخدم فيها اسلحة تقليدية وتدور مسارح عملياتها في نطاق جغرافي محدود . فهي محدودة ——— حيث طبيعة القوى المتحاربة، ومن حيث نوعية الأسلحة المستخدمة، ومن حيث النطاق الجغرافي الذي تدور فيه الحرب.

٠٤ وتكون الحرب محدودة أيضاً اذا استخدمت فيها اسلحة نووية تكتيكية ضد أهداف عسكرية محدودة النطاق ، دون أن تترع الأطراف المتحاربة الى استخدام أسلحتها النووية الاستراتيجية.

٠٥ الحرب التي تكون أحد اطرافها قوة نووية مستخدمة فيها اسلحته التقليدية، أو النووية التكتيكية ضد دولة صغيرة.

## ٠٢ الحروب الوقائية:

ساد مفهوم الحرب الوقائية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٤٩ وهي فترة الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي. وكان الافتراض الذي تنهض عليه هذه النظرية يذهب الى ان خير وسيلة لمواجهة الخطر الشيوعي السوفييتي وأضعافه والخلولة دون اقترافه عملاً عسكرياً عدوانياً هي أن توجه إليه ضربة عسكرية - وقائية تعمل على تدمير قوته والاجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها . وعندها يكون من الصعوبة بمكان معالجتها والقضاء عليها. ومثل هذا العمل العسكري الوقائي سيضمن تحقيق انتصار عسكري ساحق للغرب بأسلحته النووية ضد الاتحاد السوفييتي الذي لم يكن يمتلك هذه الأسلحة .

وعليه، فإن التباطؤ في تنفيذ الحرب الوقائية كان يمكن أن يوفر الوقت الذي يتيح للاتحاد السوفييتي أن يعمل على بناء قوته النووية، وفي هذه الحالة، أن تحققت، فان الغرب

سيواجه بمعضلة السلاح النووي السوفيتي التي ستكون مسألة تدميره والقضاء عليه فيما بعد هي اقرب الى الاستحالة . ويذهب دعاة النظرية الى أن الضربة الوقائية توفر مزايا عدة للطرف الذي يبادر بها ومنها، أنها توفر امكانية عالية لعنصر المباغتة أو المبادرة بانتقاء مكان وزمن العمل العسكري، كما أنها تتيح حرية انتقاء أي من أهداف العدو أكثر حيوية من أجل تدميرها.

الا أن هذه النظرية بدأت تتراجع بمغرياتها الاستراتيجية عندما أصبح بحوزة كل من القوتين العظميين القدرة على التدمير بالضربة الثانية ، وهي ضربة ثأرية انتقامية يمكن أن يلجأ اليها الطرف الأمريكي أو السوفيتي اذا ما تعرض الى ضربة نووية وقائية ، وتحت أي ظرف من ظروف المباغتة أو المبادرة بالضربة الأولى .

ومما تجدر الإشارة إليه هو، أن الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي تبني هذه النظرية وتشدد بالتعبير عنها، وفي مختلف مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي ، وخصوصاً المرحلة الممتدة منذ نهاية الأربعينات وحتى أوائل الثمانينات من القرن العشرين، إذ كان عليه أن يقدم على عمل عسكري وقائي ضد أي تحرك عربي سواء كان هذا التحرك سياسي أو عسكري، قبل أن يتجسم بشكل تهديد جدي لأمن الكيان الصهيوني حيث يصعب احتواؤه والرد عليه.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي عاد لبروج هذه النظرية بعد غياب الاتحاد السوفيتي ، مشدداً على ما عرف بمبدأ الدفاع الوقائي، وهو المبدأ الذي جاء به ( وليام بيرى ) عام ١٩٩٦ ، باعتباره يمثل استراتيجية دفاعية جديدة للولايات المتحدة في مواجهة أخطار يمكن أن تهدد مصالحها الحيوية، وفي مختلف مناطق العالم الأمر الذي يفرض عليها احتواءها بعمل عسكري وقائي ، قبل أن تتبلور بصورتها النهائية. <sup>(١٦)</sup>

### ٣. الحروب العادلة:

يرتبط مفهوم الحرب العادلة بالفكر السياسي السوفيتي ، ويعتبر (نيكيتا خروشيف) هو أول من ابتكر هذه التسمية في أوائل الستينات من القرن العشرين وفي خضم الحرب الباردة والصراع بين المعسكر الاشتراكي والراسمالي. والحرب العادلة مصطلح يراد به توصيف أخطار من الهجمات العسكرية على أنها شرعية ولها ما يبررها تمييزاً لها عن تلك الهجمات العسكرية التي تقتصر الى مسوغات اندلاعها، وبالتالي فهي غير مشروعة ، أو غير عادلة.

وإذا كانت الحرب وفق التعريف الماركسي - اللينيني هي ( أرقى أشكال الصراع لحل التناقضات الطبقية أو الدولية ) ، فإنها تكون عادلة (أي الحرب) اذا عبرت عن هذه المقولة.

والحروب التي تكتسب صفة العدالة في شئها أو اندلاعها هي التي تقع بين طرفين أحدهما مستغل والآخر مستغل ، ومن أمثلها الحروب الثورية ضد التسلط الطبقي الرجعي ، أو ضد التسلط الامبريالي الاستغلالي ، كحرب التحرير الوطني بين المستعمرات وبين المستعمرات وبين الدول الاستعمارية - الامبريالية. وهنا تستمد الحرب صفتها العادلة من طبيعة أهدافها الرامية الى تحرير الشعوب من نيل القهر والاستغلال والتسلط الذي تمارسه القوى الاستعمارية، والذي يقف عقبة كأداء في طريق تطورها الاقتصادي والاجتماعي. أن هذه الحروب تهدف أذن، الى التحرر من القيود الخارجية بتصحيح عناصر المعادلة التي تحكم طرفيها، وهي أن الشعوب لا تحصل على حريتها واستقلالها الا بوسيلة الصراع المسلح ضد السيطرة الاستعمارية.

والى جانب هذا التفسير، الذي تغلب عليه صفة السياسة ، هناك تفسير آخر للحرب العادلة له خصائص قانونية . فالحرب تكون عادلة أو مشروعة اذا ما استوفي أحد أطرافها الشروط القانونية عند الاحتكام الى القوة المسلحة في تصحيح وضع معين مع طرف أو أطراف أخرى. ولكي تكون الحرب عادلة أو مشروعة فأنها لا تخرج عن حالتين ، الأولى ، الدفاع عن النفس ضد خطر يلحق الأذى والضرر بذات الدولة وسلامتها وأمن وسلامة مجتمعتها . وهذا ما نصت عليه المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة . أما الحالة الثانية فهي، اذا ما قامت دولة، أو مجموعة دول، بتعريض أمن وسلامة واستقرار المجتمع الدولي الى خطر، فيكون رد الفعل جماعياً في اطار مفهوم الأمن الجماعي.

ومع ذلك ، فإن مفهوم الحرب ، سواء كانت عادلة أو غير عادلة ، يخضع في الكثير من الحالات الى دوافع سياسية، أكثر مما تكون قانونية كالحرب الاستباقية والحروب الوقائية. مثل هذه الحروب ، وربما غيرها، لا تحكمها نصوص قانونية متفق عليها دولياً لتبريرها ، بقدر ما تبررها تقديرات سياسية وحسابات استراتيجية يقررها صناع القرار.

#### ٥٤. الحروب غير النظامية:

وهي حروب عصابات لا تعتمد في عملياتها العسكرية على جيوش نظامية، كما أنها، وفي ظروف معينة ، تكون البديل الأكثر فاعلية في استخدام القوة بطريقة غير نظامية.

ومن الخصائص الاستراتيجية لهذا النمط من الحروب، أنها تستنزف الجهد المادي وعناصر قوة الخصم عن طريق جره الى أوضاع قتالية تختلف تماماً عن ميدان ومسارح عمليات



الحروب النظامية. كما أنها تؤثر على الجانب النفسي لقوات العدو، اذ عليهم الاشتباك في ظروف وأوقات ومواضع هي ليست من اختيارهم.

ومما يزيد من عوامل القوة في اضعاف الروح المعنوية للعدو ، أن هذا النمط من الحروب يعتمد على عنصر المفاجأة والمباغتة، مما يربك استراتيجية العدو ويوقعه في تناقضات قدّر المزيد من قواه وضعف امكانياته. ومما يزيد من فاعلية استخدام هذه الاستراتيجية غير النظامية أيضاً، أنها تستطيع، بحكم طبيعتها ، أن توفر مقدرة أكبر على التمويه والانتشار وتضليل العدو وخداعه وتوريطه في معارك جانبية تستنزف قواه وتحول أنظاره عن المعارك والأهداف الرئيسية.

والصفة التي تتميز بها الحروب غير النظامية هي أنها ترتبط بعقيدة سياسية صارمة وأهداف يصعب التخلي عنها تتناقض مع أهداف الطرف المعادي ، وهي بذلك تستقطب أوساطاً من المدنيين الذين تمسهم سياسات العدو وعملياته العسكرية ، لتخلق أرضية مشتركة من التجارب والتعاطف بين تلك الجماعات المسلحة والسكان المدنيين الذين تعمل بينهم ليشكلوا القاعدة الرئيسية التي لا غنى عنها لأية حرب عصابات ناجحة. وهذا العامل يكون وراء عوامل فشل الاستراتيجيات النظامية التقليدية عندما تدخل في مجاهبات مسلحة ضد استراتيجية الحرب غير النظامية.

وغالباً ما لا ترتبط الحروب غير النظامية بمفهوم الحسم العسكري ووفق نفس قياسات الحروب النظامية التقليدية، بل أن شكل الحسم فيها يتمثل بثني ارادة العدو السياسية واجباره على الامتثال لشروط الطرف الذي يتبنى استراتيجية الحرب غير النظامية. وبسبب من هذه الخصائص والسمات، فإن الحروب غير النظامية لا تعتمد على اساليب ( السوق) العسكرية كما هو حال الحروب التي تخاض بجيوش نظامية، بقدر ما تعتمد على اساليب قتال ( تكتيكية) ، حيث يتم التركيز فيها على مجاميع قتالية تعتمد المشاغلة والمناورة ، وضرب أهداف محدودة، أو القيام بأشتباكات عسكرية غير واسعة النطاق.

ومن الأمثلة الدارجة على هذا النمط من الحروب غير النظامية ، حروب التحرير الوطني التي كانت تخاض ضد القوى الاستعمارية ، أو الحروب التي تخوضها جماعات انفصالية ضمن إقليم معين، أو أي شكل من اشكال الحروب والمجاهبات العسكرية التي تخوضها مجموعات ضد جيوش نظامية.

### هوامش الفصل الثالث:

١٠. كلاوز فيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديرى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ١١٢-١١٣.

١١. أنظر: د. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠، ص ٣٨.

١٢. راجع بذلك:

Kenneth N.Waltz. The state and war, N.Y. Columbia University press , 1996. P. 25.

١٣. راجع:

Evan Laurd. Conflict and peace in modern International System, N.Y. , Little Brown Company, 1968,p.59.

١٤. سورة البقرة. الآية ٢٠٨.

١٥. سورة البقرة. الآية ٢٥٦.

١٦. سورة البقرة. الآية ١٩٣.

١٧. سورة البقرة. الآية ٢١٦.

١٨. أنظر بذلك : د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية ، دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧، ص ٢٧٨ وما بعدها كذلك:

Anthony storr, human aggression, N.j. Antheneumpress, 1968, pp.11-14.  
Konrand Lorenz On aggression, London, Methuen and Company Ltd, 1977, pp. 17-23.

١٩. للمزيد من التفاصيل حول الطروحات التي تقدم بها ( هوبسون ) في تفسيره لظاهرة الحرب راجع:

Charles Reynolds , Theory and explanation in International Politics, Printed in, Britain at the pitman press, 1973,pp. 218-223.

١١ . لقد تأثرت تحليلات لينين حول الاستعمار والراسمالية بنظرية ( هوبسون ) ، حيث استعار منها الأخير الكثير في شروحه النظرية عندما تصدى لطبيعة النظم الاقتصادية الرأسمالية أنظر التفاصيل:

V.G.Kiernan, Marxism and imperialism, London, Edward Arnold Publishers, LTD, 1974, p.7.

١٢ . للاستفاضة حول الحروب التي أثارها الدول الاستعمارية لأسباب اقتصادية ، من وجهة النظر الماركسية- اللينينية ، يمكن الرجوع الى:

Gustar A.Eelter , Soviet ideology to day, dialectical and historical Materialism, London Hein mann education Book LTD, 1966,pp. 287-295.

١٣ . راجع بذلك :

Tom Kemp, studies in the theory of imperialism, London, William clowes LTD, 1977,pp. 22-26.

١٤ . راجع للتفاصيل حول منهج اتخاذ القرار، د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات ، الكويت، ١٩٧١، ص٢٤٩ وما بعدها.

كذلك: د. السيد عليوه، منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية ، في اتجاهات حديثة في علم السياسة، تقديم : د. علي عبد القادر، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨٧، ص١٤٥ وما بعدها.

١٥ . أنظر للتفاصيل:

Richard C. Snyder, Decision Making asanapproach to the study of International politics, in, contemporary theory in International relations, edited by, Stanley Hogffman, N.J., prentice Hall, Inc, 1960,p. 133.

١٦ . للتفاصيل حول هذه الاستراتيجية أنظر ، اشتون ب . كارتر وليم بري، الدفاع الوقائي ، استراتيجية أمريكية جديدة للأمن ، ترجمة ، اسعد حليم ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، ٢٠٠١.



## الفصل الرابع

### استراتيجيات المجابهة والصراع



## الفصل الرابع

### استراتيجيات المجابهة والصراع

#### المبحث الأول

#### الاستراتيجية التقليدية

حتى انبثاق العصر النووي ، وهو العصر الذي أحدث فيه ظهور الأسلحة النووية تحولاً ثورياً في نمط التفكير الاستراتيجي، كانت الاستراتيجية توصف ، سواء من حيث طريقة التفكير، أو طبيعة الأسلحة المستخدمة ، بأنها استراتيجية تقليدية.

ورغم أن الفكر الاستراتيجي يمتد تاريخياً الى الحضارات والامبراطوريات القديمة حيث كانت الحروب والمعارك تخاض بجيوش وخطط عسكرية متنوعة، رغم ذلك يبدو أن العديد من المعنيين بالدراسات الاستراتيجية يعتبرون أن بداية التفكير الاستراتيجي المنظم يقترن بظهور الدولة القومية. اذ بظهورها نشطت الدراسات العسكرية التي أخذت تعنى بالجوانب التنظيمية والتعبوية لكيفية استخدام القوات المسلحة النظامية وبمختلف صنوفها القتالية في الميدان.

وعلى هذا سنحاول انتقاء نماذج من نمط التفكير الاستراتيجي لمفكرين اسهموا في صياغة نظريات حول الاستراتيجية التقليدية.

ثمة اجماع بين المعنيين بالفكر الاستراتيجي على أن ( ميكافيلي ) يعد أحد أهم رواده، وأن جهوده النظرية في هذا المجال ارتبطت مع بدايات تشكل الدولة القومية حيث كان يهدف من ورائها الى وضع فكر عسكري، سوقي وتعبوي، يصلح لكل زمان ومكان.<sup>(١)</sup>

القضية التي انشغل بها (ميكافيلي) شكلت بالتالي محور أطروحته في السوق العسكري يلي المفارقة التي كانت تعيشها المدن الايطالية بالمقارنة مع نظيراتها في اوربا ، ففي الوقت الذي كانت فيه هذه المدن تعيش لحظة فكرية وحضارية وتجارية، فأما منيت ، وفي مناسبات عديدة، بمزائم عسكرية على يد فرنسا. وكانت العلة في هذا تعود، وفق رأي ( ميكافيلي ) ، الى عامل الوهن الذي أصاب الجانب العسكري.<sup>(٢)</sup>



وعلى هذا، ركز (ميكافيلي) جلّ اهتمامه على ضرورة بناء قوة عسكرية تؤمن لابطاليا مناعة دفاعية وقدرة هجومية في مواجهة التحديات الأوربية. وكان رايه يذهب الى ان على الدولة ان تنمي قدراتها القتالية لضمان النصر في أي حرب تخوضها وأن مثل هذه الضمانة لا توفرها الأعداد البشرية والمعدات العسكرية، انما ينبغي أن يصطف الى جانبها أساليب متميزة ومتطورة في التخطيط العسكري والفن القتالي.

من ناحية اخرى، اكد (ميكافيلي) على الوحدة الوظيفية بين السياسة والحرب . فالحرب هي نشاط عسكري ميداني غايته تحقيق الهدف السياسي للدولة، أو الأهداف السياسية التي يضعها الحكام فيها. وتحقيق الهدف السياسي للدولة لا يتم الا عن طريق كسب الحرب والانتصار فيها. ومثل هذا المطلب ( أي كسب الحرب) يصعب المجازة الا بالأعداد العسكرية المسبق له. أي ان تخاض الحروب بجيوش نظامية مدربة، منظمة ومنضبطة ، وتمتع بكفاءة قتالية عالية. كما يفترض تعبئة الأمة جميعها وباستخدام كافة مواردها واشراك الجميع فيها والاستمرار عليها حتى يتحقق الحسم العسكري لصالح الغرض السياسي.

الى جانب ذلك ، لا تقتصر مسألة كسب الحرب والانتصار فيها على مبادئ الضبط والتنظيم العسكري، انما تفترض ايضاً أن يُطعم ذلك بالفن القتالي المستخدم في الميدان كخداع العدو وتضليله ومناورته على جبهات متعددة، فضلاً عن القدرة على التلاعب بعناصر مقومات بنائه النفسية لاحباط وتدمير روحه المعنوية.

من جانب آخر ، ناقش ( ميكافيلي) موضوعه الدولة، فاعتبرها أداة ، أو جهازاً، يحدد مبادئ وقواعد العمل السياسي . فهي وعن طريق حكامها ، تضع السياسة العامة وتقوم بالاشراف عليها وتوجيهها وفقاً لما تقتضيه مصالحها. وهي المسؤولة ايضاً عن بناء القوات العسكرية وتنظيمها وتجهيزها وتدريبها كي تكون جاهزة في الأوقات التي تستدعي الضرورة استخدامها.

أما السياسة ، فهي عند ( ميكافيلي) ، سلوك، أو سياقات عمل اجرائية تتبع مختلف الوسائل لتحقيق غايتها، والسياسة غالباً ما تكتسب خاصية تصارعية. والسبب في ذلك يعود الى التناقض الحاد بين أهداف الدول ومصالحها وقدراتها وأمكاناتها مما يدفعها الى

اتخاذ مواقف متضادة . وعندما تعجز الوسائل غير العسكرية في حل هذه التناقضات ، لا يكون أمام الدولة من خيار غير الوسيلة العسكرية، أي الحرب.

فالحرب ، هي وسيلة هذه الحالة التصارعية وأداتها. أما غايتها فهي تدمير العدو وفرض الارادة السياسية عليه. فالسياسة هي صراع بين أنظمة متعارضة في الأهداف، ومختلفة في المصالح، ومتباينة في القدرات، وأداتها في كل هذا القوة العسكرية وغايتها تحقيق أهداف السياسة.

وعلى الصعيد العسكري، ميّز (ميكافيلي) بين مفهومين في الاستراتيجية العسكرية ، الأول هو السوق، والثاني هو التعبئة ، واعتبر أن المفهوم الأول (السوق) هو النشاط العسكري الشامل الذي تضطلع به الدولة بواسطة جيوشها، واطلق عليه تسمية ( الكل السوق). أما الثاني ( التعبئة)، فهو يمثل جزءاً من هذا النشاط الكبير والمعقد، وأطلق عليه تسمية ( الجزء التعبوي )<sup>(٣)</sup> . وعند (ميكافيلي)، فإن الكل السوق تجسده الحرب، أما الجزء التعبوي فتجسده المعركة. والمعركة، أو المعارك، ما هي الا نشاطات عسكرية تعبوية غايتها تحقيق أهداف الكل السوق ، أي الانتصار في الحرب . والانتصار في الحرب هو غاية السياسة ومبتغاها.

بعبارة أخرى، اعتبر ( ميكافيلي) الحرب هدفاً استراتيجياً كبيراً يرتبط بالسياسة العليا للدولة. أما المعارك ، فهي عمليات عسكرية ميدانية توصل الى هذا الهدف الاستراتيجي. فالغاية من المعارك التي تخوضها الدولة بجيوش نظامية هي تحقيق أهداف الحرب بمعناها الواسع، وهي أهداف سياسية عليا. وبسبب من هذه العلاقة بين السوق والتعبية، أو ما بين الكل والجزء ، نجد أن (ميكافيلي) يؤكد على أهمية كسب المعركة باعتبارها الوسيلة التي تمهد للنيل من الهدف السياسي للحرب بعد الانتصار فيه.

والى جانب ( ميكافيلي) ، هناك ( فردريك الكبير) و (جوميني) و ( نابليون) ، وقد انشغلوا جميعاً، في اطار الاستراتيجية التقليدية ، بتصميم فنون القتال، وأساليب ادارة المعارك . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، ركز ( فردريك الكبير) على جملة مبادئ اعتبرها ضرورة لاحتراز النصر عند الحرب منها:

١ . التمرکز الموضعي والقدرة على توجيه ضربات خاطفة باتجاهات متعددة. والغرض من هذا المبدأ في الاستراتيجية العسكرية ، أو السوق العسكري هو تشتت الجهد

المركزي للعدو وأضعاف قوته بفتح جبهات متعددة أمامه تضعف قدرته في السيطرة عليها.

٢. القدرة على توجيه ضربات خاطفة ومؤثرة لتأمين عنصر المفاجأة أو المباغتة في اختيار مكان الهجوم وتوقيته لغرض واقع عسكري على العدو يمهّد للعمل السياسي ( فرض الارادة السياسية).

وأكد ( فردريك ) أيضاً، على أهمية الجوانب التعبوية ، كالتهيئة والتدريب ، لتهيئة وأعداد جيوش ذات كفاءة وقدرة قتالية عالية. كما أكد على أهمية الضبط العسكري كصيغة تنظيمية لبناء الجيوش، ونوعية القيادة العسكرية التي تتولى عملية التخطيط العسكري وقيادة الجيوش في المعارك والحروب.

أما ( نابليون ) الذي زادت عبقريته وغت بدراسة التاريخ العسكري، فقد كانت استراتيجيته العسكرية في الحروب تركز على عدة عناصر منها:

( ١ ) الكثافة العددية للقوات العسكرية وقوتها النارية. واعتبر هذا المطلب ضروري لاحتراز التفوق على العدو.

( ٢ ) الانتشار على جبهة طويلة تخرج عن سيطرة العدو ولا تؤمن له القدرة على تغطيتها.

( ٣ ) المناورة وسرعة الحركة قبل الاشتباك بهدف جر العدو الى معارك جانبية تشتت قواته وتستنزف طاقاته وقدراته القتالية ( استراتيجية الالتهاك قبل الاشتباك).

( ٤ ) ضرب العدو في اتجاهات متعددة لتشتيت جهده المركزي ثم الانقضاض عليه في مواقع حيوية.

( ٥ ) توجيه ضربات مؤثرة على مؤخرة العدو للإخلال بتوازنه وقطع خطوط امداداته.

والملاحظ ، أن نابليون ، وفي معظم المعارك التي خاضها، كان يلجأ الى اسلوب المرحلتين . ففي المرحلة الاولى، كان يقوم بمناورات ميدانية تكتيكية (تعبوية) يحرك فيها جيوشه من مواضع مختلفة لتلتقي في الموقع الذي حدده كساحة للمعركة بسرعة كبيرة. وكانت هذه المناورات تأخذ أحد شكلين ، أما شكل تطويق بالالتفاف حول أجنحة العدو



ومؤخرته. وأما قطع خطوط مواصلاته وعزله بهدف الأفراد به. وعندما يفتقد العدو توازنه بهذه المناورات التكتيكية ( التعبوية ) تبدأ المرحلة الثانية ، وهي مرحلة الحسم الاستراتيجي عن طريق شن هجوم على المواقع الحيوية والمركزية للعدو والعمل على تدميره.

كذلك، فإن من بين المبادئ المركزية التي كان يؤمن بها نابليون في استراتيجيته العسكرية هي عنصر المفاجأة والعمل على خط لا يتوقعه العدو، والابتعاد عن خطوط تكون ضمن توقعاته، وهو مبدأ يتضمن المباغتة في أوقات وأماكن خارج توقعات العدو وسيطرته.

أما (كارل فون كلاوز فيتز) ، فإن منطق تفكيره العسكري يميل الى المنهج الفلسفي في الرؤية والتحليل ، وهو الجانب الذي برع فيه ( كلاوز فيتز ) عندما حاول صياغة رؤية فلسفية تفسر لنا طبيعة الحرب والقوانين المتحكمة فيها والأسباب الدافعة اليها. ومثل هذه المعالجات كانت تمثل بحق ثورة فكرية في مجال الاستراتيجية العسكرية.

لقد أهتم ( كلاوز فيتز ) بفلسفة الحرب من خلال الكشف عن ابعادها السياسية ومضامينها الاجتماعية. وقد جاء هذا الاهتمام من خلال تجربته ودراسته للصراعات التي حدثت في عصره والحروب التي ساهم فيها ، وهي حروب كانت تنطوي على قدر كبير من تناقضات لصراعات سياسية واسعة. وبانطلاق (كلاوز فيتز) من هذه المعطيات الشاملة لهذه الصراعات حاول الوصول الى مبادئ أكثر شمولاً". وعلى هذا حاول ( كلاوز فيتز ) منذ البداية شرح كنه الحرب وطبيعتها باعتبار أن فهم نظرية الحرب يستند بدءاً على فهم هذه الطبيعة التي تتيح استخدام طريقة تحليلية تبديء من فهم الطبيعة العامة للحرب الى ظاهرة الحرب نفسها. فما هي الحرب؟

يعرف ( كلاوز فيتز ) الحرب بأنها ( عمل من أعمال العنف يستهدف اكرام الخصم على تنفيذ ارادتنا )<sup>(١)</sup>. وعند التأمل بهذا التعريف نجد أنه ينطوي على معنيين ، أو أنه يؤشر لنا بعدين ، أولهما ، أن الحرب لها مضمون عسكري يتعلق بالعنف المسلح. فالحرب في نظر (كلاوز فيتز) نشاط لا يمكن أن يتم دون استخدام العنف المسلح، اذ ليس في طبيعة الحرب شيء يدل على انها تتم دون سفك دماء.<sup>(٢)</sup> أن الحرب هي جهد عسكري تجسده القوات العسكرية في الميدان.



وإذا كانت الحرب، من وجهة نظر (كلاوز فيتز)، تقترب بأقصى درجات العنف والتلاحم القتالي وسفك الدماء ، فألها لا تخلو من مضمون سياسي واجتماعي. وهنا يكمن بعدها الثاني . فالحرب لها وجهان، أحدهما عسكري، والثاني سياسي - اجتماعي.

وتتحدد الطبيعة الاجتماعية للحرب بوصفها تعكس قدر كبير من التناقض في القيم الفكرية والثقافية بين الأطراف المتحاربة. فالحرب لا تقتصر على جيوش تتقاتل في ميدان المعركة، إنما تتعلق أيضاً، ببنية المجتمع الفكرية والقيمة وموارده الاقتصادية وطاقاته الانتاجية. ذلك أن الحرب لم تعد حرب جيوش بقدر ما هي حرب مجتمعات متصارعة. وبالتالي، وكما يذهب (كلاوز فيتز) ، لا يمكن قيادة أي حرب واسعة النطاق قيادة جيدة إذا أسأنا تقدير كل هذه العوامل الحاسمة ، أو قدرناها تقديراً خاطئاً وغير صحيح عندما نعزل الحرب عن مضمونها أو بعدها الاجتماعي.

ولا تقتصر الحرب على الخاصية الاجتماعية ، إنما لها أيضاً طبيعة سياسية وهنا يقول (كلاوزفيتز) ( أن السياسة عمل فكري وما الحرب الا ادائها . اما العكس فغير صحيح ، والشئ الوحيد الذي نستطيع أن نفعله هو الحاق وجهة النظر العسكرية بالسياسة )<sup>(١)</sup>. هذا يعني ، أن الحرب تعبر عن ارادة القيمين على المجتمع وهم الحكام. وعندما تتعارض هذه الارادات، أي ارادة الحكام ، فإنه يتم التعبير عنها بالأداة العسكرية . بمعنى، أن الحرب هي صراع بين الارادات السياسية للحكام، وهذا الصراع يكتسب صفة دموية عندما يتم التعبير عنه بالأدوات العسكرية . فالعنف المنظم هو وسيلة الصراع ، أما غايته فهي فرض الارادة على الخصم.

بهذا المعنى، تكون الحرب مرتبطة بالسياسة العليا للدولة ، بل هي واحدة من أهم الأدوات التي تعين الحكام على تحقيق أهدافهم، أي أهداف سياستهم العليا في صراعهم مع الغير. وبهذا تكون الحرب مظهراً من مظاهر العمل السياسي ، أو ألها ترجمة فعلية للسياسة التي يحددها صناع القرار. وبسبب من هذه الحقيقة وصف ( كلاوز فيتز) الحرب بأنها من فعل السياسة، أو ألها امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى.

هذا المضمون الفكري في تحليل الحرب يعكس طبيعتها المطلقة ، أو كما يسميها ( كلاوز فيتز) بالحرب المطلقة، ليميزها بالتالي عن مفهوم آخر للحرب هو الحرب الحقيقية ، التي هي الترجمة الحقيقية لمعنى الحرب في ميدان المعركة ، والتي تتضمن الاستخدام الفعلي

للأدوات العسكرية. فالحرب المطلقة ، عند ( كلاوز فيتز ) ، هي صراع الارادات السياسية بكل ما ينطوي عليه هذا الصراع من تناقضات فكرية وقيمة ومضامين اجتماعية واقتصادية. أما الحرب الحقيقية فهي حركة الآلات والمعدات العسكرية والكتل البشرية والتي يتضمن استخدامها فنونا " عسكرية قتالية وسفك دماء.

فالحرب، وكما يذهب ( كلاوز فيتز ) ، هي ليست انقطاع عن السياسة ، أو أنها تبدأ عندما تنتهي الأخيرة ، بقدر ما هي الشكل المطور لها عندما تتنامى وتائر الصراع الى الحد الذي لا يمكن ضبطه أو السيطرة عليه. وهي بحق، أي الحرب، ملازمة للسياسة ولا تفرق عنها، بل أن الحرب هي سياسة ولكن بطريقة اخرى.

لقد عاصر ( كلاوز فيتز ) الجنرال الفرنسي ( انطوان هنريس جوميني ) الذي انصرف اهتمامه الى دراسة الجوانب العملية والفنية للحرب ذاتها. وكان ينظر اليها باعتبارها جملة حركات لقوات نظامية تشبك في أوضاع قتالية. فالحرب من وجهة نظره، جهد عسكري ميداني ينطوي على حركات مختلفة كتقدم القوات وإشتباكها ، أو التفافها حول قوات العدو. وجميع هذه الحركات تنطوي على فنون عسكرية يعّد اتقانها والابداع فيها سبلا " الى تحقيق النصر النهائي . وعلى هذا، يحدد ( جوميني ) جملة مبادئ أساسية للاستراتيجية العسكرية وهي:

١ . القيام بمناورات استراتيجية وقوات عسكرية كبيرة في المناطق الحاسمة من ساحة المعركة وضد الأهداف المركزية للعدو وبالشكل الذي يؤدي الى اختلال توازنه.

٢ . توجيه ضربات مؤثرة على خطوط مواصلات العدو وقطعاته الخلفية .

٣ . تأمين عنصر الحركة وسرعة انتقال القوات في مناطق متعددة من جبهة القتال.

وقد جاء ( جوميني ) بمفهوم ( محاور الحركات ) وعرف محاور الحركات بأنه ذلك الجزء من منطقة الحركات الذي يختاره القائد لمناوراته سواء كان طريقاً مفرداً أو مزدوجاً. وقد فضل جوميني اتباع محور حركات في المناورة الاستراتيجية عند الحركة على الخطوط الداخلية ، أو عندما يتوفر تفوق عددي كبير على قوات الخصم من ناحية أخرى يركز ( جوميني ) على أهمية عامل التمويه، أي جعل العدو غير قادر على تخمين منطقة شن الهجوم الرئيسي عند المناورة على الخطوط الداخلية. كما يعطى ( جوميني ) للمبادأة

الاستراتيجية أهمية كبيرة يصفها بأنها عملية الجمع بين المعلومات التي تساعد على معرفة نقاط ضعف العدو وأماكن تحركه، وبين التحشد من خلال الاستخدام الصحيح لمحاور الحركات، وبين ملاحظته حتى النهاية بعد معركة حاسمة.<sup>(٧)</sup>

ويصطف الى جانب ( كلاوز فيتز ) و( جوميني ) الاستراتيجي العسكري ( ليدل هارت ) ، الذي توصل من خلال دراسته وتحليله للمعارك الحاسمة في التاريخ الى استنتاجات منطقية شكلت مقومات فكرية لبناء نظري متكامل لما يسميه ( ليدل هارت ) بنظرية الاقتراب غير المباشر ، أو استراتيجية الهجوم غير المباشر، والتي اعتبرها أفضل استراتيجية لانزاع النصر الحاسم في حرب تخاض ضد العدو.

يرى ( ليدل هارت ) ، أن هدف الاستراتيجية لا يتمثل بالاعتقاد الخاطيء بأن تدمير القوات المسلحة المعادية هو الهدف الوحيد المعقول للحرب، وأن المعركة هي ليست الهدف الاستراتيجي الأوحد، إنما هدف الاستراتيجية يمثل بأعداد الظروف الملائمة للقيام بهذه المعركة لتكون الخسائر اقل والنتائج أفضل.<sup>(٨)</sup> ويرى أيضاً أن الهدف الحقيقي ، ليس بالبحث عن المعركة، بل البحث عن وضع استراتيجي ملائم ، ان لم يؤد بنفسه الى النصر، فإنه يخلق ظروفاً ملائمة لمعركة تنتزع النصر حتماً.<sup>(٩)</sup>

هذه الأفكار يؤكدھا ( ليدل هارت ) بالقول ( أن الهدف الحقيقي ليس هو الدخول في معركة قدر ما هو الحصول على موقف استراتيجي مميز. فحتى اذا لم يحرز هذا الموقف نتيجة حاسمة ، فان مواصلة الجهود بالدخول في معركة يمكننا بالتأكد من ضمان الوصول الى النتيجة المطلوبة )<sup>(١٠)</sup>.

وتتمثل عملية ( أعداد الظروف الملائمة ) أو ( الحصول على موقف استراتيجي مميز ) بالأعداد والتهيئة لمرحلة غير مباشرة تسبق مرحلة الاشتباك الفعلي والمباشر مع العدو لتدميره، أو إلحاق الهزيمة العسكرية به فالهدف الحقيقي للحرب، وكما يقول ( كلاوز فيتز ) ( هو اضعاف مقاومة العدو قبل محاولة قهره والتغلب عليه بمعركة حاسمة ).<sup>(١١)</sup>

وفي ضوء هذه الأفكار ، تتلخص أطروحة ( ليدل هارت ) في الاقتراب غير المباشر بما يلي:



١٠ العمل على اضعاف الروح المعنوية والنفسية للعدو قبل الاشتباك معه. وفي هذا المبدأ يرى ( ليدل هارت) أن تحطيم توازن العدو النفسي يعدّ مقدمة ضرورية قبل تحطيمه مادياً.

١١ مهاجمة مراكز قيادة العدو وتفكيك نظام اتصالاته ومواصلاته وامداداته لقطع خيط الاتصال بين عقله وأطرافه.

١٢ خلق ثغرة في نقطة تمفصل العدو الحساسة والحيوية لأحداث خلل في ترتيباته وتوازناته الدفاعية والهجومية بغية تفتت وبعثرة قواته وتجزئتها وعزلها عن بعضها. ولما يساهم في تفعيل مبدأ البعثرة وتشتيت جهد العدو المركزي، توسيع جبهة القتال أمامه لأضعاف قدرته في السيطرة عليها والدفاع عنها.

١٣ مشاغلة العدو في معارك جانبية ومواضع مختلفة غير متوقعة قبل القيام بحركة التدمير الرئيسية، وذلك بقصد صرف انتباهه وتحويله عن الأهداف الحقيقية، وحرمانه من حرية العمل، على أن تتم هذه المشاغلة في المجالين المادي والمعنوي. فهي في المجال المادي تؤدي الى توزيع امكانياته ، أو توجيهها نحو أهداف عقيمة غير مجدية حيث يتوزع عليها جهده العسكري ، وبالتالي يتم استنزافه مادياً . كما تؤدي في المجال المعنوي الى نتائج مشابهة للذعر الذي يسيطر على القيادة المعادية وشعورها بأنها خدعت. أن خداع العدو ومفاجأته وإيقاعه في الخطأ عبارة عن مشاغلة. أما المفاجأة فهي السبب الرئيسي للتفتت. إن مشاغلة تفكير قيادة العدو تقود الى مشاغلة وارباك وسائطه. كما أن فقدان حرية العمل يأتي من فقدان حرية التفكير والتقدير.

١٤ التحرك على خط لا يتوقعه العدو، ذلك أن التحرك ضمن خطوط توقعات العدو يدفع به الى تعزيز قواته وزيادة قوة مقاومته، وبالتالي يتعذر النصر وفق هذه الطريقة.

١٥ ضرب مؤخرة القوات المعادية ( فالجيش لا يستطيع الدفاع بصورة فعالة ضد ضربة تأتيه من الخلف دون أن يستدير... وعملية الاستدارة تفقد الجيش توازنه وتضعه في وضع قلق)<sup>(١٢)</sup> ويستلزم ذلك القيام بحركات الكثافة سريعة حول اجنحة قوات العدو ونحو مؤخرته بأخذ أقل المسالك مقاومة خلال تنفيذه الحركة.



٧ . هناك العدو بدلاً من محاولة تخطيطه بصدمه مباشرة. ذلك أن التعرض المباشر يزيد من مقاومة العدو ويدفع به الى تركيز قواته لمواجهة الهجوم.

ولا يقتصر التركيز على أهمية استراتيجية الاقتراب غير المباشر على (ليدل هارت) ، إنما شاركه في وجهة نظره وتحليلاته الاستراتيجية في الاقتراب غير المباشر الجنرال الفرنسي (اندرية بوفر) وأدخل عليها اضافات جديدة في ضوء خبرته العسكرية.<sup>(١٢)</sup>

يرى ( بوفر) أن الفكرة الاساسية للتقرب غير المباشر تكمن في عدم محاولة مجابهة الخصم في اختبار مباشر للقوة، أو على الأقل، عدم التعرض له الا بعد عملية تحضيرية يكون الغرض منها افقاد توازنه. كما يرى (بوفر) أن كل وضع استراتيجي يعتمد في جوهره على تفاعل ثلاث عوامل . عامل الزمان، وعامل المكان، وعامل القوة بشقيها المادي والمعنوي. وأن العنصر الذي يتحكم في هذه العوامل الثلاثة هو عنصر المناورة، اذ هي التي تحدد وقت المعركة ومكانها والقوات اللازمة لضمان نجاحها. والمناورة قد تكون هجومية، أو دفاعية. والمناورة الهجومية تشمل التحركات التالية:

١ . الهجوم على المراكز الحساسة والحيوية للعدو.

٢ . العمل على مفاجئته بقوة ضاربة ومتفوقة.

٣ . خداع العدو بالتظاهر بحالة تختلف عن الحالة الحقيقية.

أما المناورة الدفاعية فتشمل بالتحركات التالية:

(١) القدرة الدفاعية عن النقاط والمواقع الحيوية والحساسة.

(٢) جر الخصم الى وضع قتالي لا يكون قادراً على الاستمرار فيه ويجبره على التخلي عن هجومه.

كما أن المناورة قد تكون خارجية أو داخلية. والمناورة الخارجية يكون الغرض منها الحصول على حرية عمل قصوى من خلال العمل السياسي والدبلوماسي والدعائي ، والمناورة الخارجية تمثلها السياسات التالية:

١ . الطعن بالمبادئ والأهداف التي تقوم عليها سياسة الخصم.

٢ . خلق معارضة وراي عام مضاد لسياسة الخصم واهدافها، داخل دولة الخصم وخارجها ( رأي عام عالمي مضاد ) .

٣ . اتباع سياسة ردع فعالة تقنع الخصم بالعدول عن سياسته وبخلافه فإنه سيتحمل أكالاف باهضة . أما المناورة الداخلية، فإن الغرض منها هو الحصول على حرية عمل على أرض الراع وفي أوضاع قتالية، وهي تتمثل:

(١) مناورة الخرشوفة: ويكون الغرض منها هو تحقيق هدف جزئي أو مرحلي بسرعة كبيرة، ثم التظاهر بالتوقف والاكتفاء به استعداداً للقيام بعملية أخرى غايتها النيل من أهداف أخرى.

(٢) مناورة الاعياء: والغرض منها هو تحقيق هدف هام من خلال عمليات عسكرية محدودة ومتتالية تؤدي الى ارهاق الخصم واستنزافه ، وبالتالي اقناعه بالتخلي عن اهدافه.

وهنا يفرض علينا الانصاف القول، أن التاريخ العسكري العربي الاسلامي ، وليس فقط التاريخ العسكري الأوربي، حافل بكل ما يستحق الدراسة والتسجيل، سواء من وجهة نظر فن الحرب ، أو بما حفل به من العبقرية العسكرية في القيادة وادارة الحرب. فقد أنجبت امتنا قادة عسكريين عظاماً، كما ابتكرت عبر التاريخ اساليباً وفنوناً في القتال كانت مؤشراً واضحاً في فنون الحرب . فلقد برع العرب بأساليب الغارات والقتال في الصحراء وعلى مشارفها. كما برعوا في مواجهة الخصوم بالتعرض المباشر لقواهم في مبدان المعركة مستخدمين فنون قتالية مكنتهم من الانتصار على أعدائهم ووصلت بهم الى الصين شرقاً، ومشارف أوربا جنوباً.

ويحق لنا هنا أن نستشهد بأحد ابرز قادة العرب ، ( خالد بن الوليد ) ، الذي كان من أعظم القادة الذين طبقوا استراتيجية الاقتراب والهجوم غير المباشر. ففي معركة (أحد) مثلاً ، وبعد انتصار المسلمين في المرحلة الأولى ، قام الرماة ، الذين كانوا فوق جبل (أحد) لستر مؤخرة جيش المسلمين ، بمخالفة التعليمات وتركوا مواضعهم، فاستغل ( خالد بن الوليد)، الذي كان مع المشركين آنذاك، هذه الفرصة، وقام بعملية التفاف وهاجم جيش

المسلمين من الخلف مما سبب اندحارهم. كما أن حركته الالتفافية في الصحراء حول جناح الروم، عندما أرسل من العراق لنجدة جيوش الشام كانت مناورة استراتيجية وصلت حد الكمال. وكان أسلوب (خالد بن الوليد) في القتال قائم على مبدأ المباغتة وسرعة الانقضاض، والهجوم في مواضع لا يتوقعها الخصم.

وقد أحتل (عمرو بن العاص) قبل معركة اليرموك موضعاً خلف الروم على طريق انسحابهم إلى دمشق بعملية اقتراب غير مباشر عن طريق جبل العرب. كما كان انتصار (صلاح الدين الأيوبي) على الصليبيين في معركة حطين نتيجة للمناورة الاستراتيجية البارعة التي قام بها لاستدراج جيوش الصليبيين من مواضعهم الملائمة للدفاع إلى موضع حطين الذي اختاره ميداناً للمعركة، حيث هاجم طبريا، فتحركت الجيوش الصليبية لانقاذها واضطرت إلى قبول المعركة.

عموماً، هذه المبادئ والأفكار التي قدمنا لها كانت هي التي تحكم الاستراتيجية التقليدية حتى العصر النووي. آخذين بنظر الاعتبار أنها وأن كانت قد تراجعت أمام معطيات ونظريات الاستراتيجية النووية، فأما كانت وما تزال تتحكم بنمط التفكير الاستراتيجي للعديد من الدول التي لا يكون بحوزتها أسلحة نووية وتعتمد في بناء عقيدتها العسكرية ومذهبها القتالي على الأسلحة التقليدية.



## المبحث الثاني الاستراتيجية النووية

يمكن القول، أن الاستراتيجية النووية ، جاءت كنتيجة منطقية لأمتلاك القوى العظمى للأسلحة النووية ، وهي الأسلحة التي أحدثت تبديلاً في غط التفكير الاستراتيجي حول الطبيعة القتالية لاستخدامها، والذي يختلف نوعياً عن استخدام نماذج من الأسلحة سادت لحقب تاريخية سابقة على ظهور السلاح النووي.

وتبعاً لحقائق العصر النووي، أحدث السلاح النووي تغيرات جوهرية في ثلاثة معطيات أساسية وهي، معطى الزمان ، ومعطى المكان، ومعطى الدمار المترتب على استخدام السلاح. فالزمن اختصر بفعل وسائل حمل ونقل الأسلحة النووية ، اذ أصبح بمقدور الطرف الذي يحوزته السلاح النووي، ووسائل حملته ونقله، الوصول به الى أهدافه بسرعة قياسية تفوق بمعدلاتها سرعة نقل الأسلحة والمعدات الحربية التقليدية الى ميدان المعركة كما كان يجري قبل العصر النووي.

اما المكان فلم يعد عائقاً بقيوده الجغرافية وموانعه الطبيعية لتقدم القوات وحركتها ونقل اسلحتها ومعداتها القتالية. اذ أصبح بمقدور الصواريخ العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية الوصول الى اهدافها في أية منطقة في العالم بسهولة وتصويبها بدقة متناهية، متخطية بذلك كل حواجز الجغرافيا.

أما حجم الدمار المترتب على استخدام السلاح النووي ، فهو لا يقارن بفائتيه وطبيعته الشاملة حجم الدمار المترتب على استخدام أي نوع من أنواع الأسلحة التقليدية وبمختلف صنوفها القتالية.

وبقدرما تمثل هذه الأبعاد، أو المعطيات الثلاث ، فأصلاً للتمييز ، وعلى المستوى النوعي ، بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية، ثمة فارق آخر يميز بينهما ايضاً، وهو كون السلاح النووي ذا طابع هجومي أساساً، أي عكس السلاح التقليدي الذي يجمع بين الخاصية الدفاعية والهجومية حسب مقتضيات الحرب. هذا يعني ان السلاح النووي يفتقر المرونة ، كما أنه أفقد قيمة الدفاع في الحرب الى حد بعيد. ومن هنا، حكم السلاح النووي أية استراتيجية بتصعيد المقدرة الهجومية، وجعل الأولوية للقوة النووية الضاربة. ثم جاءت الصواريخ عابرة القارات لتسقط كل امكانية دفاعية ، ورغم المحاولات التي بذلت لاكتشاف وسائل لمقاطعة الصواريخ ( شبكة الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ) فإن

قدرة الاختراق للصواريخ الهجومية بقيت محفوظة خصائصها القتالية مع زيادة السيطرة على القضاء.

وإذا كان تطور التحكم بالأسلحة النووي قد أدى الى ظهور ما يسمى بالأسلحة النووية التكتيكية المخصصة للاستخدامات الميدانية، دفاعياً وهجومياً. فإن هذا لا يلغي الطابع الجوهرى الأساسى للأسلحة النووية، أي الطابع الهجومى. إذ أن الشكل الرئيسى لهذا السلاح هو القوات الصاروخية الاستراتيجية، أي الصواريخ عابرة القارات ذات الرؤوس النووية ، التي لا تستطيع الا ان تكون أسلحة هجومية وعلى المستوى الاستراتيجى.

في الماضى كانت التغيرات المادية في السلاح تطراً على قدرتها التكتيكية التعبوية، أولاً، ثم تعود لتؤثر على الاستراتيجية . بمعنى، كانت الاستراتيجية ، تخطيطاً، وأهدافاً ، ووسائل ، تتأثر الى حد بعيد بالطبيعة المادية للأسلحة ومقدرتها التكتيكية في المعارك والحروب. أما في العصر النووي ، فإن الأسلحة النووية، خاصة الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية ، خرجت كأسلحة استراتيجية فوراً، وأعطت للأستراتيجية طابعاً جديداً يختلف عن الاستراتيجية قبل العصر النووي، أو قبل ظهور الأسلحة النووية . فقد كان مدى الاستراتيجية يرتبط بمدى التكتيك والعمليات. أما الاستراتيجية النووية فمداها تعدى حدود العمليات والتكتيك ، واصبحت القوة النووية الضاربة كسلاح تصل الى أية نقطة مهما كانت بعيدة عن خط النار. بل ألغت ما يسمى بخطوط النار أو جبهات القتال، أو الجبهة الأمامية والجبهة الثانية ، أو خط الدفاع الأول وخط الدفاع الثانى، وجعلت كل نقطة أو أي هدف تحت متناولها، أو ضمن مداها القتالي المؤثر.

ثمة فارق آخر وهو ، أن الاستراتيجية في الماضى، أي قبل ظهور السلاح النووي، كانت تحقق أهدافها من خلال العمليات والتكتيك، أي بالقوات البرية والبحرية والجوية. ولكن في العصر النووي فإن الوضع اختلف، أذ أصبح تحقيق النتائج الحاسمة يتم من خلال الصواريخ ذات الرؤوس النووية ، أي الاستراتيجية المباشرة.

كان الشكل الأكثر وضوحاً للأستراتيجية النووية قد تمثل ببروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على انهما القوتان الاعظم في المجتمع الدولي بمقاييس التفوق التكنولوجي والصناعي والقوة العسكرية والاقتصادية والسيطرة السياسية والعقائدية والامتداد

الجغرافي والكثافة البشرية. وتعززت كل هذه الخصائص بامتلاك القوتين العظمتين وانفرادهما في ميدان الاسلحة النووية ذات القدرة على التدمير الشامل وبشكل لم تعرفه البشرية من قبل . كما كان من أقوى الاسباب التي أدت الى تنافر القوتين العظمتين وغذت الصراع بينهما ووضعتهما في حالة من التأهب والمواجهة، ووصلت بسباق التسلح بينهما الى درجة عالية من الخطورة هو تعاضم دور الايديولوجية في تعميق مجريات هذا الصراع، الأمر الذي دفع بالكثير الى تصوير الحرب الباردة على انها كانت صراعاً عقائدياً بحتاً، وأن كل ماكان يحدث على الساحة الدولية لم يكن أكثر من رد فعل تلقائي لهذا الصراع العقائدي.<sup>(١٤)</sup>

وبفعل العامل الأيديولوجي، شهد المجتمع الدولي بداية عملية الاستقطاب الدولي في أعنف صورها، وترتب على هذا الاستقطاب ، أن أصبح المجتمع الدولي مقسماً تقريباً في نطلق كتلتين توفرت لكل منهما امكانيات هائلة من القوة، وتعتنق الدول المنضمة إليها أيديولوجية واحدة كانت تمثل الأساس الذي يرتفع فوقه تصورهما لطبيعة دورها ازاء التحديات التي تتعرض لها من الكتلة التي تتصارع معها . كما قامت كل من الكتلتين على انتهاج استراتيجية دولية تحدد مضمونها وهدفها من واقع المصالح المشتركة للدول التي تشارك في مسؤولية تنفيذها.

والفكرة التي قام عليها تركيب هاتين الكتلتين تتمثل بوجود قوة متفوقة في مركز التحكم والسيطرة تتبعها مجموعة من القوى أو الدول الأقل قوة منها، وتمتع هذه القوة المسيطرة بسلطة شبه مطلقة في تقرير كافة الأوضاع المتعلقة بهذه الاستراتيجية وتحديد اهدافها.<sup>(١٥)</sup>

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تحديد أوضاع المواجهة والصراع بين القوتين العظمتين ، الأمريكية والسوفيتية في مواجهة أحدهما للآخرى بالاستراتيجيات التالية:

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية اتبعت جملة استراتيجيات عنيفة منها:

#### Strategy of Containment

#### ١٠ استراتيجية الاحتواء:

وهي أولى الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي ، وكان الدافع من ورائها القلق الأمريكي المتزايد من تنامي الخطر الشيوعي الزاحف الذي



سيطر على وسط وشرق أوروبا، مع امكانية انتشاره الى مناطق اخرة من العالم. ويعتبر ( جورج كينان ) ، الخبير الأمريكي بالشؤون السوفيتية، مصمم هذه الاستراتيجية.

وقد انبنى الاطار النظري لاستراتيجية الاحتواء ، وبالصورة التي اقترحها (كينان)، على تطبيق الاتحاد السوفيتي وكتلة دول شرق أوروبا بجدار عازل وضغط من الأحلاف والقواعد العسكرية تحول دون نفاذ السوفيت الى مناطق نفوذ العرب وتعوق حركتهم في الوصول اليها. وأن تعنيف قوة الضغط الموجهة ضد السوفيت وإستمرارها من خلال العزل والاحتواء ستمهد لانهيار الاتحاد السوفيتي، وتنهيار بالتالي منطقة نفوذه الواسعة في شرق أوروبا.

وتمثل التطبيق العملي لاستراتيجية العزل والاحتواء باقامة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩ في أوروبا، وفي آسيا، معاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان عام ١٩٥١، ومعاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية عام ١٩٥٣، وحلف جنوب شرق آسيا ( السيتو ) عام ١٩٥٤ ، وحلف بغداد عام ١٩٥٥ الذي تحول الى حلف المعاهدة المركزية فيما بعد ( السنتو ) بعد خروج العراق منه بعد ثورة ١٩٥٨.<sup>(١٦)</sup>

**٠٢ استراتيجية الانتقام الشامل :** Massive Retaliation strategy  
هذه الاستراتيجية وضع أسسها وزير خارجية الولايات المتحدة ( جون فوستر دالاس ) في بداية الخمسينات. واعتبرت بمثابة التصحيح لكل نقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق سياسة الاحتواء . والفكرة التي بنيت عليها هذه الاستراتيجية مفادها، اذا حاول السوفيت تغيير هياكل القوة على الصعيد العالمي والمساس بمصالح الغرب أو الاعتداء عليها، في اي شكل وتحت أي مبرر، فأهم سيواجهون بتصميم الولايات المتحدة على استخدام أسلحتها النووية بصورة فورية انتقامية وشاملة، وفي أماكن تختارها الولايات المتحدة نفسها. وعرفت هذه السياسة بسياسة حافة الهاوية واعتبرت بمثابة الطرد الوحيدة لردع السوفيت من القيام بأية اعمال أو سياسات تهدد مصالح الغرب وفي مادامته الولايات المتحدة الأمريكية.

**٠٣ استراتيجية الاستجابة المرنة :** Flexible Response strategy  
اعتنقت الولايات المتحدة استراتيجية الاستجابة المرنة في بداية الستينات، حيث وضع

أسسها الجنرال ( ماكسويل تيلور ) رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي آنذاك ، واصبحت بعد ذلك الاستراتيجية التي ينتهجها حلف شمال الأطلسي كأساس لتخطيط سياساته العسكرية منذ عام ١٩٦٧ .

والفكرة التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية هي ، ان على الولايات المتحدة الأمريكية تطوير قدراتها العسكرية الضاربة بما يؤمن لها مقدرة عالية في مواجهة التحديات . وتتميز هذه الاستراتيجية أنها مرنة وحاسمة في آن واحد . ومرونتها متأية من القدرة على التصرف والاستجابة لأي نوع من أنواع الحرب اذا دعت الضرورة الولايات المتحدة أن تخوضها ، سواء كانت الحرب عالمية أو محدودة ، نووية أو تقليدية ، كبيرة أم صغيرة .

أما جانب الحسم فيها فيتمثل بان تظهر الولايات المتحدة درجة عالية من التصميم لاحباط جميع أشكال التهديد أو الابتزاز الذي قد تتعرض له ، سواء من الاتحاد السوفيتي ، أو من أية قوة أخرى غيره .

#### ٤٠ استراتيجية التدمير المؤكد :

في منتصف الستينات ، جاء وزير الدفاع الأمريكي ( روبرت ماكنمارا ) باستراتيجية التدمير الشامل والمؤكد كرد فعل للتهديدات العسكرية المتصاعدة لكل من الاتحاد السوفيتي والصين . وتقوم هذه الاستراتيجية على فكرة ، أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز قدراتها النووية لتكون قادرة على توجيه ضربة نووية تأريسية ( الضربة الثانية ) اذا ما تعرضت الى هجوم نووي سوفيتي بالمبادأة ، أي الضربة الأولى . الأمر الذي يفرض على الولايات المتحدة أن تحرز تفوقاً في قوتها الاستراتيجية الانتقامية وعلى نحو تكون فيه الضربة الثانية اشدّ باساً من تلك التي تتلقاها حيث تستهدف تدمير الاتحاد السوفيتي تدميراً شاملاً وأكيداً ، ويكون الثمن فيها باهضاً ومكلفاً . وفي رأي ( ماكنمارا ) ، أن زرع هذه القناعة لدى الخصم ، اذا ما حاول الاقدام على توجيه ضربة نووية استباقية ( الصربة الأولى ) من شأنه أن يشكل رادعاً " قوياً " وحاسماً " ، لانه سيدفع بالخصم الى التفكير بالعقاب وحجم الدمار الذي سينال مدنه وأهدافه الاستراتيجية والحوية قبل اقدمه على استخدام سلاحه النووي .

هذه النظريات ، اذا كانت قد شكلت محور التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة في العصر النووي ، فإن الاتحاد السوفيتي كان له هو الآخر رؤيته الاستراتيجية . لقد تركزت

الاستراتيجية السوفيتية في تلك الفترة في محاولة تثبيت النفوذ السوفيتي في دول منطقة شرق أوروبا، من خلال عقد سلسلة من موائيق الدفاع المشترك أو الأمن المتبادل بين الدول. وقد أعطت هذه الموائيق للسوفيت حق الوجود، بل والسيطرة العسكرية المباشرة عليها.

يضاف الى ذلك، حرص الاتحاد السوفيتي على إيجاد انظمة شيوعية فيها تدين بايديولوجيته، وتحمل الولاء المطلق له. كما عمل الاتحاد السوفيتي على تطوير استراتيجية التحالفات الثنائية باستبدالها عام ١٩٥٥ بحلف عسكري جماعي كبير هو حلف وارشو. وكانت الفكرة من وراء اقامة هذا الحلف هي دعم القدرة الاستراتيجية العامة للاتحاد السوفيتي في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في اطار حلف الأطلسي. كما أن هذا الحلف يمكن أن يدعم من القدرة السياسية والدبلوماسية للاتحاد السوفيتي في المساومات أو المفاوضات التي يدخل فيها مع الغرب. فضلاً عن ذلك، فإن الحلف يمكن أن يزيد من فاعلية قوة الردع السوفيتية في مواجهة قوة الردع الغربية في اطار سياسة الأحلاف.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، عمل الاتحاد السوفيتي على تطوير قدراته النووية في مواجهة القدرات النووية الأمريكية. إلا أن الاستراتيجية السوفيتية في حينه كانت تميل الى الاعتقاد أن الحرب النووية هي حرب بعيدة الاحتمال لما تنطوي عليه من خطر التدمير الشامل والمتبادل.

ومع ذلك، اذا كانت ثمة إمكانية لاندلاع الحرب مع معسكر الغرب فإن البديل العملي للحرب النووية هو الحرب التقليدية في أشكالها المتطورة. كما وأن الحرب التقليدية، كبديل استراتيجي للحرب النووية، ينبغي أن لا نسقط الاهتمام السوفيتي بتطوير قدرات نووية معادلة للقدرات النووية الأمريكية كي تشكل رادعاً قوياً يحول دون اقدام الولايات المتحدة على تفضيل الخيار النووي بتوجيه ضربة استباقية ضد السوفيت.<sup>(١٧)</sup>

من جانب آخر، يمكن أن نلاحظ، أنه بسبب من سيادة حالة العداء المؤطرة بالأيديولوجيات المتنافرة أو ما ترتب عليها من أوضاع الجاهمة والصراع، انهمكت القوتان العظيمتان في تدعيم ترسانتهما النووية في مواجهة أحدهما للآخرى، وتمثل الاعتقاد السائد



في تلك الفترة، أن زيادة القدرة النووية من شأنه أيضا " أن يدعم آليات العمل السياسي والدبلوماسية ويعزز من قوتها التفاوضية والتسامية .

كل هذه المعطيات انعكست على منطق التفكير الاستراتيجي ، حيث بنيت الاستراتيجية النووية، وفي بداية العصر النووي ، على مبدأ القدرة على التدمير بالضربة الأولى. ويقوم هذا المبدأ على فكرة مفادها ، أن الهجوم النووي الاستباقي من شأنه أن يؤدي الى تدمير عصب القوة العسكرية والاقتصادية والصناعية للخصم، ويشل قدرته الثأرية. وهذا المبدأ ينطوي على مزايا استراتيجية عدة، فهو يتيح للطرف المبادر انتقاء فرصة القصف النووي ولحظته. هذا يعني لأنه يؤمن لمن يبادر بالهجوم الاستفادة من عنصر المفاجئة. كما أن هذا المبدأ يتيح للطرف المبادر بهجوم استباقي حرية انتقاء أهداف الخصم الاستراتيجية ومرافقه الحيوية . كل هذه المزايا تضعف من قدرة الطرف المهاجم في الرد على الطرف المهاجم. وكما يذهب الجنرال ( اندريه بوفر ) الى القول ( أن مبدأ القدرة على تخفيف الرد كانت مفتاح المبادأة بالهجوم النووي )<sup>(١٨)</sup>. ويرى (بوفر) ، أنه لكي تكون الضربة الأولى على قدر كبير من الفاعلية لتحقيق أهدافها، ينبغي أن تعطى الأفضلية الى جعل هذه الضربة ( ضربة معاكس - القوى ) ، أي أنها تتخذ من أسلحة العدو النووية هدفا لها حرمانه من القدرة على الرد بضربة انتقامية. وبخلافه فإن الهجوم النووي الاستباقي ( الضربة الأولى ) لن يكون له أثر سوى أنه سيسبب ردا " قويا " للخصم ربما يكون اقوى من الهجوم الذي تعرض له.<sup>(١٩)</sup>

وهكذا، كان عامل الخوف من خطر الهجوم المفاجيء بالضربة الأولى من بين العوامل الرئيسية التي دفعت بالقوتين العظيمتين الى تصعيد سباق التسلح في قطاع أسلحة الدمار الشامل لزيادة قدرتهما على التدمير بالضربة الأولى . فعمل كل من الطرفين ، الأمريكي والسوفيتي ، على تحسين الخصائص التقنية - لمنظومة الصواريخ العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية لتزيد من فائقيتها القتالية، سواء على مستوى المدى المؤثر ، أو على مستوى دقة التصويب ، أو حجم الدمار المترتب. كما عمل كل منهما على تطوير منظومات الدفاع الصاروخية ( شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ الهجومية ) لأضعاف فاعلية الضربة الأولى وتقليل أثرها المدمر.

وفي الواقع، قاد الانهماك والمثابرة في عملية سباق التسلح النووي بكل من القوتين العظيمين إلى ما وراء نقطة التشبع . اذا أصبح بمقدورهما ، وبفعل ما يمتلكانه من كثافة في

اسلحتهما النووية ، وما تتمتع به من خصائص تقنية متطورة، أصبح بمقدور كل منهما تدمير الطرف الآخر، ليس بالضربة الأولى ، انما بالقدر على التدمير بالضربة الثانية الثأرية الانتقامية. اذ ليس من المتخيل أن يلجأ الاتحاد السوفيتي الى شن هجوم نووي ضد امريكا، دون أن يتوقع أن يكون رد الفعل الأمريكي ضده اعنف بكثير مما لا يقدر على تحمله.

وبتنامي القدرة النووية على الرد الانتقامي- الثأري ( باسلحة الضربة الثانية) ظهر مفهوم الردع النووي المتبادل. ومعه اصبح مفتاح الاستراتيجية قائم على فكرة مفادها أن القدرة على الرد هي مفتاح الردع النووي، بعد أن كانت القدرة على تخفيف الرد هي مفتاح المبادأة بالهجوم النووي.

هذا النموذج من التفكير الاستراتيجي هو الذي حكم الاستراتيجية النووية طيلة فترة القطبية الثنائية. وبزوال الاتحاد السوفيتي طرأ تغير كبير على المبادئ التي حكمت الاستراتيجية النووية مما يقارب من أربعة عقود، ليظهر على أثرها نمط جديد من منهج التفكير الاستراتيجي يتماشى مع منجزات ما وصف بالثورة المعلوماتية.

### المبحث الثالث

#### الاستراتيجية التكنو- معلوماتية

فضلنا استخدام مصطلح التكنو- معلوماتية لوصف الاستراتيجية ، أو غط التفكير الاستراتيجي في عصر الثورة المعلوماتية ، وما أدخلته هذه الثورة من مبادئ ومفاهيم، بسبب من خصائصها، على منظومات عديدة من الأسلحة ، كان لها عظيم الأثر ، كما سنناقش ذلك، على العقائد العسكرية، وخصوصاً تلك المرتبطة بالأسلحة النووية. أن الاستنتاج الذي يمكن أن نصل إليه، عند معالجتنا للاستراتيجية النووية هو، أن الأسلحة النووية، وبما تنطوي عليه من قدرة تدميرية هائلة ، فرضت قيود متبادلة على حرية القرار السياسي لحل المعضلات والمشكلات السياسية باللجوء الى الخيار العسكري. ذلك أن الحرب النووية، اذا قدر لها أن تندلع ، تكون حرب دمار شامل ومتبادل تلغي فيها الحدود الفاصلة بين طرف منتصر وآخر منهزم.

بمعنى آخر، أن الخيار النووي ، أسقط من الحساب الاستراتيجي ، أو تراجع دوره الى حد بعيد ، بسبب من لا عقلانيته في ادارة الحروب والانتصار فيها، ماضياً كان ذلك، أو حاضراً أو مستقبلاً.

وما عزز من قوة هذا الافتراض ، غياب الاتحاد السوفيتي ، وهو العامل الذي كان سبباً في الغاء التناقضات الفكرية والصراعات العقائدية . ومع غياب كل هذه المكونات، ألغيت احتمالات اللجوء الى استخدام الأسلحة النووية ، وان كانت مسألة استخدامها مجرد افتراضات نظرية بحتة بسبب من افتقارها الى العقلانية اذا ما طبقت على ارض الواقع.

يقف الى جانب ذلك ويكمّله ، ثورة المعلومات التي غادر فيها العديد من دول العالم العصر الصناعي، وأخذت تلجّ ، وباندفاع شديد، العصر المعلوماتي. وانتقل تبعاً لذلك غط التفكير الاستراتيجي من الاعتماد على القوة الصناعية الهائلة والتطور المتحقق في ميدان الصناعات العسكرية الى غط آخر وهو الصناعات التكنولوجية والأنظمة الكمبيوترية. وعندها اختلف الجدل الاستراتيجي الذي أحدثته الثورة النووية باطاريجها ومنطلقاتها الفكرية عن الجدل الاستراتيجي الذي أحدثته الثورة المعلوماتية.



كل هذه العوامل أسهمت اسهاماً واضحاً في إعادة صياغة الفكر الاستراتيجي ، وهو الفكر الذي أصبح مرشحاً ، بفضل الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والأنظمة الكمبيوترية ، لأن يتحكم في ادارة انماط من الحروب وقعت ، أو يمكن أن تقع مستقبلاً .

يجمع العديد من العسكريين والمحللين الاستراتيجيين على أن حرب الخليج الثانية التي وقعت عام ١٩٩١ بين العراق والولايات المتحدة والدول المتحالفة معها ، والحرب على يوغسلافيا بقيادة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٩ وحرب الخليج الثالثة بين العراق والولايات المتحدة وبريطانيا في العام ٢٠٠٣ ، على أنها حروب تختلف جميعها ، من حيث ادارتها والأسلحة المستخدمة فيها ، عن غط الحروب التي دارت بين القوي الكبرى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي . كما تختلف ، من الناحية السوقية والتعبوية ، عن الافتراضات النظرية لسيناريوهات حروب نووية محتملة تدار بأسلحة نووية استراتيجية أو تكتيكية أو حروب وقعت بين دول العالم الثالث استخدمت فيها اسلحة تقليدية .

هذا التشخيص يدفع بنا الى القول ، أن النظرية العسكرية هي الأخرى تغيرت بسبب من التغير في غط الحروب بانتقالها من حروب العصر الصناعي الى حروب العصر التكنو-معلوماتي . والفارق الأساس الذي يتحكم بعنصر الاختلاف والتميز بين هذين النمطين من الحروب هو عامل المعرفة . اذ كما اننا لا نستطيع أن ننكر مساهمة العناصر المادية في القدرة التدميرية ودور التقنية العسكرية بما فيها التقنية النووية ، في زيادة حجم الدمار المترتب على استخدامها ، فأنا أيضاً لا نستطيع تجاهل ما للمعرفة ، ليس كعنصر للتمييز بين حروب العصر الصناعي وحروب العصر التكنو - معلوماتي انما ما لها من دور اساسي في حروب المستقبل .

والقول أن كل حرب تختلف عن غيرها من الحروب ، وأن الحروب عبر التاريخ وظفت فيها اسلحة وفنون قتالية هي الأخرى مختلفة ، هو أمر بديهي . لكن من المهم أن نفهم الى أي حد ستكون هذه الحروب ، وعبر التاريخ ، مختلفة عن حروب المستقبل سواء من حيث عقيدتها وطريقة ادارتها والأسلحة المستخدمة فيها .

ونقصد بمعامل المعرفة الذي اشرنا اليه ، هو كل ما انتجته القوة الذهنية التي تعتمد على برامج تركز على الذكاء الاصطناعي وتدرس مختلف الأعمال العسكرية الممكنة ، وحواشيب تتابع المعلومات اللوجستية والميدانية وتعمل على جمعها ومعالجتها.

ان المقوم الرئيسي في حروب العصر الصناعي كان يعتمد على مستويات متعددة من الصنوف القتالية ، كالجيوش المزودة بالأسلحة الخفيفة واسلحة الدروع والمدفعية ، وسلاح الطيران، والأساطيل الحربية . وكان الفارق، وما يزال في العديد من الحالات، في ترجيح كفة من يملكها، في اطار توازن القوى ، يعتمد أساساً على حجم الجيوش وما تزود به من اسلحة تتميز بخصائص تقنية وعلى اختلاف صنوفها القتالية. هذا فضلاً عن الفن العسكري المستخدم في ادارة المعارك ضمن السياق العام للحرب الشاملة. أما في العصر النووي، فإن الجدل الاستراتيجي كان يدور حول القدرة على التدمير بالضربة الأولى أو قدرة اسلحة الضربة الثانية على الرد الثأري - الانتقامي.

هذا النمط من الحروب ( حروب العصر الصناعي) أنتقل بفضل عامل المعرفة الى نمط آخر من الحروب تعرف بحروب العصر التكنو - معلوماتي التي تعتمد على الحاسوب والمعلوماتية والبرامج الكمبيوترية التي أدخلت على أنظمة التسليح لتزيد من فائقة قدرتها القتالية ، سواء اكان ذلك في حجم الدمار المترتب عى استخدامها، أو على مستوى الدقة المتناهية في اصابة الأهداف وسرعة الوصول اليها . وتبعاً لذلك تغير أيضاً مفهوم توازن القوى . فاذا كان التوازن في العصر الصناعي ، وكما ذكرنا سابقاً ، يعتمد على حجم الجيوش وكثافتها العددية وعدد الآلات والمعدات العسكرية ومستوى التدريب وفنون القتال المستخدمة ميدانياً فضلاً عن طبيعة القوى التي تشكل هيكل التحالف ، فان هذه العوامل التقليدية، في قياس حجم القوة وطبيعتها أصبحت وعلى الجملة ، عوامل اضافية أو مساندة لعوامل أخرى تعد مركزية وأساسية ويصعب قياسها ، وهي اجهزة ومعدات القوة الذهنية والمعلوماتية.

بعبارة أخرى، أن العوامل غير الملموسة ، التي يصعب قياسها كمياً، تحدّد ، بدون شك التوازن العسكري أكثر من العوامل العادية أو التقليدية التي يمكن قياسها كمياً بسهولة. أن معهد الدراسات الاستراتيجية (International Institute strategic studies) الذي يعتبر أحد أفضل مصادر المعلومات العسكرية في العالم وأكثرها صدقية، حيث يقدم لنا معلومات تفصيلية حول

تعداد الجيوش، وعدد الدبابات والطوافات، العربات، الطائرات، قاذفات الصواريخ أو الغواصات التي يمتلكها كل جيش في العالم، فإن هذا التقرير لا يعطينا ابداً مؤشرات حول الأهمية المتناهية للعوامل غير الملموسة المتمثلة في تقنيات الكمبيوتر والأنظمة المعلوماتية وأنظمة الإشارة التي تدخل في الصناعة العسكرية.

اذن طرقنا التقليدية في قياس ( القيمة ) في الحرب أصبحت غير وافية ومتأخرة كثيراً عن الحقائق الجديدة التي تحدد لنا القيمة الحقيقية لما يستخدم من أدوات تكنولوجيا ومعلوماتية في حروب المستقبل.

وهكذا، فإن عامل المعرفة ينافس اليوم في الأهمية الأسلحة التقليدية محدودة الفاعلية، والأسلحة النووية المعطلة من الناحية العملية، معطياً صديقه لفكرة أن من الممكن تركيع العدو من خلال تحطيم مراكز ووسائل قيادته وخلخلتها ومراقبته، وأن استخدام الحاسوب هو مؤشر للمعرفة المتزايدة في فن الحرب. وكمــــا يذهب ( آلن د. كامبن ) المدير السابق لقسم التخطيط والقيادة العسكرية في وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٩١ أن الحروب اذا ما قدر لها أن تقع فإن للحاسوب ( الكمبيوتر ) دوراً أكبر من تأثير الأسلحة التقليدية في تقرير سير المعارك وتحديد نتائجها. ويضيف ( كامبن ) قائلاً ( أن كل مظاهر الحرب ستكون مبرمجة ومعتمدة على نظم المعلومات، حيث تدير الحواسيب بشكل تلقائي مهام توجيه العمليات العسكرية في متابعة الأهداف وتدميرها ).

وفي ضوء حقائق العصر المعلوماتي، فإن حروب المستقبل ستعتمد على الذكاء الصناعي في ميدان التسليح العسكري ومنظومات الأسلحة التقليدية، البرية والبحرية والجوية والفضائية، لتجعل من ميدان المعركة حقيقة صورية وقوة حاسوبية تحدد الأهداف وطريقة معالجتها، نظم عرض العمليات ونتائجها، والتقنيات المتعلقة بها. وكما يقول ( جيري هاريسون ) المدير السابق لمختبرات البحوث والاثماء في الجيش الأمريكي ( أن البرمجة وحدها ستسمح بتحديد النتائج الباهرة في حروب المستقبل ).

أن عصر المعلومات، الذي هو نتاج عامل المعرفة، يؤشر لنا اليوم مرحلة جديدة من مراحل التطور التكنولوجي امتزجت في عناصر ثلاث ثورات رئيسية الأولى، الانفجار المعرفي الضخم ( ثورة المعلومات ) المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة، والذي أتاح هامشاً واسعاً للسيطرة عليه والاستفادة منه



بواسطة تكنولوجيا المعلومات. الثانية، ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية ، مروراً بالتلفزيون والنصوص المتلفة ، وأنهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية. وهناك ثالثاً، ثورة الحاسبات الالكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة، وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندجت معها شبكة الانترنت.

ومنذ اوائل التسعينات ، بدا واضحاً أن العالم يمر بمرحلة تكنولوجيا اتصالية جديدة تتسم بخاصية اساسية وهي ، المزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية. والمرتكزات الأساسية لنمو هذه المرحلة وتطورها هي الحاسبات الالكترونية المتضمنة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، الألياف الضوئية وأشعة الليزر والأقمار الصناعية.

النظرية العسكرية، لم تكن في الواقع، بعيدة عن هذا التحول في العصر الصناعي والتطور الذي أحدثه العصر المعلوماتي، بل كانت حريصة على مواكبته واستثماره بهدف توظيف منجزاته بما يخدم أهداف عقيدتها القتالية. وقد برز هذا الدور المؤثر للثورة المعلوماتية - الاتصالية في النظرية العسكرية بفعل عاملين الأول، تمثل بربط نظم السلاح إلكترونياً ، سواء عن طريق الربط المباشر اعتماداً على نظم آلية التحكم في أدائها ، أو غير مباشر، وذلك باستخدام وسائل الاتصال الحديثة لتمكين مراكز القيادة من القيام بهذا التحكم عن بعد. أما العامل الثاني ، فقد تمثل في تقليص عامل البعد الجغرافي والفارق الزمني الفاصل بين مناطق عمليات الوحدات العسكرية نتيجة زيادة مدى نظم السلاح ومعدلات سرعتها في الاصابة ودقة التهديد . هذا يعني، أن التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات والأجهزة الكمبيوترية أدت الى دمج نظم السلاح آلياً في نظم الكترونية مرتبطة بمراكز القيادة والسيطرة، وبالتالي أدت استبدال العنصر الانساني تدريجياً بوسائل تحكم آلية. ومما ساهم في دفع هذا الاتجاه نحو سرعة التطور التحسن المستمر في دقة ومدى وسائل الاتصال والتوجيه. فكلما ازداد مدى نظم السلاح ضاقت الفترة الزمنية اللازمة المتاحة للقوات المعادية لاتخاذ تدابير لمواجهةها.

أن مجمل هذه العوامل، كزيادة الاعتماد على النظم الآلية والالكترونية لتحقيق السرعة والدقة المطلوبة في نظم السلاح ، وربط العمليات التنظيمية ونظم السلاح آلياً ، اثرت ، وعلى الجملة، على ادارة العمليات العسكرية وعلى الأبعاد الزمانية والمكانية للحرب ذاتها. فالزمان أصبح مختصراً بفعل عامل السرعة كما لم يعد للمكان أية حصانة

دفاعية سواء بالخواجز الطبيعية أو الاصطناعية أو بالمسافات المتباعدة . اما دقة الاصابة وحجم الدمار فقد خرج عن القياسات المألوفة للأسلحة التقليدية.

وباختصار يمكن القول، أن الجوانب الاستراتيجية ( السوقية ) والتكتيكية (التعبوية) لمفهوم الحرب وادارتها تغيرت جميعها في اطار النظرية العسكرية.

أن الافتراض الأساس الذي تنهض عليه النظرية العسكرية في العصر التكنو- معلوماتي يقوم على فكرة مفادها، أن استمرار تطور تكنولوجيا المعلومات وتنامي معدلاتها الحالية من شأنه أن يحدث تغيراً " نوعياً " حرصت التحليلات العسكرية الاستراتيجية على وصفه بـ ( ثورة تقنية في نظم السلاح التقليدي ) بحيث يسمح دمجها بمنظومات استطلاع ضاربة تجمع بين نظم اسلحة الجو القتالية ( صواريخ تقليدية، طائرات مقاتلة، قاذفات استراتيجية) ونظم الرصد والاستطلاع في منظومات بالغة التعقيد يتم ادارتها والتحكم فيها آلياً لتعطي مرونة عالية لاستهداف العدو بدقة فائقة وبسرعة تفوق المعدلات العادية التي اعتادت عليها القوات التقليدية في ادارة عملياتها العسكرية.

وهنا تعد الأسلحة الذكية نموذجاً فريداً لهذا الأنجاز التكنو- معلوماتي- الاتصالي في اطار عملية دمج الأنظمة الكومبيوترية بالأسلحة التقليدية لمنحها خصائص قتالية متطورة، كدقة التصويب وسرعة الوصول الى الهدف، وحجم الدمار المترتب عليها، فضلاً عن صعوبة اكتشافها من قبل أجهزة الرصد الأرضية الرادارية المعادية.

فالذكاء الصناعي العسكري، والأسلحة الذكية ، يعني تزويد السلاح بوسيلة تمنحه القدرة على التعرف الذاتي على الهدف ، وتحديد المسار الآمن للوصول اليه باستخدام الكومبيوتر وبرامج الحاسوب المتقدمة. أن الخاصية الأساسية لهذه الأسلحة تتميز بالقدرة على التحكم بمسارح العمليات عن بعد، واصابة اهداف عسكرية ميدانية ( كنقاط تركز قوات العدو وحشوده العسكرية، ومقرات قيادته الميدانية، وقواته الدفاعية والهجومية) . كذلك القدرة على اصابة أهداف داخل العمق الاستراتيجي للعدو كالمنشآت الاقتصادية ومقرات القيادة المركزية ، المراكز الصناعية ، شبكات الاتصال ، مراكز توليد الطاقة ... الخ).

كما وأن الأسلحة الذكية تتميز بخاصية القدرة المتناهية في اصابة الهدف، فهي قادرة على الوصول الى الهدف بنسبة قريبة من النسبة الافتراضية . وقد ارتفعت دقة هذه

الأسلحة بدرجة كبيرة ، كما ارتفعت دقة الذخائر أو بعض القنابل من ١٠% الى ٥٠% في مجال اصابتها للهدف. هذا يعني أن الأسلحة الذكية، التي تعتمد على البرامج والأنظمة الكمبيوترية ، قادت الى تطوير مهام وقدرات أنظمة التسليح الرئيسية ابتداءً من حاملات الطائرات التكتيكية والقاصفات الاستراتيجية. فبعد ان كان غط التفكير التقليدي يذهب الى شن عدة طلعات جوية لضرب هدف واحد، أصبح بالامكان التفكير في ضرب عدة أهداف بطلعة جوية واحدة.

كما تمكنت الأسلحة الذكية من تطوير ادارة العمليات الحربية، وخصوصاً في مجال استخدام الصواريخ التي تطلق من مسافات بعيدة . فبفعل التكنولوجيا الكمبيوترية أصبح بالامكان توجيه مسارات الصواريخ التكتيكية لتدمير اسلحة الدروع عن بعد مائة ميل خلال دقائق من اكتشافها. كما أصبح بإمكانها التعرض للأهداف الجوية داخل العمق الاستراتيجي وباشتباك آمن مع العدو.

وقد اكتسبت هذه الأسلحة والذخائر الذكية اهمية اضافية بفعل تطوير نظم تسليحية رئيسية ذات اهمية خاصة يمكنها اطلاق تلك الذخائر أو الأسلحة في ظروف مناسبة ، ومن مواقع مناسبة وباتجاهات متعددة بهدف تشتيت الجهد العسكري الميداني للعدو وارباك قيادته المركزية. ومن أهم هذه النظم التسليحية هي القاذفات الأمريكية الخفيفة من طراز (F-117) ستيلث، (B-2) ستيلث ايضاً، وهي قاذفات قنابل استراتيجية متعددة الأغراض ( القتال الجوي وقصف أهداف ارضية) يصعب اكتشافها رادارياً من قبل العدو، وتتميز بالدقة المتناهية في اصابة أهدافها بفعل توجيهها عن طريق الأقمار الصناعية، ويمكن للقاذفة من طراز (B-2) أن تتعامل مع (١٦) هدفاً في وقت واحد ويمكن امدادها بالوقود جواً.

والى جانب الأسلحة والذخائر الذكية ، هناك أجهزة وأدوات الفضاء كالأقمار الصناعية والمنصات الفضائية التي تلعب دوراً كبيراً بتزويد سلاح الجو، وبسبب من تركزها الفضائي ، بشبكة اتصالات شاملة لمنطقة العمليات ( ارسال المعلومات باللاسلكي والفاكس والتلكس) ، حيث تعمل على تأمين الاتصالات وحركة المعلومات والرسائل المتبادلة بين القيادة المركزية وقيادة قوات الميدان، برأ وبحراً وجواً لتحقيق سيطرة عالية على مسارح العمليات.



وعلى هذا يمكن القول أن منظومة الأقمار الصناعية أضافت بعداً قتالياً رابعاً هو البعد الفضائي. فإذا كان البعد البري قوامه المشاة وسلاح الدروع والمدفعية، والبعد البحري قوامه سلاح الغواصات والأساطيل الحربية والبعد الجوي قوامه سلاح الطيران والقوة الصاروخية، فإن البعد الفضائي قوامه الأقمار الصناعية والمنصات الفضائية، ومعها أصبح الفضاء يمثل بحق البعد القتالي الرابع.

إن الأقمار الصناعية المخصصة لعمليات الأرصاد الجوي تعد مصدراً موثقاً به بالحصول على بيانات عن الطقس عند تخطيط المعارك برّاً وبحراً وجواً. أما الأقمار الصناعية الملاحية فهي تساعد على إرشاد القوات المسلحة خلال عبورها ليلاً صحارى غير محددة على الخرائط. فالنظام الملاحي الذي يستخدم الوقت وتحديد المدى (Naf star G.BS) قادر على تحديد مواضع القوات المعادية ونقاط تركزها وتحركاتها. كذلك يعمل على تنسيق تحركات القوات وتحديد اتجاهات حركتها نحو أهدافها الميدانية. فضلاً عن المساعدة في توجيه الصواريخ التي تطلق من مسافات بعيدة.<sup>(٢٠)</sup>

أما الأقمار الصناعية، الخاصة بالتصوير المتعددة الأطياف، فهي تزود القيادة المركزية والقوات الميدانية بمنظور واسع التضاريس والنشاطات العسكرية التي تجري في مسارح العمليات، كما تساعد واضعي الخرائط العسكرية لمسح ساحات القتال واستطلاعها وتعقب حركات القوات المعادية ومواقع تركزها، تحديد الأهداف المعادية، طرق معالجتها، التشويش المضاد، ابتكار أهداف وهمية أمام العدو لغرض تضليله وتقييم خسائر المعارك والاصابات التي حققتها الأسلحة الموجهة الدقيقة التصويب. فضلاً عن قدرتها على تحديد المواقع والمنشآت الحيوية داخل العمق الاستراتيجي للعدو بهدف تدميرها من قبل الأسلحة الجوية والصاروخية.<sup>(٢١)</sup>

هذه القيمة الاستراتيجية لمنظومة الأقمار الصناعية والمنصات الفضائية يؤكددها (وليام بري) مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بقوله ان نظام القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات الاستخبارية التي توفرها الأقمار الصناعية وأنظمة الرصد الكمبيوترية من شأنها أن تخلق بيئة مشوشة للعدو، وتوفر لنا فرصة الانقضاض عليه لتدمير قوته العسكرية وشل عصب حياته الاقتصادية والصناعية)<sup>(٢٢)</sup>. وفي رؤية استشرافية لطبيعة الحروب المستقبلية، يذهب (ستيفن لمباكسي) الى القول ( سوف تكتسب السيطرة على الفضاء في المستقبل الأهمية ذاتها التي تتسم بها السيطرة على

البحار، أو السيطرة على الأجواء في الوقت الحاضر، وهذا يعتمد على أهمية القضاء بالنسبة الى مجريات حرب معينة والنتائج التي تتمخض عنها. وشأن كل انواع القوة الأخرى، يمكن للقوة الفضائية أن تؤمن قدرات فريدة تلعب دوراً مكماً لأي جهد قتالي محتمل<sup>(٢٣)</sup>

الى جانب منظومة الأقمار الصناعية ، المنصات الفضائية ، هناك طائرات الرصد والانذار المبكر من نوع (الأواكس) و(جي-ستارس). وطائرة الأواكس هي طائرة من نوع بوينغ (٧٠٧) مجهزة بالحواسيب وأنظمة الاتصال والرادارات وأجهزة الكشف ، تكتسح السماء بزاوية ٣٦٠ درجة، في كل الاتجاهات ، بغية كشف الطائرات والصواريخ المعادية، ومن ثم إرسال مؤشرات تصويب للطائرات المعترضة أو للوحدات البرية. أما طائرة (جي-ستارس) فهي طائرة مشاهمة لطائرة الأواكس ، مهمتها اعطاء القادة على الأرض صوراً دقيقة لتحركات العدو العسكرية ومن مسافات متباعدة تقارب ٢٥٠ كم وبمختلف الأحوال الجوية بهدف تدميرها. كما أن هذه الطائرات تساعد الطائرات القاذفة والمقاتلة على تحديد الأهداف الجوية والأرضية لتدميرها بدقة بالغة.

محمل هذه الخصائص ، التكنو معلوماتية للأسلحة التقليدية والأنظمة الفضائية المجسدة بالقوة الذهنية كالحواسيب ، نظم المعلومات ، الأجهزة والمعدات الكومبيوترية ، منظومة الأقمار الصناعية ، جميعها اسهمت في اعادة صياغة النظرية العسكرية وعقيدتها القتالية التي أخذت تركز على ضرورة السيطرة على المجال الجو- فضائي ، اذ يتم من خلاله توجيه ضربات جوية وقصف طويل المدى بغية تدمير مراكز قيادة العدو وتعطيل أنظمة اتصالاته، استباق المبادرة، الضرب بالعمق الاستراتيجي للنبيل من بنية العدو الاقتصادية والصناعية، منع صفوف العدو من المشاركة في القتال، تكامل العمليات الجوية مع العمليات البرية والبحرية وتزامن جهدها العسكري الميداني، تجنب الهجوم ضد نقاط القوة لدى العدو. وفوق كل ذلك معرفة ما يفعله العدو ومنعه من معرفة ما يفعل الطرف الآخر.

أن العقيدة العسكرية تتغير في جيوش العالم بأسره. ولكن اذا نظرنا اليها عن كثب، وبغض النظر عن مصادرها، فإن الموضوعات المركزية لهذه العقيدة هي اليوم موضوعات عقيدة الحرب الجوية (Air land Battle) المدعومة بمنظومة الأقمار الصناعية. ومعها، وبسبب منها، تحول الجهد العسكري الميداني في اطار النظرية العسكرية من المجال الأرضي

الى المجال الجو- فضائي ، وبالشكل الذي يمكن القول فيه، أن حروب المستقبل ستحكمها عقيدة الحرب الجوية، وهي حروب تدار بأسلحة تقليدية ولكن على درجة عالية من الكفاءة القتالية وتتحكم فيها الأنظمة الكومبيوترية والأقمار الصناعية. والمنظومة القتالية التي ستحكم هذه الحروب تتشكل من ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

١. منظومة الأسلحة الجوية والمنصات الفضائية المساندة لها. ومهمتها الرصد الشامل لميدان المعركة.

٢. منظومة الأسلحة الجوية والصاروخية. ومهمتها تدمير قوات العدو الميدانية وأهدافه الحيوية والاستراتيجية وتدمير شبكة اتصالاته ومواصلاته.

٣. منظومة القيادة والسيطرة. ومهمتها ادارة العمليات العسكرية والأشراف عليها وتوجيهها.

ومن خلال كل ما تقدم يمكن أن نتوصل الى الفرضية التالية:

من يسيطر على الفضاء يسيطر على المحيط الأرضي.  
ومن يسيطر على المحيط الأرضي يملك مفتاح السيطرة العسكرية.  
ومن يملك مفتاح السيطرة العسكرية يستطيع أن يحسم الحرب لصالحه.  
وبصياغة مختصرة لهذه الافتراضات النظرية يمكن القول ، أن السيطرة على البعد الجو- فضائي تتيح امكانية السيطرة على المجال الأرضي، وأن السيطرة على المجال الأرضي- من خلال البعد الجو- فضائي - توفر امكانية حسم الحرب.  
هذا يعني ، وبعبارة مقاربة ، أن حسم الحرب سيكون لصالح الدولة التي تفرض سيطرتها على المجال الجو- فضائي . وهذه الاستراتيجية استراتيجية الأسلحة الجو- فضائية ، التي هي نتاج عصر التكنو- معلوماتية، هي التي ستحكم بحروب المستقبل.



#### هوامش الفصل الرابع:

- ٠١ أنظر: ادوارد ميد ، رواد الاستراتيجية الحديثة ، ترجمة محمد عبد الفتاح ابراهيم ، بغداد، ١٩٨٥.
- ٠٢ راجع بذلك: د. كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الاستراتيجية ، شركة اياذ للطباعة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٧٠ وما بعدها.
- ٠٣ نفس المرجع ، ص ٧١.
- ٠٤ كارل فون كلاوز فيتز، في الحرب، الكتاب الأول، ترجمة اكرم ديري ، بيروت ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، السنة بلا، ص ٨٠.
- ٠٥ يراجع في مفهوم الحرب ، كلاوز فيتز، نفس المرجع ، ص ٨٠ وما بعدها.
- ٠٦ كارل فون كلاوز فيتز ، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف، ١٩٦٩، ص ١١٦.
- ٠٧ أنظر في افكار جوميني ، الجنرال باليت، أصول المعرفة العسكرية ، ترجمة ، مصطفى الجمل، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١ ، ص ٥١.
- ٠٨ ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم ، ترجمة الهيثم الأيوبي ، بيروت ، دار الطليعة ، ط ١ ، ١٩٦٧ ، ص ٤٠٢.
- ٠٩ نفس المرجع ، ص ٤٠٢.
- ٠١٠ نفس المرجع، ص ٣٨٧.
- ٠١١ نفس المرجع ، ص ٤٠٣ - ٤٠٤.
- ٠١٢ نفس المرجع ، ص ٤٠٩ - ٤١٠.
- ٠١٣ يراجع في أفكار اندريه بوفر مؤلفه، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة اكرم ديري والهيثم الأيوبي ، بيروت ، دار الطليعة، ط ١ ، ١٩٦٧ ، ص ٥٠ وما بعدها.
- ٠١٤ أنظر بذلك :

Andrew Scott, The Functioning of the International political system, Macmillan, N.Y. 1967, p. 47.

Ideological Formulations in world politics, in , Charles Leach and Abdul A-said , Concepts of International political, prentice Hall , NJ, 1970 , pp-212-225.

١٦٠ . ضم حلف شمال الأطلسي كل من، الولايات المتحدة، كندا، بلجيكا ، الدانمارك ، فرنسا،  
أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، بريطانيا، تركيا، اليونان ،  
ألمانيا الغربية. أما حلف جنوب شرق آسيا، فقد ضم كل من، الولايات المتحدة، بريطانيا،  
فرنسا، استراليا، نيوزلندا، الباكستان ، تايلاند، الفلبين. وضم حلف المعاهدة المركزية  
السننوك كل من ايران ، تركيا، العراق ، بريطانيا.

١٧٠ . أنظر في الاستراتيجية السوفيتية، د. اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية  
، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٧٩، ص ١١٥ .

١٨٠ . اندريه بوفر ، الردع والاستراتيجية، ترجمة أكرم ديري ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة  
والنشر، ١٩٧٠ ، ص ٤٧ .

١٩٠ . نفس المرجع ، ص ٤٧-٤٨ .

٢٠٠ . انظر بذلك: ستيفن لمباكيس ، السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية، دراسات  
عالمية ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد (٢)، ص ١٠  
وما بعدها.

٢١٠ . نفس المرجع ، ص ١٧ .

٢٢٠ . Willian J.perry, Desert storm and Deterrence , Foreign affairs, June ,  
Fall, 1991, pp. 78-79.

٢٣٠ . ستيفن لمباكيس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

## الفصل الخامس

### استراتيجية الردع





**الفصل الخامس**  
**استراتيجية الردع**  
**المبحث الأول**  
**في معنى ومفهوم الردع**

لا جدال في أن موضوع الردع يعد من بين الموضوعات التي أنشغل بها الفكر الاستراتيجي ولعقود من الزمن. وقد شكلت الأطاريح الفكرية التي انصرفت الى معالجة هذا الموضوع، مقومات أساسية تصلح لبناء نظرية بشأنه ، ذلك ألما تعتمد على ( قوانين ) ، كما يصفها ( أندريه بوفر ) ، تبلغ من شدة صرامتها ووضوحها وصياغتها المنطقة حدأ قد لا يقبل الطعن بها، على الأقل، من الناحية النظرية ، ذلك أننا لو فحصنا الركائز التي يبنى عليها المفهوم من حيث معطياته الفكرية والنتائج التي ينتهي إليها ، ومن خلال آلية عمل عناصرها البنائية ، لوجدنا أنفسنا أمام بناء فكري - نظري لا يتردد الكثير عن وصفه بأنه متكامل.

وعند الوقوف على التعاريف التي جاءت على موضوع الردع نجدها تحمل مظاهر الثبات لحقيقة لا تستدعي التوقف عندها كثيراً للشك بصدق مقوماتها . فامتلاك القدرة على إلحاق الأذى وترتيب القصاص أو العقاب هي ركيزة التهديد القابل للتنفيذ في مواجهة الغير. وعامل الخوف والحشية من أن يتحول التهديد إلى عقاب بقوة السلاح هي أساس الامتناع عن الإقدام على عمل غير مرغوب فيه من قبل الطرف المهدد ( بالكسر).

وبالجملة ، لا تخرج التعاريف التي أعطيت للردع عن هذا المعنى ولا تحيد عنه، فمن حيث الدلالة ، ينصرف الردع الى منع الخصم من الاقدام على عمل ما، أو تبني سياسة معينة لا يرضيها الطرف الرادع ، وذلك باشعاره ان المخاطر التي سيتعرض لها، أو الأكالاف الواجب عليه دفعها ، ستكون أكبر من المنافع التي يمكن أن يحصل عليها من جراء إقدامه على ذلك العمل أو تلك السياسة.

وقد عرف (بوفر) الردع بالقول ، أنه يهدف الى (( منع دولة معادية من إتخاذ القرار باستخدام أسلحتها ، أو بصورة اعم، منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين، باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً ))<sup>(١)</sup>

يتضح من التعريف ، أن الردع كسياسة ، ينصرف الى نقل موقف معين ، أو نية ما ، إلى الخصم من أجل العدول عن فعل باشر به ، أو الابتعاد عن نية القيام بفعل لا يرتضيه المهدّد. وهو كاستراتيجية ، يسعى إلى توظيف وسائل القوة عن طريق التهديد باستخدامها لضمان أوضاع لا يرغب الطرف الرادع أن تتغير ، ذلك أنّها تتوافق مع أهداف سياسته العليا ، أو أنّها تنسجم معها.

والأساس النظري الذي تبنى عليه فكرة (المنع) هو التهديد بمباشرة القوة لمنع الطرف المعنى عن تنفيذ ما ينوي القيام عليه. وهنا تدخل القوة ، بدلالة القدرة على إنجاز الفعل المؤثر ، عاملاً حاسماً في إقناع الخصم على الإمتثال لإرادة الطرف الذي ينفرد بسمّة التفوق فيها. وبذلك يصبح التفوق الحاسم هو مفتاح الردع ، ودون سواه لا يؤمن الردع مبتغاه.

والردع هو حوار الإرادات المتصارعة بين خصمين ، يرمي أحدهما ، أو كلاهما ، إلى منع الطرف الآخر من القيام بعمل أو أعمال لا يرتضيها. وبهذا المعنى ، فإن الردع يعتمد على ركنين أساسيين أحدهما مادي ، وينطوي تأمين كل مقتضيات القدرة ومستلزماتها على إنزال العقاب ، وعلى نحو لا يقبل الشك باستخدام القوة. والآخر ، معنوي - سيكولوجي ، يهدف إلى إيقاع التأثير النفسي على الخصم من خلال إقناعه بمجدوى الإنصاع للطرف الرادع ، وبخلافه فإن الخصم سيتلقى عقاباً لن يكون بمقدوره تحمل كلفته.

وإمتناع الخصم عن المباشرة بالعمل ، هو في الواقع متأثر من نتيجة إدراكه بكلفة المخاطرة التي قد يتعرض لها. وبذلك ينطوي الردع على عملية حسابية ، أو موازنة عقلانية ، تقارن بين المغامرات التي يمكن الحصول عليها والخسائر التي يتوجب دفعها أو تحملها من جراء الإقدام على عمل لا يكون موضع رضى أو قبول من قبل الطرف الرادع.

فالردع هو أولاً وقبل كل شيء ، فعل يستهدف عقل الخصم وليس فعله ، حيث ينتج التأثير على إدراكه إمتناعه عن فعل ما ينوي القيام به . ويكون التهديد جزءاً متمماً ولا غنى عنه لإيقاع التأثير على الجانب النفسي على الخصم.

وفضلاً عن التهديد ، يعتمد الردع أيضاً على المصادقية . فحتى يؤتى الردع ثماره ، على الطرف المهدّد أن يظهر للطرف المهدّد قدراً عالياً من المصادقية في تنفيذ ما توعد به . وهنا تكون المصادقية هي أساس الإدراك الردعي لدى الخصم ، حيث تزرع القناعة لديه بأنه سيعاقب بشدة إن هو أقدم على فعل يراه المهدّد يستدعي الرد الانتقامي الصارم. فالعزم



على تنفيذ العقاب هو اساس القوة الرادعة ، إذ ليس منطقياً أن يصدر التهديد ما لم يقرن بالعزم والتصميم على التنفيذ، وهذا هو مبعث المصادقية فيه.

نظرية الردع ، وبهذا المعنى، تستند إذن على جملة ثوابت . ألها تفترض أولاً، توفر المقدرة على التهديد بالانتقام وإلحاق الأذى الفادح بالخصم ان هو أقدم على عمل يخرج عن مايريده الطرف الرادع. وثانياً، ألها تفترض التصميم على إستخدام المقدرة التآرية دون أن يترك ذلك أي إحساس لدى الطرف المرتدع باستعداد الطرف الرادع على التراجع. أما العنصر الثالث، فيتمثل بالمقدرة على الإضرار بالخصم بدرجة تفوق ما قد يتوقعه من مكاسب نتيجة مباشرته بعمل لا يرتضيه الطرف الرادع، حيث يلغي عنده حتى الهامش الضيق، إن وجد، بأنه قادر على إحراز نتائج حاسمة في مقابل خسائر محدودة يمكن تحملها فيما لو أقدم على الخيار العسكري . إذن، نظرية الردع تشترط توافر جملة عناصر:

(١) إمتلاك القدرة على إيقاع التأثير المادي والمعنوي على الخصم.

(٢) إن إمتلاك القدرة على إيقاع التأثير بجانبه المادي والمعنوي هو الذي يؤهل من يملكها على ممارسة التهديد بها.

(٣) إن التهديد القابل للتصديق من قبل الخصم يؤثر في قناعاته وينسحب إلى إرادته ليدفع بها إلى الإمتناع عن سياسات أو إتخاذ قرارات لا تنسجم مع إرادة الطرف المهدد.

(٤) إذا لم يستجب الطرف المهدد (بافتح) لإرادة الطرف المهدد(بالكسر) ، عليه أن يتوقع عقاباً لا يكون قادراً على تحمله.

هذه الاشتراطات هي بمثابة مظاهر أساسية لأية سياسة ردعية، وهي تميل إلى أن تكون ثابتة وغير قابلة للتلاعب بعناصرها أو مكوناتها البنائية . مظاهر الثبات هذه تقودنا إلى القول ، ان الردع الناجح، هو محصلة تفاعل المقدرة الانتقامية، وصدق النوايا لتنفيذ التهديد وتحويله إلى عقاب. يضاف إلى ذلك قناعة الخصم وإستجابته لطبيعة التهديد المسلط عليه.

وهنا، علينا أن نلاحظ ، أن هذه الثوابت ، تشكل من حيث أدائها الوظيفي وحدة متكاملة ، ذلك أن غيابها ، أو تعطل أداء أحد عناصرها فإن الردع يفشل في تحقيق مسعاه، وعندها تتلاشى من أمامنا هذه الظاهرة.

يمكن أن نستنتج في ضوء الذي تقدمنا به، أن الردع سياسة تنصرف إلى تحقيق أهداف دون أن تقتصر بأفعال مباشرة، وبالتالي فهو، أي الردع ، لا ينطوي على الأستخدام الفعلي للقوة. أنه تهديد بها وليس إستخدام لها، يظهرها الرادع ولا ينفذها بحق المرتدع ،

ألمّا تستخدم بهدف تخويف الخصم عن طريق زرع القناعة لديه بالقدرة على الاقتصاص منه ومن دون أن تتحول النوايا الى فعل يلحق الأذى به. وهذا الحد الفاصل بين التهديد باستخدام القوة، واستخدامها فعلاً هو الذي يشكل معنى الردع وكنهه. وبخلافه، أي عندما يتحول التهديد إلى عقاب ، فإننا والحالة هذه لا نكون أمام وضع رادع، بل وضع اشتباك وقاتل فعلي للإرادات المتصارعة، حيث تكون القوة ، وبمختلف أشكالها قد عبرت عن نفسها بشكل سافر. في هذه اللحظة ، يكون الردع قد عجز عن تأمين غاياته الأساسية.

## المبحث الثاني

### استراتيجية الردع التقليدي والنووي

إذا كان الردع ظاهرة يمكن رصدها على صعيد التعاملات والتفاعلات بين وحدات النظام الدولي فإنه يمكن التمييز، من حيث أدائها الوظيفي، بين نوعين من الردع وذلك في ظل طبيعة ونوعية الأسلحة المستخدمة، وهما، الردع التقليدي، والردع النووي.

#### ١٠ الردع التقليدي:

قبل التغير النوعي الذي طرأ على منظومة الأسلحة التقليدية، والمتمثل بالثورة في شؤون التسليح التي أحدثها السلاح النووي بعد الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين، كان الردع يقوم على فكرة القدرة على تحقيق الانتصار في الحرب إذا اندلعت، وإنزال هزيمة ساحقة بالعدو بدحره وتدمير جيوشه، بل وحتى إمكانية احتلال الأرض، أو على أقل تقدير، فرض الإرادة السياسية بعد الانتصار عليه عسكرياً إذا لم يستجب الطرف الآخر لمطالب الطرف الرادع.

لذا كان الخوف من العقاب، إذا ماتم تجاهل تهديدات الطرف الرادع، يتوقف، وإلى حد بعيد، على تقدير من هو الطرف الذي يملك القدرة على الانتصار في الحرب. لذلك أيضاً، كان التهديد بالعقاب، الذي يعتمد تنفيذه على إلحاق الهزيمة في الحرب، يشكل رادعاً للعدو. فالتقدير الصحيح للثمن الواجب دفعه في حالة عدم إنصياع الطرف المرتدع لشروط الطرف الرادع كان مرتبطاً بقياس الطرف المرتدع لاختلال أو لا توازن العوامل التي تسهم في بناء قدرته وتجعله متراجعاً بالقياس مع تلك العوامل التي تبني عليها قدرة الطرف الرادع وتجعله في وضع يتفوق فيه على خصمه.

فالردع يتحقق هنا عندما يتأكد الفارق النوعي والكمي للعوامل التي تتشكل منها القوة المادية وغير المادية، والتي تكون بحوزة أي من الطرفين المتقابلين عندما تترجم إلى قدرة فعلية لممارسة تأثير ناجع أو سلوك ضاغط على الطرف الآخر.

وعليه، كانت قيمة الردع وآلية عمله وشروط نجاحه تعتمد جميعها على تلك العوامل التي تزيد من حالة الاقتدار العسكري التي يملكها طرف معين لتجعل من مسألة الحرب قضية خاسرة لغيره، ومقترنة بشيئية الانتصار وحتميته بالنسبة إليه.

والقوة المتفوقة والقادرة على ممارسة تأثير رادع وفعال يدخل غي بنائها عدة مكونات :



المكون الأول : التفوق في عنصر الكم البشري الموظف في القتال، أي التفوق في عدد المقاتلين الذين يشكلون جيش الدولة. أن عدد الجيوش المقاتلة ، وطريقة تشكيلها (ألوية ، فريق ، فيالق) وكيفية نشرها وتوزيعها في ميدان المعركة مع القوات المتجحفلة معها وحجم القوات المساندة لها ، فضلاً عن الجهد العملياني - التعبوي وكيفية إدارته ضمن خطط السوق الميدانية، جميعها تشكل عنصراً من أهم عناصر التفوق العسكري وتأمين القدرة على كسب الحرب وإحراق الهزيمة بالعدو إذا وقعت.

إن إدراك قوة هذا المكون من قبل العدو يحمله على التفكير مسبقاً باحتمالات خسارته عسكرياً . مما يجعل من هذا العامل رادعاً يقيد من حركته ويمنعه من القيام بأعمال غير مرغوب فيها.

المكون الثاني: التفوق في أسلحة القتال كسلاح المدفعية والدروع وسلاح الطيران لتأمين كثافة نيران وقوة تدمير يصعب تفاديها أو التفوق عليها.

المكون الثالث: التفوق في مجال المناورة الميدانية كتأمين عنصر المفاجأة أو المبادرة بالضربة الأولى وبمجموع واسع النطاق يستهدف مراكز قيادة العدو، ومفاصل تجمع قواته وقطعاته الهجومية الأمامية. وضرب طرق مواصلاته وخطوط إمداداته ، ومراكز الإسناد الخلفية ونقاط الدعم اللوجستية . كذلك تأمين القدرة على المناورة وسرعة نقل المعركة في ميادين وجبهات متعددة بفتح أكثر من جبهة واحدة بغية إرباك العدو وإضعاف سيطرته الميدانية.

المكون الرابع : التفوق في مجال المناورة السياسية في تأمين جبهة واسعة من التحالفات العسكرية تتجسد في تعدد القوى المتحالفة ضد العدو يصعب عليه مواجهتها والانفتاح عليها . وبالمقابل يجري العمل على إضعاف تحالفات العدو العسكرية والسياسية ، الأمر الذي يزعزع إرادته، ويزرع الشك بطبيعة قدراته ، مما يضعف لديه نزعة الميل إلى الحرب أو استخدام القوة العسكرية في مواجهة الغير. هذا المكون مثلته سياسة توازن القوى ، حيث أن التوزيع المتكافئ للقوى بصيغة الأحلاف يشكل رادعاً على إرادة الدول في إثارة الحرب. كذلك نظام الأمن الجماعي الذي يهدف، أولاً وقبل كل شيء ، إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب غيرها ، وذلك عن طريق إتخاذ إجراءات وتدابير دولية جماعية كقوة ضغط رادعة لمحاولات التغيير.

وعليه، يمكن القول، أن نظامي توازن القوى والأمن الجماعي قاما في جوهرهما على فكرة الردع . بل أنهما شكلا إحدى الركائز القوية لاستراتيجية الردع التقليدي، ذلك أنهما يحولان دون إقدام دولة على استخدام قواها بهدف الإخلال بالأوضاع القائمة . وهذا لا يمكن أن يتحقق الأمن خلال مواجهة العدوان بقوة أكبر منه، ويكون بمقدورها رفع درجة المخاطرة أمامه باعتبارها هي أكبر القوى الرادعة لإيقافه وإحباط وشل إمكانياته في التصرف.

وترتبط هذه النتيجة بالافتراض الذي يتبناه النظامان، والذي يشكل أساس فكرة الردع ، وهو أن السلوك الدولي يبنى على عنصر الترشيذ ، أي الميل إلى إجراء موازنات مستمرة بين جانبي المخاطرة المحتملة والمزايا المتوقعة حتى إذا ما كانت حسابات المخاطرة أعلى من حسابات المنافع المتوقعة ، امتنعت الدول وأحجمت عن ممارسة العدوان بما يبقى على إطار الوضع القائم دون تغيير.

وإذا كان تطبيق فكرة الردع في نظام توازن القوة ينصرف إلى التعادل النسبي في توزيع قوة المحاور، أو الأحلاف والأحلاف المضادة، فإن هذه الفكرة ، أي فكرة الردع، تنصرف في نظام الأمن الجماعي إلى التفوق الساحق في قوة المجتمع الدولي في مواجهة الدولة المعتدية ، أو التي تحمل نوايا لترتيب العدوان.

## ٢٠ الردع النووي:

اكتسب مفهوم الردع في ظل الأسلحة النووية معنى أكثر عمقاً وأهمية عما كان عليه في عصر الأسلحة التقليدية. وتكفي الإشارة إلى أن الردع التقليدي، ورغم أهمية العناصر التي كان يتشكل منها، إلا أنه لم يمنع القوى الأوربية من الدخول في حروب طاحنة كان آخرها الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي.

ولكن، وبعد إنتهاء هذه الحرب، ومع ظهور السلاح النووي ، لم تشهد أوروبا لا بقواها الرئيسية ، وى بالقوتين العظيمتين، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، حروباً كذلك التي كان يعج بها المسرح الأوربي ومناطق أخرى من العالم قبل الثورة النووية في ميدان التسليح، رغم تنوع وتعدد المصالح وتعقدها وتشابكها، ورغم حدة الضغوط التي كانت تفرضها الأيديولوجيات المتعصبة والمتشددة في تأكيدها على مبدأ حتمية الصراع وضرورة إنهاء الآخر وإقصائه بالقوة العسكرية. رغم ذلك كله ، لم تقع الحروب سواء على مستوى

القوتين العظيمتين المتسلحتين بالأسلحة النووية ، حيث انتقلت بسياستها من حتمية الصراع إلى إمكانية التعايش السلمي، ولا على مستوى القوى الأوربية الكبرى المنظوية تحت مظلتيهما.

وفي الواقع ، فإن غياب الحرب بين القوى الأساسية والفاعلة في النظام الدولي مرده إدراك هذه القوى للطبيعة المدمرة والأكثر شمولية ، وعلى نحو غير مسبوق، للسلاح النووي.

هذه الفاعلية المتناهية لقوة للتدمير المترتب على استخدام السلاح النووي، هي التي جعلت من قيمة الرادع النووي غير قابلة للقياس بالمقارنة مع قيمة الرادع التقليدي، إذ أن الأول يتميز عن الثاني ويتفوق عليه بنوع وطبيعة وحجم الثمن الواجب دفعه إذا ما تحول الردع إلى عقاب . فالحرب النووية، اذا ما قدر لها أن تقع، فإن الأثر المترتب سيكون شاملاً ومتبادلاً، وعند ذلك يلغى التمييز بين طرف منتصر وآخر منهزم ، حيث لا طرف غالب ولا طرف مغلوب.

مثل هذه النتيجة فرضت على القوى النووية قيود متبادلة، ذلك أن الردع فيها أصبح متبادلاً بقدر ما جعلت من مسألة الحرب خياراً غير عقلاني لإشكاليات يمكن حلها سياسياً وبالطرق الدبلوماسية بعيداً عن مخاطر استخدام السلاح النووي.

وكما يذهب ( اندريه بوفر) الى أن الاستراتيجية التقليدية كانت تستند بصورة واضحة إلى حد ما على قدرة إيجابية ، هي القدرة على الانتصار والغلبة ، أي أن هذه الاستراتيجية لا تستند إلى القدرة على فرض الإرادة على الخصم فحسب بل تستند أيضاً إلى تحقيق هذه النتيجة بصورة قليلة التكاليف نسبياً، اذا ما قورنت بمزايا الانتصار وأرباحه حيث يكون هناك طرف غالب أو منتصر ، وآخر مغلوب أو منهزم.

ولكن وبظهور السلاح النووي ، برزت ظاهرة جديدة تماماً مفادها، أنه مهما كانت نتيجة النزاع ، فإن الغالب والمغلوب سيدفعان الثمن الباهظ من جراء الدمار النووي المتبادل ، لأن أياً منهما لن يستطيع أن يحمي نفسه منها بصورة فعالة. ولهذا كان على كل طرف من الأطراف أن ينصرف إلى تحقيق هدفه السياسي بالعمل غير المباشر ، وذلك بشل خصمه ، أي أنه يتوصل إلى ذلك بفضل قدرة سلبية تسمح بتجنب الاختبار الأكبر لقوة ، بفضل قدراته الرادعة ، ولا يحاول تحقيقه أبداً بواسطة الانتصار العسكري ، ذلك ان الانتصار العسكري يمثل قدرة إيجابية كثيرة المخاطر الى الحد الذي يلغى



الاستعداد على تحملها. أن شل الخصم بوسائل ، أخرى غير العسكرية، هو الأكثر قبولاً من الناحية الواقعية والعقلانية معاً.

وكما سبقت الإشارة ، فإن الردع النووي استمد مقوماته من استراتيجية القدرة على التدمير بالضربة الأولى. ولضمان هذه القدرة ، اندفعت القوتان العظيمتان ، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، في عملية سباق تسلحي في الميدان النووي لا تعرف حدوداً لتستقر عندها، الأمر الذي وصل بهما إلى ماوراء نقطة التشبع، وعندها حلت نظرية استراتيجية قائمة على فكرة القدرة على التدمير بالضربة الثانية، وأصبح الردع معها متمثلاً بما يعرف بالردع النووي المتبادل ، أي قدرة كل من الطرفين الأمريكي والسوفيتي على تدمير بعضهما تدميراً كاملاً وغنائياً في حالة وقوع حرب نووية بينهما وتحت أي ظرف من ظروف المبادأة بفعل امتلاكهما المقدرة الثأرية والرد الانتقامي بالضربة الثانية. وهذه الحقيقة الهامة هي التي جعلت من الحرب النووية حروب انتحار متبادل لأطرافها.

إذن الاستراتيجية النووية قامت على فكرة الردع النووي المتبادل وخلقت بالتالي وضعاً استراتيجياً عرف بتوازن الرعب النووي الذي استمد فاعليته من حقيقة مهمة تتمثل ، في نجاح القوتين العظميين في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول بها الى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية، بعد أن كان جوهر الاستراتيجية النووية قائماً على مبدأ القدرة على التدمير بالضربة الأولى. أي اذا تعرضت الولايات المتحدة لهجوم نووي سوفيتي ، مهما كان عنفه وشموله، فسيظل بمقدورها أن تستوعب صدمات الضربة الأولى التي وجهت إليها، وتوجه ضربة ثأرية انتقامية ساحقة ضد الاتحاد السوفيتي في مختلف مراكزه الصناعية والسكانية والاستراتيجية.

## المبحث الثالث

### مظاهر الثبات النسبي في نظرية الردع

حتى الآن، تبدو لنا نظرية الردع، بمعناها وأحكامها المطلقة، غير قابلة للطعن في فروضها الأساسية. فجانِب الوثوق بالقوة المتاحة لممارسة هذه الاستراتيجية تفرض على الغير الاقتناع بها، وبالتالي الانصياع لإرادتها. وعلى هذا توصف استراتيجية الردع بأنها تنطوي على جاذبية لا تقاوم، ذلك أنها تستوفي جملة شروط منها، أنها تبدو خاضعة لعملية حسابية باعتبارها الإدارة الرئيسية من بين مجموعة الأدوات لمن يخطط باستخدام القوة. كما وأن استراتيجية الردع تعمل على تنشيط أو تشجيع الفكرة التي ترى أن أحد التصورات يناسب كل الحالات، وخاصة عند الإشارة إلى القوات المسلحة المجهزة بالأسلحة النووية بعيدة المدى وإعتبارها قوة الردع المنتظرة. فضلاً عن ذلك، فإن استراتيجية الردع هي أفضل ما يمكن الحصول عليه إذا ما قورنت بالقتال الفعلي أو الاستسلام.

ولكن، عند فحص الفروض الأساسية للأفكار التي تنهض عليها نظرية الردع، تبدو أنها مفرطة في عموميتها بقدر تفاؤها نتيجة هذا التعميم. وكما يقول ( تشارلز كالويل ) (( لا يمكن قبول النظرية بأنها نهائية وقاطعة بينما تدل الممارسة التطبيقية على نتائج مخالفة لها)). وفي الواقع، لا تكمن المعضلة كثيراً وبشكل أساسي، في الجوانب النظرية للفكرة الأولية التي يرى بأن الدولة قد تعدل عن إتخاذ إجراء بعينه عبر تعرضها وإقرارها بالأخطار المحددة التي ستفرض عليها خسارة أو جهداً متبايناً، أو حتى الفشل المجرد. إنما تكمن المشكلة في الجوانب العملية والتطبيقية لها. إذاً غالباً ما تثار الشكوك حول القدر الكافي والقابل للقياس تجريبياً لتوضيح علاقة التكلفة والفائدة، إذ ليس دائماً يكون تقدير الكلفة أعلى بكثير من الفائدة المتوقعة لكي ينتج الردع آثاره الواضحة. فقد يتجاوز الطموح السياسي، أو الشخصي أحياناً، في تطلعاته نحو إنجاز أهداف لا تقارن قيمتها الاعتبارية، وليس المادية فقط، بالتكاليف المحتملة أو الواجب دفعها في مواجهة عسكرية.

والقول أن استراتيجية الردع تحظى بأرجحية ذلك إنما تعطي أفضلية لما يمكن الحصول عليه إذا ما قورنت بالقتال الفعلي، فإن هذا القول يتجاهل كون الخيار العسكري قد يحظى أحياناً بالأرجحية لتحقيق أهداف سياسية قد لا تؤمنها استراتيجية الردع. ويستمد هذا الاتجاه مصداقيته من فكرة مفادها أن إحدى عوامل فشل الردع قد يكون متأثراً من الجهة التي تقوم بممارسته. ففي معادلة تحتل فيها عناصر القوة بين طرفيها ( دولة نووية

وأخرى تصنف من دول العالم الثالث مثلاً ، فإن عناصر الاختلال هنا قد تشكل دافعاً مغرياً للدولة المتفوقة لاختبار قوتها العسكرية التقليدية ( غير النووية ) بهدف فرض الإرادة لتحقيق أهداف وأغراض سياسية ( نموذج الولايات المتحدة - العراق ، الولايات المتحدة - الصومال ، الولايات المتحدة ، يوغسلافيا ، الولايات المتحدة - افغانستان ) . وهنا يعجز الردع عن تحقيق غايته السياسية بعيداً عن أوضاع القتال والمجاهات العسكرية . فالعراق لم يرتدع خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ لأنه كان يعتقد جازماً بأن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على تدميره لأغراض سياسية واستراتيجية ، وان لا خيار أمامه سوى الخيار العسكري<sup>(٢)</sup> . أو أن تكون التهديدات والانذارات المرسلة الى الطرف المرتدع غير مقنعة وغير واضحة ، أو أن تذهب قناعة الطرف المرتدع الى أن القدرات العسكرية الموجهة ضده غير كافية ، أو غير مؤهلة لتحويل الردع الى عقاب .

من ناحية أخرى، لو تفحصنا الجوانب النظرية لاستراتيجية الردع يمكن القول، أن نقطة الشروع في الردع تكمن في ان يجعل الطرف الرادع من الطرف المردوع مدركاً لقابليته وعزمه على التنفيذ اذا أخفق الردع. لكن الموقف الردعي في حقيقته غير ما هو عليه نظرياً . فعدم التعقل يمثل عاملاً من عوامل فشل الردع حيث يكون مبعثه أما نتيجة الموقف الردعي الذي تقع بعض مسؤوليته على الطرف الرادع عندما لا يكون موفقاً في إيصال التهديد بالعقاب الى مستقرة وبكامل غاياته، أو يكون مبعثه عدم تعقل الطرف المردوع عن قصد. وفي الحالة الأولى فالعذر إلى جانب المردوع لتخلف أسباب إدراكه . اما الحالة الثانية فإنه أشد خطورة . فقد لا يظهر المردوع بأنه لا ينوي الارتداد عن قصد فقط، بل ربما يكون موقفه نتيجة منطقية لعملية صنع القرار. إذا قد ينظر صناع القرار الى خصومهم نظرة غير صائبة ناتجة عن قناعات شخصية تمسخ إدراكهم وتفهمهم لحقيقة قدرات خصومهم ونواياهم. وقد تكون الثقة العالية بالنفس سبباً في رفض حقائق ذات أهمية كبيرة وخطيرة باعتبارها هامشية أو غير مباشرة. وبذلك لحجم الازدراء بالبدائل التحليلية والخيارات البديلة ولا تصبح ذات قابلية على إقناع صناع القرار<sup>(٣)</sup>. وفي كثير من المناخات السياسية لصنع القرار يكون القرار متأثراً بالنظرة القومية الذاتية لصناع القرار التي هي معيار شخصي لوزن الإنجازات الفردية من خلال حصيلة القرارات الصائبة والخطئة معاً. لذلك لا يكون صناع القرار المركزيون على استعداد للتجاوب مع استنتاجات إضافية. وبالتالي فإن إدراك قيمة الردع لا يتماثل مع الشروط النظرية التي تلازم حالة الردع.



وهكذا، يكشف لنا الجانب التقويمي - التحليلي لاستراتيجية الردع عن مظاهر الوهن التي تعتربها لتجعل منها سياسة لعدم الاعتماد المطلق عليها أو الثقة المفرطة بنتائجها وفي جملة مواضع منها:

#### (١) إهتزاز مقوم المصادقية:

إحدى مقومات النجاح لأية سياسة ردع ، وكما سبقت الإشارة ، هو أن تكون قادرة على التعبير عن مصادقية فعلها في إنزال العقاب . فالقدرات التدميرية والاستعدادات الدفاعية والقابليات الانتقامية كلها لا تزن أنقائها إن هي افترقت إلى المصادقية في تأكيد إستخدامها على نحو لا يقبل الشك حيث تبقى وفق قناعات الخصم ومدركاته عاجزة عن إيفاء الرادع بأنه سيصب غضب قدراته عليه فينتقم منه، فإدراك الخصم بحقيقة القوة الرادعة الموجهة ضده يأخذ مضمونه من منطق الردع ذاته الذي هو ممثل في تنفيذ العقاب ضده عندما يلجأ إلى عمل غير مرغوب فيه<sup>(٤)</sup>.

انه لمن المفيد بمكان أن يخلق صاحب القوة الرادعة ، أن هو أراد اعتمادها في علاقاته مع خصومه ، إدراكاً لديهم يتناسب مع ما لديه من قدرات. إلا أن هذا السبيل لا يخلو من جملة معوقات تظهر أمام الردع . فقد تشكل مدركات الخصم وفق معطيات مضللة و غير مكتملة لتعطي استجابة غير وافية لحقيقة القوة الرادعة المسلطة عليه، أو أن يعتقد الخصم أن القدرات المتوفرة لديه تؤهله لإمتصاص العقاب الموجه اليه ومن ثم الرد لضربات انتقامية تفوق تلك التي تلقاها أو أن يكون الطرف الرادع ذاته غير مالك حقاً لقدرات تفي بأغراضها، أو أن يكون غير عازم على التورط والانجراف أكثر على قدر معين ، أو أنه يخشى الخيار سمعته ان هو تمادى في عمله العسكري ففي فيتنام اتضح من العمليات العسكرية الأمريكية أن القدرات الأمريكية كانت قاصرة في غرس إدراك يتواءم مع القابليات الحقيقية والعملية للولايات المتحدة الأمريكية. كما تبين أن القابليات الحقيقية والعملية للولايات المتحدة الأمريكية. كما تبين أن قابلية الفيتكونغ وفيتنام الشمالية على تحمل الضربات العسكرية واستيعابها كانت قابلية عالية. فكان على الولايات المتحدة أن تشرك قوات أكبر في العمليات العسكرية وأن توسع رقعة العمليات جغرافياً. وتصد من نوع وحجم الدمار، وذلك ان لم يكن لأي غرض ادراكي آخر فإنه كان لتمكين العمليات العسكرية ليس الا. ألا أن كل ذلك لم يؤمن للولايات المتحدة الأمريكية الأوضاع التي كانت تراها ضرورية لتحقيق أهدافها ، كما لم يكن بمقدوره أن يدفع الخصوم الى التفاوض. والأكثر من هذا كله أن هذه الاستراتيجية قد أعطت مردوداً إدراكياً سلبياً على القدرات الأمريكية الرادعة. فمن ناحية أضحت السياسة الأمريكية

مقيدة بأصفاة الرأي العام الأمريكي، فضلاً عن الضواغط الخارجية من جانب حلفاء الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى ، فإن زيادة التورط الأمريكي خلق إدراكاً عند الفيتناميين والصينيين والسوفيت بأنه كلما تمكنت فيتنام من إستيعاب العقاب الانتقامي زاد تورط الولايات المتحدة وإن الزمن ليس في صالحها.

ويمكن أن نلاحظ أيضاً على مستوى الصراع العربي الاسرائيلي أنه حتى عام ١٩٧٣ فإن سياسة الردع الاسرائيلية ، ووفق نظام الأساحة التقليدية بمضامينه التقنية المتطورة ، عبرت عن عجزها وإخفاقها في تحقيق شروطها لضمان الأمن الاسرائيلي فعلى الرغم من الإنجازات التي حققها الكيان الصهيوني في خلق أوضاع استراتيجية مهمة لأمنه، إلا أنه لم يحقق إدراكاً رديعاً عند العرب يشي إرادتهم عن مواصلة الصراع ، أو أن يمنعهم من اللجوء الى الخيار العسكري عام ١٩٧٣.<sup>(٥)</sup>

وهكذا، فإن الردع قد لا يولد قناعة لدى الطرف المرتدع أن يحجم عن أعمال لا يرتضيها الطرف الرادع. وحتى التمسك بالمواقف أو السياسات المتصلبة من قبل الطرف الرادع بسبب من دوافع الحفاظ على هبة سياسته الرادعة وإضفاء درجة عالية من المصادقية عليها فاقماً قد لا تفلح أحياناً في أن تأتي بنتائج ايجابية. فالتطرف في بعض جوانبه يكون محصلة للقلق من أن الخصم قد يشك في عزم الطرف الرادع على تنفيذ تهديداته . وكما تصلب التطرف لدفع المردوع إلى خيارات لأخراج الطرف الرادع من تطرفه هذا . والأكثر من ذلك، يجعل الطرف المردوع أن يرى عدول الطرف الرادع عن تطرفه شرطاً من أجل الحوار.

إن هذا التحليل يقود بنا إلى إستنتاج آخر مفاده، أن ادراك الطبيعة المفرطة للأذى المترتب على استخدام السلاح النووي قد تكون عاملاً في الإمتناع عن إستخدامه . فالجهات الرادعة كثيراً ما تهدد باتخاذ إجراءات تكره وضعها موضع التنفيذ إذا ما أخفق الردع . بمعنى آخر، أن ضعف استراتيجية الردع تكمن أحياناً في الطبيعة المفرطة للأذى المترتب على استخدام السلاح النووي، إذ رغم قوة الشكل المطور للدمار عن السلاح النووي إذا ما استخدم ، فإن الخشية من قوة الدمار قد تكون عاملاً في الإحجام عن اللجوء إليه وهذا يفسر لنا لماذا نشطت الجهود النظرية لفكرة الحرب المحدودة كبديل استراتيجي لفكرة الحرب النووية أو تفضيل الركون لأسلحة تقليدية في مجابهات عسكرية من اللجوء إلى الأسلحة النووية.

ان السؤال الأكثر إلحاحاً والذي يمكن أن يطرح هنا هو، لو افترضنا أن الردع قد فشل خلال الحرب الباردة، فهل يكون بمقدور كل من القوتين العظميين أن تستسيغ المغامرة بخوض حرب نووية كبيرة؟ وأن تكونا على استعداد لتقبل نتائجها المدمرة؟ في الواقع، ورغم صعوبة التأكد من النوايا عبر الظاهرة لصناع القرار في كل من القوتين العظميين في حينه، يمكن القول، اذا كانت العقلانية تفرض البحث عن سبل تجنب مزلقات الكارثة النووية، عندها يكون من المنطقي، والحالة هذه، أن الركون الى الخيار النووي لن يكون هو الخيار الوحيد، أو أن يأتي في مقدمة الخيارات المتاحة، وذلك بسبب من طبيعته المأساوية التي جاءت بها سيناريوهات الحرب النووية والتي تذهب إلى أن إندلاع هذه الأعماط من الحروب لن يكون فيها طرف خاسر وآخر منتصر بسبب من طبيعة الدمار الشامل المتبادل. وأمام هذه الفرضية الصائبة، رغم عدم تجربتها. نتساءل هنا عن الفائدة المرجوة من استخدام السلاح النووي؟

وعلى هذا، يكون الردع قد فرض قيوداً على نفسه خشية من أن يحمل التهديد محمل التنفيذ بالعقاب. وعليه، إذا فشل الردع فإن الخيار النووي لن يكون هو الخطوة الأولى حيث يتخذ القرار بشأنه، بل أن العقلانية تفرض أن تكون هذه الخطوة مسبقة بسياسات لا ترتقي الى مستوى الاحتكام الى السلاح النووي. بمعنى أن القوة النووية، وفي حال فشل سياسات الردع، قد تمنع في بدء حرب تقود بها الى الفناء. فمن خلال معالجته إلى النتائج المروعة للحرب النووية اذا ما قدر لها أن تندلع عن طريق الخطأ غير المقصود في حسابات القوتين العظميين أو احدهما، يذهب (بروس بليز) الى التأكيد على غياب جانب الوثوق في سياسة الردع بالقول: (( ان الردع كحقيقة كانت حاضرة في مدرجات صناع القرار الأمريكيين والسوفيت طيلة فترة الحرب الباردة. لكن الافتراض الذي يقوض هذه النظرية يثير التساؤل الآتي، ماذا لو كان هناك خطأ في حسابات احد الطرفين، أو في تقدير موقف أحدهما للآخر نتيجة معلومات خاطئة أو غير مكتملة، أو قاصرة عن تفسير النوايا؟ ان مجرد القيام بعمليات عسكرية حتى وأن كانت تقليدية هي مؤشر أولي لجانب القصور في القيمة المطلقة لنظرية الردع التي جرى التنقيف عليها لفترة تجاوزت الأربعين عاماً، إنها طعن بالمضمون الإطلاقي للأسس التي قامت عليها نظرية الردع)).<sup>(١)</sup> وبعبارة واحدة، فإن الخوف أو الخشية من الدمار النووي قد لا تثني الاحتكام إلى قوة السلاح التقليدي كبديل عنه. وإكتمال القناعة لهذه المقولة قد يدفع القرار إلى تجاوز الحدود التي تضعها نظرية الردع.



إن التأكيد على غياب الثقة بسياسة الردع نجدها أيضاً عند (ميشيل هاورد) ولكن بصياغة أخرى حيث يقول : ((أن سياسة الردع النووي ، ومنذ نهاية الأربعينات وحتى الثمانينات، بقيت مسألة نظرية مجردة . فنجاح الردع يعود إلى الثقة في عدم إستخدام السلاح وليس إلى الثقة بالردع ذاته. والمسألة لا تعدو عن كونها نجاح الطرفين السوفيتي والأمريكي في خلق حالة توازن بين المهارة في القتال والحظ الحسن))<sup>(٧)</sup>.

## (٢) إدراك مساوئ الأمر الواقع :

في أحيان كثيرة تفرض مساوئ الأمر الواقع ضغوطاً قوية على صناع القرار بهدف السعي نحو تغييره ، وعندها يكون الخيار العسكري باللجوء الى الحرب، ورغم التكاليف التي تنطوي عليها (كقيمة رادعة) ، أفضل بكثير من المساوئ المترتبة على إستمرار ذلك الواقع. فخلال الفترة من ١٩٦٨-١٩٧٣ ، كانت العلاقة بين مصر واسرائيل قتل واقعاً لا يطاق ، ولم تكن الحرب التي خاضتها مصر عام ١٩٧٣ أكثر من مجرد وسيلة لتغييره وإعادة اهتمام الدول العظمى بقضية لم تكسب منها مصر سوى وعود سياسية ظللتها الجهود الدبلوماسية<sup>(٨)</sup>. وبالقياص على تجارب تاريخية سابقة لم ترتدع ألمانيا خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية من أن تعيد تسليح نفسها . فبعد أن وجدت في المعاهدات التي فرضها واقع ما بعد الحرب العالمية الأولى أمراً غير قابل للتسليم بمعطيته، حيث كان خرق القيد المفروض على تسليحها عاملاً في توجيه طموحاتها نحو نفوذها إلى كامل القارة الأوروبية، الأمر الذي أشعل الحرب العالمية الثانية<sup>(٩)</sup>. كما فشلت أمريكا أيضاً في ردع اليابان قبل الهجوم على (بيرل هارب) عام ١٩٤١. ولم يفشل الردع الأمريكي لأن قيمة الحرب لم تكن مكلفة بقدر كاف، بل فشل أساساً على ما يبدو لأن احتمال نجاح اليابانيين كان عالياً جداً، وخصوصاً لأن قيمة الأمر الواقع بنظر اليابان كانت متدنية جداً<sup>(١٠)</sup>.

## (٣) قبول المجازفة :

وغالباً ما يشكل قبول الطرف المرتدع بالمجازفة سبيلاً آخر للطعن بالقيمة المطلقة لنظرية الردع ، لجعل منها نظرية أقرب إلى النسبية منها إلى الإطلاقية في احكامها وإفترضاها المنطقية.

ان سمة الفاعلية لأية استراتيجية ردع ناجحة يمكن إدراكها من خلال التمييز بين نوعين من صناع القرار. فهناك فريق من صناع القرار يصنفون بأنهم يقبلون المجازفة التي تنطوي على هامش من توقع النصر. في حين أن هناك فريق آخر منهم يركز على تجنب المجازفة ، ويعملون على تحاشي الخسائر المحتملة أو المتوقعة في أي عملية تنطوي على نوع من التحدي<sup>(١١)</sup>. ويشكل الفاصل بين هذين النموذجين مؤشراً لنجاح سياسة الردع من عدمها.

وكما سبقت الإشارة ، إذا كانت المنفعة المتوقعة من تجاوز عتبة الردع أو تجاهله يساوي المنفعة المتأتية من القبول بالأمر الواقع رغم مساوئه، فإن صانعي القرار الذين يتحاشون المجازفة سيرتدعون، بينما لن يرتدع صانعو القرار الذين يقبلون المجازفة ويرتضون بها كبديل لمساوى الأمر الواقع الذي لم يعد بالإمكان قبوله أو التسليم به<sup>(١٢)</sup>.

إذن، تكتسب النظرة إلى المجازفة أهمية لدى صناع القرار ، لأنه من السهل ردع الذين يتحاشون المجازفة ولكن يصعب ردع الأطراف الذين يقبلون بها. وبما أن المجازفة تؤثر تأثيراً أساسياً في الردع، فإن العلاقة الارتباطية لقبول المجازفة تكون ذات صلة بمجمل عناصر فقد يميل صناع القرار لقبول المجازفة نتيجة اعتقادهم بأن لديهم القدرة على السيطرة على الأحداث وعلى نحو تفوق إلى مكاسب لصالحهم. ومما يغذي هذا الميل، طبيعة مدركات صناع القرار لأخطار غامضة يعوزها اليقين والثبوتية في تأكيد حقيقتها ، حيث غالباً ما يسهل التقليل من شأنها. يرافق ذلك ثقة مفرطة في القدرة على تحمل التكلفة مع تصور مغري لفرص النجاح فيها. ومما يعزز من قوة هذا الاتجاه ، طبيعة البنى السلطوية ، لصنع القرار التي تحد من المعارضة ، بسبب من مركزيتها ، ولا تعطي لها مجالاً في التعبير عن موقف مغاير.

لقد قام ( ريتشارد بتس ) بدراسة ستة عشر نموذجاً لحروب إندلعت ما بين ١٩٣٩-١٩٧٩ ، للتأكد من صحة افتراض مفاده ان الردع قد لا يحمل مصداقية كافية لردع الأعداء المحتملين ، وقد توصل إلى استنتاج ((ان الأطراف التي تخطت عتبة الردع أظهرت قدرة دفاعية عالية توحى بشكل لا لبس فيه عجز السياسات الرادعة من أن تثنيها عن خوض الحرب... وان الدول الضعيفة قد لا ترتدع ، وبالتالي تبادر بعدوان ضد أطراف أقوى منها إذا كانت قدرة إدراك التهديد ، أو العداء، أو الاستياء العام كبيرة بما فيه الكفاية))<sup>(١٣)</sup>.

يرتبط بما تقدم ، مسألة أخرى على قدر كبير من الأهمية في تقرير نجاح سياسة الردع في مواجهة الأطراف المراد ردعها ألا وهي ، طبيعة تصوراتهم ودوافعهم ودرجة تعقلهم حول الموضوع الذي تناسس عليه سياسة الردع ذاتها . فإذا كان الردع يمثل علاقة سيكولوجية تتوقف على التصورات ، فإن المنظومة التي تسهم في تشكيل هذه التصورات هي التي تقرر فاعلية هذه السياسة . كذلك دوافع الطرف المراد ردعه وبنائه القيمي والعقائدي وطبيعة أهدافه وغاياته ، هي التي تقرر جميعاً نجاح الردع أو فشله .

وبالإستعانة بالنماذج التاريخية يمكن التثبت من صحة هذا الافتراض ، فمثلاً وخلال الحرب الفيتنامية ، كان زعماء أمريكيون يعتقدون أن فيتنام الشمالية يمكن أن تستجيب لتهديد أو حقيقة القصف الاستراتيجي ( عملية الرعد المدوي ) ، لأن (هوشي منه) كان يريد حماية المجمع الصناعي في بلاده، ولم يعد يخوض حرب عصابات دون أن يخشى خسارة شيء . وفي نهاية الأمر فاقت قدرة فيتنام على تحمل التكلفة قدرة الولايات المتحدة حيث كانت تريد فرضها <sup>(١٤)</sup> . كما فشل الردع ضد كوريا الشمالية عام ١٩٥٠ ، وضد العراق عام ١٩٩٠-١٩٩١ ، ذلك أن دوافع الأطراف وطبيعة تصوراتهم حول إمكانية النصر ، أو الأهداف المراد تحقيقها في مواجهة مع الخصم كانت أكبر من أن تردع . ويشير ( جوزيف ناي) الى أن ما يعمق من قوة الدوافع ويجعل منها عاملاً في إفشال السياسات الرادعة هو ، ان بعض الأطراف التي يمارس الردع ضدها قد تلجأ إلى زيادة قدرتها العسكرية، وتلجأ إلى بناء تحالفات مع دول قوية لرفع احتمالات النجاح في حرب قد تخوضها ، أو أنها تتلقى تنازلات تعين على إغرائها لتعديل مواقفها <sup>(١٥)</sup> .

لقد عالج (جورج) و ( سموك) دور المغريات أو الوعود في تمتين أو إضعاف سياسة الردع، عندما ذهبوا إلى القول (( إن نظرية الردع قد تركزت بشكل ضيق للغاية على دور التهديد في تأثير الدول بعضها على بعض، وباستثناء حالات عرضية عندما أشار المنظرون الى ان تقرر " التهديدات بالوعود" لكي ينجح التهديد ، وكان التجديد ولا يزال بصورة حصرية على تصميم التهديدات المناسبة. والنظرية في حاجة الى أن تعطي اهتماماً أكبر لدور " المغريات" و " الوعود" مثلما تهم بدور التهديدات . إذ أن إستغلال المغريات للتأثير في سلوك الدول الأخرى قد لا يقل تعقيداً عن إستغلال التهديدات)) <sup>(١٦)</sup> .

فضلاً عن ماتقدم، وإستكمالاً له، إذا افترضنا أن هناك حاجة رئيسية إلى سياسة الردع الإقليمية وان تلك الحاجة تنتظر ظهور صراع قوة دولي مرة أخرى ( كما حدث بين الولايات المتحدة والعراق عام ١٩٩٠-١٩٩١) عندها سيكون بإمكاننا أن نتفهم مشكلة عدم الثقة في سياسة الردع، وندرك مدى حجمها. فسياسة الردع الناجحة



والممتدة ستثير إشكالية حيث تكون مصالح الطرف المعرض للخطر غير حيوية . وتشتمل المخاطر التي نعرفها في عالم اليوم التعرض لخطر أسلحة الدمار الشامل . ويزداد الأمر صعوبة في حالات معينة، مثلاً عندما تكون المعلومات المتوافرة لدى الولايات المتحدة عن وضع اقليمي معين ضعيفة وغير كافية.

سيكون من الصعوبة بمكان أن نصل الى إستنتاجات حول الردع المباشر في إطاره العام ويمكن أن نستشهد بالقول: ان وضع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦ ، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم لم يكن محل شك مطلقاً. ولكن الذي كان محلاً للشك فعلاً هو مدى القوة التي كانت الولايات المتحدة مستعدة لإظهارها في الظروف المباشرة لدبلوماسية الصواريخ الصينية في خليج تايوان. وإضافة إلى ذلك، فإن سياسة الردع لا تتوقف على القدرات العسكرية المطلقة، ولا حتى على القدرات العسكرية النسبية، مهما كانت درجة مهارتها في الإعداد والاستخدام والحسابات ، ولكنها مسألة تتعلق بالخيار السياسي الذي يتأثر بدوره بعدد من العوامل التي لا تدخل في النطاق الاستراتيجي . ولكي تطبق سياسة الردع فلا بد ان يختار الخصم المحتمل التعاون وأن يقبل أن يرتدع.

ولكن مسألة قبول الخصم خضوعه للردع من عدمه تبقى ، وكما سبقت الإشارة قضية أخرى لا دخل لها بنجاح السياسة نفسها. ومن المرجح بقدر كبير ان التنظير على مستوى الردع ولمدة أكثر من أربعين عاماً من الحرب الباردة أن الولايات المتحدة قد خرجت بنوع من التقدير المضخم لنظرية الردع، أو ما يعتقد أنه تطبيقاً لها. وهناك أسس جديدة بالملاحظة حول الشكوك المتعلقة بقيمة الردع كفكرة وكاستراتيجية ، وإذا نظرنا بصفة خاصة إلى الصراعات الإقليمية ، فإن موضوعات عدة يمكن أن تثير الجدل ، بل تثير كثير من الشكوك حول القيمة المطلقة لنظرية الردع، على الأقل ، بمضمونها التقليدي. فمن الناحية التاريخية ، لم يظهر لنا الردع بالوسائل التقليدية ما يعزز الثقة بقدرته على بلوغ غاياته بشكل ينسجم مع افتراضاته النظرية . إن تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فضلاً عن جملة الحروب الأوروبية التي سبقتها ، تشكل نماذج تاريخية لتأكيد صحة هذا الافتراض. يجوز لنا القول أن التهديد النووي المروع هو الذي أبقي السلام قائماً بين القوتين العظميين خلال فترة الحرب الباردة، ومن المحتمل أن يكون الخطر النووي هو الذي حال دون تنفيذ السياسات الخارجية التي توصف بأنها مغامرة. ولكن التهديدات النووية كان لها قدر محدود من المصدقية حتى خلال الحرب الباردة.

إن الحيز الذي تشغله تلك التهديدات في السياسة اليوم ، على الأقل من جانب الولايات المتحدة ، قد بدأ في الاضمحلال والتراجع مما دفع البعض الى وصفها بالزوال نهائياً. ولم يعد بوسع الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس دبلوماسية الإخضاع القسري باستخدام القوة النووية في الصراعات الإقليمية في عالم اليوم مثل ما كان يوسعها أن تفعل ذلك خلال فترة الحرب الباردة. سواء توافر أو لم يتوافر نموذج عدم استقرار معين في الصراع الدولي، فإن الذي حدث حتى الآن ، هو عدم وجود أي واجبات أمنية للأسلحة النووية في الصراعات الإقليمية . هذا بالنسبة الى حالة الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل . أما الواجبات المتبقية والتي انحصرت عملياً في واجبين ، فهي ذات أهمية أساسية . أولاً، أن وجود القدرة النووية يحول بقدر كبير دون إستخدامها ودون التهديد بأسلحة الدمار الشامل ، وبصفة خاصة الأسلحة النووية ذات القدرة على التدمير الشامل ، من طرف مصادر أخرى ، سواء كانت إقليمية أو دولية . ثانياً، أن القدرة النووية ، هي الضمان النهائي ، أن لم يكن الوحيد لبقاء الدولة ، فلو شعرت الدولة أن وجودها بات مهدداً، عندها ستجد أن لا مفر من إستخدام الاسلحة النووية . لقد تعرضت دولتان من الدول التي تمتلك أسلحة نووية لهجوم مباشر ، اسرائيل في حرب عام ١٩٧٣ ، وأثناء أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١ ، وبريطانيا في حرب جزر الفوكلاند عام ١٩٨٢ ، ولم يؤد الردع النووي أي دور مركزي في كلتا الحالتين. وتمثل الحالة الاسرائيلية كيف بإمكان دول لا تمتلك أسلحة نووية أن تتجاوز عتبة الردع لدولة تمتلك قدرات نووية.

وفي الواقع، فإن هاتين الحالتين ( إسرائيل - العرب ، إنكلترا - الأرجنتين ) ، فضلاً عن ( الولايات المتحدة وقوى التحالف الغربي - العراق ) قد بينت فشل، أو عدم جدوى سياسة الردع التقليدية ، الأمر الذي يدفع بالتالي الى القول، أنها ستضعف من مصداقيتها ، ذلك لأن الآمال في تحقيق النصر الحاطف بكلفة معقولة ستؤدي أيضاً إلى إحياء استمرارية التمسك بهذه السياسة بين صناع القرار الذي يكون بمقدورهم المجازفة لإختبار مصداقية الطرف الآخر. وتعتقد الدول أن بإمكانها أن تخوض وتكسب أي حرب تستحق جهد الفوز بها، وأحياناً تكون هذه الدول محقة في ذلك. وقد اتضح لنا بالفعل إستحالة منع الدول الواثقة مع نفسها من أن تقبل المجازفة حيث ترى فيها أقل كلفة من خسائر الوضع القائم الذي يحملها أكثر مما تقبل عليه. وقد كانت هذه الحالة هي السائدة في العراق عام

١٩٩٠ - ١٩٩١ وهي تفسر لنا أسباب فشل سياسة الردع ودبلوماسية الإكراه والإجبار في زحزحة العراق عن مسار سياسته برفض الانسحاب من الكويت.

إن غياب القوى المركزية التي يمكن أن تثير تحديات خطيرة ، على قياسات تحديات فترة الحرب الباردة ، أتاح للولايات المتحدة الأمريكية مرونة عالية في اختيار السياسات الخاصة بالتدخل في النزاعات الإقليمية دون أي قلق من احتمال أن يجرد ذلك الى عمل عسكري له إرتباطات دولية. بيد أن غياب التنافس والتحدي بين القوى العظمى أو الكبرى الذي أزال احتمالات قيام حرب عالمية ، أدى أيضاً الى زوال الدوافع التي تشجع الولايات المتحدة لتقدم عناصر الردع . ومن المنظور الأمريكي ، يبرز التساؤل حول جدوى الاهتمام بالصراع الذي يدور في هذه المنطقة أو تلك، مادامت الصراعات التي تحدث في مناطق متفرقة ، لا ترتبط بصورة أساسية بالإطار العام لتوازن القوى حيث يدفع اختلاله إلى الإقدام على سياسات رادعة.

وعلى الرغم من اننا لا ننكر وجود أسباب قد تدفع إلى التدخل ( كالفط ، الحفاظ على الهيبة الدولية ، غطاء الاهتمام بالقضايا الإنسانية ) ، إلا أن الحقيقة المجردة هي القوة العظمى التي ستوفر الحماية لمثل هذه المستلزمات تتطلب أسباباً قوية تدفعها إلى المخاطرة باستهلاك مواردها المحدودة الحجم في صراعات تصنيفها هي على أنها قيمة بحتة.

فضلاً عن ذلك، ومع استمرار امتلاك القوى الإقليمية لأسلحة استراتيجية، فإن المخاطرة الناتجة عن التورط في صراع إقليمي ستزداد وتتصاعد على نحو يتجاوز العوائد والفوائد الإيجابية المتوقعة ، وعلينا الإقرار هنا أن القوى العظمى قد خسرت حروباً صغيرة خلال مسيرة التاريخ ، عجز الردع فيها عن اندلاعها وقد تتمكن الدول الأقل حجماً وقوة من شن حرب هامشية تسبب هزة قوية للخصم الأقوى . ومع احتمال وقوع مجاهات عسكرية عريضة تحقق للولايات المتحدة النصر الخاطف خلال مرحلة الهجوم التقليدي، أو تحييد اسلحة العدو في مرحلة لاحقة ، فإن هذا يعني تحول الردع الى عمل عسكري، وفي هذا أيضاً ، وعند ذلك الإستخدام لقوة العسكرية ، يكون الردع قد فشل أيضاً في تحقيق غاياته السياسية من دون أن يقترون بعمل عسكري.

ومع ذلك ينبغي أن نلفت الإنتباه مرة أخرى، إلى أن الغاية من مناقشة نظرية الردع لم تكن بقصد إثبات فشلها المطلق باسقاط كل المعضلات التي تواجه الفروض التي تنطلق منها، انما انحصر النقاش حول الطبيعة النسبية للمعنى المطلق الذي جاءت به النظرية عند تفحص فروضها على أرض الواقع . إذا ما تزال الحاجة والعوامل التي تجذب نحو اتباع



سياسة الردع قائمة ومستمرة ، على الأقل ، من الناحية النظرية . أما التطلع الى عالم لا يحتاج الى سياسة ردع فهي تطلعات مشروعة بقدر ما هي غير ملائمة . كحقيقة موضوعية ، فإن أغلب الدول ، إن لم تكن جميعها ، تفضل الاستقرار النسبي المتحقق افتراضاً عن طريق الردع لا يخلو من صعوبات مبعثها افتراضات قامت عليها نظرية الردع ذاتها وكما يقول (جانيس شتاين) ، فإن الثقة المفرطة في سياسة الردع قد تكون سبباً لهزيمة ذاتية لأنها قد تصرف الطرف المعني عن التفكير في احتمال عدم انصياع الطرف الآخر الذي يواجه الردع ، وعندها يدخل التهديد حيز التنفيذ<sup>(١٧)</sup> .

وينبغي أن لا تنصرف تحليلاتنا الذهنية ، ونحن نتأمل في نظرية الردع ، إلى طابع التجريد والمثالية ، أو الإطلاق للأحكام النهائية . فالرغبة في تغيير الأمر ، الواقع بكل ما يحمله من مساوئ ، والإدراك المتزايد لدى صناع القرار لمخاطر تحتم عليهم مواجهتها ، والتطلع نحو الهيبة والحفاظ على الكرامة الوطنية ، كلها تدفع بصناع القرار الى تجاوز عتبة الردع ، لتجعل من اشتراطاته الفكرية - النظرية أقرب الى النسبية عن كونها مسلمات لا تقبل الطعن في مصداقيتها .

### هوامش الفصل الخامس :

١. اندريه بوفر، الردع والاستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧.

٢. انظر بذلك وللتفاصيل:

Janice Gross stein , Deterrence and competence in the Gulf, 1990-1991, Afaield or impossible Task, International security, vol.17. no.2(Fall 1992,p.1147)

٣. راجع بذلك:

W.W. kawFmann,Military power and National security , prinection University press,p33.

٤. للتفاصيل أنظر:

H. Kahn, Thinking About the Unthinkable, London , wwidnfield, weidnfield, 1963,p.42.

٥. انظر:

L-williams, Military Aspects of the Israel-Arab conflict, TelAviv University, 1975, p. 202

BruceBlair, The logi of Accidental Nucear war ٥٦

(Washington DC: Brooking institution, 1993), p.35.

Michael Ho ward, Lesson of the Goldwar, ٥٧

Survival , vol. 36.no:4,winter, 1995, p. 161

٥٨. للتفاصيل راجع:

Tomas L.Mcnaugher , politics,strategy, and conventional Deterrence, Orbis, 27, no.4. (Winter 1984), p.1.041.

٥٩. راجع بذلك، وللمزيد من التفاصيل:

Bruce- M-Russett, Refining Deterrence theory , The Japanese Attack on pearly Harbor, in Theory and Research on the causes of war, ed, Dean G. Pruitt and Richardsnyder, Engic woodcliffs, N.J.prenticehall, 1969, 136.

Ibid, p. 135.

١٠

١١٠ . حسب نظرية اللعبة يركز صانعو القرار الذين يقبلون المخاطرة اهتمامهم على رفع مكاسب الحد الأدنى إلى أقصى حد ، ويهتم صانعو القرار الذين يتفادون المخاطرة بتخفيض خسائر الحد الأقصى الى أدنى حد.

١١٢ . هذا إذا ما افترضنا ان العدوان الناجح ينطوي على منفعة أكبر من الأمر الواقع.

١١٣ . Richard K.Betts , conventional Deterrence perdictive Uncertainty and policy confidence, world politics,37, January, 1985,p.166

١١٤ . إن القدرة على تحمل التكاليف أمر مهم ، لكن يجب أن لا يبالغ في تقدير أهميتها . وجد ( روزن ) انه في بعض الأحيان قد تعبر القدرة على تحمل التكاليف الباهضة ميزة للطرف الأضعف . لكن امتلاك قدرأ أقل من القوة مع قدرة أكبر على تحمل التكاليف عادة ما يؤدي إلى الهزيمة ، أن الطرف المتفوق في القوة فقط ، دون القدرة على تحمل التكاليف ، يعتبر الطرف الأوفر حظاً، إذ تقدر فرص فوزه على القل بـ ( ٤٠% - ٦٠% ) بمطلق الأحوال، ولا يعد التفوق في القدرة على تحمل التكاليف في حد ذاته ضماناً لتحقيق الانتصار أكثر من عامل القوة، بل يكون أقل منه، انظر:

Steven Rosen, warpower and willingness to suffer, in, peace, war,and numbers ,(ed) Bruce M.Russett, Beverly Hills, CA,Sage publication, 1970,p.272.



١٥ . راجع بذلك:

Jpseph S. Nye, Understanding international conflicts, An introduction to theory an History, Newyork Harbor Collins 1993,p.94.

١٦ . Alexander L.Geogr and Richardsmoke, Deterrence and foreign policy , world politics, 41, no. 2, Janusry, 1989. P.177

١٧ . انظر:

Richard Ned Leow, We All Lost the cold war, Princeton, N.J.,Princeton University press, 1994,pp.325-327.

**الفصل السادس**  
**الأزمة الدولية وطرائق إدارتها**

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is illegible due to fading and blurring.



**الفصل السادس**  
**الآزمة الدولية وطرائق إدارتها**  
**المبحث الأول**  
**الآزمة الدولية ماهيتها والتعريف بها**

رغم تعدد وتنوع الدراسات التي عالجت موضوع الأزمة وطرائق إدارتها، فإنها تبقى محتفظة بدرجة عالية من الحيوية والأهمية وذلك لجملة اعتبارات، لعل أهمها، إن الأزمة كموضوع يهتم بدراستها الفكر الاستراتيجي، لا يمكن الغاؤها كظاهرة تتمخص عن أنماط متعددة من التفاعلات السياسية الدولية، فهي حاضرة بين وحدات النظام الدولي متى ظهرت مؤشرات التباين والاختلاف، وتصاعدت حدة التنافس ودرجات الصراع، فالأزمة تمثل حالة مستوطنة في المجتمع الدولي، وعلينا، وبسبب من هذه الحقيقة الموضوعية، أن نتوقع حدوثها كظاهرة طبيعية بين أعضاء الأسرة الدولية، وإن كانت غير مرغوبة نظراً لما تنطوي عليه من خطورة عالية.

وفضلاً عن إن أهمية موضوع الأزمة متأت من استمرارية حضورها، فإن دراستها وتحليل الدوافع المؤدية إليها والوقوف على طرائق إدارتها تنطوي على جاذبية بالنسبة للمعنيين من صناع القرار والمحللين والأكاديميين والاجتماعيين. فالأزمات الدولية هي إحدى الأحداث القليلة التي يمكن أن تلفت انتباه الرأي العام وتقود به للخروج عن حدود اهتماماته التقليدية باتجاه السياسة الخارجية والسياسة الدولية. بالإضافة إلى أن الأزمات تؤدي إلى خلق حالة كبيرة من التحدي لحكمة وشجاعة صناع القرار في الظروف التي تحدث فيها. وثمة مقارنة يمكن إدراكها بين القائد العسكري والزعيم السياسي... فإذا كانت المعركة تمثل مجالا لاختبار بأس المقاتل، وقدرة القادة من العسكريين على إدارتها لإحراز النصر العسكري، فإن الأزمة، هي الأخرى، تطرح هامشاً مهماً لاختبار قدرة صناع القرار ومدى تحملهم من خلال الجهود التي يبذلونها في ميدان العمل السياسي والنشاط الدبلوماسي. ومثلما تعتمد سمعة القائد العسكري في النهاية على مهارته في إدارة الحملات العسكرية وتوجيهها، فإن سمعة ومكانة الزعيم السياسي تعتمد إلى حد كبير على حد قدرته على شق طريقه عبر تعقيدات ومخاطر دبلوماسية الأزمة.

وإذا كانت الأزمات تمثل، وكما وصفناها، حالة كامنة أو مستوطنة في المجتمع الدولي، فإن هذا يدعو إلى ابتكار الوسائل والأساليب، واتباع أنماط السلوك العام في إدارة

أزمات سابقة بهدف التقليل من حدة مخاطرها ومنع تحولها إلى مسار الحروب والمواجهات المسلحة.

إن موضوع ادارة الأزمة هو علم وفن . إنه علم، بمعنى وجود منهج له أصوله وقواعده، حيث استدعت الضرورة ، بفعل تواتر الأزمات وتكرار وقوعها، إلى البحث عن قواعد ومبادئ يمكن مراعاتها في مواجهة أزمة ما. وإدارة الأزمات هي فن أيضاً ، بمعنى أن ممارستها تعتمد على أشخاص يتحلون بقدرات ومهارات خاصة منها، القدرة على الإبداع والتأمل والتقدير السليم والتمتع بأعصاب ثابتة لا تهتز أثناء وقوع الأزمات.

ورغم إقرارنا بأنه لا توجد ضمانات واقية لمنع الحروب بسبب من تعدد مصادرها والدوافع التي تقود إليها، إلا أن ذلك لا يمنع القول، أن ثمة مبادئ أساسية وأساليب فنية ، يمكن أن تقلل من احتمال اندلاعها وإن كان ذلك لا يلغيها. وكما يقول ( جون غارنيت) أنها فائدة ، وإن كانت صغيرة ، إلا إنها تساعد على القضاء على جزء مما لا يمكن القضاء عليه ككل. بمعنى أن الشيء المهم هنا هو ، أن نضبط الأزمات ونحسن إدارتها بشكل ناجح حتى تصبح الحروب قليلة بدلاً من أن تكون أحداثاً متكررة ومتواترة في السياسة الدولية.

نعود فنقول أن الأزمة الدولية ، ظاهرة سياسية عرفتها المجتمعات الانسانية في اطار العلاقات وأنماط التفاعلات القائمة بينها حتى قبل أن تأخذ هذه المجتمعات شكل الوحدة السياسية - القانونية التي تعرف بالدولة ، ومن قبل أن تنعت الأزمات التي طرأت على علاقاتها بأنها ( دولية).

والأزمة الدولية، بهذا المعنى هي وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد، والوصول إلى مرحلة تنذر بالانفجار في العلاقات بين الدولة، ومن ثم فهي تشكل طوراً متقدماً من أطوار الصراع بين وحدتين أو أكثر من وحدات المجتمع الدولي، حيث يبدأ الموقف أو تبدأ الأزمة، بالحمولات الإعلامية ، ويتدرج هذا الموقف في تصاعده حتى يصل إلى ذروته، في حال غياب القدرة على التحكم به أو السيطرة عليه ، الى الاشتباكات العسكرية . وهكذا تقع الأزمة الدولية على سلم هذا التصعيد عند الدرجة التي تسبق المواجهة العسكرية مباشرة. وهذا يمكن وصف موقف الأزمة بأنه يجمع بين خصائص حالة الحرب وخصائص حالة السلم، فلا هو تعبير عن حالة حرب صرفه ولا هو تعبير عن حالة سلام مطلق<sup>(١)</sup>.

وليس بالضرورة أن تكون الأزمة هي إحدى إسقاطات المواقف أو الحالات التصارعية، وإنما قد تكون أيضاً نتاج توتر حاد في العلاقات بين قوى متنافسة، ولا نقول متصارعة، أو نتاج انقطاع في العلاقات الطبيعية بين قوى تعيش ظروفاً اعتيادية، حيث تبدأ هذه العلاقات، ولأسباب عدة، بالميل نحو التباعد والتباين والخلاف، حول موضوعات بعينها، تقود بأطرافها إلى مواقف توصف بأنها متأزمة.

ويحفل أدب العلاقات الدولية المعنى بدراسة الأزمة بالعديد من الجهود الفكرية التي حاولت أن تعطي تعريفاً محدداً للأزمة. فقد جاء في قاموس المصطلحات السياسية أن الأزمة الدولية مصطلح يستخدم للدلالة على ( حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها... وأن الأزمة قد تتمثل في النشاط، أو الأنشطة الرامية إلى تهديد وجود الدولة أو مصالحها الحيوية )<sup>(٣)</sup>. ويعرف ( أوران يونج ) الأزمة بأنها ( تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي، أو في نسقه الفرعية على نحو غير مألوف يزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف )<sup>(٤)</sup>.

أما (الاستيربوتشان) ، فيشمل تعريفه الأزمة وإدارتها معاً بقوله ( إنها حدوث تحد متعمد يقابله رد فعل مدروس، وفي هذه العملية يسعى كل من طرفي النزاع إلى توجيه الأحداث لصالحه، ويشمل النطاق الزمني للأزمة حدوث التحدي، وصدور القرار اللازم لمواجهة، وتأثير هذا القرار على الخصم ، ورد فعله عليه )<sup>(٥)</sup>.

ويذهب (كورال بيل) الى تعريف الأزمة بأنها ( وصول عناصر الصراع في علاقة ما الى المرحلة التي تهدد بحدوث تحول جذري في طبيعة هذه العلاقة ، مثل التحول من السلم الى الحرب في العلاقات الطبيعية بين الدول ، والتفسخ في علاقات التحالف والتصدع في تماسك المنظمة الدولية )<sup>(٥)</sup>. أما (وليم كوانت) فيرى في الأزمة ( موقف يجمع بين المفاجأة والخطر وعدم اليقين )<sup>(٦)</sup>.

جملة التعاريف التي تقدمنا بذكرها ، ورغم اختلاف رؤيتها لما تعنيه الأزمة إلا أنها تتفق على ، إن الأزمة تعني تغيراً مفاجئاً في العلاقات الاعتيادية أو التصارعية بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي. وان هذا التحول أو التغير المفاجيء يحمل معه عناصر اللااستقرار وينذر بالحرب ، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحل المشكلة ، أو المشاكل التي قادت إلى هذا التغير المفاجيء قبل أن تتفاقم عواقبه.



الأزمة أذن ، موقف ناجم عن تغير في البيئة الخارجية ، أو الداخلية لوحدة القرار السياسي . هذا الموقف، الذي تتشكل ملامحه لحظة حدوثه في مدركات صناع القرار، هذا الموقف يتسم بثلاث خصائص رئيسية هي:

١- قيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع على صناع القرار مواجهته.

٢- إمكانية عالية للدخول في مواجهة عسكرية.

٣- إدراك ان هناك وقتاً محدداً للرد على هذا التهديد.

وفي ضوء هذا الإدراك، يمكن أن نصل إلى تعريف الأزمة فنقول، أنها موقف متوتر يواجه صناع القرار في دولة ما. ويتضمن تهديداً كبيراً للقيم والأهداف التي يحملونها، ذلك إنه يباغتهم ويعطيهم وقتاً ضيقاً لتحديد الاستجابة. بعبارة أخرى إن الأزمة هي غط سلوكي يعكس قدراً واضحاً من التوتر الحاد أو الانكسار المفاجيء في العلاقة بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي ، وهذا التوتر يتضمن عنصر المفاجأة والمباغته، كما ينطوي على ضيق الوقت اللازم للاستجابة ، ويطرح احتمالات قوية لاستخدام العنف المنظم.

وأخيراً، لابد من الإشارة إلى أن استجابة صناع القرار، لأية أزمة تواجههم ، فإن هذه الاستجابة تتحكم فيها عوامل عديدة منها، ضيق الهامش الزمني للرد باتجاه الفعل الموجه إليهم. ويتفاعل مع هذا العامل متغير آخر وهو ، كيفية ادراك صناع القرار للموقف الذي يتعاملون معه. وإدراكهم هذا يتأثر بدوره بمجموعة عوامل منها خبرتهم التاريخية وتجربتهم السياسية في التعامل مع الأزمات، وقدرتهم على تحمل الضغوط التي يفرضها عليهم الموقف المتأزم، وكذلك طبيعة المعلومات التي ترد إليهم وكيفية تعاملهم معها.

وعلى هذا فإن تعريف الأزمة ينبغي أن لا يقتصر على توصيفها كحالة مجردة عن البيئة التي تنشأ فيها والعناصر التي تتحكم بمساراتها، إنما ينبغي أن يمتد التعريف ليتناول الكيفية التي يتم التعامل بموجها مع الموقف المتأزم ذاته . فالأزمة، وبهذا المعنى، موقف متوتر يؤشر انكساراً حاداً في العلاقة بين طرفين أو أكثر ، ويتضمن تهديداً كبيراً للقيم والمصالح الحيوية لأطرافه ، كما يفرض على صناع القرار تحدياً كبيراً لاختبار قدراتهم على الموائمة بين الأهداف والقيم التي يحملونها، والتي يسعون للحفاظ عليها، والوسائل المتاحة امامهم لخلق

هامش من حرية العمل تعينهم على تجنب الحرب وما يمكن أن يترتب عليها من خسائر وبأقل ثمن ممكن.

وهنا تجدر الإشارة إلى ، أن ثمة اتجاه في الرأي يذهب إلى أن أية زيادة في احتمالات وقوع الحرب خلال فترة الأزمة تبقى أمراً ، غير مؤكد . لقد أوضح (يونك) هذه الفكرة عندما أشار إلى ( أن الزيادة في هذه التوقعات المحسوسة المنذرة باندلاع الحرب تهدف إلى تحفيز وإثارة الإجراءات القوية من قبل صانعي القرار المنشغلين في منع حدوث تلك الإجراءات ، وبسبب من هذا التحفيز ، فإن احتمالية حدوث الحرب قد تتناقص بدلاً من أن تتزايد<sup>(٧)</sup> .

ومع ذلك ، فإنه رغم الجهود المبذولة لمنع اندلاع الحرب يبقى هناك هامش يؤشر لنا أن هنالك مواصفات عديدة لأزمات دولية تجعل منها حالة انفجارية كامنة ، وأن الحقيقة القائلة بأن الأزمة الدولية تتضمن تهديداً كبيراً للقيم والمصالح الحيوية لأطراف الأزمة هي التي تحتل الأهمية الكبرى من بين الحقائق الكبرى الأخرى في هذا المجال . كما وأن الأطراف المتنازعة قد تؤمن بأن الحصيلة الناتجة عن الأزمة تحتوي على مضمون صعب المنال في علاقاتها ووقوعها وموقعها المستقبلي في المجموعة الدولية . وإذا كان الأمر كذلك ، فسوف لا تتعرض أهدافهم المباشرة للخطر فحسب ، بل سيغطي الخطر حتى طموحاتهم . وفي مثل هذه الظروف يصبح خيار استخدام القوة هو الخيار المفضل قياساً مع عدم تفضيله في الظروف الطبيعية ، وخصوصاً عندما يتضح إن الطرق الأخرى غير ممكنة لحل القضية بغير النزاع ، بعد أن تصبح هذه الطرق غير مؤثرة ولا مناسبة.

بالإضافة إلى ما تقدم ، فإن الشعور بالتهديد قد يسبب الرد السريع وغير المدروس ، ويصبح هذا الجانب أكثر احتمالاً لأن السمات الأخرى المرتبطة بموقف الأزمة تدفعه نحو البروز . أما السرعة المتزايدة في الأحداث مثلاً ، فهي وسيلة لا يمكن تجنبها حيث يواجهها صناع القرار بشكوك كبيرة وإجراءات ليست قابلة للوزن بدقة في جهودهم الرامية إلى تقدير الموقف واستنباط الطرق الإجرائية البديلة للتعامل معه . وبما أن الموقف حساس ومهم بالنسبة لخطورة الأزمة وما يواجهه صانعو القرار ، والحاجة إلى حل أو قرار سريع ، فإن أطراف الأزمة ستشعر بشعور قوي من الاستعجال ، فإن هذا سيؤدي بالمقابل إلى درجة عالية من الضغط والقلق ، وبالتالي يربك حكم صانعي القرار ويؤثر على حسن تمييزهم . لذلك فمن الطبيعي أن يكون الحل السلمي للأزمة مهمة صعبة وشاقة ، رغم أن موقف الأزمة بطبيعته يصعب تسكينه وتعسر معالجته ولا ينقاد بسهولة إلى المعالجة والسيطرة . من هنا تكون معالجة الأزمة والسيطرة عليها في صلب المناقشات الخاصة بإدارة الأزمة ، كما سنعالج ذلك.

## المبحث الثاني

### الأزمة الدولية وعملية صنع القرار/ قرارات الأزمة

إذا كانت الأزمة ، وكما سبقت الإشارة ، وثيقة الصلة بالقيم العليا للمجتمع والدولة ، فإن معالجتها تكون من اختصاص صنع القرار ، أو الوحدة القرارية المسؤولة عن اتخاذ القرارات واتباع الاجراءات والسبل لمنع وصولها الى نقطة الانفجار باستخدام القوة المسلحة. والتحركات الهادفة الى احتواء التوتر في علاقة ماوقف تداعياتها لا يتم الا باتخاذ سلسلة من القرارات تعرف بـ (قرارات الأزمة) وهي تشكل محاولة متطورة لتجاوز بقاء وتعقيدات عملية صنع القرار في الظروف الاعتيادية لمواجهة ظروف استثنائية أو طارئة ، تتطلب اتخاذ قرارات سريعة ، وفي نفس الوقت غير مرتجلة لمواجهةتها.

قرار الأزمة في ضوء هذا المفهوم هو قرار ذو طبيعة استثنائية ، يتم اتخاذه في وقت قصير نسبياً ، لموجهة خطر لم يكن متوقعا ، أو في أفضل الأحوال لم تكن أبعاده واضحة تماماً.

وحلاً للبس الدارج عند تناول مفهوم عملية صنع القرار ، وعملية اتخاذ القرار وخصوصاً في أوقات الزمة نجد من الضروري أن نضع حدوداً فاصلة للتمييز بينهما.

ويقصد بعملية صنع القرار ، جملة النشاطات التي يقوم بها اشخاص تناط بهم مسؤولية رسم السياسة العليا للدولة ، ويطلق عليهم تسمية ( الوحدة القرارية) أو ( النخبة الحاكمة) ، وهي تتشكل من عدة اشخاص ( كرئيس الدولة ، رئيس الوزراء ، مستشارو الرئيس للأمن القومي ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع ، وزير الداخلية ، رئيس جهاز المخابرات). ويتمثل النشاط الهادف بصنع القرار بعملية جمع المعلومات ودراساتها وتصنيفها وتقويمها وتحليلها بهدف الخروج بقرار أو جملة قرارات تمثل بدائل لمعالجة الموقف الذي يواجهونه . فعملية صنع القرار هي ، عملية اعداد وهيئة وخلق وتكوين بقرار واحد ، أو جملة قرارات لمواجهة موقف أو مواقف متأزمة.

وهناك اتجاه في الرأي يذهب الى أن عملية صنع القرار ، وبسبب من ضخامتها وتعقيدها ، فإنها لا تنحصر فقط بالوحدة القرارية ، بل يقف الى جانبها مؤسسات رسمية والأجهزة البيروقراطية التي لها علاقة بعملية صنع القرار في مجال جمع المعلومات وتحليلها ودراساتها وتشكيل الآراء والخلاصات بشأنها.



وعلى الاقرار هنا، أن عملية صنع القرار، وهذه الكيفية تكون موضع اسهام جهات متعددة تحمل وجات نظر وتقديرات قد تختلف بها عن الأخرى. كما وأن المؤسسات المعنية بصنع القرار تضم أفراداً لهم خبرتهم وتجربتهم السياسية ودوافعهم الشخصية حيث تؤثر بالمحصلة النهائية على صنع القرار.

وكما يذهب (جراهام اليسون) ، عند تناوله لدور المؤسسات والأجهزة البيروقراطية ، الى ( أن عملية صنع القرار لا تعتمد على حسابات ومعلومات منطقية لأشخاص محددين، انما يجدر بنا أن نلتفت الى حقيقة ان مؤسسة صنع القرار تتكون من عدة أجهزة يختلف تقدير كل منها عن الأخرى. كما أنه يوجد بداخل كل من هذه الأجهزة مجموعات من البشر ، تلعب الدوافع الشخصية لكل منهم دورها الحيوي في عملية صنع القرار<sup>(٨)</sup>.

أما عملية اتخاذ القرار فيقصد بها ، اختيار بديل من البدائل المتاحة ، أو خيار من الخيارات المطروحة بعد أن يتم فهمها أو صياغتها . بعبارة أخرى اذا كان الحافز الخارجي يفرض على الوحدة القرارية صياغة مجموعة حلول ( قرارات) بهدف مجابهته ، فإن اتخاذ القرار يمثل اختيار واحدة من هذه الحلول أو القرارات الواجب اتباعها لمواجهة الحافز الخارجي. وبعبارة واحدة، ان عملية اتخاذ القرار يراد بها ، التوصل الى صيغة عمل معقولة بين عدة بدائل منافسة.

وهذه العملية ، اختيار القرار ، هي عملية عقلانية رشيدة يمكن الاحتكام اليها من خلال عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية . وبالتالي فان اختيار قرار ما ، أو الاستقرار على قرار بذاته ، هو نتيجة اقتناع منطقي بكونه يمثل البديل المفضل.

ومثل هذا الاقتناع لا يمكن أن يتأتى بالطبع الا بعد مشاورات ومداولات تبحث في كل الجوانب المتعلقة بالقرار المتخذة وترجيحه على بقية البدائل والقرارات الأخرى.

وعلى هذا فإن الاختلاف بين عملية صنع القرار ، واتخاذ القرار ، هو اختلاف وظيفي وبنوي ، فالأولى عملية صنع القرار، تختص بآلية تكوين القرار أو وظيفة الأجهزة والمؤسسات التي تسهم في عملية تشكيله. اما الثانية ، اتخاذ القرار ، فأنها تختص بآلية انتقاء القرار ، أو اختياره، بعد تشكيله، حيث يمثل واحداً من بين القرارات الواجب اتباعه باعتباره أكثر عقلانية ، أو أكثر نفعاً في تحقيق المصلحة العليا للدولة.

كما وأن عملية صنع القرار، فهي نتاج نشاط بنية مؤسساتية تعكس جهداً جماعياً تشترك فيه عدة أجهزة ومؤسسات تسهم كل منها ن وكما سبقت الإشارة وحسب

اختصاصها، في عملية صنع القرار ، في حين تنحصر عملية اتخاذ القرار بمجموعة ضيقة من الأشخاص يتربعون على قمة السلطة. وغالباً، اذا لم نقل في جميع الأحوال ، تنحصر مسؤولية اتخاذ قرار من القرارات، أو ترجيح بديل معين من بين مجموعة بدائل ، بشخص واحد هو الزعيم او القائد السياسي.

أما من حيث الطبيعة المرحلية ، فإن عملية صنع القرار تسبق عملية اتخاذ القرار، حيث أن الأولى (صنع القرار) تمهد للثانية ( اتخاذ القرار) ، والعملية الثانية ( اتخاذ القرار) تعد امتداد للأولى ( صنع القرار).

وفي كل الأحوال، فإن عملية صنع واتخاذ القرار بشأنه ، الى حد بعيد، بطبيعة أدراك القائد السياسي للموقف الذي يواجهه ، والذي يكون يصدد اتخاذ قرار بشأنه، وعملية الادراك هذه تتأثر بجملة معطيات ، يأتي في مقدمتها تأثر ادراكه بنظام القيم والعقائد التي يحملها، أي غط بنائه الفكري والعقيدي أو الأيديولوجي. كذلك فإن ادراكه بنظام القيم والعقائد التي يحملها ، أي غط بنائه الفكري والعقيدي أو الأيديولوجي . كذلك فإن ادراكه يتأثر أيضاً بتلك العوامل التي تسهم في بناء شخصيته ، كعامل التنشئة الاجتماعية ، ودرجة ثقافته وخبرته السياسية وتجربته التاريخية، والعوامل النفسية والتحيزات الشخصية.

وهنا تجدر الإشارة الى ، أن الأزمات الدولية اذا كانت تتصف بالمفاجأة وعدم اليقين ، وتراجع هامش السياقات الروتينية، وتزايد أو تناقص المعلومات وقدرتها، وأن القرارات المتخذة بخصوصها تتم على مستويات عليا في السلطة بسبب من طبيعتها حيث أنها تقدم قيماً أساسية في الدولة، فإن منظومة العقائد للقائد السياسي، تصبح هنا، ذات أهمية في التأثير على الطريقة التي يتم بها اتخاذ قرار ما في مواجهة أزمة ما ، من خلال ثلاث وسائل:

فأولاً: نجد أن هذه المعتقدات تؤثر في عملية استيعابه وتحليله وكيفية توظيفه للمعلومات. ففي أي أزمة دولية ، يكون على صناع القرار أن ينظموا ومنهجوا مجموعات هائلة من المعلومات المتضاربة، أو المتناقضة أحياناً . وخلال هذه العملية ، ربما يستبعدون بعض المعلومات ، أو يركزون على معلومات أخرى وبما يتوافق مع منظومة عقائدهم.

كذلك، فإن هذه العملية تتعلق بعملية تفسير المعلومات الواردة حيث يتم تفسيرها وتقييمها تبعاً لما يرى القائد السياسي أنه اهداف ونوايا واستراتيجية للخصم.

ثانياً: ان تعريف الموقف ، باعتباره يمثل أزمة فانه هو الآخر يتأثر بالمنظومة العقائدية . فبعد استيعاب الموقف ، فان معتقدات القائد السياسي سوف تدخل في تقييم العلاقة بين الأطراف الأخرى المشتركة في موقف الأزمة . لقد ذكر (سنيدر) ، ان الموقف يمكن أن يعرف بواسطة صانع القرار وفقاً لمصطلحات الطريقة التي يعمل بها مع الأطراف الأخرى، أو مع الأهداف الممكنة والوسائل المتاحة له وفقاً للطريقة التي ترتبط فيها الوسائل والأغراض بحيث تكون استراتيجيات للعمل<sup>(٩)</sup>.

وثالثاً: فان منظومة معتقدات القائد السياسي يمكن أن تؤثر في عملية اختيار قرار معين، أو قرارات معينة في مواجهة الأزمة ، أو عدم اتخاذ قرار على وجه الإطلاق. وبعبارة أخرى، فان هذه المعتقدات تؤثر في عملية اختيار التكتيك الملائم لتنفيذ الاستراتيجية المحددة في عملية تحديد الموقف.

والى جانب نظام القيم والمعتقدات التي يحملها القائد السياسي ، أو الوحدة القرارية ، فان قرارات الأزمة تتأثر أيضاً بنوعين من المتغيرات ، متغيرات البيئة الداخلية، ومتغيرات البيئة الخارجية.

تمثل متغيرات البيئة الداخلية، كل المعطيات المجتمعة بتشكيلها الثقافي والنفسي والاجتماعي والسياسي والحضاري . فضلاً عن الدور الذي يلعبه الرأي العام، وجماعات الضغط والمصالح، والقوى والأحزاب السياسية. حيث تتفاعل هذه المعطيات مع مدركات صناع القرار لحظة اندلاع الأزمة وطيلة مرحلة صنع واتخاذ القرار بشأنها.

أما المتغيرات الخارجية، فتجسدها عوامل البيئتين الاقليمية والدولية ، وبكل ضغوطها ومؤثراتها ، من حيث تصنيف أو اصطفاف القوى بين قوى مناصرة ومعارضة أو قرارات محايدة . وجميع هذه القوى ، باختلاف وتباين مواقفها، تؤثر على قرارات الأزمة ، ذلك أنها تمثل المؤشر الذي يحدد أنماط تفاعل صناع القرار مع بيئتهم الخارجية حيث تتحدد طبيعة الحركة السياسية الخارجية في إطار قرارات الأزمة ، وفي ضوء الاجابة على جملة تساؤلات منها، هل ان البيئة تتيح هامشاً من الحركة يعين على اتخاذ قرار معين؟ ، أم أن معطياتها تفرض قيوداً على هذا القرار أو ذاك؟ ما هي طبيعة ردود الأفعال الخارجية في ضوء اتخاذ قرار ما؟ ماهو رصيد الدولة في الأرجحية باتخاذ قرار ما بين مؤيدين أو معارضين له؟ . هذه التساؤلات وأخرى غيرها تثيرها الأزمة، وعلى صناع القرار أن يتفاعلوا معها ويجدوا لها اجابات واضحة ومحددة تبني في ضوءها طريقة ادارتهم للأزمة التي يواجهونها.



ان جملة المتغيرات المتعلقة بصناع القرار ، متفاعلة مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية ، يمكن أن تعيننا على أن نختبر وبعمق موضوعات خاصة بقرارات الأزمة وهي:

١ . التقييمات الأساسية - الأولية ، التي يضعها صناع القرار حول الموقف.

٢ . مناقشتهم للمقترحات البديلة للتعامل مع الموقف.

٣ . التنفيذ التفصيلي للخيار الذي يقع عليه الاختيار النهائي.

٤ . أية تعديلات أو تغيرات تنتج عن استجابة الخصم.

وتأسيساً على ذلك، فإن صناعة قرار الأزمة توفر فرصة مفيدة لتقرير تأثير الضغط على الوحدة القرارية . وقد نتج عنها تأملات لا يمكن اغفالها في مرونتها وقابليتها على التكيف مع الظروف والمواقف . ألما قد تمكن المحلل من إجراء اختبار صحيح فيما اذا كان رجل الدولة قادراً على التفكير والتصرف بنحو منطقي ومقبول ، أم العكس من ذلك، عندما يتعرض لضغط كبير.

وفي الواقع ، فإن أهم وأنجح ممارسة في هذا المجال هي مقارنة عملية صنع القرار في الأزمة مع تكون السياسة في ظل الظروف الإعتيادية . إن هذه الممارسة سوف لا تسهل المجاز تقدير أكثر توازناً لتأثير الضغوط فحسب، بل ألما ستساعد أيضاً على أن نستنتج فيما اذا كانت عملية صنع قرار الأزمة تحاول أن تكون كفوءة أكثر من العملية الروتينية لصنع السياسة الخارجية أم لا .

## المبحث الثالث وطرائق إدارة الأزمة الدولية

هناك العديد من الدراسات تناولت عملية إدارة الأزمة كما تنوعت في تناولها لمختلف أبعاد هذه الإدارة والوسائل أو الأدوات المستخدمة فيها. وقاد هذا التنوع في تناول مفهوم إدارة الأزمة، وكما يذهب (جيلن سنايدر) (١٠) الى شيء من الغموض وعدم الاتفاق حول تحديد مدلولات المفهوم ( مفهوم إدارة الأزمة). فضلاً عن ذلك، فإن تطبيق المبادئ العامة على أزمة ما قد تختلف نتائج تطبيقها على الوضع النوعي الفريد والمتميز، لأي أزمة جديدة.

وإذا اخذنا نماذج من تلك التعريفات، سنجد أن ( ويليام كوانت) عرف إدارة الأزمة بأنها (سلسلة الاجراءات ( القرارات) الهادفة الى السيطرة على الأزمة، والحد من تفاقمها حتى لا يفلت زمامها، مؤدية بذلك الى نشوب الحرب... وبذلك تكون الادارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تتضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها) (١١).

ويذهب (جونثان روبرتس) الى ان ادارة الأزمة تعني (( قدرة احد أطراف النزاع على إقناع خصمه أو خصومه، بصديق عزمه على تصعيد النزاع لحمله ( أو لحملهم) على التراجع عن تصعيد الأزمة تجنباً للمساس بمصالحه )) (١٢).

أما ( جيمس ريتشارد سن) فيرى أن ادارة الأزمات تعني ( احتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع) (١٣).

ومع إقرارنا بتنوع وجهات النظر، وغياب تعريف محدد حول ما يعنيه مفهوم إدارة الأزمة، فإنه من الصعوبة بمكان الطعن بالجهود الفكرية التي بذلت في أدراك مدلولاتها. صحيح ليس هناك تعريف متفق عليه، إلا أن الصحيح أيضاً، أن هناك قاسماً مشتركاً يلتقي عنده العديد من المعنيين على أن ادارة الأزمة تعني تلك الخطوات والسياسات المراد بها التخفيف من حدتها أملاً في أن لا تصل باطرافها الى حد الاحتكام الى القوة العسكرية.

يذهب التعريف المبسط والمجرد لمفهوم ادارة الأزمة الى تلك المبادئ والقواعد التي يمكن من خلالها، أو بواسطتها، السيطرة على موقف ما بغية الحد من احتمالات تطوره الى مستويات خطيرة. وبهذا المعنى نكون قد اقتربنا من طروحات ( الكسندر جورج) عندما عرف الأزمة بأنها تعني (( تلك القواعد المنظمة لحركة الأطراف بهدف السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها حتى لا تصل الى حد انفجار العنف الشامل أو الحرب )) (١٤).

ولكي يكون تعريفنا لإدارة الأزمة أكثر وضوحاً واقترباً مما تعنيه نقول، أن ( السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة ) تقتضي أحياناً تكثيف عمليات التصعيد كما تقتضي في أحيان أخرى، التخفيف من حدتها . وبذلك تعني إدارة الأزمة كلا من عمليات التصعيد وتكثيف التحركات الصراعية، وعمليات تخفيف حدة الأزمة والعمل من أجل تسويتها حتى لا يصل تطورها إلى حد استخدام القوة العسكرية الشاملة. هذا يعني، أن إدارة الأزمة تشمل سعي صناع القرار لدى كل من أطرافها، أما إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم ، أو سعيهم إلى التعايش والتوفيق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر عالية. أو أن صناع القرار يسعون إلى الموازنة بين أدوات الضغط وأدوات التوفيق ( المساومة ) معاً، وهو الأسلوب الأكثر اقتراباً من الواقع عند معالجة أزمة ما.

وبهذا فإن إدارة دولة ما لأزماتها تعني، استخدام هذه الدولة لمختلف أدوات المساومة، الضاغطة منها والتوفيقية على نحو يعزز سياستها ويضعف سياسة الخصم، أو على الأقل يقلل خسائرها إلى أدنى حد ممكن.

والأدوات الضاغطة في إدارة الأزمة هي، تلك التحركات والتكتيكات التي ترمي إلى اظهار الخزم وتمسك طرف من الأطراف بمصالحة ازاء الخصم بالتهديد أو استعمال القوة باشكالها المختلفة، وفرض ارادة عملية . بمعنى، أن الأدوات الضاغطة هي كل التحركات التي تقوم بها الدولة للضغط على الخصم كي يقبل مطالبها وينصاع لارادتها.

والتحركات الضاغطة هذه ، أما أن تكون مباشرة أو غير مباشرة . والتحركات الضاغطة المباشرة هي، التحركات الفعلية التي تختارها الدولة وتعني أنها بدأت فعلاً عملية تصعيد فعلية ومن أمثلتها التحركات أو العمليات التصعيدية التي تزيد من درجة العنف في سلوك الدولة تجاه الخصم، مثل الحصار البحري، أو ضرب سفينة مدنية أو عسكرية للخصم، أو توجيه ضربات عسكرية محدودة ضد بعض اهداف الخصم . التحركات التصعيدية بهذا المعنى تؤثر لنا المواقف الحازمة التي تأخذ بها الدولة وتعبّر عن التزام بالتشدد وعدم الإذعان. هذه التحركات تعني أيضاً، أن الطرف المبادر بها يكون قد مرر المبادرة إلى الخصم ، أي أنه نقل عبء اتخاذ قرار بدء أعمال العنف إلى الخصم . ومن أمثلة هذا النوع من التحركات، الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة حول كوبا، كرد فعل على أقدام السوفيت بوضع صواريخهم فيها عام ١٩٦٢ وكذلك قرار الحصار الاقتصادي الذي اتخذته الولايات المتحدة في اطار الأمم المتحدة اثر دخول القوات العراقية الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠. فالتحركات الضاغطة المباشرة، هي أساساً تحركات مادية ملموسة، تتمثل بتحريك أدوات القوة العسكرية أو الاقتصادية.



أما أدوات الضغط غير المباشرة فهي أيضاً تحركات تهدف الدولة من وراءها الضغط على الخصم لكي يقبل مطالبها ولكن ليس عن طريق تحريك أدوات القوة على نحو فعلي أي أنها ليست تحركات مادية، بل هي أساساً تتمثل في أعمال التهديد التي لا تعني تبني الدولة لخيار معين وتنفيذه ، ولكنها إشارات تنقل إلى الخصم نوايا الدولة في الأخذ بخيار ضاغط إكراهي أو إشعاره بمجدية هذه النوايا ، كالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة والذي يقضي باستخدام كافة الوسائل بما فيها القوة العسكرية ضد العراق في حالة عدم خروجه من الكويت.

وهذه التهديدات تهدف إلى التأثير على خيارات الخصم لتحركاته المباشرة ودفعه إلى خيار يتفق مع مصالح الدولة المهددة.

أما الأدوات التوفيقية فتعني ، التحركات التي تعبر عن رغبة الدولة ، منذ البداية في التخفيف من حدة الأزمة والاتجاه بها إلى التسوية ومن دون أن تلجأ إلى التصعيد أو الضغط على الطرف المقابل. وغالباً ما تشير مثل هذه التحركات إلى الاهتمام الجاد بالمصالح المشتركة في تفادي تفاقم الأزمة وتسويتها خشية أن يؤدي تفاقمها إلى كارثة . وهذه التحركات أما أن تكون رئيسية مباشرة، أو غير مباشرة. والشكل المباشر لهذه التحركات يأخذ صيغة التنازل الواضح ، أو الإعلان عن موقف يكون محفزاً للخصم على أن يقدم على تنازلات من جانبه، ومثال ذلك، قرار خروشوف بسحب الصواريخ السوفيتية من كوبا عام ١٩٦٢، في مقابل تعهد الولايات بعدم غزو كوبا كذلك أقدام ليبيا على تدمير وتفكيك أسلحتها للدمار الشامل تحت وطأة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة عليها، مقابل فك الحصار الذي فرضته الأخيرة.

أما الشكل غير المباشر للتحركات التوفيقية ، فإنه يأخذ شكل إشارات أو تلميحات توضح نية الدولة واستعدادها للتنازل عن طريق تقديم اقتراحات بتسوية الأزمة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نتساءل ، أين تقع هذه الأدوات ، الضاغطة منها والتوفيقية ، من تقاليد الممارسة السياسية في إدارة الأزمات.

دون شك أن الدولة إذا أرادت أن تحقق كسباً ضد الخصم ، فأنها تلجأ إلى تحركات تزيد فيها من عنصر المخاطرة أمامه للضغط عليه، أو إكراهه على تقديم تنازلات. إلا أن مثل هذا التحرك ينطوي على درجة عالية من الحذر، ذلك أن هذه التحركات التي تخلق مخاطر عالية في الموقف، قد يمتد أثرها إلى المبادر بها أيضاً إلى جانب الخصم، وبالتالي فإن المخاطرة الكبيرة قد تصبح عنصر ضغط على الطرفين معاً. إذ من الممكن أن تكون قدرة الخصم على تحمل المخاطرة مساوية لقدرة المبادرة، بل وقد تكون أكبر إذا كان ثمة خطأ جوهري في حسابات المبادر عن قوة خصمه

وامكانياته الحقيقية. في هذه الحالة اذن، على الدولة أن تمارس سياسة الضغط والاكراه ضد الخصم، عليها أن لا تصعد من سياستها الضاغطة الى الحد الأقصى، بل تبقىها ضمن حدود معتدلة ومقبولة. وقياساً على التجربة التاريخية في ممارسة هذا النمط من التصعيد الحذر، نجد أن ( كيندي ) مثلاً أثناء الأزمة الكويتية، فضل خيار الحصار البحري على توجيه ضربة جوية استراتيجية للصواريخ السوفيتية في كوبا. هذا الخيار الذي اعتمده ( كيندي ) كان، في الواقع، معبراً عن الحرص على خلق المخاطرة امام السوفيت حتى يدركوا أنه مقدم على موقف حازم. خيار الحصار البحري الذي اعتمده ( كيندي ) في ادارة الأزمة الكويتية أبقى هذه المخاطرة داخل حدود كعقولة ومقبولة بحيث لا يستثير السوفيت الى احتمال الرد الانتقامي الكبير الذي قد يفضي الى كارثة عالمية فيما تم توجيه ضربة عسكرية أمريكية الى قواعد الصواريخ السوفيتية في كوبا ، وهو الخيار الذي كان يفضلها الجناح العسكري في ادارته. بل انه رغم الحصار سمحت الولايات المتحدة لأول سفينة سوفيتية اقتربت من خطوط الحصار بالمرور، وكان ( كيندي ) حريصاً على أن يعلن عن هذه الاجراءات لتصل إلى أسماع السوفيت. وبذلك يكون ( كيندي ) قد أعطى للسوفيت فرصة لإعادة النظر في إجراءاتهم بوضع الصواريخ في كوبا، وجعل المخاطرة محسوبة ومقبولة، الأمر الذي أدى إلى تسوية الأزمة بسحب الصواريخ السوفيتية، مقابل التزام أمريكي بعدم مهاجمة كوبا أي تمت تسوية الأزمة بدون خسائر جوهريّة للطرفين.

أذن الإدارة الرشيدة ، تستلزم إتخاذ موقف حازم قوي، لكن مع توفير قدر ملائم من المرونة وعدم الجمود سواء أكان ذلك على مستوى السلوك غير المباشر ( التهديد ) أو على مستوى السلوك الفعلي المباشر ( التحركات المادية ).

فعلى مستوى السلوك غير المباشر ( التهديد ) ، يكون الخيار في تفضيل أرجحية أيهما أكثر تأثيراً، التهديد المتصلب الواضح ، أم التهديد الغامض؟

في الواقع، ان التهديد المتصلب، وأن كان ينطوي على قدر كبير من المصادقية، لكن يعيبه مرونة الحركة ، حيث أنه يضع على الطرف الذي يمارسه ( المهدد ) التزاماً بضرورة تنفيذه إذا لم يمثل الخصم لإرادته ( إرادة الطرف المهدد ) . وبالتالي فإن التراجع عن ما تم التهديد به يضعف مصداقية الطرف المهدد ( المطلب الأمريكي بانسحاب العراق من الكويت دون أي شروط مسبقة ، وكذلك السماح لمفتشي الأمم المتحدة بتفتيش المواقع الرئاسية وبخلافه يتعرض العراق لضربة عسكرية محدودة ) . والتهديد الغامض وأن كان يقلل من عنصر المصادقية، ومن ثم يقلل القوة الضاغطة للمهدد، إلا أنه يضمن له حرية الحركة في اختيار البدائل يعد ذلك. فالتهديد الغامض لا يعطي صورة واضحة للخصم عن طبيعة الحركة التي يقدم عليها والتي تستحق أن يتحول فيها التهديد إلى عقاب. بل أن التهديد الغامض قد يكون إيجابياً كتحرك ضاغط في بداية

الأزمة، ذلك أنه يعطي هامشاً للطرف المهدد في أن يختار تحركات أكثر حدة وتصعيداً بعد ذلك إذا لم يمثل الخصم للتهديد الأول. فضلاً عن ذلك، أن التهديد الغامض لا يفرض طابع الإثارة والاستفزاز على طبيعة التفاعل بين المهدد وخصمه في الأزمة. ومن ثم قد يرى الخصم أن الإمتثال لمطالب المهدد في هذه الحالة لا يعرض سمعته وهيبته ومكانته لضرر واضح. أما لو كان التهديد واضحاً واستفزازياً ومتصلاً وحدد مطالب تمثل إهانة للخصم، فإن الأخير، أي الخصم، قد لا يمثل له، وتأخذ سلسلة التصاعد غير المنضبط بالعمل.

لذا فإن الإدارة الناجحة للأزمة عادة ما تراعي البدء بتهديدات غامضة غير استفزازية، يمكن أن تتحول بالتدريج إلى تهديدات أكثر وضوحاً، حتى تصل إلى درجة التورط الكامل في قمة احتدام الأزمة، ويتفق مع هذا الرأي (توماس شلنغ) الذي يقول، أنه لردع هجوم محتمل، من المفضل أن تبدأ الدولة بتوجيه التهديد بأعمال عسكرية محدودة بدلاً من التهديد بحرب شاملة.

أما على مستوى السلوك الفعلي المباشر، فإن السؤال الذي يطرح هنا، أي من الخيارين يحظى بأرجحية، البدء بتحركات متشددة؟ أو البدء بتحركات غير متشددة؟

وهنا ينقسم الرأي أيضاً إلى فريقين. أنصار الفريق الأول يرون بأفضلية البدء بتحركات متشددة، ذلك أنها تظهر صاحبها بمظهر الحزم وقوة الإرادة، الأمر الذي يترك انطباعاً لدى الخصم أنه لا سبيل أمامه إلا الانصياع لإرادة الطرف الذي يمارس هذه السياسة تجنباً للإشتباك معه. أما الفريق الثاني، فيرى عكس ما ذهب إليه الفريق الأول من أن البدء بتحركات غير متشددة في بداية الأزمة هي أفضل وسيلة في إدارتها، ذلك أنها تبقى المجال واسعاً أمام العديد من الخيارات التصعيدية أو التوفيقية، كالتنازل مثلاً، بعد التحرك الأول، كما أنها تعتبر وسيلة للضغط المستمر. فالبدء بعمل غير متشدد يعني اتخاذ تحرك ما وليس مجرد الاكتفاء بالتهديد. فضلاً عن أنه ينقل للخصم، وبفاعلية ملحوظة، ودرجة الحزم التي سوف يضمنها سلوك الدولة المقبل. والتحرك غير المتشدد في أدائه لهذه الوظيفة أكثر فعالية من أكثر التهديدات تشدداً وعنفاً في مواجهة الخصم. فالحصار البحري الأمريكي، في الأزمة الكوبية مثلاً، كان أكثر فاعلية في نقله للنوايا الأمريكية في التصرف الحازم في إدارة هذه الأزمة من أية وسيلة إكراهية أخرى. وكان لذلك التحرك الأول غير المتشدد أثره الإيجابي في ممارسة الضغط على الاتحاد السوفيتي وبطريقة أدت إلى تجنب كارثة تحيق بالطرفين معاً.

إضافة إلى ذلك، فإن البدء بتحريك حازم غير متشدد يفيد في الحصول على معلومات سليمة عن نوايا الخصم ودرجة استعداده للتصعيد من عدمه، أي أنه يعطي للمبادر فرصة التعرف على طبيعة ردود فعل الخصم وما إذا كان مستعداً للرد على تحركات تالية أكثر عنفاً وتشدداً أم على



العكس من ذلك. ويكفل ذلك أن تتم التحركات التالية للطرف المبادر على أسس سليمة بدلاً من البدء بتحريك جامد متشدد والاعتماد على التخمين في تقدير رد فعل الخصم.

فيما تقدم ، تركز الجدل حول الكيفية التي يمكن بواسطتها استخدام الأدوات الضاغطة ( المباشرة وغير المباشرة ) في إدارة الأزمة . بقي علينا أن نحدد ، كيف يمكن أن تدار الأزمة بنوع آخر من الوسائل أو الأدوات ، وهي الأدوات التوفيقية ، أي التنازل . إلا أن السؤال الذي يطرح هنا هو ، عندما تندلع أزمة ما ، ما هو شكل ومضمون التحركات التوفيقية التي يمكن أن نبدأ بها ؟ هل نبدأ بتنازلات كبيرة ؟ أم نبدأ بتنازلات صغيرة متدرجة ومحدودة ؟

لا شك أن الإقدام على التحركات التوفيقية ، أيًا كان شكلها ، تعطي إنطباع لدى الخصم أن الطرف الذي يقدم عليها غير قادر على تحمل عبء المواجهة معه ، ومع ذلك فثمة اختلاف في الدرجة بين أن تقدم الدولة على تنازلات صغيرة أو محدودة أو غامضة .

إن التنازل الجوهري ( التسليم مثلاً ) يحقق تسوية للأزمة إذعاناً لإرادة الطرف الآخر ، لكنه يلحق ضرراً وخسارة جوهريّة بمصالح الدولة التي تقدم عليه . أما التنازلات الصغيرة المعتدلة والمحدودة فإنها يمكن أن تحقق التسوية المرجوة مع الحد الأدنى من الخسارة للمصلحة القومية . لذا فإن منطق الخبرة العملية ينشئ بضرورة البدء بتقديم تنازلات صغيرة ، حتى إذا لم تحقق هدف الوصول إلى التسوية أمكن تقديم تنازلات أخرى أكبر نسبياً دون إلحاق ضرر جوهري بمصالح الدولة .

وعموماً ، فإن حصر تحركات الدولة واقتصارها على نمط واحد من أدوات إدارة الأزمة ، يمكن أن يقود إلى نتائج سلبية ، لذا فإن منطق الإرادة الرشيدة للأزمة يقتضي أن تجمع الدولة بين وسائل أو أدوات الضغط الإكراهية ، وأدوات التعايش التوفيقية على نحو متناسق وفق ما يقتضيه طبيعة الموقف ، وهو أمر يعتمد بالدرجة الأساس على تقديرات صناع القرار وتجربتهم السياسية وعمق خبرتهم التاريخية .

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن إحدى أهم القواعد المتبعة عند إدارة الأزمة هي أن يرافقها نوع من التصعيد . ونقصد هنا التصعيد المنضبط والخسوب ، وذلك لإظهار قدر واضح ، لا لبس فيه ، من العزم والتصميم على حماية الأهداف العليا ، أو المصالح الأساسية للدولة . فالأزمات لا تعالج بخيوط واهية ، إنما تفرض دائماً ، إظهار درجة عالية من الحزم ترافقه إشارات واضحة بالرغبة في تسويتها .

وهكذا، قد يبدو لنا، وفي العديد من الأزمات ، أن الأطراف وبسبب من سياسة التصعيد ، والتصعيد المقابل ، تسير بخطى ثابتة نحو الخيار العسكري وأن كارثة الحرب واقعة لا محال في حين أن الذي يدور في أذهان صناع القرار، وما يتبعونه من وسائل، يعمل باتجاه مغاير . فالتصعيد المنضبط والمدرّوس هو إحدى اشتراطات قواعد اللعبة عند إدارة الأزمة بهدف تهديد الطرف الآخر وتخويله واجباره على التراجع وتقديم التنازلات. فالجهود الدبلوماسية الرامية إلى معالجة أزمة ما، إذا لم تكن مستندة على قدر معلوم من القوة بهدف إظهارها، أو التهديد باستخدامها، فإنها غالباً تثبت عدم فاعليتها، أو أنها لا تحقق الأهداف التي تتوخاها وترمي إليها، وكما ذكر (جون فوستر دالاس) (( إن القدرة على الوصول إلى حافة الحرب هي فن ضروري في إدارة الأزمة)) (١٦).

أذن المعضلة الأساسية التي يواجهها صناع القرار تكمن في كيفية التوفيق والموازنة بين الحاجة إلى حماية المصالح المعرضة للخطر، والطريقة التي يمارس بها التصعيد.

وتشير التجارب التاريخية في إدارة الأزمات إلى ضرورة إتخاذ بعض الاجراءات أو الأعمال العسكرية المحدودة للضغط على الخصم، أو لردعه وأثنائه عن تصعيد الأزمة ، أو زيادة درجة استعداد القوات لمواجهة عمليات هجومية إذا حدثت الحرب، على أن يكون هناك ما يقابله من تنسيق بين هذه العمليات من جهة، والتحركات الدبلوماسية من جهة أخرى ، مع تجنب العمليات التي يمكن أن يفسرها الخصم بأنها استعداد لأعمال قتالية مما قد يفجر دورة متبادلة من التحركات والإستعدادات وتحريك القوات العسكرية وغير ذلك من ردود الأفعال التي يمكن أن تؤدي الى تدهور الجهود المتبادلة لإدارة الأزمة بنجاح.

أن حل الأزمة ومعالجتها يعتمدان الى حد بعيد على فن إدارتها ونقصد هنا بفن الأزمة، تلك القدرات المستندة إلى التجربة التاريخية والخبرة والمرونة في العمل السياسي ، حيث يتم توظيفهما للموازنة بين متطلبات الجهد السياسي- الدبلوماسي وإظهار العزم والتصميم ، حيث تكون القوة عاملاً مسانداً متى استدعت الضرورة ذلك.

من جانب آخر، إذا كان الهدف الأساس من إدارة الأزمة هو العمل على تسويتها بما يضمن المصالح المشتركة لأطرافها بعيداً عن أجواء الحرب والمواجهة المسلحة، فعلى أطراف الأزمة أن تدرك أن قواعد اللعبة الصفرية (الربح المطلق، مقابل الخسارة المطلقة للخصم) ، لا تنسجم مع قواعد الإدارة الناجحة للأزمة . فالأطراف المعنية عليها أن تدرك، على نحو متبادل، أن لكل منها أهداف عليا لا يمكن المساس بها، وأنها غير قابلة للتساوم، وأن هناك أهداف يمكن المساومة عليها. بمعنى أن الإدارة الناجحة للأزمة تتضمن تنازلات محسوبة ومتبادلة من قبل الأطراف المعنية

وصولاً إلى حدود مقبولة ومتفق عليها، حيث لا تكون هناك خسارة حقيقية يمكن أن تقارن مع الخسائر الناجمة عن الاشتباك المسلح.

يرتبط بهاتين الخاصتين سمة أخرى وهي، ان الأزمة تفترض دائماً أن تكون قنوات الحوار والاتصال مفتوحة بين أطرافها، إذ لا حلول ترمحي لأزمة تنقطع فيها سبل وقنوات الإتصال والحوار لخلق نوع من الفهم والإدراك المشترك لنمط وطريقة تفكير الطرف الآخر، وهو أمر ضروري لمعرفة مطالب الخصم وحدود حركته وطبيعة تفكيره . فإذا كان الطرف (أ) قادراً على تحليل إتصال وإشارات الطرف (ب) فإنه بالتأكيد سيكون ناجحاً في التماسي مع خطوات الموقف ومخططاته ، وسوف لا يفسح المجال للطرف المقابل من تحقيق أهداف. وعلى هذا، فإن غياب هذا العامل قد يقود الى حالة من عدم اليقين والتقدير الخاطئة لسلوك الطرف المقابل ، الأمر الذي قد يقود إلى الجاهة والصدام المسلح.

كما وإن الأطراف المتوسطة بموقف متأزم عليها أن تبدي قدراً واضحاً ومفهوماً من التعاون والرغبة الجادة لحل خلافاتها. وهذا الإدراك مبعثه الإحساس بخطورة التحدي الذي يفرض ضرورة مشاركة الطرفين في إدارة الأزمة والتعاون المشترك للبحث عن سبل تجنب العواقب الرخيمة.

وتشير المرجعية التاريخية لخبرة التجارب السابقة إلى أن من المبادئ الأساسية التي أدركها السوفيت والأمريكان لإدارة الأزمات منذ بداية مواجهة الحرب الباردة هي، ضرورة أن يكون سلوكهم محكوم بالفتنة والحكمة والحذر والتعقل مع إدراك لحدود الطرف الآخر حيث لا يفترض تجاوزها. كما كان الخوف المشترك حاضراً بينهم من ان الأزمة يمكن أن تخرج عن نطاق سيطرتهم فتؤدي إلى كارثة الحرب النووية . وقد أمد هذا العامل كل من موسكو وواشنطن بدوافع قوية للسلوك المنضبط والتعاون المشترك في إدارة سلسلة الأزمات التي تفجرت في برلين، وكوبا، والشرق الأوسط.

بقي أن نشير إلى أن العوامل التي يتحدد في ضوئها اختيار التحرك الضاغــــــــــــــــط ( الحزم ) ، والتحرك التوفيقى (المرونة) ، واعتماد أسلوب رئيسي في إدارة الدولة لأزمة ما، وجعل الأسلوب الثاني مكماً ومساعداً له، أو بالعكس فإن هذه العوامل التي تتحكم في هذا الاختيار تنحصر في تقديرات رئيس الدولة للعناصر المتحركة بمعادلة توازن القوة بينه وبين الخصم من ناحية، ولدى شرعية مطالب الخصم من ناحية أخرى . والتوازن يتضمن عنصرين هما، القوة النسبية لكل من الطرفين ، فضلاً عن أهمية المصالح والأهداف التي يسعى كل منهما إلى تحقيقها خلال الأزمة . فإذا قدر رئيس دولة طرفاً في أزمة ما ، أن التوازن يميل لصالح دولته، سواء لأن



قوتها أكبر من قوة الخصم، أو لأن أهدافها ومصالحها المشمولة في هذه الأزمة حيوية، أو للسببين معاً، فإنه يكون أكثر ميلاً إلى إتباع أدوات الضغط الإكراهية كأسلوب رئيسي. أما عن شرعية مطالب الخصم ومواقفه، فإذا قدر رئيس الدولة أن تلك المطالب والمواقف يتفق لها قدر من الشرعية، بمعنى أنها مطالب مبررة ومقبولة، فإنه يكون أميل إلى إتباع أدوات توفيقية مرنة كأسلوب رئيسي.

وعلى هذا، فإن إعطاء الأولوية لأي من الأسلوبين والممازجة بينهما وتعظيم أحدهما خلال تطور الأزمة، يدخل ضمن تقديرات صناع القرار من خلال رؤيتهم لمصالح دولتهم، ومواقف الخصم وتقديراته لمصالحه ومصالح الطرف الآخر.

### هوامش الفصل السادس

٠١. انظر:

Glenn H. Snyder, Crisis bargaining, in, Charles Hermann(ed), international Crisis, Newyork, The Free press, 1972, pp.58-59.

٠٢. ورد التعريف عند هنري أزو، فتح السويس، ترجمة محمود حسن اسماعيل، القاهرة، دار الطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص ٧٣.

٠٣. ورد التعريف عند:

Jonathan M. Robert, Decision making during International crisis, London, macmillan press ltd, 1988, p-1.

Ibid, ٠٥ Ibid, P-3

٠٤

William ٠٦ pp3-4

B. Quandt, Decade of Decision, American Foreign policy toward the Arab-Isryaeli conflict, 1967-1976, Los Angeles, London University of California press, 1977, p.35.

Oran R. young, The Third parties in International crisis, Princeton, ٠٧ Princeton University press, 1967, p.10.

- Graham Allison, Essence of Decision , U.S.A, Little  
Browncompany, 1971, p.s. . ٨
- Glenn H.Synder, op.cit,p.217 . ٩
- Ibid , P.215 . ١٠
- William B.Quandt, op.cit,p.35 . ١١
- ١٢ . اقتبس هذا التعريف من، هنري أزور، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ .
- Jamsi. Richarson, crisis Management, in , International crisis . ١٣  
Management, edited by, Glibert R.winham. Colorado, west view,  
1988,p.15.
- AlexanderL. George, The limite of coersive Diplomacy, . ١٤  
Boston, Little Brown, 1971. p.8.
- ThomasG.schelling, The strategy of conflict, newyork, oxford, . ١٥  
University press, 1977,p.191.
- ١٦ . اقتبس القول من:
- EdwardsE.Azar,conflict Escalation and conflict Reduction, in,  
International crisis, The Journal of confliet resclution,vol.16, No.2, June,  
1972, p. 183.

الفصل السابع  
الاستراتيجية الاسرائيلية





## الفصل السابع

### الاستراتيجية الاسرائيلية

يعد منطق التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي انعكاساً للوضعية او الطريقة التي نشأت وتكونت بها اسرائيل . فهي ، وعلى اختلاف الطريقة التي تشكلت بها دول العالم، صممت لشعب بلا ارض، تجسيدا لمقولة ( أرض بلا شعب ، لشعب بلا ارض)، وهي المقولة التي وجدت سبيلا الى حيز التنفيذ نتيجة المساعي الحثيثة والمكثفة التي قامت بها الحركة الصهيونية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث تركز التأكيد على فكرة أنه لا خلاص من عدااء الشعوب لليهود في المجتمعات الأوروبية الا بانسلاخهم وانفصالهم عنها، وإيجاد أرض تجمعهم من الشتات ويختصمون بها لوحدهم. وقد مرت هذه الفكرة قبل اختمارها على أرض الواقع بعدة محطات منها المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل في سويسرا عام ١٨٩٧، ومروراً بوعده بلفور عام ١٩١٧، وانتهاء بقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وهو القرار الذي لم يحقق الحلم الصهيوني بوجود الأرض لليهود العالم إنما كان بوابة الانفتاح على كامل التراب الفلسطيني.

واذا كان المكون الأول غير متوافر بالنسبة لليهود وهو ( الأرض) ضمن قياسات المكون التاريخي لقيام ونشوء الدول، فإن المقوم الثاني في قيام الدولة ، وهو الشعب، يعد هو الآخر غير اصيل ، ذلك انه جاء في مرحلة تالية أو لا حقة على اقامة الكيان السياسي . إذ كما هو معروف ، أن المجموعة الاجتماعية المتواجدة جغرافياً على اقليم معين يمكن أن تشكل، وعبر عملية تطور تاريخية ، دولة تختص بهم ، آخذين بنظر الاعتبار، أن هذه المجموعة الاجتماعية تتوافر فيها خصائص مشتركة يأتي في مقدمتها الروابط الاجتماعية المتماثلة ، واللغة المشتركة ، التاريخ المشترك، عادات وتقاليد مشتركة ، وهذا ما لم يقترب منه الشعب اليهودي ، الذي استوطن فلسطين، اذ هو يمثل أصول مختلفة ، وقيم غير متماثلة ، فضلاً عن عدم توافر مكون التاريخ المشترك الذي يربط أعضاء المجموعة الاجتماعية بعوامل فكرية وثقافية واجتماعية متشابهة.<sup>(١)</sup>

هذه الوضعية التي نشأت فيها اسرائيل ، وبقدر ما تمثل وضعية فريدة من نوعها، فانها ولدت شعوراً دائماً ومتأصلاً لدى قادتها كونها تعيش في وسط عربي غريب عنها ومعاد لها، وهو شعور أسهم في خلق هاجس الخطر والتهديد الدائم والمستمر لبقائها واستمرارها.

والملاحظ، أنه على الرغم من وجود اتفاقيات سلام بين اسرائيل وبعض الأطراف العربية، الا أنه لم يعين على الغاء وطأة الشعور الطاغى لفكرة أن الحرب تمثل خياراً

مُوجِلاً ، وانها يمكن أن تقع متى توفرت لها اسباب وعوامل اندلاعها. أو على اقل تقدير، اذا كانت اسرائيل قد أمنت هامشاً "مقبولاً" نسبياً" من الأمن على الصعيد الخارجي، فإنها لم تفلح في تحقيق الأمن المطلق على صعيد جبهتها الداخلية.

من ناحية أخرى ، أن ما يعمل على إثارة الهاجس الأمني لدى اسرائيل ويعمل على تنشيطه هو احساس قادتها بثمة امكانية في حصول تغيرات سياسية على مستوى بعض الأنظمة العربية قد تقود الى وصول جماعات أو نخب حاكمة متطرفة ، تسميها تلك القيادات بالنخب الأصولية ، أو الجماعات الاسلامية المتشددة التي تضع في مقدمة اجندتها أولوية القضاء على إسرائيل.

وفي ضوء هذه المعطيات ، فإن أهم وظيفة أنشغل بها الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي هي مسألة الأمن وضمان الوجود والاستمرار . وبذلك تداخلت الاعتبارات الأمنية مع ضرورات العمل الاستراتيجية لتجعل من الاستراتيجية الاسرائيلية ، استراتيجية أمنية في المقام الأول تضمنها عقيدة عسكرية قتالية قادرة على تلبية متطلبات الأمن والبقاء في كل زمان وعلى اختلاف الظروف والمتغيرات.

وعليه ، اذا كانت العقيدة الأمنية تأتي في مقدمة أولويات الاستراتيجية الاسرائيلية ، فإن هذه العقيدة بنيت على اساس توافر جملة متطلبات منها:

#### ١٠ مبدأ القدرة على تأمين ردع فعال:

ويتحدد هذا المبدأ بقدرة اسرائيل على تأمين سياسات ردع فعالة تؤثر على الحسابات الاستراتيجية لدى العرب وتثني ارادتهم عن القيام بأي اعمال غير مرغوب فيها تهدد وجود اسرائيل او تفرض عليها شروط قاسية، وذلك عن طريق زرع القناعة لديهم بأن ثمن القيام بمثل هذه الأعمال سيكبدهم خسائر باهضة لا يكون بوسعهم القدرة على تحملها. ولكي تحقق استراتيجية الردع الأغراض المنوطة بها، كان على اسرائيل أن تؤمن قوة عسكرية متفوقة وفق منظور تقني متطور لموازنة الكم العربي، بهدف التقليل من احتمالات اندلاع الحرب بينها وبين العرب وللضغط عليهم باتجاه التسليم بما كوجود وكحقيقة قائمة. وبالتالي تجعل من مسألة الخيار العسكري كخيار يمكن التعويل عليه هو قضية خاسرة بالنسبة لهم. ولتأكيد قابلية اقتدارالقوة العسكرية الاسرائيلية على تحقيق ردع فعال يقول (آلون) (أن الأمل الوحيد بردع العدو حتى لا يفرض حرباً على اسرائيل



يرتبط بقوة جيش الدفاع الاسرائيلي . أن ردع العدو من الدخول في حرب، وارتداعه لفترة طويلة من شأنه أن يؤدي الى التسليم بالأمر الواقع والتسليم يؤدي الى السلام<sup>(٢)</sup>. كما يقول أيضاً ( ستواصل اسرائيل العمل بكل طاقاتها ليكون ميزان القوى رادعاً، وحتى تكون قوتها دائماً قادرة على حسم المعركة والانتصار فيها )<sup>(٣)</sup>. وبنفس الاتجاه يذهب رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق ( نتياهو ) الى أن القوة العسكرية هي ضرورة استراتيجية بيد اسرائيل لخلق بيئة اقليمية تتعايش معها بعيداً عن التفكير في مواجهتها عسكرياً.

ويبدو أن هذه الاستراتيجية حققت الوظائف التي عينت لها، اذ أنعدم أي عمل هجومي عربي كبير في الميدان العسكري حتى عام ١٩٧٣. كما هيأت هذه الاستراتيجية لاسرائيل فرصة الانفراد في ممارسة الخيار العسكري عندما شنت عدوانها على الأقطار العربية في الخامس من حزيران ١٩٦٧.

وبعد عام ١٩٦٧ كانت استراتيجية الردع الاسرائيلي تتوخى تحقيق هدفين أساسيين أولهما، حماية الأوضاع الجديدة التي ترمت على احتلال الجولان، الضفة الغربية، قطاع غزة وسيناء. وثانيهما، منع العرب من القيام بأي عمل عسكري يهدف استرجاع المناطق العربية المحتلة، اذ أن تلك المناطق كانت قد حققت لاسرائيل وضعاً مريحاً يؤمن لها وإلى حد كبير، متطلبات الحماية والدفاع. بمعنى آخر أن مهمة الردع بعد عام ١٩٦٧، كانت تهدف الى توطيد المكاسب وتأمين الاستقرار على اساس الوضع الراهن، وإقناع العرب بأن ليس هنالك بديل عملي عن القبول بوجود اسرائيل الدائم والتعايش معها، وأن استعمال القوة ضدها من شأنه أن يكلفهم أثمان باهضة.

لكن، ومن ناحية أخرى، نجد أن الواقع يكشف لنا أن استراتيجية الردع الاسرائيلية أخفقت في إيجاد حلول ناجحة لمعضلة إسرائيل الأمنية بعد عام ١٩٦٧، وبالتالي أكدت أهتزاز قدرتها في تحقيق أهداف إسرائيل الشاملة. صحيح أن اسرائيل حققت مكاسب عسكرية بفرض سيطرتها على مناطق عربية بعد عام ١٩٦٧، وتمكنت من خلق أوضاع استراتيجية جديدة غيرت من طبيعة مشكلات الأمن بالنسبة لها، وخاصة من الناحية الاستراتيجية والعسكرية، الا أن جوهر مشكلة الأمن المتمثلة برفض العرب لذلك الكيان، ورفضهم لأي شكل من أشكال التقارب معه، وإصرارهم على مواصلة الصراع، مقابل عدم شعور إسرائيل بالأمان بقي مستمراً.<sup>(٤)</sup>

في ضوء هذه المعطيات يمكن القول، أنه حتى عام ١٩٧٣ ، فإن استراتيجية الردع، وفق نظام الأسلحة التقليدية بمضامينها التقنية المتطورة، عبرت عن عجزها وإخفاقها في تحقيق شروطها في ضمان مفهوم الأمن الإسرائيلي، ولم تعد بالوسيلة المستقرة التي يمكن الركون إليها لضمان اعتراف العرب بالوضع الراهن ولتقريب العدو الاسرائيلي من تحقيق أهدافه الشاملة . فهي لم تمنع العرب ولم تجردهم من أرادهم في مواصلة الصراع الكلي.

إضافة إلى ذلك، فإن تجربة حرب عام ١٩٧٣ كانت قد بددت وهم التفوق العسكري الاسرائيلي ، وصدعت مفهوم عصمة الجيش الذي لا يقهر. الأمر الذي فرض على اسرائيل البحث عن بديل إستراتيجي يحقق الرادع التقليدي بجمعة قوية لتحقيق التوازن والاستقرار المنشود، ويدفع العرب إلى التسليم بها كحقيقة واقعة. وقد تمثل هذا البديل الإستراتيجي بالخيار النووي بالنظر لما ينطوي عليه من مكاسب تعين إسرائيل على معالجة معضلاتها الأمنية ، بعد أن عجز الرادع التقليدي عن تقديم حلول مناسبة لها. ويمكن اجمال هذه المكاسب بما يلي:

١- التقليل من احتمالات اندلاع الحرب، إن لم تكن تعمل على إلغائها أصلاً. ذلك أن شروط فاعلية الردع النووي تكون أكثر استقراراً من شروط فاعلية الردع التقليدي، إذ أنها تثير مسألة الخوف والخشية من التعرض بخسائر باهضة إذا ما أقدم العرب على شن هجوم عسكري ضد إسرائيل . وعليه، فإن استراتيجية الردع النووي ستكون صالحة لإسرائيل لفرض تسوية على العرب تنهي حالة الحرب وتقود إلى الاعتراف به وقبوله كواقع لا يمكن تجاهله. هذه الأطروحة يؤكد بها ( يهو شفاط هركاني) بالقول ( أن الخيار النووي سيؤدي في النهاية إلى انفراج الأزمة العربية - الإسرائيلية. فاستحالة الحرب في الرادع النووي قد تؤدي إلى فترة يتخلل فيها النزاع عن مظهره العنيف، وينتج عن إطالة تلك الفترة تلطيف لحدة التوتر تدريجياً وحصره للخلاف في مجالات أخرى تدور عليها المنافسة. فالردع المتحقق نووياً يجز وراءه مستويات تالية مهدئة وتدرجية للتوتر) (٥). وعليه، فإن وجود رادع نووي من شأنه أن يقلل ، بل ويضعف من احتمالات الحرب، لأنه سيجعل منها خياراً غير منطقي، بل ستعد الحرب عملاً انتحارياً إذا حاول العرب التفكير بها أو اللجوء إليها.

٢- هناك العديد من القادة العسكريين الاسرائيليين يذهبون إلى أن ميزان القوة العسكرية التقليدية سيعمل بمرور الزمن لصالح الأقطار العربية. وأن الكيان الصهيوني ، وعلى المدى البعيد، لن يستطيع الحفاظ على تفوقه في مجال الأسلحة التقليدية على الأقطار العربية، ذلك أن القوة العربية ليست شيئاً ثابتاً أو مستقراً، بل هي في حالة تغير

مستمر، اذ حرصت القيادات العربية على تطوير اسلحتها وفق مقاييس تقنية متطورة ، واستطاعت أن تحرز تقدماً ملحوظاً في هذا المجال ، الأمر الذي يؤدي الى تغيير ميزان القوى بين العرب واسرائيل وعلى نحو لا يكون لصالح الأخيرة . وعليه فإن الخيار النووي من شأنه أن يوفر لاسرائيل رادعاً مطمئناً وموثوقاً به في مواجهة الخطر العربية والقوة العربية المتنامية ، ويبقى على مظاهر الخلل في معادلة توازن القوى ولصالح إسرائيل.

٣- إن الخيار النووي من شأنه أن يساعد على تجنب الاتفاق المالي والتكاليف الباهظة والمرهقة اقتصادياً والتي تفرضها عليه عملية سباق التسلح بنمطه التقليدي.

٤- إن الاعتماد على الخيار النووي لا يمكن إسرائيل من إحراز تفوق عسكري استراتيجي في ميزان تعادل القوة على الجانب العربي، إنما أيضاً سيمكنها من تجنب الاعتماد على مصادر خارجية في مجال التسلح. إن الخيار النووي ، ومن وجهة نظر العديد من قادة إسرائيل ، سيكون عاملاً معوضاً عند التعرض لاحتمالات الاختناق في تدفق الأسلحة والمواد والمعدات الحربية لإنجاز المهام الموكلة اليها.

#### ٥٢ مبدأ الضربة الاستباقية - الوقائية :

ركزت الاستراتيجية الاسرائيلية على مبدأ آخر من مبادئ العمل الاستراتيجي لضمان أمن إسرائيل ، وهو مبدأ الضربة الاستباقية - الوقائية أو الاجهاضية. والفكرة التي ينهض عليها هذا المبدأ الاستراتيجي مفادها، ان العدو ، وبسبب مما يضره من نوايا عدائية لإسرائيل ، فإن كل تحركاته ( سياسة كانت أم عسكرية) تحمل في ثناياها استعداداً لشن هجوم ضدها. وبما ان اسرائيل لا تملك عمقاً استراتيجياً يعينها على الدفاع ، وتفتقر الى الكم البشري الذي يؤمن لها القدرة على موازنة الكم البشري العربي ومواصلة القتال في حرب قد يطول زمنها. فضلاً عن إمكانية تعثر جهودها العسكري الميداني على عدة جبهات ، فإن هذه الأوضاع لا تتيح أمامها إلا خياراً واحداً هو أن تبادر باستباق هجوم متوقع بعمل هجومي مضاد ( الدفاع بالهجوم) ، وذلك بتغيير وضعها القتالي من النمط المستكن إلى نمط التعرض بالهجوم، وأن تبادر من جانبها بالعمل العسكري لاستباق هجمات عسكرية وشيكة تعد ضدها.



إذن مفهوم الضربة الاستباقية يقوم على عنصر المفاجأة بالهجوم عن طريق المبادرة به من أجل تحطيم قوات العدو العسكرية، ومراكز حشدتها، ومفاصل تجمعاتها الحيوية لإجهاض هجوم متوقع من قبله. وبالتالي فإن الضربة الاستباقية تجرد العدو من المرونة في اختيار وقت الهجوم ومكانه . وبالمقابل، أنها توفر للطرف المباديء بها مزايا انتقاء المكانة والزمان وأسلوب القتال الذي يناسبه.

والضربة الاستباقية هي أصلاً ذات طبيعة وقائية، ذلك أنها تهدف توفير الحماية، أو الوقاية من هجوم قد يكبد إسرائيل خسائر لا تقدر على تحملها.

وقد أعطى الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي جملة مسوغات تبرر اعتماد إسرائيل على هذه العقيدة القتالية منها:

(١) أن أي انتصار عسكري يحققه العرب بهجوم يشن ضدها سيؤدي الى تصفيتها ومن هنا فإن هدف إسرائيل من الضربة الاستباقية- الوقائية يتحدد بمنع العرب من تهديد وجودها.

(٢) ولتحقيق هذه الهدف يجب على إسرائيل تبني اسراتيجية تمنع العرب من المبادأة في شن هجوم عليها وذلك بالمبادأة إلى تدمير القدرة الهجومية العربية التي تمثل الخطر المحتمل.

(٣) أن السبيل الوحيد للوصول الى هذين الهدفين يضطر إسرائيل إلى الاعتماد على مبدأ الحرب الوقائية - الاستباقية ونقل الحرب إلى أرض العدو.

وعلى هذا فإن المفهوم الإستباقي (PREEMPTIVE WAR) يعني المبادرة بالفعل، أما المفهوم الوقائي (PREVENTIVE WAR) فإنه يعني منع الفعل المعادي من الدخول الى حيز التنفيذ.

وقد طبقت إسرائيل هذه الاستراتيجية عندما قامت مصر بغلق مضائق شرم الشيخ قبيل عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، قصف المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١ ، وضرب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥ .

في ضوء كل ما تقدم ، علينا أن نتساءل ، هل بقيت هذه العقائد العسكرية التي بنيت عليها الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ، وفي اطار عقيدتها الأمنية، ثابتة دون تغيير ؟ أم تم إعادة النظر فيها ومراجعتها وتقويمها وتصويبها في ظل متغيرات عديدة أصابت

موضوعات متنوعة ، كانهاء الاتحاد السوفيتي، وانهاء الحرب الباردة ، الرؤية الاسرائيلية للحرب وأطروحة السلام، أمن اسرائيل والعقائد المرتبطة به والكفيلة بتحقيقه؟ وبالتالي، فإن مجمل هذه المتغيرات هل كان لها نصيب في إجراء تعديل على العقيدة العسكرية الإسرائيلية ؟

لا بد من الإشارة أولاً، أن ثمة قضايا أساسية بقيت تمثل محوراً يميل إلى الثبات ذلك أنها تتصل بجوهر الاستراتيجية العليا لإسرائيل. كاحتمالات اندلاع الحرب مثلاً، تمتين شروط فاعلية الردع، إسقاط الخيار العسكري لدى العرب، تطوير العقيدة العسكرية.

لا شك في أن العوالم المتعلقة بمتغيرات البيئة الدولية ، والتي يأتي في مقدمتها انفراد الولايات المتحدة باعتبارها القطب الوحيد على الصعيد العالمي. فضلاً عن العوامل المرتبطة بإسرائيل ، وخصوصاً، عوامل بناء قوتها العسكرية وفق منظور تقني متطور يتجاوز الخصائص التقنية لمنظومة الأسلحة العربية، وبما يتلائم مع تكنولوجيا الفضاء وعصر المعلوماتية . يضاف إلى ذلك تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة ودخولها في منظومة الشبكة الأمريكية للدفاع بالصواريخ واعتبارها، أي اسرائيل (جزءاً حيوياً) من منظومة الأمن القومي الأمريكي بموجب اتفاقية الأمن المتبادل عام ١٩٩٨<sup>(٦)</sup>، الأمر الذي يعني عملياً أن هناك التزاماً أمريكياً بالدفاع عن أمن إسرائيل إذا ما تعرض للتهديد المباشر. كل هذه المعطيات انعكست على معنى وجوهر الصراع العربي - الاسرائيلي، وبكل مضامينه الفكرية والقيمية والأيدولوجية ، فمثلاً لم تعد المسألة المثارة في الوقت الحاضر على الأقل على مستوى الخطاب السياسي الرسمي ومن وجهة نظر القيادات العربية، **مثلاً - ب ( حتمية )** زوال اسرائيل باعتبارها كياناً اغتصب حقوق الشعب العربي الفلسطيني في الرض والبقاء، بقدر ما يدور الحدل حول ( امكانية التعايش ) المشروط مع اسرائيل بتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني باقامة دولته على أرض فلسطين جنوباً الى جنب مع دولة اسرائيل . وبهذا تحولت معطيات الصراع من كونه ( صراع أيديولوجي ) يحمل مضامين فكرية وقيمية حول الأحقية التاريخية في أرض فلسطين ، إلى شكل من أشكال ( النزاع القانوني ) حول تفسير الحدود المسموح بها لوجود إسرائيل كدولة، والحدود المسموح بها للفلسطينيين في إقامة دولتهم.

وقد انعكس هذا التكيف لمعنى ومفهوم الصراع على موضوعة الحرب ذاتها، إذ لم يعد الخيار العسكري المتمثل باللجوء الى الحرب مطروحاً باصرار، وبكل ضغوطه ومؤثراته، كما كان عليه الحال سابقاً، إنما أخذ هذا الخيار بالتراجع واعادة التقويم بخصوص جدوى

أهدافه السياسية المتشددة. فالمخاطر المترتبة على شن حرب شاملة لا تأتي فقط من طبيعتها المركبة بسبب من تعدد الأطراف التي يمكن أن تنورط فيها، فضلاً عن أطرافها الحقيقيين ، إنما هي متأية أيضاً من طبيعة الإدراك لحجم خسائرها ميدانياً وضخامة كلفتها استراتيجياً، ذلك أنها ستطوي على خسائر بشرية فادحة واكلاف سياسية واقتصادية وعسكرية باهضة قد يصعب على الأطراف تحملها.

ونتيجة لهذا التحول في الرؤية لطبيعة الصراع ، أصبحت موضوعة الحرب تعبر عن اختيار ( لاعتقالي ) ، في الوقت الذي ابتعدت فيها، أي فكرة الحرب، عن مضامينها ( السياسية - الأيديولوجية ) و ( العقائدية - المصرية ) لتصبح مجرد قضية ( تفاوضية - تساومية ) مرتقنة ببراعة العمل الدبلوماسي، والقدرة على ممارسة الضغوط السياسية ، اذ يمكن ادارتها والتحكم فيها بعيداً عن احتمالات التصعيد الذي قد يقود إلى مواجهة عسكرية.

ومع كل ذلك ، بقيت القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تشدد على الوظيفة التي يمكن أن تنجزها القوة العسكرية ، بمزجها التقني المتطورة باعتبارها تعبر عن ضرورة أمنية تملها متطلبات استراتيجية اسرائيل العليا. هذه الحقيقة التي لا يمكن أن يتجاوزها أي مسؤول اسرائيلي ، يؤكدھا ( بنيامين نتياهو ) رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق بالقول ( أن القوة العسكرية هي مؤسسة لا بديل عنها للمحافظة على أمن اسرائيل على الأقل في المستقبل المنظور )<sup>(٧)</sup>. ويضيف قائلاً ( أن القوة العسكرية هي ضرورة استراتيجية بيد اسرائيل لخلق بيئة إقليمية تتعايش مع اسرائيل بعيداً عن التفكير في مواجهتها عسكرياً )<sup>(٨)</sup>.

لكن ما هي طبيعة هذه القوة العسكرية التي يعلق عليها قادة اسرائيل آمالهم ، وتشكل محور تفكيرهم الاستراتيجي، وبالتالي جوهر الإستراتيجية الإسرائيلية. الحقيقة ، ان هذه القوة تخرج عن مقاييس القوة العسكرية التقليدية المتعارف عليها والتي كانت مصممة حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين . إنما اليوم تمثل قوة مطعمة بقدرات نووية وتكنولوجية وتستند على قاعدة المعرفة المعلوماتية المتطورة.<sup>(٩)</sup>

إذ فضلاً عن ما تملكه إسرائيل من تقنية نووية مصممة لأغراض عسكرية (سلاح نووي) ، فإنها تمكنت من أن تحقق نجاحات هامة في مجال برامج التطوير التكنولوجي المعدة للأغراض العسكرية من أجل تحسين أنظمتها الدفاعية والهجومية. ومن خلال هذه البرامج تمكنت إسرائيل أن تحصل على تكنولوجيا الوسائل المضادة للصواريخ المتمثلة في انتاج الصواريخ المضادة للصواريخ (آور / السهم)، وكذلك برنامج أسلحة الطاقة الحركية التي



تعتمد على اطلاق مقذوفات مضادة للصواريخ تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية . بالإضافة لأسلحة الطاقة الاشعاعية الموجهة التي تعمل باشعة الليزر، واشعة الطاقة التي تسلط على الصواريخ المعادية من محطات أرضية وفضائية فيتم تدميرها في الجو قبل أن تصل إلى أهدافها. كما تمكنت اسرائيل من ربط مركز انذارها الأرضي مع مركز الإنذار الأمريكي في كولورادو بالولايات المتحدة بحيث تحصل على الإنذار بالصواريخ القادمة من أقمار الإنذار الأمريكية عبر اقمار الاتصالات في نفس الوقت الذي تحصل فيه الولايات المتحدة على الإنذار بذلك.

وعلى هذا، فإن أنظمة التسليح الاسرائيلي اليوم تمكن الجيش الإسرائيلي من الرد على كافة أنظمة التسليح والتكنولوجيا المتطورة التي أدخلت في الجيوش العربية، والتي تشكل تهديداً لإسرائيل، خاصة الصواريخ الباليستية التي تهدد العمق الإستراتيجي الإسرائيلي ، بما يمكن الجيش الإسرائيلي في نفس الوقت من تنفيذ أهدافه ومهامه الإستراتيجية بنجاح في ساحة القتال والحروب المستقبلية.

كما طورت إسرائيل نوعيات من الذخائر ( صواريخ وقنابل متنوعة) ذات توجيه ذاتي بواسطة وسائل وأجهزة ليزرية وحرارية وتلفزيونية ورادارية تطلق من أسلحة برية وجوية وبحرية ومن مسافات أبعد من مدى الأسلحة المضادة العربية التي بحوزة العرب. كما طورت إسرائيل أسلحة (الإعفاء الليزري) لتعمية محطات الرادار العربية، كما طورت نوعيات متعددة من الطائرات بدون طيار التي تستخدم في مجالات الاستطلاع وإدارة النيران، إلى جانب الإهتمام بتطوير العقول الالكترونية في شكل حاسبات الكترونية متطورة ساعدت في مجال المخابرات، وأعمال القيادة والسيطرة، وتطوير الأسلحة والذخائر، بالإضافة لوسائل الحرب الالكترونية في مجال الاستطلاع والإعاقة اللاسلكية والرادارية الأرضية والجوية.

كما تبذل إسرائيل جهوداً حثيثة لتطوير قدراتها التكنولوجية في مجال الحرب الالكترونية بالنظر لدورها المهم في الحرب الجوية- البرية، وأعمال القيادة والسيطرة والاتصالات والاستطلاع والحسابات وإدارة المعركة بمنظومة المعدات والأجهزة الإلكترونية بهدف امتلاك المبادرة في الحرب والأحتفاظ بالتفوق والإنفراد بالقدرة على ادارتها حتى نهايتها. بالإضافة الى امتلاكها لوسائل إرباك سيطرة القيادات العربية على جيوشها ومعداتها وافشال خططها الميدانية في مجال المناورة والدفاع وخطط الهجوم عن طريق شل وإرباك

نظمهم الالكترونية المستخدمة في السيطرة وتوجيه نظم الأسلحة والانداز، وحرمانهم من الحصول على معلومات عن النظم الالكترونية الاسرائيلية وتأمينها ضد أعمال الجيوش العربية الإلكترونية المضادة بواسطة وسائل التأمين الإلكتروني.

ويعكس ( شمعون بيريز ) ، رئيس وزراء اسرائيل الأسبق، أهمية التطور التكنولوجي في الإستراتيجية الإسرائيلية في قوله في كتاب ( الشرق الأوسط الجديد ) ( أن كل من يتكلم عن الأمن بمفهوم الكيلومترات والمطالب الجغرافية فقط، رغم كونها اعتبارات هامة في حد ذاتها، فإنه لا يفهم أن الجغرافيا ستعتبر في المستقبل أمراً ثانوياً مقارنة بأهمية التطور التكنولوجي في القرن القادم. ذلك أن نجاح أي دولة في المنطقة مستقبلاً في تحقيق اختراق تكنولوجي حاسم في ميدان الأمن والتنمية بشقيها الإنتاجي والخدمي سيشكل تحدياً خطيراً لباقي دول المنطقة، خاصة على صعيد الأمن، وأعتقد أن إسرائيل تستطيع أن تواجه هذا التحدي وتفوز به... ) .

أذن قوة إسرائيل العسكرية، سواء أكان ذلك في مجال الردع ، أو القدرة على توظيفها في المعارك والحروب تقوم على المقومات التالية:

١ • الإعتماد وبدرجة كبيرة على أنظمة الاتصالات الحديثة، ومن بينها أنظمة مدجة فضائية وجوية وبرية تربط الاستطلاع والمخابرات بالإنذار المبكر مع الاتصالات مع الحاسبة الإلكترونية لإدارة المعركة في نظام واحد بحيث توفر المعلومات في وقت حقيقي سواء قبل الحرب أو أثناءها من أجل إحكام القيادة والسيطرة عليها وبحريتها.

٢ • تطوير وسائل فعالة للتصدي ضد الصواريخ البالستية ( منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ ) مثل ( باتريوت ) والصاروخ الاسرائيلي (أرو/ السهم) وأسلحة الطاقة الحركية التي تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية، وأسلحة الطاقة الإشعاعية الموجهة، وصواريخ الطاقة الكامنة، ومنظومة صواريخ (جو/ جو) الاعتراضية للصواريخ البالستية المضادة. أي أن إسرائيل تمكنت من تأمين منظومة صواريخ ومعدات عسكرية ضد الهجمات التي تتعرض لها بالصواريخ البالستية ، أو الطائرات المعادية القاصفة والمقاتلة.

٣ • يواكب ذلك كله ، امتلاك إسرائيل منظومة فضائية للأقمار الصناعية ( أقمار أفق أو عاموس ) تؤمن لها نظام استطلاع وإنذار فضائي مبكر وفوري بانطلاق الصواريخ المعادية. وفي الواقع فإن منظومة الأقمار الصناعية الفضائية لا تمثل فقط شبكة محكمة متكاملة للإنذار

المبكر تكون مهامها رصد التحركات والتطورات العربية لحظة بلحظة وكشف تفاصيلها عبر ما تحمله من أجهزة لألقاط الاتصالات، ومعدات تصوير فائقة الدقة والفعالية، وأجهزة تحسس تعمل بالأشعة تحت الحمراء، ولكنها معدة، عن طريق استعمالها لليزر، لضمان حماية مطلقة لإسرائيل بتدمير أي صاروخ أو غارة جوية معادية قبل الوصول إلى إسرائيل.

٥٤. الاعتماد على الذخائر الذكية التي يتم توجيهها ذاتياً بوسائل حرارية وليزيرية وتلفزيونية. ويتميز هذا النوع من الذخائر بدرجة عالية من الدقة في إصابة الأهداف ومن مسافات بعيدة.

٥٥. الاستخدام الموسع للصواريخ الطوافة (كروز) باعتبارها أسلحة ردع رئيسية حيث يتعدى مداها القتالي (٢٥٠٠) كم، وذلك لما تتمتع به من قدرة على التحليق المنخفض، ومناورة عالية تجنبها الرادارات المعادية، إلى جانب إمكانية تزويدها برؤوس تقليدية ونووية ذات الدمار الشامل. حيث ستصبح هذه الصواريخ وسائل الهجوم الأساسية خاصة في المرحلة الافتتاحية للحروب ضد الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية داخل العمق الاستراتيجي للخصم بهدف تحطيم إرادته السياسية.

٥٦. التوسع في إنتاج أسلحة التفجير الكتلوية التي تمثلها القنابل الارتجاجية التي تولد موجة عنيفة من الضغط تعادل الضغط الجوي عدة مرات، وبما يسبب تدمير وإبادة الأهداف المهمة كالمرافق الصناعية، ومراكز القيادة والسيطرة، ومحطات الرادار، ومراكز تجمع الصواريخ أرض/جو ومنصات إطلاقها.

ومما لا شك فيه، وفي ضوء ما تقدم، إن هذه التطورات في منظومة أسلحة القتال الاستراتيجية ستعكس على العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وفي إطار استراتيجيتها العسكرية - الأمنية. فهي فضلاً عن ما تقدمه من إضافة نوعية على استراتيجية الردع التقليدي، وتجعل منها استراتيجية أكثر ثباتاً ومصداقية عن ما كانت عليه، فالها ستجعل من مسألة الحرب ذات كلفة عالية لما تنطوي عليه من خسائر باهضة يصعب على الأطراف تحملها.

ويبدو أن إسرائيل، في استراتيجيتها الأمنية - العسكرية، وفي أي حرب يمكن أن تقع مستقبلاً، ستأخذ بعقيدة الحرب الجو - فضائية والتي تعتمد على تظافر الجهد العسكري لثلاث منظومات قتالية (وهي الأسلحة الجوية - الفضائية منظومة القيادة والسيطرة منظومة الصواريخ الموجهة وذات القدرة على التدمير الشامل).



إن إسرائيل تبدي التزاماً عالياً بتطوير قدراتها العسكرية بشقيها الاستراتيجي ، والتقليدي - التقني ، لتكون في موضع التفوق في معادلة توازنات القوى الإقليمية ، وبما يضمن لها ممارسة سياسة ردع فعال لفرض إرادتها السياسية تحقيقاً لأهداف استراتيجيتها العليا. لذا، تبنى الفكر الإسرائيلي عقيدة جديدة تم صياغتها عام ١٩٩٨ ، بوثيقة تحمل عنوان ( الاستراتيجية الإسرائيلية وعقيدتها العسكرية)، تضمنت جملة مبادئ منها:

١. تعميق وتوسيع التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

٢. تأمين وجود مكثف في الفضاء الخارجي بواسطة الأقمار الصناعية الإسرائيلية والأمريكية.

٣. بناء منظومة دفاعية قادرة على تدمير قواعد الصواريخ المعادية بعيدة المدى قبل أن تباشر عملها. وأخرى لتدمير الصواريخ وهي في الجو قبل أن تصل إلى أهدافها داخل إسرائيل.

٤. استخدام الغواصات المجهزة برؤوس نووية بعيدة المدى كخيار إضافي في التعرض لهجوم نووي، ونقل التهديد إلى مسافات شاسعة.

٥. إعطاء الأولوية للقوات الجوية والصاروخية بحيث تعطي دوراً مركزياً حيوياً في الحروب التي تدخلها إسرائيل . وتركز الوثيقة على المدى البعيد على نقطتين أساسيتين بشأن تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية:

الأولى: ضمان بقاء القوات المسلحة الإسرائيلية متفوقة من الناحية النوعية، ليس فقط على الدول العربية وهي مجتمعة ، إنما كذلك على الدول الإسلامية أيضاً.

الثانية : الوصول بمستوى الكفاءة والجاهزية القتالية في القوات المسلحة الإسرائيلية لتصبح أحد اقوى الجيوش بالمقاييس الأوروبية بحيث تنافس الجيش الفرنسي والبريطاني.

وفي هذا الإطار يراجع المخططون الاستراتيجيون الإسرائيليون الخيارات الاستراتيجية لشكل الأعمال العسكرية المنتظرة ، وتقويم صلاحيتها من حيث طبيعتها وأبعادها السياسية.

وهناك ثلاثة خيارات مطروحة كبداية عمل في العقيدة العسكرية-الأمنية الإسرائيلية:

(١) الاعتماد على النظرية الدفاعية فقط ، والتخلي عن النظرية الهجومية ، سواء في إطار الرد على أي هجوم يقع، أو الضربة الاستباقية لأي هجوم محتمل.

٢) الأخذ بنظرية تدمير القوة المعادية بدلاً من احتلال مساحات من أرض العدو ، مع إقامة مناطق عازلة من الدول المجاورة.

٣) الاعتماد على نظرية التحالف الاستراتيجية ، وأن يكون دور إسرائيل العسكري في إطار هذه التحالفات، سواء الإقليمية كالتحالف مع تركيا، أو الدولية كالتحالف مع الولايات المتحدة ، أن يكون هذا الدور فعالاً.

وفي ضوء ماتقدم ، يمكن أن يطرح تساؤل مفاده، ماهو مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي في سياق هذا التطور الهائل لمنظومات التسليح بمختلف صنوفها القتالية وما أصابها من انجازات - تكنو- معلومانية، حرصت إسرائيل على الاستفادة القصوى منها بهدف توظيفها بما يتلائم مع عقيدتها العسكرية ومذهبها القتالي.

يمكن أن نجيب هنا، بقصار الجمل ، ولكن بمعنى يحمل معه دلالات ومضامين عميقة فنقول ، أن التاريخ يوفر فرصاً أمام الشعوب وقياداتها السياسية لبناء حاضرهم تطلعاً نحو المستقبل في تحقيق أهدافهم المنشودة ، في إطار نمط من التخطيط الإستراتيجي الواقعي. وفي الوقت الذي انتزعت الحركة الصهيونية، منذ نشأتها، الفرص من حركة ومكانة القوى الفاعلة في صياغة التاريخ، فإن العرب مازالوا منشغلين بهموم الأمل في أن تمتح لهم هذه الفرص من دون عناء في انتزاعها، في الوقت الذي كان بإمكانهم رسم معالم طريقهم نحو تحقيق أهدافهم اعتماداً على ما يمتلكونه من عناصر المكثّة وعوامل الاقتدار . فهل ما يزال التاريخ يوفر الفرص القابلة للانتزاع دون الوقوف طويلاً على عتبة الانتظار؟.

## هوامش الفصل السابع

- ١٠ راجع التفاصيل ، انجلينا الحلو، عوامل تكوين إسرائيل ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث، ١٩٦٧، ص٧.
- ١١ نقلاً عن إبراهيم العابد ، مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨، ص٤٤.
- ١٢ نفس المصدر، ص٤٥.
- ١٣ أنظر للتفاصيل حول عجز الوسائل والاستراتيجيات الإسرائيلية عن تحقيق الاستقرار على أساس الوضع الراهن بعد عام ١٩٦٧:
- L.Williams, Military Aspects of the Israel Arab conflict. Tel AVIV, University publishing projects, 1975,p.203.
- ١٤ ورد النص عند ممدوح حامد عطية، المجلة العسكرية الفلسطينية، تشرين الأول، ١٩٩١ ، ص ٨٩.
- ١٥ الملاحظ أن كل الاتفاقيات التي عقدتها إسرائيل مع الولايات المتحدة قبل عام ١٩٩٨ ، كانت في مجال الدعم المالي والتزويد بالسلاح وتطوير تقنياته وتبادل الخبرة والمعلومات الاستخبارية . إلا أن اتفاقية ١٩٩٨ تعد إضافة نوعية - استراتيجية في إطار العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- ١٦ بنيامين نتنياهو ، مكانه تحت الشمس ، ترجمة محمد عودة ، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٩٥، ص٤١٧.
- ١٧ نفس المرجع ، ص ٤١٧.
- ١٨ راجع للتفاصيل حول جهود إسرائيل في ميدان التكنولوجيا، إحسان مرتضى ، العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجية الإسرائيلية ، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ٢٠٠٠.



## الفصل الثامن

### الاستراتيجية الأوربية



## الفصل الثامن الاستراتيجية الأوروبية

الإطار الذي يمكن أن يوفر مدخلاً سليماً لدراسة الاستراتيجية الأوروبية يتمثل بالمنتظم الأوروبي ومكونه، حلف شمال الأطلسي، الذي أودعت فيه القوى الأوروبية مجمل افكارها وتوصراتها لما ينبغي أن يكون عليه فعلها الاستراتيجي، ليشكل بالتالي الساس الحقيقي، أو حجر الزاوية لاستراتيجية الأمن الأوروبي وسياساته الدفاعية.

عندما تشكل حلف شمال الأطلسي بمقتضى معاهدة عسكرية في ٤ نيسان ١٩٤٩<sup>(١)</sup>، كانت الغاية من ورائه أن يكون القوة العسكرية الضاربة في أية مواجهات تقع بين دوله ومجموعة دول الكتلة السوفيتية، وفي مختلف ظروف التحدي والتهديد، وأن يكون القوة العسكرية التقليدية التي تشكل ركيزة أساسية لنظام ردع فعال ينوب عن القوة النووية. أي باعتبار أن وجود قوات تقليدية ضخمة لحلف الأطلسي في أوروبا الغربية يمكن أن تكون رادعاً قوياً في مواجهة السوفيت. كما يمكن استخدامها، في حالة فشل الردع، كعائق فعال في وجه أي هجوم سوفيتي يقع ضد أوروبا الغربية بالأسلحة التقليدية دون الحاجة إلى استخدام الأسلحة النووية. وعلى ذلك كان من الممكن أن تظل الأسلحة النووية كأداة أخيرة، إذا ما أخفقت القوات التقليدية من السيطرة على الأمور، وتكون وظيفة الأسلحة التقليدية، في إطار استراتيجية الحلف الأطلسي، الاحتفاظ بقابلية الردع للتصديق، وبخاصة في المراحل الأولى من تطور هذه المواجهات العسكرية. وبقيت هذه الفكرة تمثل الأساس لاستراتيجية الحلف العسكري الهجومية والدفاعية التي تلتقي مع الإستراتيجية الأمريكية بخصوص الشأن الأوروبي.

ولكن، على الرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي وأداته العسكرية الممثلة بحلف وارشو، بقي الحلف الأطلسي محافظاً على وظيفته الاستراتيجية ولكن باكتسابها بعداً نوعياً يخرج عن دائرة الاهتمامات التقليدية. إذ كشفت بيئة ما بعد الحرب الباردة عن بروز تهديدات للأمن الأوروبي - الأطلسي اعتبرها الحلف من خارج المنطقة التقليدية المحددة لنشاطه سابقاً، فقد تفجرت مشاكل وصراعات في بلدان شرق ووسط أوروبا ومناطق أخرى من العالم، نظر إليها على أنها تمثل مصادر جديدة، غير المصادر التقليدية، لتهديد الاستقرار في القارة الأوروبية ومن ثم منطقة شمال الأطلسي.



وعليه فإن المشكلة التي واجهت الحلف بعد الحرب الباردة تمثلت بوجود نوعين من مصادر التهديد، الأول محوره الشرق وهو محور التهديد الرئيسي، ويتمثل بوجود منطقة غير مستقرة تقع بين روسيا الاتحادية وألمانيا ، ثم تمتد شمالاً لتشمل شمال أوروبا، ثم جنوباً عبر تركيا والقوقاز ووسط آسيا. هذا المحور ينطوي على تفاعلات صراعية، وبؤر غير مستقرة قابلة للانفجار . وقد سعى الحلف الى معالجة هذا المحور عبر برامج التعاون المختلفة السياسية والاقتصادية مع دوله، فضلاً عن امتداده وتوسعه شرقاً لضم دول جديدة الى عضويته وهي أصلاً من مخلفات الاتحاد السوفيتي المتفكك وذلك بضبط آلية عملها وضمن انتظامها في اطار استراتيجية الحلف.

أما المحور الثاني فهو ينطوي على مصادر تهديد غير مجسمة في شكل مادي واضح، ويمتد هذا المحور من شمال افريقيا والبحر المتوسط الى الشرق الأوسط ثم جنوب غرب آسيا حيث تهدد هذه المنطقة بصراعات وحروب وبؤر متورمة تؤثر على استقرار القارة الأوروبية.

إذن، أصبحت الرؤية الأمنية لدول الحلف تركز على الجنوب والجنوب الشرقي الأوروبي المتمثل بجنوب المتوسط، والشرق الأوسط، وموضوعات التهديد فيها يجسدها الإرهاب، الصراع العربي- الإسرائيلي، الجريمة المنظمة ، قريب السلاح، انتشار أسلحة الدمار الشامل، تنامي معدلات الهجرة الى أوروبا، إضافة إلى أن دول الحلف تراقب تطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يمكن أن يؤثر على مصالحها الحيوية فيها أو يعمل على تهديدها، وهي مصادر تهديد تقع خارج النطاق التقليدي لاهتمامات الحلف الأمنية.

ومما يساعد على زيادة الهاجس الأمني لدول الحلف هو ان هذه المنطقة تضم مكونات ثقافية وحضارية مغايرة لمكونات بنائها الثقافي والحضاري، الأمر الذي يفرض على دول الحلف تبني استراتيجية تنطوي على مرونة عالية في آليات القيادة والسيطرة من أجل الرد السريع والتدخل في أزمات متوقعة تقع في المنطقة العربية أو وسط آسيا، أو الشمال الأفريقي ، لذا كان من الضروري أن يسعى الحلف الى صيغة عمل محددة مع دول هذه المنطقة لتوفير متطلبات عمل قوة المهام الخاصة للتدخل والانتشار السريع.

هذه الأفكار أو التصورات أكدتها وثيقة واشنطن الصادرة في نيسان ١٩٩٩، والتي أصبحت بمثابة مبادئ تحدد آلية عمل الحلف. ويمكن تحديد محاورها:-

٠١ إدارة الأزمات والشركة: اذ جاء في الوثيقة ، ان هدف الحلف هو حماية حرية كل الدول/ والأعضاء وسلامتها بالسبل السياسية والعسكرية. وقد تعترض تحقيق هذا الهدف أزمات ونزاعات تهدد أمن المنطقة الأوروبية- الأطلسية، لذا فإن دور الحلف لا يقتصر على الدفاع عن اعضائه فحسب، وإنما يقتضي المشاركة والإسهام في إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

٠٢ تحديد مهام الحلف: وعننا نذكر الوثيقة وتؤكد على ضرورة العمل على توفير مناخ أممي أوروبي أطلسي مستقر، وتوفير إطار أطلسي أساسي لدول الحلف لإجراء مشاورات حول اي مسألة تمس مصالحه الحيوية والقيام بوظيفة رادعة ودفاعية أمام أي تهديد بعدوان يستهدف أي دولة من دول الحلف، والإبقاء على أهمية الاستعداد للمساهمة والتعامل مع كل حالة على نحو منفصل وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات والقدرة في الرد عليها ومعالجتها ، والتشجيع على اقامة علاقات واسعة من الشراكة والتعاون والحوار مع دول المنطقة الأورو- أطلسية الأخرى لتعزيز المكاشفة والثقة المتبادلة والقدرة على العمل المشترك مع الحلف.

٠٣ دور الأمم المتحدة: وهنا أشارت الوثيقة الى اضطلاع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وأن يقوم المجلس من هذا المنطلق بدور حاسم من خلال المساهمة في أمن واستقرار المنطقة الأورو- أطلسية. كما اشارت الوثيقة الى احترام الحلف للمصالح الأمنية المشروعة للآخرين، والعمل على تسوية الخلافات سلمياً ووفقاً لشرعة الأمم المتحدة.

٠٤ الدور الروسي: وعنه تضمنت الوثيقة إشارة واضحة إلى أهمية الدور الروسي فيما يتعلق بالأمن الأورو - أطلسي، ووجود شراكة قوية ومستقرة ودائمة بين الحلف وروسيا.

٠٥ التعامل مع التحديات والمخاطر غير المحدودة : اذ اشارت الوثيقة إلى ان أمن الحلف يتعرض في البيئة الأمنية الجديدة بعد غياب الخطر السوفيتي إلى مخاطر عسكرية وغير عسكرية كثيرة التنوع تأتي من اتجاهات عديدة وغالباً ما يصعب توقعها وتتضمن هذه المخاطر عدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية في المنطقة الأورو- أطلسية وما

حولها، واحتمال نشوء ازمات إقليمية قابلة للتطور السريع في المناطق المحيطة بالخلف.

وفي ضوء هذه الوثيقة ، أصبحت عقيدة الخلف الأمنية مبنية على جملة اعتبارات منها:

١) ان المخاطر التي يواجهها الحلفاء هي ذات طبيعة متعددة الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ بها وتقييمها ، ويتعين على الخلف أن يكون قادراً على الرد عليها لضمان الاستقرار في أوروبا.

٢) إن المخاطر التي يتعرض لها الحلفاء لن تأتي من عدوان محدد على أراضيهم ، وإنما من ظروف وأوضاع ناجمة عن صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة بما في ذلك الصراعات العرقية والزاعات الحدودية. وهذه التوترات لا تهدد بشكل مباشر أمن وسيادة اعضاء التحالف ، ولكنها قد تؤدي إلى ازمات خطيرة تهدد استقرار أوروبا برمتها، وربما تتطور إلى نزاعات مسلحة تتورط فيها قوى خارجية من بينها أعضاء في الخلف ، الأمر الذي يؤثر على أمن الحلفاء.

٣) ثمة قاسم مشترك يلتقي عنده الخلف الأطلسي والمنظمة العالمية، الأمم المتحدة، إذ كلاهما يسعى إلى إقامة الأمن والاستقرار على الصعيد العالمي. لذا يتوجب على الخلف أن يساهم في مراقبة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين. كما عليه أن يساهم في تنفيذ قراراته المتعلقة بفرض الحصار، أو تقييد التحركات ، أو غيرها من العقوبات التي يفرضها المجلس سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية.

٤) التدخل بالقوة المسلحة عندما يشعر الحلفاء وفي مقدمتهم الولايات المتحدة ، إن مصالحهم الحيوية باتت مهددة، وفي أية منطقة من العالم، سواء بقرار من مجلس الأمن أو بدونه، وخاصة فيما يتعلق منها بتدفق النفط الخليج العربي، ودعم إسرائيل، ومكافحة الارهاب والتخريب.

وفي ضوء هذه الرؤية الأمنية تمت صياغة العقيدة العسكرية للحلف ووظيفته الدفاعية والتي ارتكزت على:

أ. الاعتماد على الأسلحة التقليدية والنووية ، مع اعطاء أفضلية لمنظومة الأسلحة التقليدية المجهزة بخصائص تقنية متطورة ، باعتبار أن معظم الأزمات ستقوم على



احتمالات المجاهدة مع دول غير نووية ، إذا ما تطورت هذه الأزمات إلى حد المجاهات العسكرية.

ب. تأمين قوة عسكرية قادرة على الحركة والانتشار السريع في مناطق تقع خارج الحدود التقليدية لأوروبا.

ج. تأمين القدرة على زيادة الجاهزية القتالية لهذه القوات ودعمها لوجستياً عند الاشتباك في مسارح العمليات العسكرية.

د. زيادة القدرة المتعلقة بالقيادة والسيطرة بما يمكن الحلف من دفع قواته إلى عدة دول في وقت واحد، وذلك لتنفيذ مهام مشتركة أو منفردة ، مع تحقيق نتائج فعالة بتوفير الأسلحة العسكرية والمعدات الحربية.

هـ. زيادة التعاون بين الحلف ودول الاتحاد الأوروبي في المجالات الأمنية والدفاعية وإدارة الأزمات مع زيادة التعاون بين الحلف وروسيا الاتحادية خاصة في الأمور ذات الاهتمام المشترك.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو، إن دول القارة الأوروبية كانت تتطلع إلى بلورة بنية أمنية مستقلة تماماً عن الحلف الأطلسي ، وذلك في إطار كيان سياسي هو الاتحاد الأوروبي. وقد كان لهذا التوجه ما يبرره من الناحية العملية. فالدول الأوروبية تطالب بإقامة بنية عسكرية ذاتية تتولى الاضطلاع بأعباء أمن القارة الأوروبية وخصوصاً في الحالات التي تمثل شأناً أوروبياً ولا تبادر فيها الولايات المتحدة بالتحرك إذ لا تجد لها مصلحة فيها، في حين ترى الدول الأوروبية ضرورة التحرك السريع. بمعنى آخر، ان الجانب الأوروبي يرى ضرورة تطوير بنية أمنية منفصلة تماماً عن الحلف ضماناً لاستقلالية القرار الأوروبي، وتجسد القدرة على الفعل المستقل بعيداً عن الهيمنة الأمريكية على الحلف.

وقد تمثل هذا التوجه الأوروبي في القمة الفرنسية - الألمانية التي عقدت في بوتسدام الأول من كانون الأول عام ١٩٩٨ ، وتوصل فيها الجانبان إلى اتفاق بالتحرك المشترك من أجل دعم وتفعيل آليات الاتحاد الأوروبي وتوسيع عضويته بأسرع ما يمكن على أساس إن الاتحاد يمثل المظلة التي سيجري تحتها تدشين الاستقلالية الأوروبية في المجالين السياسي والأمني . كما تجسد التحرك الأوروبي أيضاً في القمة الفرنسية- البريطانية من نفس العام في

( سانت مالو) لتؤكد على ضرورة التوصل إلى سياسة خارجية ومبادئ عمل استراتيجية لسياسة دفاعية أوروبية مشتركة من خلال دعم القدرات العسكرية للتدخل في الأزمات الدولية وتحمل المسؤوليات ، وخصوصاً في الحالات التي لا ترغب الولايات المتحدة التدخل فيها.

وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه القمة الأساس الحقيقي لبناء استراتيجية الاتحاد الأوروبي ، فإنها تمثل المحاولة الأولى التي تعلن فيها بريطانيا استعدادها للمشاركة في بنية أمنية أوروبية ، أو عمل أوروبي مشترك خارج آلية حلف شمال الأطلسي، أو بعيداً عن السياسة الأمريكية . ثم جاءت بعد ذلك مجالس الاتحاد الأوروبي لتؤكد على مبادئ الاستراتيجية الدفاعية للاتحاد الأوروبي والتي تتمثل بالمبادرة بالعمليات العسكرية السريعة في مناطق النزاع والأزمات، وإن الاتحاد الأوروبي سيمضي قدماً في تنفيذ هذا النوع من العمليات في الحالات التي لن يتدخل فيها حلف شمال الأطلسي حتى لا يتسبب تطوير وسائل الاستراتيجية الدفاعية الأوروبية في الازدواجية ستشكل عاملاً مدعماً لعمل حلف شمال الأطلسي.

كما عمل الاتحاد الأوروبي على أن تكون له قوة برية للتدخل السريع قوامها ستون ألف جندي ومجهزة بعناصر القيادة والسيطرة والتحكم والاستخبارات، وقوات دعم لوجستية لأغراض الإمداد والتموين، إضافة إلى قوات مساندة بحرية وجوية، على أن تكون هذه القوة قادرة على الانتشار في غضون ستين يوماً على أقصى تقدير ، وتكون مؤهلة للبقاء في مسارح العمليات لمدة عام على الأقل.

من ناحية أخرى ، تقرر الاستمرار في تطوير القدرات الاستراتيجية في القيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات والنقل الاستراتيجي ، وبالقدر الذي يسمح للاتحاد الأوروبي بالتدخل الفعال في جميع المواقع للقيام بدور نشط وفعال مستقل عن الهيمنة الأمريكية.

ويضم الاتحاد الأوروبي (٢٥) دولة ليكون بذلك أكبر عملية توحيد اقتصادي- سياسي على صعيد القارة الأوروبية ككل منذ عهد الامبراطورية الرومانية<sup>(٢)</sup>. ولتحويل الاتحاد الى ثاني أكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة، مما يؤهله للاضطلاع بدور سياسي وأمني متزايد على صعيد القارة. وهذه الدول، حسب موقعها الجغرافي وباستعارة آراء وأفكار سبيكمان، تمثل منطقة الهلال الداخلي الى حد كبير وفق نظريته التي تجعل من هذه المنطقة، منطقة الهلال الداخلي، مصدر القوة والتحكم . فهي تمتلك قوة بشرية منتجة قوامها (٤٥٥) مليون نسمة،

كما تتميز هذه المنطقة ، منطقة الاتحاد الأوروبي ، بوفرة تنوع انتاجها الزراعي ، وبقدرات صناعية واقتصادية هائلة وضعتها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، أو بما يجعلها قوة اقتصادية- صناعية منافسة لها. إذ تمتد حدود الاتحاد الأوروبي من سواحل البرتغال وإيرلندا غرباً حتى الحدود المشتركة بين روسيا وأوكرانيا شرقاً من جهة، ودول البلطيق وبولندا من جهة أخرى. وتمتد حدوده الجنوبية من سواحل جزيرتي قبرص ومالطا حتى الدائرة القطبية التي تشق شمال اسكندنافيا.

هذه الكتلة الجغرافية ( الاتحاد الأوروبي ) ذات القوة الاقتصادية - السياسية ، فضلاً عن إمكاناتها العسكرية ، ستكون الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إليها لأغراض استراتيجية استناداً لأدوارها العالمية المتنامية . إن حاجة الولايات المتحدة إلى أوروبا الموحدة تتمثل بالموضوعات التالية:

١ . الحاجة إلى حليف تاريخي يمتلك قدرات سياسية - اقتصادية لمساندة الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية وبما يزيد من هيمنتها.

٢ . الحاجة إلى الحليف الأوروبي لدعم القوات الأمريكية المفرطة في امتدادها للدفاع عن المصالح الأمريكية إذا ما تعرضت الى ضغوط وتحديات جديدة.

٣ . العمل على مواجهة مخاطر مستركة ، أوربية - أمريكية ، كالإرهاب ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، تحديات المصالح المشتركة في مناطق وبؤر ذات اهتمام مشترك.

٤ . كما وأن العمل العسكري الأمريكي ، وفي اي منطقة من العالم بحاجة إلى شرعية سياسية ، وقدرات دعم لوجستية عسكرية لا يكون بمقدور الولايات المتحدة تأمينها دون المشاركة الأوروبية.

من ناحية أخرى ، نجد أن أوروبا هي الأخرى بحاجة إلى الدعم والمساندة الأمريكية في موضوعات رئيسية:

١) حاجة أوروبا إلى الدعم العسكري الأمريكي في الدفاع عن مصالحها سواء في داخل القارة الأوروبية أو في محيطها. إن قدرة الأوروبيين ستكون عاجزة ، أو غير مكتملة ما لم يسندها الدعم العسكري الأمريكي.



(٢) إن الدعم الأمريكي يعدّ ضرورياً لتمتين عملية توسيع الحلف والاتحاد لضمان وحدو أوروبا.

(٣) إن الولايات المتحدة تقدم مظلة نووية تؤمن ردعاً فعلاً لدول الاتحاد والحلف إذا ما دعت الضرورة توفير حماية نووية لهم لمواجهة تحديات خارجية نووية كاحتمال لا يمكن إسقاطه.

(٤) إن الوجود والمساندة العسكرية الأمريكية لأوروبا من شأنه أن يعزز علاقات شراكة متينة بين الطرفين، كما يمكنها من شن عمليات مختلطة متعددة الجنسيات في الأزمات والحروب.

وعليه، فإن وجود أوروبا القوية الموحدة سيكون صيغة مفضلة قادرة على تقديم شركاء فعالين وموثوق بهم للولايات المتحدة ، سواء كان ذلك في داخل القارة ، أو في أماكن أخرى.

وهكذا ، يعتبر توحيد أوروبا بمياكلها المؤسسية هدفاً استراتيجياً حاسماً في نظر الولايات المتحدة . ومن ناحية أخرى ليس بوسع الأوروبيين متابعة أهدافهم وضمان مصالحهم من أخطار قائمة او محتملة بعيداً عن المشاركة الأمريكية.

وبعبارة أخرى ، ستكون الولايات المتحدة بحاجة إلى الحلف وشركاء أوروبيين للمساعدة في التعامل مع التحديات والأخطار المستقبلية. وسيحتاج الأوروبيون إلى المساعدة في حماية مصالحهم والحفاظ على شراكتهم الأمنية مع الولايات المتحدة.

ومع ذلك ، فإن الرؤية التحليلية لهذه الشراكة الاستراتيجية لا تغفل مشاكل قد تواجهها منها:

أ) هناك مشكلة الإجماع ووحدة القرار السياسي لتحديد الأولويات الأمنية. إذ هناك قضايا معينة ، أو قد تثار قضايا أخرى غيرها، ربما لا تحظى بإجماع دول الحلف أو الاتحاد ، أو لا تنسجم فيها مع مصالح الولايات المتحدة، مثال ذلك، قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، وكذلك الحاجة إلى العمل العسكري للحلف قبل وأثناء الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ . وربما تثار قضايا أخرى مستقبلاً تعتبرها الولايات المتحدة مهمة لجهد

عسكري مشترك، في حين لا ترى دول الحلف أو الاتحاد ضرورة لذلك. إذن الإشكالية هنا تتمثل بوحدة الرؤية وضرورة الإجماع.

ب) هناك أيضاً مشكلة الاستقلالية بتقدير ما يتعلق بالمصالح الأمريكية والأوروبية . فالأوروبيون يريدون التوحد ضمن الاتحاد، ويصرون على سيطرة أكبر على مقدراتهم. وفي معرض رغبتهم بالتمتع بسيادة واستقلالية كاملة ، فما عادوا يريدون الولايات المتحدة تلعب دور القائد الأمر والموجه الوحيد في أوروبا. كما وإن الولايات المتحدة من جانبها تريد ضمان ألا تكون وحدة أوروبا واستقلاليتها المتنامية على حساب فعالية الحلف أو على حساب نفوذها أو تغلق أوروبا على نفسها وتنفرد بالمكاسب لوحدها. وبسبب خشية كل منهما على مصالحه، يتوجس كل منهما الخذر من نوايا الآخر الخفية، وعلى نحو يفقد استقلالية القرار الأوروبي ، ويزيد من مظاهر الهيمنة الأمريكية عليه، في الوقت الذي يسعى فيه الأوروبيون إلى إثبات هوية ذاتية أقوى ، رغم المشاركة الاستراتيجية في موضوعات تهم الطرفين.

ج) صعوبة تقييد الاستقلال الوظيفي للحلف والاتحاد. ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الى ضرورة التوظيف السياسي والعسكري لدول الحلف والاتحاد، ترى أوروبا ان هناك اختصاصاً وظيفياً لكل منهما. الأوروبيون يعتقدون بضرورة استقلالية الجانب الوظيفي للاتحاد الأوروبي عن الحلف الأطلسي من الناحية الاستراتيجية . فقد تظهر بعض الحالات حيث يقرر فيها الأوروبيون استخدام الاتحاد وقواته بدلاً من قوات الحلف. ومستقبلاً، من المحتمل ان يبرز هذا التمييز أو التفضيل فقط في عمليات السلام والتدخل في الأزمات الصغيرة . ومن المحتمل ان تعتمد رغبة الأوروبيين في القيام بذلك على ثقتهم بالامكانيات العملية للاتحاد في التخطيط والتنفيذ لمثل هذه المهمات . ويمكن حتى عندما يتصرف الاتحاد بشكل مستقل، أن يدخل الحلف في المعادلة بطريقة غير مباشرة. وغالباً ما سيحتاج الأوروبيون إلى الاعتماد على الحلف لتأمين هذا الاسناد الخاص، كالقيادة والسيطرة ، والمواصلات والاستخبارات واستطلاع الأقمار الصناعية والنقل والشؤون الإدارية . وربما يحتاجون أحياناً الى تحويل القوات القتالية والإسناد من مهامها إلى القيادة الموحدة للحلف . وحتى عندما لا يكون هذا هو الحال. فإن أي عملية مهمة للاتحاد ستجبر الحلف في واقع الأمر، إلى القيام بتعديلات في قواته وعملياته وسياقاته من أجل بقائها على أهبة الاستعداد لمناطق الطوارئ المتزامنة التي يمكن أن تؤدي إلى دفع الحلف إلى اتخاذ إجراءات مناسبة.

هذه الأسباب العملية ، سيحتاج الحلف والاتحاد حتماً إلى الارتباط بأحدهما الآخر بشكل وثيق بدلاً من العمل كمؤسستين منفصلتين . وستباين الطريقة التي يعمل فيها الحلف والاتحاد من موقف إلى آخر . والثابت هو أن أيّاً منهما أو كلاهما ينبغي أن يكون فعالاً ، ويتعين على القوات الأوروبية أن تكون قادرة تماماً على أداء مهماتها . فالحاجة إلى إمكانيات عسكرية كافية هي التي ينبغي أن توجه التخطيط المستقبلي ، وليس النقاشات عبر الجهات المعنية للحلف والاتحاد.

### هوامش الفصل الثامن:

٠١ الدول التي تشكل منها الحلف بموجب هذه المعاهدة هي : الولايات المتحدة ، كندا ، بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج ، الدانمارك ، أيسلندا ، إيطاليا ، النرويج ، البرتغال ، ثم انضمت إليه فيما بعد كل من تركيا واليونان عام ١٩٥٢م ثم ألمانيا الغربية عام ١٩٥٥.

٠٢ الدول التي تشكل الاتحاد الأوروبي حتى منتصف عام ٢٠٠٤ هي : ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، إسبانيا ، بولندا ، هولندا ، اليونان ، البرتغال ، بلجيكا ، تشيكيا ، هنغاريا ، السويد ، النمسا ، سلوفاكيا ، الدانمارك ، فنلندا ، أيرلندا ، ليتوانيا ، لاتفيا ، سلوفاكيا ، استونيا ، قبرص ، لوكسمبرغ ، مالطا.



## الفصل التاسع

### الاستراتيجية الصينية



## الفصل التاسع

### الاستراتيجية الصينية

ثمة سمات أساسية تميزت بها الاستراتيجية الصينية في عالم ما بعد الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة ، باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في نظام دولي أحادي القطبية ، بعد ان كان محكوماً بالقطبية الثنائية.

ومما لاشك فيه أن المتغيرات الدولية ن يضاف الى جانبها جملة متغيرات إقليمية أسهمت في إعادة تعريف الاستراتيجية الصينية، هذا إذا لم تكن أسهمت فعلاً في إعادة تعريف الاستراتيجية الصينية ، هذا اذا لم تكن أسهمت فعلاً في إعادة بنائها على أسس وتصورات جديدة.

وعلى هذا سنعالج الاستراتيجية الصينية في ثلاثة محاور أساسية، أولهما يهتم بدراسة أثر المتغير الأيديولوجي على الاستراتيجية الصينية. وثانيهما يعالج الخصائص الأمنية للاستراتيجية الصينية . أما المحور الثالث فينصرف إلى موضوع القوة العسكرية وأثرها في الاستراتيجية الصينية.

#### المحور الأول: الأيديولوجية وأثرها في تحديد معالم الاستراتيجية الصينية.

وصفت المرحلة التي بدأت مع النصف الثاني من القرن الماضي بأنها مرحلة الأيديولوجيات المتصارعة ممثلة بالكتلتين السوفيتية والأمريكية . وبسبب من تنامي قوة العامل الأيديولوجي اندفعت القوتين العظميين ، الأمريكية والسوفيتية . في عملية سباق تسلح على درجة عالية من الخطورة.

لقد اتخذت الأيديولوجيات ، الماركسية والرأسمالية ن من مخاطبة الرأي العام هدفاً لها. وامتدت جاذبيتها إلى الكثير من الشعوب والمجتمعات ، وهذا يبين لنا كيف أن الصراعات والمعتقدات والأفكار أصبحت في عالم ما بعد الحرب العالمية بمزلة إحدى القوى الرئيسة الحاكمة في سلوك الدول.

من جهة ثانية، فإن جانباً من تصرفات هذه الدول بات يسوغ في إطار صراع عقائدي محض لكي يكتسب شيئاً من الشرعية والقبول الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه



الأيديولوجيات أصبحت أداة الاستراتيجية غير المباشرة التي تنتهجها بعض القوى العظمى في المجتمع الدولي وتحولت إلى وسيلة فعالة من وسائل حرب الدعايات الموجهة وعمليات التشهير السياسي والتحرير ضد الأنظمة الحاكمة.

هذا المناخ الأيديولوجي ، بكل ضغوطه ومؤثراته ، لم تكن الصين بمنأى عنه، إذ صبغت إستراتيجيتها بصيغة أيديولوجية ربما أكثر تشدداً من الاتحاد السوفيتي وخصوصاً في المرحلة الأولى من الحرب الباردة وإلى الحد الذي اقم فيه الصينيون السوفيت بخروجهم على الماركسية - اللينينية عند تبنيهم لسياسة التعايش السلمي. كما تبنا مفاهيم تصب في عقيدتهم السياسية وبنائهم الأيديولوجي كمفهوم الجيش العقائدي، وإمكانية خوض حروب شعبية ضد القوى الإمبريالية ، ولم يحدث الانفراج في العلاقات الصينية- الأمريكية إلا مع مطلع السبعينات من القرن العشرين.

ومع ذلك نلاحظ أنه رغم ما طرأ على العلاقات الأمريكية - السوفيتية من مظاهر تكيف ومرونة واضحة خلال مرحلة التعايش السلمي والوفاق الدولي، فقد بقي المتغير الأيديولوجي حاضراً في العديد من السياسات والمواقف الدولية، كما أصبح له تأثير في السياسات الخارجية ، فضلاً عن بقاءه معياراً للتمييز بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي أحدث تداعيات مماثلة على مستوى البناء الأيديولوجي للعقيدة الماركسية . فقد وصفت المرحلة التاريخية التي أعقبت انهياره بأنها مرحلة انهيار للأيديولوجيا الماركسية ذاتها، ولم يلح في الأفق ما يمكن التعويل عليه باعتباره يمثل القوة القادرة على أن تملأ الفراغ الأيديولوجي الذي أعقب غياب الاتحاد السوفيتي.

وبالنسبة للصين، التي اعتقد البعض أن بإمكانها أن تكون القوة المرشحة لتؤدي دور البديل الأيديولوجي ، فإن فرص اختبارها أثبتت عدم فاعليتها في هذا الميدان . ولعل مرد ذلك يعود إلى جملة عوامل منها، أن الصين لا تمثل دولة استقطاب أيديولوجي، ونسج عن هذا، أنها لا تملك مقومات الانتشار العقائدي ، أو القدرة على إدامة صراع أيديولوجي تشكل دول العالم النامي ساحاته الرئيسية.

يفترض بدولة الاستقطاب الأيديولوجي أن يوجد لديها بناء فكري وفلسفي متماسك سواء كان ذلك على مستوى مكانتها كدولة قائدة، أو على مستوى القوى والأطراف

المساندة لها والمؤمنة بأيديولوجيتها . ولا يبدو أن الصين تمثل الدولة الأيديولوجية القائدة لكي تؤدي نفس الدور، وتدفع بالدرجة نفسها من القوة العقائدية والزخم الثوري لنشر أيديولوجيتها، كما كان عليه حال الاتحاد السوفيتي .

وبسبب من عدم توافر هذه الخاصية ، فإن الصين تفتقر إلى الولاءات السياسية والانتشار الأيديولوجي في مناطق عديدة من العالم . أن ما أضعف من قدرة الصين على الانتشار العقائدي، ضعف أساليبها الثقافية، ومحدودية أدواتها الدعائية المؤثرة كما كان السوفيت يتميزون باستخدامها وتوظيفها. يضاف إلى ذلك، ضعف قدرة الصين على تأمين الدعم العسكري وتوظيف الأدوات الاقتصادية والمالية في مجال الترغيب والترهيب ، كما كان يفعل السوفيت في مناطق عديدة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فضلاً عما تقدم ، فإن البيئة الدولية والجمهور الدولي المخاطب لم يعد كل منهما مهيئاً لتقبل الأفكار الدعائية والعودة إلى أجواء الحرب الباردة. فالقضية المثارة الآن لا تكمن في الكيفية والعودة إلى أجواء الحرب الباردة . فالقضية المثارة الآن لا تكمن في الكيفية التي يمكن بها لأحد النظامين أو الفلسفتين أن ينتصر على الآخر بعد أن زال الاتحاد السوفيتي، وبعد أن أخذ الشك يطعن بمصداقية القدرة على بناء مجتمعات شيوعية وصولاً إلى عالم المثالية على وفق قياسات النظرية الماركسية التي عجزت عن تأمين متطلبات الانتقال إلى الحالة التي حاولت أن تبرهن فيها صحة الفروض التي انطلقت منها.

أن ماهو مثار اليوم هو، فاعلية القوة الاقتصادية ، وشروط التنافس والنمو الاقتصادي، وسيادة فلسفة اقتصاد السوق، وذلك بهدف تأمين بيئة دولية خالية من الضغوط والتحديات التي تفرضها المعطيات الأيديولوجية كشرط للصراع أو عوامل اللااستقرار . وفي كل الأحوال لا تعفي الاستراتيجية نفسها عن رسم معالم الطريق وتأمين الوسائل لبلوغ هذه الغايات.

وعلى هذا، فإن الاستراتيجية الصينية أخذت تدرك مثل هذه التحولات، وأخذت تبحث لنفسها عن سبل جديدة تتواءم وهذه التحولات العالمية، وإن تعاملت مع القوى الدولية المؤثرة وفق منظار يختلف كثيراً عن ما كان سائداً في عصر الصراعات الأيديولوجية.

## المحور الثاني: العقيدة الأمنية للاستراتيجية الصينية.

رغم أن الرؤية الأمنية بأبعادها الاستراتيجية تحدد طبيعة الدور التي تضطلع به الدولة ضمن البنية الهيكلية للنظام الدولي، فإن السمة التي تميزت بها الرؤية الأمنية للصين في إطار مدركاتها الاستراتيجية ما تزال تميل إلى أن تكون إقليمية الأبعاد أكثر من أن يحكمها إطار عالمي، إذ لا يبدو أن الصين قد طورت عقيدة أمنية بمواصفات عالمية، كما كانت عليه العقيدة الأمنية السوفيتية التي كانت ترى أن أي تحرك أمريكي، وفي أي منطقة من العالم، يمكن أن يشكل تهديداً أمنياً لاستراتيجيتها الكونية. ولعل مرد ذلك يعود إلى جملة عوامل، يأتي في مقدمتها طبيعة المبدأ الذي حكم العلاقات السوفيتية - الأمريكية، والذي يذهب إلى أن الحلل الذي يصيب العلاقة القائمة بينهما يطرح إمكانية اختلال التوازن بمعناه الشامل. لذا لم يدع السوفيت الأمريكيين أن يحققوا انتصارات استراتيجية في مناطق مختلفة من العالم، باعتبار أن ذلك يعد مكسباً لغير صالحهم، والعكس صحيح بالنسبة إلى النظرة الأمريكية في تفسيرها للتحركات السوفيتية. وبحكم هذا المبدأ بقيت علاقات القوى متوازنة ومستقرة نسبياً في إطار توجهات السياسة الأمنية لكل من القوتين العظميين.

من ناحية أخرى، اعتمد منطق التفكير الاستراتيجي الصيني على نوع من الفصل بين المناطق الأكثر اقتراباً من حدود الصين الوطنية، وتلك التي تتميز ببعدها الجغرافي من حيث دلالاتها المرتبطة بمفاهيم الأمن الوطني ومدركاته. فواقع الصين الإقليمي يضم مجموعة قوى حتمت على الصين أن توجه الانتباه إليها نظراً لاقترابها الشديد من حدودها الوطنية. فقبل زوال الاتحاد السوفيتي توزع الجهد السياسي والاستراتيجي الأمني للصين على ساحة متعددة الجبهات. فمن ناحية كان على الصين أن تؤمن متطلبات سياسية دفاعية تكون قادرة على مواجهة الضغوط السياسية والعسكرية السوفيتية، وأن تطور سياسيات ردع نووية تعادل بها الرادع النووي السوفيتي. وكانت هناك أيضاً جبهة الهند المدعومة سياسياً وعسكرياً من قبل الاتحاد السوفيتي بهدف مشاغلة الصين وتشتيت جهدها العسكري.

هذه الأوضاع فرضت على الصين أن تحصر اهتمامها بالمناطق القريبة من حدودها الوطنية، وأن تطور سياسات وأنظمة عمل تؤمن لها القدرة على المجابهة.



وبعد اقرار الاتحاد السوفيتي بقيت اهتمامات الصين الأمنية في إطار بيئتها الإقليمية، فالمشكلات التي تثيرها لاوس وكمبوديا وتايوان والكوريتان والهند تبدو من وجهة نظر القادة الصينيين ، أكثر إلحاحاً من تلك التي تثيرها الأوضاع والسياسات في مناطق أخرى من العالم . فالقادة الصينيون لا يجدون في القارة الأوروبية مثلاً ما يمكن أن يثير هاجسهم الأمني، وبنفس الدرجة التي كانت تثيرها لدى السوفييت، اذ كانت القارة الأوروبية بجناحيها الشرقية والغربي موضع اهتمام أمني لكل من السوفييت والأمريكيين على حد سواء. وما يقال عن أوروبا يمكن ان ينسحب على مناطق أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث لا يوجد للصين ما يمكن أن يثير اهتمامها الأمنية فيها، نظراً إلى ابتعادها عن حدودها الوطنية . بعبارة أخرى، لا يوجد للصين حضور واضح وإسهامات مباشرة، كما كان للسوفييت في مجال الدعم العسكري والمساعدات المالية والمساندة المعنوية لأطراف إقليمية يمكن أن تعتبرها امتدادات استراتيجية - أمنية لنفوذها في مناطق ثالثة.

وختلافاً لما كانت عليه الرؤية الأمنية السوفيتية ، لا ترى الصين في القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا، أو في الوجود العسكري البحري الأمريكي المكثف في منطقة الخليج العربي ما يمكن أن يثير قلقها الأمني، وبنفس الدرجة التي كان ينظر إليها القادة السوفييت سابقاً، حيث كانوا يعدون ذلك مصدراً لتهديد الخاصرة الجنوبية للاتحاد السوفيتي.

وعلى مستوى الصراع العربي- الإسرائيلي يمكن أن نلاحظ أيضاً أنه في الوقت الذي كان فيه السوفييت يعدون أنفسهم طرفاً دولياً مباشراً في أي تسوية محتملة ، وأن لهم تصورات ووجهات نظر لما ينبغي أن يكون عليه السلام في المنطقة، فإن دور الصين لم يكن بالدرجة نفسها من الفاعلية والحضور، وكان محدوداً، بل هامشياً في إطار الإعراب عن الاستياء اعلامياً ودبلوماسياً ، وهو في كل الأحوال لم يصل إلى حد تورطها أو إثارتها واستنفار طاقاتها وأدواتها السياسية والعسكرية.

وعلى هذا تحددت أولويات استراتيجية الصين الأمنية بجملة اعتبارات منها:

١ . التوحيد السلمي لأراضي الوطن الأم، وقد عدَّت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف يحتل التزاماً ثابتاً لا يمكن الحياد عنه وهذا يعني أمرين: أولهما تأكيد الأمن الوطني الصيني بكل ما يرتبط به على الصعيد الإقليمي. وثانيهما أن تحقيق الأمن الوطني الصيني، بما فيه اتمام عملية توحيد أراضي الصين ، سيكون بالوسائل السلمية.

ومع ذلك، فإن هذا التأكيد لا ينفي احتكام القيادة الصينية إلى الوسائل العسكرية إذا ما شعرت أن أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بوحدة وسلامة أراضيها معرضة للتهديد من قبل قوى خارجية . وهذا ما حصل حينما استنفرت الصين قواتها العسكرية وقامت باستعراض كبير للقوة حين طورت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه تايوان في آذار/ مارس ١٩٩٦، الأمر الذي أدى إلى أن تشعر القيادة الصينية بأن التغيير في التوازن العسكري لن يكون لصالحها، وأنه سيشجع الاتجاهات الاستقلالية في تايوان، في حين بقيت الولايات المتحدة الأمريكية تعد نفسها بمرحلة الدولة الضامنة لأمن تايوان في مواجهة التحركات الصينية . ومن ناحية أخرى تعد واشنطن أن علاقاتها بتايوان ضرورة استراتيجية بصفتها تمثل واحدة من أهم حلقات سلسلة تحالفاتها في شرق وجنوب شرقي آسيا، التي تبدأ من التحالف مع كوريا الجنوبية، ثم التحالف مع اليابان في الشرق، ثم تمتد لتشمل تايوان ، ثم الفلبين في الجنوب الشرقي.

٢٠ . الحفاظ على وحدة أراضي الصين ، واعتبار ذلك واحداً من أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني . ومع أهمية هذا الهدف، فإن القيادة الصينية تؤكد أنها لن تكون الطرف البادئ باستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات على مناطق الحدود مع الدول المجاورة . والغاية التي تسعى إليها القيادة الصينية هي تجنب أي نزاعات حدودية مسلحة مع الدول المجاورة بغية التفرغ لمشكلات تعدها القيادة الصينية أكثر إلحاحاً كمشكلة تايوان وتوطيد أقدام الوجود الصيني في بحر الصين الشرقي والجنوبي، ومعالجة قضية جزر سبراتلي<sup>(١)</sup> وحقوق التنقيب عن النفط في المناطق البحرية المتنازع عليها هناك.

وعلى الرغم من أن اصلين قد تمكنت من إعادة جزيرة هونج كونج<sup>(٢)</sup> للوطن الأم، فإن المهم الرئيسي المتبقي هو إعادة توحيد تايوان مع الصين الشعبية . ولبلوغ هذه الغاية لم يظهر قادة الصين أي استعداد للتنازل فيما يخص المسائل الجوهرية والأهداف الاستراتيجية، على الرغم من الضغوط الغربية ، وخاصة الأمريكية، ومنها التلويح بحوافز اقتصادية ومزايا تجارية وتمويلية، وذلك بهدف إقناع القيادة الصينية بالتخلي عن غايتها، والقبول ثم التعايش القانوني مع صيغة وجود دولتين صينيتين . وقد اتخذت القيادة الصينية في بداية التسعينات من القرن الماضي مواقف اتسمت بقدر مرتفع من الحزم في رفض محاولات تايوان للانضمام إلى عدد من المنظمات والوكالات الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية ، وفي الاحتجاج على إقدام دول على الاعتراف بتايوان أو إقامة علاقات تجارية معها . وقد لوححت الصين باتخاذ إجراءات تضر بمصالح اقتصادية

وتجارية، بل أحياناً أمنية واستراتيجية لأطراف غربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية راعية تايوان وحليفها منذ نشأتها، إذا تقاربت مع تايوان في مناسبات مختلفة . وقد حدث ذلك على سبيل المثال حينما تحدثت الولايات المتحدة الأمريكية عن النظر في إمداد تايوان بأسلحة حتى لو كانت خفيفة أو دفاعية، وكذلك حينما استقبلت رئيس تايوان لي تنج في حزيران / ١٩٩٥، رغم وصف الزيارة بأنها كانت "خاصة" ، وكذلك حينما أجرت مناورات عسكرية وبحرية ضخمة مع تايوان.

إلا أن القيادة الصينية ، وعلى الرغم من كل ماسبق ، أظهرت في مرحلة " ما بعد ماو" قدراً لا بأس به من المرونة والتسامح على مستوى الممارسة العملية وأساليب السلوك تجاه تايوان. فقد فتحت الباب مبكراً لمشاركة رؤوس أموال من هونغ كونج- قبل عودتها إلى الوطن الأم - ثم تايوان في استثمارات ضخمة ، بما فيها استثمارات بالمناطق الحرة التي نشأت في الصين في الثمانينات من القرن الماضي. كما حدثت لقاءات اقتصادية وتجارية وفنية على عدة مستويات بين الطرفين في عدة مناسبات <sup>(٣)</sup>، بل أن القيادة الصينية ذهبت الى حد فتح حوار سياسي غير رسمي مع تايوان وان كانت قد عادت وعلقتة لاحقاً كإجراء عقابي ضدها وضد حلفائها الغربيين، ثم تحدثت عن اعادته كحافز لقيادة تايوان تشجيعاً لها على المضي في طريق إعادة التوحيد سلمياً مع بكين. وكان التفسير الرسمي الصيني لهذه الخطوات المرونة على أنها جميعاً تدور في إطار الشعب الصيني الواحد الذي يجب أن يعود ليعيش في كنف دولة واحدة، وبخاصة في ظل نوع آخر من مرونة القيادة الصينية تبدي في عرضها صيغاً متعددة لإعادة التوحيد السلمي للصين، جمع بينها دائماً حد أدنى مشترك هو تأكيد العودة إلى صيغة الدولة الصينية الواحدة <sup>(٤)</sup>.

٣. وتعتمد الاستراتيجية الأمنية للصين على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، ففي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم على الصين أن تجعل من أولوياتها الاستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمني ثنائي وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاورة.

يمتاز الموقع الجغرافي للصين بوجود خمس عشرة دولة جارة في البر وست دول في البحر. ولما كان من الصعوبة جمع كل هذه الدول المجاورة للصين في اتفاقية أمنية واحدة، وذلك بسبب أن المشكلات القائمة بينها وبين هذه الدول تختلف في طبيعتها من دولة إلى



أخرى فإن الصين اعتمدت مبدأ التعايش السلمي واتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية، وهو المبدأ الذي يحكم علاقتها مع العديد من الدول المجاورة. وتتطلع الصين، ضمن المدى الزمني المتوسط والبعيد، إلى أن تكون محوراً لتقديم المزيد من الدعم للدول المجاورة، تأسيساً على قواعد التعاون الأمني الثاني. وانطلاقاً من هذه الرؤية انصرفت الصين إلى إعادة ترتيب علاقاتها مع الهند وعلى نحو إيجابي<sup>(٥)</sup>. وكان لهذا التطور مزايا إيجابية لكل من الطرفين، فالتقارب خفف - وعلى نحو ملحوظ - من حدة التوترات والخلافات الحدودية التي كانت الصين تعتقد أن الهند طرف فيها وسبب في إثارتها. وللهند من ناحيتها وجهة نظر في المزايا التي يحققها التقارب مع الصين، فتطبيع العلاقات وتهدئتها بين البلدين من شأنه أن يقيد من الدعم الصيني لباكستان. وهناك قناعات قيادية، بأن سياسات التقارب يمكن أن تحقق منافع اقتصادية مشتركة بفتح سوق اقتصادية تجارية يمكن أن تحقق دوراً فاعلاً في النشاط التجاري والاقتصادي الإقليمي وبما يعود بالمنافع لكلا البلدين.

وفي تطور لاحق جاءت زيارة الرئيس الصيني للهند في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لتدعم علاقات التعاون الصيني الهندي، فقد تم الاتفاق على خفض القوات العسكرية للبلدين على الحدود المشتركة المتنازع عليها، والتعاون في مجال مكافحة المخدرات ومحاربة انتشار الجريمة، وتعزيز النقل البحري والتعاون التجاري المشترك، ولتضيف بعداً لثقل التحرك الصيني في آسيا والرؤية الصينية لأهمية العلاقة مع الهند.

أما العلاقات الصينية - الروسية فقد شهدت تحسناً واضحاً في إطار رؤية استراتيجية أمنية متقاربة أثمرت عن توقيع الطرفين عام ١٩٩٢ اتفاقية عدم الانضمام إلى تحالفات عسكرية معادية تهدد أمنهما. وفي عام ١٩٩٣ تم توقيع عدد من الاتفاقيات حول مجموعة قضايا من أهمها توقيع اتفاقية عسكرية بين الدولتين تختص بتبادل الخبراء والمشاورات بين كبار المسؤولين في البلدين، وتنسيق المواقف الخاصة بقضايا الحدود، وتبادل الخبراء في المجال العسكري.

وفي حزيران/يونيو ١٩٩٤، وفي إطار الزيارة التي قام بها فكتور تشيرنومردين رئيس الوزراء الروسي الأسبق إلى الصين، جرى تأكيد ضرورة تطوير العلاقات التجارية المشتركة والتعاون في مجال الطيران والفضاء واقامة مشروعات لانتاج الطائرات المقاتلة وتحسين طرق النقل البحرية وسكك الحديد بين البلدين.

وفي ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٩٦ وقعت الصين وروسيا على اتفاق آخر لإقامة شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين قائمة على أساس المساواة والثقة والتنسيق المشترك، وقد نص الاتفاق على جملة قضايا أمنية من بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين<sup>(٦)</sup>. ويشير هذا المطلب إلى إقرار من جانب روسيا بسيادة الصين على أراضيها ، وإلى أن كلاً من تايوان والتبت جزء لا يتجزأ من أراضي الصين. وتعني هذه الفقرة من جانب الصين أن الأخيرة تتعهد بدعم كل الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على وحدة الأراضي الروسية، وأن التزام الطرفين بعدم التدخل في شؤون بعضهما الداخلية يعني من جانب روسيا التزاماً بعدم اتخاذ أي إجراءات من جانبها ضد جمهورية الصين الرامية إلى إعادة تايوان والتبت وجزر سبراتلي. فإذا استخدمت الصين القوة العسكرية في حال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب تايوان، فإن هذا الأمر يحتمل أن يجبر روسيا لتقف إلى جانب الصين لأن التدخل الأمريكي يعد تدخلاً خارجياً في شؤون القارة الآسيوية . وبذلك تكون الصين قد امتنت جانب روسيا في المسائل الحدودية والإقليمية ، وكذلك تكون قد أمنت جانبها في حال تعرض الصين لعمليات عسكرية قد تلجأ إليها الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٧)</sup>. كما شدد البلدان على ضرورة إقامة إجراءات الثقة العسكرية على الحدود بين الصين وكل من كازاخستان وطاجيكستان وقرغيزيا. وتنص الاتفاقية خاصة على إقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود، تمتد إلى ما يقرب من أربعة آلاف كيلومتر حول أقصى شرقي روسيا، والمسافة نفسها تقريباً في آسيا الوسطى إلى ما مجموعه ثمانية آلاف كيلومتر تقريباً.

وفي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني الأسبق لي بينج إلى روسيا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، جاء في البيان المشترك الذي تمخضت عنه المباحثات، إقامة علاقات وروابط اقتصادية وعسكرية أكثر قوة "لمواجهة النفوذ الأمريكي والغربي". كما جاء فيه أيضاً أن الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين تسعى إلى الإسهام الفعال لإيجاد عالم متعدد الأقطاب ولا يقتصر على الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٨)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التطور في العلاقات الصينية - الروسية الذي اشتمل على مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية المتعلقة بصادرات الفائض من الغاز الطبيعي الروسي للصين وبناء مفاعلات نووية روسية فيها وامداد روسيا لها بطائرات حربية متطورة، لا يدل على وجود "تحالف" استراتيجي بين الطرفين ضمن المدى الزمني القصير، بقدر ما يدل على وجود " تفاهم" استراتيجي بينهما. وربما يدل تأكيد مفهوم التحالف في الخطاب

السياسي الصيني - الروسي على إدراك الطرفين ما يثيره مفهوم التحالف من تعقيدات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن علاقات التفاهم الاستراتيجي التي يؤكدتها عمق وشمول الاتفاقات الموقعة بين الدولتين تؤكد أن ساحة آسيا بمشاغلها الأمنية والاستراتيجية، هي ساحة تفاهم مشترك بين الطرفين الصيني والروسي، وكذلك تعكس إدراك الدولتين للآثار السلبية المترتبة على إبقائهما عند سفح النظام العالمي رغم كل الادعاءات الأمريكية.

وتولي الصين أيضاً اهتماماً بمجموعة دول الكومنولث. ففي ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٩٦ وقعت اتفاقية بينها وبين روسيا وكازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان تعهدت بموجبها هذه الدول اتخاذ تدابير أمنية وعسكرية على الحدود فيما بينها، وحظرت الاتفاقية قيام أي دولة منها بأعمال هجومية ضد قوات وأراضي دولة مجاورة من الدول الخمس، أو إجراء مناورات عسكرية تستهدف دولة أخرى. وقد تم تأكيد هذا الاتفاق الذي عرف بالاتفاق الخماسي بين الصين والدول الأربع في نيسان / ابريل ١٩٩٧.

ويأتي اهتمام الصين بمجموعة دول الكومنولث بسبب الطبيعة الجيوسياسية حيث يمثل الامتداد الحدودي بين الصين وروسيا ودول الكومنولث الجديدة أحد مصادر القلق الأمني للصين، وذلك بسبب أنه امتداد هائل ( ٧-٨ آلاف كم). وما يضاعف من مخاوف الصين بشأن حدودها مع جمهوريات الكومنولث تنامي حدة الاضطرابات في منطقة سينكيانج المسلمة ( جمهورية تركستان الشرقية) الواقعة في أقصى شمال غرب الصين<sup>(٩)</sup>. فقد تنامت الاضطرابات ومظاهر عدم الاستقرار في هذه المنطقة، وانتقلت عمليات جناح المقاومة المسلح إلى العاصمة بكين في كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ لإجبار الحكومة المركزية على منح المنطقة الاستقلال الذي كانت تتمتع به قبل عام ١٩٤٩<sup>(١٠)</sup>. هذا ، ويتحدد هدف الصين في منطقة سينكيانج بعزلها عن تأثير الجماعات الاستقلالية الموجودة في روسيا وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا، وبخاصة تلك الموجودة في جمهورية الشيشان في روسيا، وذلك لمنع تأثيرها بما يزيد من حالة عدم الاستقرار فيها وعلى نحو يؤمن مخاوف الصين من تنامي النزاعات الاستقلالية.

ورغم اعتراف جيان جي جن وزير خارجية الصين الأسبق بقوة الحركة الرامية الى استقلال تركستان الشرقية ، فإن اشتداد حلقات الصراع في هذه المنطقة قد ازداد عنفاً وضراوة عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ وذلك بسبب موقف الصين من مسألة عدم استقلالها،



ونتيجة الدعم الذي تقدمه شعوب الدول المجاورة لتركستان الشرقية بهدف نيل استقلالها أسوة بتركستان الغربية.<sup>(١١)</sup>

وفضلاً عما تقدم ، فهناك العديد من القضايا التي تدخل في نطاق المفهوم الصيني للأمن ومنها القضايا المتعلقة باستعادة المناطق التي اقتطعت من الوطن الأم، مثل تايوان ومكاو، والتغلب على مشكلة إقليم "التبت" التي تثيرها بعض القوى الانفصالية فيه بقيادة الزعيم الروحي للإقليم الدلاي لاما.

في قضية تايوان ترى الصين أن السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية تعارض مع مقاصد الصين الأمنية وتطلعها نحو التكامل باسترجاع كامل ترابها الوطني. في حين تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الصين وفيما يتعلق بقضية تايوان بإعلان شنغهاي (Shanghai Communique) عام ١٩٧٢، وقانون تايوان الصادر عام ١٩٧٩، حيث ينص القانون الأول على أن تايوان جزء من الوطن الصيني الأم، ويجب حل مشكلتها سلمياً بعيداً عن أسلوب الضم القسري. وقرر القانون الثاني مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن إمداد تايوان بما تحتاج إليه من أسلحة. وهو موقف متناقض ، حيث تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بوحدة الصين لكنها لا تقر لها بسيادتها على كامل أراضيها.

وفي قضية التبت ، وهو الإقليم الصيني ذو الرعة الانفصالية، والزعيم الروحي له الدلاي لاما الذي يعيش في الهند منفياً، أثارت الولايات المتحدة الأمريكية توتراً آخر حينما عينت منسقاً خاصاً للسياسة الأمريكية تجاه التبت يشرف على الاتصالات مع زعيم التبت. وقد عدت الصين من جانبها السياسة الأمريكية حيال التبت أنها تذهب نحو تأكيد الانفصال وتكريسه بما لا ينسجم مع طموحات الصين الوطنية. وتعد السياسة الأمريكية تجاه كل من تايوان والتبت توجهاً أصيلاً في سياستها تجاه الصين، ويقضي هذا التوجه بإمساك الولايات المتحدة الأمريكية ورقة تفكيك الصين بيدها لاستخدامها أداة ضغط على الصين بين الحين والآخر.

تأسيساً على ماتقدم يبدو أن الصين عازمة على تطوير آليات تعاون أممي متعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين بعد تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية، والاضطلاع بمهام الأمن الإقليمي مع قوى أساسية ، وهو الأمر الذي تعدده الصين أحد

مهام توجهاتها الاستراتيجية المستقبلية. وربما تطلب الأمر أن تدعم الصين فكرة عدد من الآليات الأمنية والفرعية في المنطقة تكون دوائرها متعددة: الأولى شمال شرقي آسيا ، والثانية جنوب شرقي آسيا ، والثالثة جنوبي القارة الآسيوية ، والأخيرة في آسيا الوسطى.

ويتضح لنا في ضوء ما تقدم، أن سياسات الصين الأمنية ضمن حدود بيئتها الإقليمية تسعى إلى أن تصبح بكون محوراً للأقاليم، بغض النظر عن وجود أي قوى أخرى ذات مصالح في هذه المنطقة الحيوية من العالم. بالإضافة إلى ذلك، تعد الصين أن تنامي قدراتها القومية واضطلاعها بمهام حماية الأمن الإقليمي من بين مهامها المستقبلية ، وهي المهام التي لا يمكن تنفيذها ما لم تصبح القوة العسكرية الصينية كافية وقادرة على حماية عمليات وآليات تحويل كل ذلك إلى واقع عملي، بعد أن تكون الصين قد أمنت قاعدة اقتصادية وسياسات تنموية تعينها على إنجاز متطلبات سياستها الدفاعية على نطاق واسع في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وأما خارج نطاق القارة الآسيوية فإن اهتمامات الصين، وإن كانت لا تبدو أن لها شواغل ذات طبيعة أمنية بحتة ، فهي تركز على جملة قضايا ، منها الحرص على تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع القوى الغربية المتقدمة صناعياً، وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع بقية دول العالم الأخرى، وحرصها على تجنب التورط في المنازعات والخلافات الدولية ، وتأكيد ضرورة حلها بالطرق والأساليب السلمية ، والابتعاد عن سياسات سباق التسلح ونشر الأسلحة النووية نظراً إلى ما تنطوي عليها من معضلات وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

### المحور الثالث: القوة العسكرية وأثرها على الاستراتيجية الصينية

انعكست المتغيرات المرتبطة بتراجع دور الأيديولوجية والطبيعة الإقليمية لاستراتيجية الصين الأمنية على الدور المنوط بالقوة العسكرية وطبيعة المهام الموكلة ليها. فالتقارب مع الهند وروسيا ، وإعلان رغبة الصين الدائمة في حل مشكلاتها الإقليمية بالطرق السلمية، وتأكيد علاقات حسن الجوار ، كل ذلك أدى إلى أن ينحصر الاهتمام بدور القوة العسكرية في تأدية وظيفة دفاعية إقليمية دون أن تمتد لتأخذ أبعاداً عالمية.

ورغم أن الصين تمثل قوة نووية ، فإن الفكر الاستراتيجي الصيني لم يطور عقيدة عسكرية أو مذهباً قتالياً تربط من خلاله قوتها النووية بمصالح أمنها القومي على المستوى

العالمي، وبما يؤهلها لاستخدام تلك القوة في التصدي لأنماط من الهجمات، نووية كانت أو تقليدية، خارج حدودها الإقليمية ، كما طورها الفكر الاستراتيجي الأمريكي أو الفكر الاستراتيجي السوفييتي سابقاً. ففي الوقت الذي جادل فيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي على ضروب من الهجمات ( كالحرب النووية الشاملة، والقدرة على الرد بضربة انتقامية ، والقدرة على خوض حرب محدودة تدار بأسلحة نووية تكتيكية أو بأسلحة تقليدية... إلخ)، بقي الفكر الاستراتيجي الصيني غير مكتمل الشروط ، أو غير واضح المعالم لمجاذلات هذه الأنماط من الهجمات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وربما يعود هذه الواقع إلى جملة عوامل يأتي في مقدمتها ، أن أحد اشتراطات الارتقاء إلى مستوى القوى العظمى على الصعيد العالمي، يفترض تفوقاً كمياً ونوعياً على مستوى التسلح النووي. فالقضية الدولية تركز في أحد أهم معاييرها إلى معيار القدرة النووية العسكرية التي هي بلا شك انعكاس لقاعدة الدولة الصناعية التقنية وقدراتها الاقتصادية والعلمية . وقدرات الصين النووية لم تكن قادرة على مجاراة القدرات النووية السوفيتية سابقاً، ولا هي بمكانة تسمح لها بمجاراة القدرات النووية الأمريكية الحالية.

وعلى هذا، فإن التوازن الاستراتيجي بين القوى العظمى، المترتب على مكانتها كمراكز استقطاب دولية ، يفترض أولاً وقبل كل شيء تكافؤاً نسبياً أو تعادلاً تقريبياً لما في حوزة هذه القوى من أسلحة نووية. ففي الوقت الذي تذهب فيه بعض التقديرات إلى أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية ما مجموعه ٦٥٠ صاروخاً عابراً للقارات بعدة رؤوس نووية، فإن الصين لا تمتلك أكثر من ٦٠ صاروخاً على أحسن تقدير<sup>(١٢)</sup>. فضلاً عن الشكوك المثارة حول الخصائص التقنية لهذه الصواريخ ، كالقدرة على بلوغ الهدف والدقة في اصابتها وحجم الدمار المترتب ومداهما المؤثر، وهي خصائص لا تقارن بالخصائص التقنية لقوات الصواريخ الاستراتيجية الأمريكية.

أما سلاح القاذفات الاستراتيجية ، فإن في حوزة الصين ٥٠ قاذفة استراتيجية ، ٣٠ طائرة منها من نوع (Tu-4) ، و ٢٠ طائرة من نوع (L-28) ، في حين تملك الولايات المتحدة الأمريكية ٣١٧ قاذفة استراتيجية تبلغ حمولتها ٤٩٥٦ رأساً نووياً<sup>(١٣)</sup>. وفي الوقت الذي تملك فيه الصين أربع غواصات نووية، فإن الولايات المتحدة تملك ٣٨٤ غواصة نووية من طراز بوسيدن وترايدنت<sup>(١٤)</sup>.



فضلاً عن ذلك ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق على الصين في ميدان شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ، وفي إمكاناتها في تطوير منظومات الحرب الفضائية - كمنظومة حرب النجوم - التي أثبتت عجز السوفييت عن مجاراتها في هذا الميدان.

من ناحية أخرى، فإن احتمالات المواجهة الاستراتيجية الشاملة تطرح جدلاً فكرياً معقداً لتطوير أنماط من الأسلحة النووية الهجومية كتلك الموجهة إلى أسلحة الضربة الأولى للخصم وأسلحة الضربة الثانية الموجهة ضد أهداف الخصم الاقتصادية ومراكزه الصناعية وتجمعاته السكانية ، الأمر الذي يتطلب تحسين الخصائص التقنية لهذه الأسلحة وزيادة قدراتها التدميرية وتنويع وسائط نقلها وتعدد قواعد إطلاقها الثابتة منها والمتحركة ، كذلك تطوير قدراتها على اختراق دفاعات الخصم الجوية.

وعلى هذا ، فإن الجدل الذي يكمن أن يثار حول احتمالات مواجهة نووية يجعل من الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية أوسع من تلك المتاحة أمام الصين ، في إطار المصادقية على إلحاق الأذى والدمار الشامل والمؤكد.

وعلى هذا، فإن الجدل الذي يمكن أن يثار حول احتمالات مواجهة نووية يجعل من الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية أوسع من تلك المتاحة أمام الصين ، في إطار المصادقية على إلحاق الأذى والدمار الشامل والمؤكد.

وعليه، فإن الصين كي تكون قوة نووية عظمى ولها ثقل مؤثر في سياسات الردع النووي ( كما كان عليه الاتحاد السوفيتي سابقاً ) فإن الأمر يتطلب أن تزيد من قدراتها العسكرية النووية، كما ونوعاً ، إلى مستوى يؤهلها لأن تكون قوة معادلة أو متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وعليها أن تطور سبل حمل أسلحتها التدميرية إلى أراضي الخصم وأن تخترق دفاعاته الجوية والفضائية وأن تلحق به ضرراً جسيماً، وإلا فإن ردعها ، وفي ضوء قدرتها النووية الحالية ، سيكون ردعاً محدوداً.

هذا هو واقع الردع النووي الصيني الذي يوصف بأنه ردع نووي محدود، فهو لا يتوخى ردع الخصم في جميع الأعمال التي لا يرغب فيها الصينيون ، وإنما في تلك الأعمال التي تهدد أمن الصين فحسب ، ولا سيما شن هجوم عليها.

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن القول ان محدودية قدرات الصين في ميدان التسليح النووي لا تؤهلها لأن تنبأ مكانة القوة العظمى المتفرقة عسكرياً على الصعيد العالمي، ومن ثم لم يكن باستطاعتها أيضاً أن تطرح نفسها قوة عظمى بديلة للاتحاد السوفيتي ومناظرة للولايات المتحدة الأمريكية . صحيح أن الصين تتطلع إلى الارتقاء بقدراتها العسكرية إلى المستوى الذي يؤمن لها حماية ذاتية ضد احتمالات هجوم قد يشن ضدها من قبل قوى خارجية ، لكنها لا تسعى ، من ناحية أخرى، إلى توظيف التفوق العسكري كأداة للضغط والمساومة من أجل الحصول على مكاسب سياسية ذات أبعاد ومضامين عالمية، حيث بقي التوظيف السياسي لقدراتها محصوراً بإطار أمنها الوطني ومصالحها الإقليمية<sup>(١٥)</sup>.

من جانب آخر ، وعلى صعيد السياسات العسكرية الصينية، لا تتوقع القيادة الصينية ان يكون معدل نمو القوة العسكرية للصين خلال الخمسة عشر عاماً القادمة أكبر من معدل النمو الاقتصادي الذي يحظى بأولوية في هذا المجال.

ففي عام ٢٠٠١ كان الإنفاق الدفاعي للصين يمثل نسبة ٣،١% من الناتج المحلي الإجمالي . وإذا مانحت الصين في تحقيق معدل نمو سنوي نسبته ٨% خلال الخمسة عشر عاماً القادمة وقامت بزيادة إنفاقها الدفاعي إلى ما نسبته ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك الإنفاق لن يتعدى ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وفي ظل هذا القدر من الإنفاق المنخفض نسبياً ، لا يتوقع المعنيون بشؤون الدفاع أن تصبح القوات المسلحة الصينية ذات قدرات هجومية ، وسوف تظل هذه القوات ذات طبيعة دفاعية<sup>(١٦)</sup>.

وفي الوقت الحالي يعد مستوى التقدم التقني للقوات المسلحة الصينية متخلفاً عن مستوى القوات المسلحة الأمريكية بما يعادل ٤٠ عاماً ، وإذا استطاعت القوات المسلحة الصينية أن تنجز ثلاثين عاماً من التطور التقني حتى عام ٢٠١٠، فإن مستواها في ذلك الوقت سوف يصبح معادلاً لمستوى القوات المسلحة الأمريكية في حقبة الثمانينات<sup>(١٧)</sup>. ولكننا إذا قارنا المستوى التقني للقوات المسلحة الصينية بالمستوى التقني للدول الأخرى المحيطة بالصين ( كإندونيسيا وباكستان وكازاخستان وفيتنام ... إلخ ) فأننا سوف نلاحظ تساوي ان لم تكن تتفوق كثيراً على هذه الدول.

ومن أبرز توجهات سياسات الصين العسكرية في مجال الإنفاق الدفاعي ، السعي لبناء جيش أصغر حجماً لكنه أفضل في إمكاناته وقدراته. ومثل هذا التوجه بوشر به منذ عام

١٩٩٠ ، فقد انخفض عدد القوات المسلحة بنسبة ٢٥% ، وبذلك انخفض عدد الميليشيات الشعبية ، وأصبح عدد المناطق العسكرية الكبرى سبعة بعد أن كانت إحدى عشرة منطقة ، وقد تم تنفيذ هذه الإصلاحات بهدف تحويل الجيش الصيني إلى جيش محترف مهمته الدفاع عن البلاد ضد أي اعتداء خارجي ، لا أن يقوم بمهام التورط في النزاعات في مناطق متباعدة خارج الحدود الإقليمية. وتبعاً لذلك تغيرت إلى حد كبير طبيعة أنشطة الوحدات العسكرية التي كانت مكرسة فيما مضى لإنجاز مهام سياسية وأيديولوجية<sup>(١٨)</sup>. وكذلك صيغت العقيدة العسكرية الصينية لتلبي سياسات دفاعية أكثر من كونها هجومية. وبالتالي لم تطور الصين مذهباً قتالياً يوكل إلى صنوف القوات المسلحة الصينية القيام بعمليات عسكرية في مناطق متباعدة من العالم ، وذلك انطلاقاً من طبيعة رؤيتها الأمنية - الاستراتيجية.

وعلى هذا النحو تحددت الطبيعة القتالية للقوات المسلحة الصينية بتأدية مهام دفاعية ضمن حدودها الإقليمية . وهو المذهب القتالي الذي يختلف نوعياً عن المبدأ القتالي للعقيدة العسكرية السوفيتية سابقاً ، والعقيدة العسكرية الأمريكية الممثلة بالقدرة على خوض حروب خارجية ، وفي أي منطقة من العالم ، إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. كما أن العقيدة العسكرية الصينية ابتعدت كثيراً عن اشتراطات النظرية الماوية التي لم تعد ملائمة لظروف الحرب الحديثة. فالنصـور " الماوي " للحرب كان قائماً على مبدأ الحرب الشعبية . وهي بذلك تستند إلى أعداد كبيرة من الجيوش النظامية والشعبية المسلحة بأسلحة خفيفة تمكن جيش التحرير من تبني استراتيجية الحروب المحلية التي تندلع في مساحة محدودة وتكون صغيرة الحجم وعنيفة الأثر ، وتخوضها جيوش على قدر عال من الكفاءة والاحتراف .

وعلى هذا فقد جرى التأكيد على أهمية " الاختصاصات المهنية " و " النوعية القتالية " المخترقة و " تطوير التقنيات العسكرية الميدانية " ، " حيث تغلب " النوعية " على " الكمية " في استراتيجية الدفاع الفعال . وكما سبقت الإشارة ، تم تخفيض القوات المسلحة من ٤,٥ ملايين مقاتل في نهاية الستينات إلى ٣ ملايين مقاتل في نهاية السبعينات وإلى ٢,٢ مليون مقاتل في منتصف السبعينات . وكذلك تم استحداث قانون القرعة الانتقائية بدلاً من التجنيد الإجباري تماشياً مع الفكرة التي تذهب إلى أن الهدف هو إنشاء جيش ملائم من وجهة النظر السياسية ، وقوي من وجهة النظر العسكرية ، بعد أن تبين إمكانية المحافظة على جاهزية قتالية عالية لقوات أقل حجماً وأكثر تدريباً واحداث تجهيزاً من الناحية التقنية.



وتحقيقاً لهذه الغاية ، تمت زيادة الإتفاق العسكري من ٨٠ مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى ٨٩ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، وهذا يعادل ثلث ميزانية الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية ، ويشكل ما نسبته ٧٥% من ميزانية الدفاع اليابانية (١٩).

ومهما تكن حقيقة الأرقام فإن الصين تعد واحدة من كبرى الدول التي تقوم ببناء عسكري سريع ومكثف في العالم، وتنشد الحصول على تقنية الانذار المبكر المحمول جواً ، وتسعى أيضاً لتطوير قدراتها الذاتية لتقنيات الارضاع الجوي من أجل زيادة المدى القتالي لطائراتها الحربية . وتوصلت إلى عقد صفقة مع روسيا للحصول على مدمرتين مجهزتين بصواريخ كروز المتطورة، فضلاً عن الاستفادة من خبراتها وصناعتها العسكرية في مجال التسليح النووي . وكذلك حصلت من روسيا الاتحادية أيضاً على طائرات (Su-27) المقاتلة القاصفة ، وعلى غواصات روسية من طراز كيلو . وخلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ قامت ببناء ٣٤ سفينة حربية حديثة بجهودها الذاتية، وقامت بتطوير أسطول من صواريخ (M-9) و (M-11) تطلق من العجلات ، وقامت أيضاً بزيادة عدد أفراد قوة الرد السريع لديها من ١٥٠ ألف فرد إلى ٢٠٠ ألف فرد، وأنشأت قاعدة جوية في جزر براسيل ، ونصبت أجهزة رادار للإنذار المبكر في فيري كروس في جزر سبراتلي (٢٠).

وفي ضوء القدرات العسكرية الصينية ، فإن الصين تمثل قوة قادرة على ممارسة الردعين التقليدي والنووي ضمن محيطها الإقليمي. وإذا ما استمرت في تحديث قدراتها العسكرية بهذا الشكل السريع فإنها ستصبح الدولة الوحيدة القادرة على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا، وسيكون للولايات المتحدة فقط الدور الرئيسي في مواجهة القدرة الصينية الإقليمية (٢١).

والخلاصة التي نخرج بها من كل ماتقدم هي، أن القيادات الصينية تولي أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسة العسكرية كواحدة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية في إطار استراتيجيتها القومية. ومما لاشك فيه، أن عمليات تحديث المؤسسة العسكرية الصينية تثير قلق العديد من الدول المجاورة، ولا سيما اليابان وتايوان، وذلك بسبب توقع استعمال الصين هذه القوة لحل مشكلاتها معها ومنها الحدود البرية والمائية . وهذا القلق يزداد رغم أن زعماء الصين أعلنوا مراراً أن الصين لا تريد خلافاً مع جيرانها ولا تبغي صراعاً مع أي من القوى الإقليمية ، وإنما تسعى لبناء استراتيجية تعاونية هدفها التفاهم والتعاون والتنسيق.

أما عن أهمية المؤسسة العسكرية الصينية بالنسبة إلى شؤون الصين الداخلية، فإن القوات المسلحة الصينية هي المعول عليها في الحفاظ على الوحدة الإقليمية لأراضي الصين وفي ضمان سيادتها على كامل ترابها . فالملاحظ أن ثمة تاكلاً حاداً في دور السلطة المركزية وفعاليتها لصالح الأقاليم الساحلية الغنية منذ بداية التسعينات، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود رغبات إقليمية انفصالية لغربي الصين عن شرقها. هذا فضلاً عن إقرار القيادة الصينية الحالية للتعديلات التي أدخلها الزعيم الصيني الأسبق دنج هسياونج على البرنامج الرسمي للحزب، والتي أشارت إلى حقوق الصين التاريخية في السيادة على كل من إقليم هونج كونج ومكاو وتايوان ، وقد أعتمدها الحزب الشيوعي الصيني في مؤتمره الخامس عشر بحيث أصبحت جزءاً من الأساس العقائدي والفكري للحزب . وفضلاً عن هذه الاعتبارات هناك الدور الضبطي للجيش الصيني، والذي يستخدم لقمع الأقاليم الفقيرة والتوجهات الأيديولوجية المتمردة ، مثل انتفاضة إقليم سينيكيانج المسلم أو انتفاضة العمال والمظاهرات والاضطرابات التي حصلت في إقليم شانغونغ الصناعي.

ومن هنا فإن القيادات الصينية تعول كثيراً على القوة العسكرية ، ليس لمواجهة تهديدات خارجية فحسب ، وإنما أيضاً بهدف التصدي لمظاهر عدم الاستقرار الداخلي لضمان وحدة الصين الوطنية.

## هوامش الفصل التاسع:

- ١ . تقع جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي، وهي أكثر مناطق النزاع قابلية للتفجير في منطقة شرق آسيا، إذ يتنازع عليها كل من الصين وفيتنام وبروناي وماليزيا وتايوان والفلبين.
- ٢ . عادت هونج كونج الى السيادة الصينية في مطلع شهر تموز/ يونيو ١٩٩٧.
- ٣ . للتفاصيل حول هذه النشاطات ، د. وليد عبد الناصر، ماذا بقي من تأثير (ماو) في صين اليوم ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٣٢) القاهرة، ابريل ١٩٩٨ ، ص ٨٥ وما بعدها.
- ٤ . نفس المرجع ، ص ٨٥.
- ٥ . قامت الهند والصين ، اثر سياسات التقارب ، بتوقيع اتفاقيات للتعاون الثاني منذ عام ١٩٩١ في مجالات التجارة الخارجية والفضاء والعلوم والتكنولوجيا ويمكن هذا التوجه ضمن سياسة التطبيع بين البلدين.
- ٦ . نشر هذا الاتفاق في صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ ٢٧ / أبريل ١٩٩٦.
- ٧ . هذا الاتجاه أكدته وزير الخارجية الروسي الأسبق بريماكوف ، ووزير خارجية السابق كيان كيشن ، عندما أشار إلى ضرورة التصدي المشترك لأي محاولة من قبل أي دولة كانت للتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، انظر:

Times may 27 1996

- ٨ . انظر بذلك : سامي فتح غاني، نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية، مجلة السياسة الدولية ، العدد، ١٢٨، القاهرة، ابريل ١٩٩٧ ص ١٧١.
- ٩ . تركستان الشرقية يقابلها تركستان الغربية وهي المنطقة التي احتلتها روسيا عام ١٩٤٢ والتي استقلت عام ١٩٩٢ وتنتج عن هذا الاستقلال ظهور ما عرف باسم دول آسيا الوسطى . الرغبة العارمة في استقلال تركستان الشرقية هي التي جعلت قضية الصراع الصيني - التركستاني الشرقي تحتل مكانة لدى الراي العالمي.
- ١٠ . ففي عام ١٩٤٩ احتلت القوات الصينية الشيوعية تركستان الشرقية واتبعت سياسة (تصين) تركستان وشجعت الهجرة الصينية اليها.



١١ . جاء اعتراف وزير خارجية الصين بحركة الاستقلال في ٥/تموز/ ١٩٩٦ .

١٢ . حول قدرات الصين العسكرية، انظر:

International Institute For strategia studies , the military Balance London 1999/p.13.

وفي تقديرات مقارنة وبنفس المقارنة انظر، بول كندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري ، عمان ، الأهلية للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص ٦٨٨ .

Ibid/p.17.

١٣ .

Ibid/17.

١٤ .

١٥ . تأكد ذلك في أزمة تايوان في مطلع آذار / مارس / ١٩٩٦، حيث جرى استعراض واسع للقوة العسكرية ، كما هددت الصين بالأحتكام الى سلاحها النووي إذا ماترتب عليها عدوان أمريكي.

وهذا يشير إلى الرادع النووي الصيني مرتبط بالأمن الوطني للصين دائماً أكثر من موظف لمعالجة قضايا أخرى، وإنما غير مستعدة لأن تجازف بمواجهه نووية في مشكلات أو قضايا تذهب إلى أبعد من ذلك.

١٦ . انظر في هذه التقديرات:

Contmporary International Relation Cicir vol. 6.no.2/1999

Ibid.

١٧ .

١٨ . أنظر:

Contemporary International Relations op.cit.

١٩ . أنظر: ريتشارد بيرنستن ، الصين: الصراع القادم مع امريكا، القاهرة، الدار العربية للأبحاث والدراسات ، ١٩٩٨ ، ص ١٣ وما بعدها.

٢٠ . نفس المرجع ، ص ١٥ .

٢١ . نفس المرجع ، ص ١٦ .

الفصل العاشر  
الاستراتيجية الروسية





## الفصل العاشر

### الاستراتيجية الروسية

بانهيار الاتحاد السوفيتي ، وتفكك حلف وارشو ، وقيام كيان سياسي جديد هو روسيا الاتحادية ، ظهرت حاجة حيوية لاعادة صياغة فكر استراتيجي جديد للدولة الروسية يتوافق مع المعطيات الدولية والاقليمية.

وفي الواقع، فان الاستراتيجية الروسية ، وفي الوقت الذي أسقطت فيه العديد من العوامل التي تحكممت في بناء الفكر الاستراتيجي السوفيتي، فألما عملت ومن ناحية أخرى، على صياغة وتطوير مكونات جديدة اعتبرت ضرورية لمقتضيات فعلها الاستراتيجي وهنا يمكن تعيين أهم المصادر التي أصابها التغير وأنعكست على منهج التفكير الاستراتيجي الروسي.

#### ١- التخلي عن الايديولوجية:

لعبت النظرية الماركسية - اللينينية دوراً كبيراً في صياغة بنية الفكر الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي وعلى مدى زمني تجاوز أكثر من سبعين عاماً من القرن العشرين ليحدد طبيعة التعامل ليس فقط مع دول المعسكر الرأسمالي ، وانما مع بقية دول العالم أيضاً وإلى الحد الذي كاد فيه العالم أن ينقسم الى قسمين، ان لم يكن قد انقسم فعلاً بين دول تدين بالأيديولوجية الماركسية، وأخرى تذهب بولائها الى الفكر الرأسمالي - الليبرالي. لقد صورت الماركسية - اللينينية صراعها مع القوى الرأسمالية ، على انه صراع بين قوى الخير والشر، صراع بين قوى مستغلة وأخرى مستغلة ، وأن المجتمع الدولي ماهو الا مجتمع طبقي تحكمه اقلية من الدول الغنية وأكثرية من الدول الفقيرة المستغلة . وعلى هذا تعد المناطق التي تتواجد فيها القوى من الفئة الأولى ، أي الدول الاستعمارية والامبريالية ، هي مناطق صراع وسوح مجابهة ، وأن حتمية هذا الصراع ستقود الى انتصار القوى الاشتراكية - الشيوعية.

ومن هذا المنطلق الأيديولوجي تسلحت دول المعسكر الاشتراكي ، كما تسلحت دول المعسكر الرأسمالي، بترسانة ضخمة هائلة من الأسلحة النووية لضمان الانتصار في أية مجابهة عسكرية. كما أسهمت الأيديولوجية أيضاً في تفسير سلوك اي من القوتين العظميين

، في اي منطقة من العالم ، بانه يمثل تحدياً ينبغي أن يقابل برد فعل سلوكي يوازنه ويوازيه ، ان لم يكن متفوقاً عليه.

أن تعظيم دور الأيديولوجية أسهم في تبني استراتيجيات واستراتيجيات مضادة. كما أسهم في تسريع عملية سباق تسلحي بشقيه التقليدي والنووي ليصل الى مستويات لم تعرفها عمليات سباق التسلح من قبل ، وإلى الحد الذي أوصل بكل من القوتين أي مستوى التشبع النووي ليظهر ماعرف بتوازن الرعب النووي ، وهو مستوى من التسلح بأسلحة الدمار الشامل لا تتيح لأطرافها هامش الانتصار لطرف، والهزيمة لطرف آخر، بقدر ما تكون الحرب، اذا ما قدر لها أن تندلع ، انتحار متبادل لأطرافها النووية.

ورغم مظاهر التكيف التي طرأت على مبدأ حتمية الصراع والانتقال به الى امكانية التعايش السلمي ، ثم الانفراج ، وبعده الوفاق ، فإن الطبيعة الأيديولوجية بقيت هي الحاكمة لاستراتيجية القوتين العظميين ولو بدرجات منخفضة.

ولكن، بأغيار الاتحاد السوفيتي ، تم التخلي عن تضمين التصورات الاستراتيجية بمفاهيم الأيديولوجية الماركسية - اللينينية . فروسيا الاتحادية استبدلت مفاهيم الصراع الأيديولوجي بمقترحات فكرية تميل الى الواقعية، كالشاركة والتعاون في حل المشكلات الدولية. وأخذت تفسر أسباب الصراع ليس بأعتباره انعكاساً لتناقضات فكرية-ايدولوجية بقدر ما يعود الى عوامل ومسببات أخرى ذات طبيعة سياسية - اقتصادية ، واثية - عراقية. وتغيرت تبعاً لذلك نظرة روسيا الاتحادية للمعضلة الأمنية، فاهتماماتها الأمنية لم تعد عالمية الأبعاد وعلى النحو الذي تفسر فيه التحركات الغربية، وفي أية منطقة من مناطق العالم ، على أنها تحديات أمنية، بقدر ما اصبحت هذه الاهتمامات ذات طبيعة اقليمية وذاتية تقتصر على الأمن القومي للدولة الروسية والأقاليم التي تشترك معها في الرقعة الجغرافية المجاورة لها. أما اهتماماتها العالمية فقد تمحورت حول قضايا بعيدة عن التفسيرات العقائدية ، وأخذت تنصرف الى موضوعات أخرى، كالشاركة في المسائل التي لها علاقة بأمن واستقرار المجتمع الدولي بعيداً عن الندية والصراعات الفكرية . كما أخذت تدعو الى اقامة منظومات الأمن الجماعي واستئصال الحروب والزاعات المسلحة وتوثيق التعاون مع مختلف دول العالم.

٠٢ ولكي تعزز روسيا الاتحادية من مقومات بنائها الاستراتيجي في اطار توازنها مع الولايات المتحدة أخذت تترع الى تبني مفهوم التوازن التنافسي أكثر من مفهوم التوازن التصارعي. هذا يعني ان الاستراتيجية الروسية تحولت في مكوناتها البنائية والوظيفية عما كانت عليه في زمن الدولة السوفيتية . فالتوازن التنافسي ، يقتضي من حيث مكونه البنائي، وجود حلفاء اقليميين يدعمون استراتيجية التنافس التي تصمم وتبنى عليها مواقف روسيا الاتحادية في مواجهة الولايات المتحدة ، وهي عند هذا، لم تجد قوة أفضل من الصين تسهم في بناء أرضية هذا التنافس لموازنة النفوذ الأمريكي سواء أكان ذلك في منطقة آسيا، أو على الصعيد العالمي. فجاء الخطاب الروسي - الصيني مؤكداً على مفهوم المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية، رافضاً "المعنى الضمني الذي ينطوي عليه الخطاب الساسي الأمريكي بمفهوم ( النظام الدولي الجديد) وصيغة ( الهيمنة) التي يفرضها القطب الدولي الواحد.

أما من الناحية الوظيفية، فإن روسيا الاتحادية تسعى الى أن يكون فعلها الاستراتيجي مؤثراً في إطار التوازن التنافسي. وعلى هذا فإن التعاون مع الصين يمكن أن ينجز وظيفة استراتيجية تتمثل ، من وجهة نظر روسيا الاتحادية ، بحصر واحتواء النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا والحيولة دون امتداده الى مناطق اخرى تمس الجدار الأمني لكل من روسيا والصين على حد سواء. وعلى هذا، فإن استراتيجية روسيا الاتحادية في منطقة آسيا تتمثل بالتنافس المدعم من قبل شركائها الآسيويين لمنع انتشار وتوسع التوجهات الجيو- استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا.

أما استراتيجية روسيا الاتحادية في جناحها الأوربي ، فهي تتجسد بالحد من تفاقم المخاطر الأمنية المترتبة على توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً ، وهي حريصة على أن يكون لها تأثير فعال لمعادلة هذا التمدد الذي أخذت تتفهمه دول الحلف وتعبّر بصيغ مختلفة عن ضمان تبديد الهواجس الأمنية لروسيا الاتحادية من جراء توسع الحلف شرقاً. ومع ذلك فإن روسيا الاتحادية تسعى إلى تعزيز مقومات سياسية دفاعية قادرة على مواجهة تزايد القدرات العسكرية للحلف عن طريق توسعه شرقاً بانضمام الدول التي كانت ضمن المعسكر الاشتراكي والأعضاء في حلف وارشو المنحل.

٠٣ وعلى صعيد الاهتمامات الأمنية ايضاً، يمكن أن نلاحظ ، أن العقيدة الأمنية لروسيا الاتحادية ، أخذت بالتحول من العالمية الى الإقليمية وفي العديد من مظاهرها. إذ لم تعد



منشغلة ، وبدرجات حادة، بمناطق مترامية الأطراف وبقضايا ساخنة تعتبر نفسها طرفاً فيها، كمنطقة الخليج العربي، وتطورات الصراع العربي- الاسرائيلي، التطورات السياسية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهي مناطق وموضوعات كانت تشكل محور الاهتمام الاستراتيجي الأمني للاتحاد السوفيتي ، كونه يمثل القوة العظمى المناظرة للولايات المتحدة، وإن غياب حضوره فيها ، أو تعثر التحرك عليها يمكن أن يكون لصالح النفوذ الأمريكي ، بما يمهّد لانتشاره وتوسعه على حساب انتشار وتوسع الاتحاد السوفيتي.

وفي الوقت الذي أخذت فيه هذه المناطق ، بقضاياها وموضوعاتها المتنوعة والمتعددة، تشهد تحركاً مكثفًا من قبل الولايات المتحدة ، سياسياً وعسكرياً، سواء بفعلها المباشر ، أو بالتعاون مع الحلفاء الأوربيين ، أنحسر الاهتمام الروسي فيها ولم يعد يدي قلقاً أمنياً حيالها، معطياً أولوية قصوى للأمن الوطني الروسي بالدرجة الأولى ، وبمناطق محددة من الأقليم الآسيوي بسبب من اقترابها الشديد وملاصقتها لحدود الدولة الروسية ، كمنطقة شرق وجنوب شرق ووسط القارة الآسيوية . فضلاً عن الجناح الشرقي لأوربا الملاصق للأجزاء الغربية والجنوبية الغربية من آسيا. أما القضايا التي تشكل مصدراً للتهديد ، وفق الادراك الأمني الروسي، فهي تتمثل في الارهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتطورات العسكرية خلف شمال الأطلسي والتوجهات الفكرية البنيوية للعقيدة العسكرية الأمريكية.

٤ . وفي ضوء طبيعة الاهتمامات الأمنية السابق ذكرها، صاغت روسيا الاتحادية عقيدتها العسكرية بما يتواءم وطبيعة مصادر التهديد، والأعداء القانمين والمحتملين . ففي أوضاع المجاهدة والصراع في عهد القوتين العظميين ، تبنى الاتحاد السوفيتي عقيدة عسكرية وتشدد في التعبير عنها، وعي عقيدة تم صياغة افتراضها النظرية على أساس أن الحرب إذا ما وقعت بين دول المعسكر الاشتراكي والرأسمالي فإنها لا تسمح إلا أن تكون حرباً نووية يصعب فيها ضبط التصعيد المتدرج، وفق أطروحة الغرب ، كأن تكون حرب محدودة تدار بأسلحة تقليدية ، أو نووية تكتيكية ، إذ ليس هناك ضمانات قوية يمكن الاعتماد عليها لضبط آلية التصعيد في الإرتقاء إلى مستوى الضرب المتبادل بالأسلحة النووية الاستراتيجية، أو ليس هناك من يضمن أن تبقى الحرب ضمن المستوى المحدود سواء على المستوى العملياني( ميدان الحرب والقوى المتحاربة)، أو على مستوى الأسلحة مستخدمة ( الإبقاء على الاستخدام المحدود للقوات والأسلحة التقليدية ، أو النووية التكتيكية) ، وهو الأمر الذي كانت تراهن عليه الولايات المتحدة ، إذا كانت تعطي وثوقية عالية في أن



ومما تجدر الإشارة إليه ، هو أن روسيا الاتحادية وقعت مع الولايات المتحدة اتفاقية جديدة لترع الأسلحة في آيار ٢٠٠٢ لحفض ثلثي ترساناتها النووية الاستراتيجية لتصل الى ما بين ١٧٠٠ الى ٢٢٠٠ رأس نووي بحلول عام ٢٠١٢ مقارنة مع ٦٠٠٠ رأس نووي.

٢) تجادل العقيدة العسكرية الروسية على أن الخيار النووي لن يأتي في مقدمة الخيارات الاستراتيجية في حرب تكون روسيا الاتحادية طرف فيها. بمعنى أن الخيار النووي سيكون محكوماً بمبدأين ، الأول، اذا ما تعرضت الأهداف الحيوية، وعناصر القوة الروسية على ، اختلاف مكوناتها ، لهجوم نووي مضاد، عندها سيكون الرد الروسي نووياً انتقامياً وواسع النطاق. هذا المبدأ كانت قد أقرته العقيدة العسكرية الروسية عام ١٩٩٧ والتي جازت لروسيا اللجوء الى استخدام السلاح النووي للرد فقد على ( عدوان مسلح يشكل تهديداً لوجود روسيا بالذات). المبدأ الثاني هو ، التصعيد المتدرج ، بدءاً من الحرب التقليدية وصولاً إلى مستوى الحرب النووية. وبما ان الحرب التقليدية ستدار بأسلحة ذكية ذات قدرات تدميرية عالية، تستهدف مراكز القيادة والسيطرة وعصب القوة الصناعية والاقتصادية ، فضلاً عن قوات الميدان ، فان العقيدة العسكرية الروسية لا تستبعد أن تكون الحرب النووية امتداداً للحرب التقليدية. ويبدو أن هذا المبدأ حظي بثبات على ما جاءت به العقيدة العسكرية السوفيتية التي كانت تشكك في مصداقية المبادئ التي تحكم الحرب التقليدية بينها وبين الولايات المتحدة.

٣) ومع ذلك، لا تسقط العقيدة العسكرية الروسية الافتراض الأكثر قبولاً لمشاهد الحرب المستقبلية هو أن تأخذ صيغة الحرب التقليدية ، أي الحرب التي تدار بأسلحة تقليدية إلا أنها تتمتع بخصائص تقنية متطورة ( الحروب التكنو- معلوماتية) إذ من الممكن إحراز انتصارات في بداياتها إذا ما تمت إدارتها بفائنية عالية لتأتي بشار انتصار سياسي . وعليه فتمت العقيدة العسكرية الروسية بالتطور المذهل في تكنولوجيا السلاح والتي أدت إلى ثورة في الشؤون العسكرية، وخصوصاً في مجال الأسلحة الذكية الجوية والصاروخية عالية الدقة في التصويب، وشديدة الأثر في التدمير.

وكما سبقت الإشارة ، ان الثورة التكنو- معلوماتية في مجال التسلح ، أحدثت تغييراً ملحوظاً في النظرية العسكرية، ولم تكن العقيدة العسكرية الروسية بعيدة عن



تأثيرها لتجري مراجعة لمنظومة أسلحتها الجوية والصاروخية ومنظومة القيادة والسيطرة ، والأهمية الفائقة لعناصر الطاقة الموجهة ، ومنظومة الأسلحة الليزرية والألكترونية . وعلى هذا تدرك العقيدة العسكرية الروسية أن الحروب التقليدية ، وفق هذه المعطيات ستكون بعيدة عن الثوابت التي حكمت عقيدة السوق العسكري في العصر الصناعي ، والتي تختلف عن تلك المبادئ التي بدأت تتحكم فيها وتعمل على إعادة صياغتها بما ينسجم مع العصر التكنو- معلوماتي، ذلك أن إحراز النصر في الحروب والمعارك العسكرية الحديثة لم يعد مقتصراً على الكم المستخدم من الأعداد البشرية والمعدات العسكرية، بقدر ما أصبح معتمداً على نوعية الأسلحة والمعدات العسكرية وما تتمتع به من خصائص تكنولوجية متطورة.

ومن هنا جاء اهتمام القيادات العسكرية الروسية على ضرورة بناء فكر عسكري ، سوقي وتعبوي، قادرة على استيعاب ما أفرزته الثورة التكنو - معلوماتية في المجال العسكري وشؤون التسليح. وعليه أنصرف التركيز على تأمين المتطلبات الآتية:-

أ . بناء قوة عسكرية متوائمة مع العصر التكنو-معلوماتي ، وتتمتع بجاهزية قتالية توفر لها قدرة عالية على مواجهة أنماط من التحديات ، وبمختلف أنواع الأسلحة التقليدية والنووية.

ب . تأمين منظومة قيادة وسيطرة تكون قادرة على ادارة الحروب الالكترونية.

ت . تحقيق تفوق نوعي في منظومة الأسلحة الحيوية والصاروخية. وبما يؤمن النصر الحاسم في أي حرب تخوضها روسيا الاتحادية.

ث . الاعتماد على المنصات الفضائية ومنظومة الأقمار الصناعية لمسح ورصد مسارح العمليات.

ج . تأمين وسائل الانتشار السريع براً وبحراً في مختلف مسارح العمليات ، سواء كان ذلك ضمن الحدود الإقليمية لروسيا الاتحادية ، أو في مناطق تقع خارجها.

والخلاصة التي تخرج بها، ان العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية باتت تركز بالدرجة الأساس على بناء القوات المسلحة، وخصوصاً منظومة أسلحتها الاستراتيجية لتأمين غرضين:-

٥٦ تحقيق ردع فعال يوفر ضمانات كافية لسلامة المصالح الحيوية والاستراتيجية للدولة الروسية.

٢٠. إذا ما فشلت وظيفة الردع عن تأمين أغراضها وتحول الردع إلى عقاب فإن القوة العسكرية الروسية وبشقيها التقليدية والنووي، عليها أن توفر ضمانات وافية وأكيدة لتحقيق النصر في أية حرب تخوضها مستقبلاً.

ومما تجدر الإشارة إليه أن القيادات الروسية ، وفضلي إطار رؤيتها الاستراتيجية ، ما تزال تشكك بطبيعة ومضمون الاستراتيجية الأمريكية التي ترى فيها استراتيجية ما تزال محكومة بطابع هجومي، وإنها ترمي إلى هيمنة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي.

إن القيادات الروسية لديها قناعات قوية على أن الولايات المتحدة مصممة على إنشاء ونشر منظومة الدفاع ضد الصواريخ الأمر الذي سيترب عليه نتائج لا تغفل القيادات الروسية طبيعة مخاطرها الاستراتيجية، إذ أنها ستؤدي

أولاً : إلى زيادة هيمنة الولايات المتحدة ، وإلى اعتمادها سياسة القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أغراض أو أهداف سياسية، ليس ازاء روسيا فحسب ، وإنما ازاء تلك الدول التي لا تملك المقدرة الدفاعية التي تسمح لها بالرد، أو إيجاد نوع من الردع المتوازن.

ثانياً : إن تبني الولايات المتحدة هذه المنظومة ( منظومة الدفاع بالصواريخ ) يعني أن روسيا ، وربما الصين أيضاً والدول الأخرى التي تملك الصواريخ الاستراتيجية، سوف تتخذ الإجراءات الضرورية لتجاوز المنظومة الأمريكية ، أو على الأقل تحييد فاعليتها، مما يعني الدفع باتجاه عملية سباق تسليحي للمنظومات الدفاعية أو الهجومية . وهذا سيطل بدوره الأسلحة التقليدية والقوات العسكرية التقليدية.

ثالثاً : إن الأمريكيين يسعون إلى جذب حلفائهم إلى منظومتهم الدفاعية. ومثل هذا الأمر يعني في حقيقته ان هناك محاولات لنشر منظومة الدفاع نحو الشرق بالتحالف مع اليابان، ومثل هذا التطور يكون بمثابة النسق الأول بهدف إعتراض الصواريخ الروسية والصينية عند انطلاقها . كذلك، فإن المغزى الأمريكي من وراء هذه الاستراتيجية، أي استراتيجية نشر الصواريخ الدفاعية الأمريكية ، إغراء الأوربيين وإقناعهم بأن المسعى الأمريكي في هذا الإتجاه من شأنه أن يوفر لهم حماية دفاعية ضد أخطار صاروخية يكون مصدرها روسيا. هذا بدوره سيكون نسقاً آخر موجهاً ضد الصواريخ الروسية أيضاً.

وكذلك يخطط الأمريكيون وفق الرؤية الروسية للخروج إلى الفضاء وجعله فضاءً مسلحاً ، كما يخططون أيضاً لنشر منظومة الدفاع الصاروخية فوق سفنهم. وبهذا ستكون هناك منظومة صاروخية، دفاعية هجومية، واسعة النطاق ومتعددة الأنساق غرضها تطبيق روسيا والصين، وكذلك توفير الرقابة على كل دولة وعلى كل مجموعة صواريخ. ومن الطبيعي ألا تبقى هذه العملية خارج دائرة اهتمام روسيا وغيرها من الدول الاخرى، الأمر الذي سيفتح المجال أمام سباق التسلح من جديد. كما سيقود ذلك إلى إنتقال عملية سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، كما إلى المحيطات. ومثل هذه السياسات ستقود إلى خلق مشكلة عالمية تؤدي إلى إهتزاز الإستقرار والأمن الدولي.

من ناحية أخرى ، يختلف الروس عن الأمريكيين في نظرهم إلى الأمن. ففي الوقت الذي يسعى فيه الأمريكان لبناء أمنهم وأمن حلفائهم من خلال تعزيز الأحلاف العسكرية، والمثابرة لإنشاء منظومة صواريخ دفاعية، وإقامة أحلاف أمنية مغلقة، فإن روسيا تسعى إلى بناء الأمن بطريقة مغايرة قوامها التعاون وتعزيز الثقة من خلال التعاون الأقليمي بين الدول لدرء التهديدات المشتركة كالأرهاب مثلاً ، والعمل على حل وقهدنة النزاعات الاقليمية من خلال توظيف الامكانيات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والسلمية ، بما يؤدي الى توفير أجواء تعزز الثقة وتخفف التوترات وتحل النزاعات.

إذن ، طبيعة الاختلاف بين الاستراتيجية الروسية والاستراتيجية الأمريكية لضمان الأمن وتحقيق الاستقرار على الصعيد الدولي تكمن في إن الأولى، الاستراتيجية الروسية، تذهب الى ضرورة إتباع الوسائل السياسية والدبلوماسية ، والتعاون المشترك لحل المشكلات التي تسهم في إثارة المصادر والتي تهدد الأمن والاستقرار سواء كان ذلك على



الصعيد الدولي او الأقليمي . في حين إن الاستراتيجية الأمريكية، أو النظرة الأمريكية، تذهب إلى أن الأمن والاستقرار الدولي لا يتحققان إلا بجمهة واسعة من التحالفات العسكرية تقودها الولايات المتحدة بهدف التصدي للمشكلات ومصادر التهديد القائمة والمختلة. وإن القوة العسكرية، سواء باستخدامها أو التهديد باستخدامها ، يمكن أن تنجز وظيفة على قدر كبير من الفاعلية في هذا الميدان.

## الفصل الحادي عشر

### الاستراتيجية الأمريكية

عند دراسة الاستراتيجية الأمريكية ، ثمة ملاحظتان أساسيتان تسترعيان الانتباه، الأولى هي ، إن الجدل الاستراتيجي الذي صيغت في ضوءه الاستراتيجية الأمريكية، وبالتالي عقيدتها العسكرية إبان الحرب الباردة ، والمتأثر بالكم الهائل لترسانة الأسلحة النووية ، وما تمتعت به من خصائص تقنية، وما قادت إليه من استراتيجيات رادعة ، هذا النمط من الجدل الاستراتيجي طرأ عليه تعديل نوعي . فالفكر الاستراتيجي العسكري الأمريكي ، وفي ضوء الكتابات والتحليلات الأمريكية، يبدو اليوم أنه غير منشغل كثيراً بفروض حروب تستخدم فيها الأسلحة النووية، بقدر ما أخذ الاهتمام يتركز على أنماط من الحروب تدار بأسلحة تقليدية تنطوي على قدر عالٍ من الكفاءة التكنولوجية. وهذا التحول في نمط التفكير الذي كان سائداً في فترة الحرب الباردة مرده تراجع جدلية الحرب النووية، وذلك بفعل تراجع فاعلية التغير الأيديولوجي بعد غياب الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى لها من القدرة ما يؤهلها لأن تفرض تحديات نووية على قدر عالٍ من الوثوق والمصادقية.

وعليه ، فبزوال الاتحاد السوفيتي ، تراجعت أهم أداة في مواجهته وهي الأداة النووية . وحتى البعض من القوى الدولية التي كانت تعدّ ، وفي مرحلة تاريخية معينة ، خصماً عقائدياً للولايات المتحدة، كالصين مثلاً ، فإنها أخذت تكيف مضامين عقيدتها السياسية وتوجهاتها الأيديولوجية بما يتوافق مع حقائق مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

الملاحظة الثانية وهي، إن الاستراتيجية الأمريكية، ورغم تغيّر توازنات القوة في البنية الهيكلية للنظام الدولي وبالشكل الذي ضمن للولايات المتحدة إنفراداً متميزاً، فإن هذه الاستراتيجية كانت وما تزال تبدي ميلاً واضحاً ونزوعاً قوياً إلى تبني أسلوب ردع فعال يظهر قدرة الولايات المتحدة وتصميمها على استخدام قوتها العسكرية إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية إلى الخطر. أي إن السمة المميزة لمنهج التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجمع بين التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو استخدامها فعلاً، إذا ما تحول التهديد إلى أسلوب عمل، أو طريقة في التعامل لإنزال العقاب في المساس بالمصالح الحيوية ، أو عند تعرضها لتهديدات جديدة.

وتكشف لنا الخبرة التاريخية إن هذا الأسلوب ، المنطوي على قدر واضح من التعنيف، رافق الاستراتيجية الأمريكية منذ النصف الثاني من القرن العشرين . إذ تكاد لا تخلو أية

إدارة من الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة عن تبنيها لنمط من مبادئ العمل الاستراتيجي المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد باستخدام القوة المسلحة . ففي عهد (ترومان) تبت الإدارة الأمريكية استراتيجية الإحتواء، وفي عهد الرئيس (آيزنهاور) تبت الإدارة الأمريكية استراتيجية الانتقام الشامل، وفي عهد ( كندي ) كانت هناك استراتيجية الاستجابة المرنّة، وفي عهد (جونسن) تبت الإدارة الأمريكية استراتيجية التدمير المؤكّد، أما في عهد (نكسن) كانت هناك استراتيجية العامودين أو الحروب بالوكالة، وتبنى ( كارتر) بعد ذلك إستراتيجية التدخل المباشر والانتشار السريع، وفي عهد ( ريغان) تبت الولايات المتحدة استراتيجية حرب النجوم والدروع الفضائي وعندما تولى ( بوش الأب) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية رفع شعار النظام الدولي الجديد واستراتيجية تكيف بقية الدول الكبرى الاقليمية مع الواقع الدولي الجديد، وفي عهد ( كلنتون) كانت هناك استراتيجية الإحتواء المزدوج لبعض الأنظمة التي ترى فيها الولايات المتحدة ما يهدد مصالحها ، وفي عهد ( بوش الأب) تبت الإدارة الأمريكية استراتيجية الضربة الوقائية أو الدفاع الوقائي ومحاربة الارهاب.

وربما يكون الدافع من وراء تبني مثل هذه الأنماط من الإستراتيجيات هو طبيعة الواقع الدولي والإقليمي سواء كان ذلك أثناء الحرب الباردة أو بعد انتهائها بعد زوال الاتحاد السوفيتي وبقاء الولايات المتحدة كقوة قائمة في النظام الدولي وما رافق ذلك كله من إتساع الحيز الجغرافي لمفهوم المصالح الحيوية ، مما يفرض على الولايات المتحدة تبني إستراتيجيات مختلفة لمواجهة أنماط متعددة من التحديات.

إن السؤال الذي يطرح هنا ، ما هي طبيعة المصالح الحيوية الأمريكية التي تستوجب إستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها دفاعاً عنها؟

في الحقيقة، أن مفهوم المصالح الحيوية الأمريكية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرؤية الأمريكية لمسألة الأمن القومي الأمريكي ، وبالتالي فهو يرتبط بالعقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية . وعلى الرغم من الصعوبة الواضحة في تحديد ماهية المصالح الحيوية الأمريكية المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، إلا إذا كانت هذه المصالح عالمية الانتشار ، وعندها يكون الأمن القومي الأمريكي ، وبالتالي المصالح الحيوية الأمريكية هما كذلك ينطويان على إمتدادات عالمية.



وفي الواقع ، فإنه بعد غياب الاتحاد السوفيتي ومحدودية الروادع النووية الدولية ( كالصين وروسيا الاتحادية ) ، أصبح من الضروري ، بالنسبة للكثير من منظري سياسة الأمن القومي الأمريكي، إعادة التفكير فيما يتعرض له الأمن القومي الأمريكي من مخاطر . ومن الناحية الفكرية - التنظيمية ، يمكن ترتيب المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي الى ثلاثة مستويات مرتبة ترتيباً تنازلياً من أكثرها خطورة إلى أقلها خطراً.

المستوى الأول : ويشمل المخاطر التي تهدد وجود الولايات المتحدة ، وكانت متمثلة بالاتحاد السوفيتي ، والقوى المرشحة كبدايل له كالصين ، وروسيا الاتحادية.

المستوى الثاني : ويشمل المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية ، وهو المستوى الأكثر احتمالاً ، وفق المنظور الاستراتيجي الأمريكي، وميدانها العملياني هو آسيا والحالات الرئيسية التي تمثل هذا النمط من المخاطر هي، الصين، روسيا الاتحادية، شبه الجزيرة الكورية ، منطقة آسيا الوسطى ، منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي.

المستوى الثالث : فيشمل مناطق لا تهدد الوجود والمصالح الأمريكية تهدداً مباشراً ، إلا أن وجودها يعتبر (مقلقاً) من الناحية الأمنية وينبغي التحسب لها، مثل منطقة ( البلقان ، الصومال، السودان ، هايتي، رواندا).

ولوقمنا بفحص المستوى الأول من التهديدات ، لوجدنا ليس ثمة قوة يمكن أن تهدد الوجود الفعلي للولايات المتحدة لإعتبارات عديدة منها:

(١) تلاشي مبدأ حتمية الصراع المؤدلج عقائدياً، وتلاشي مبدأ حتمية إزالة الغير بالقوة العسكرية بما فيها استخدام الأسلحة النووية.

(٢) أنه حتى القوى النووية الرئيسية التي تعد بدائل نووية للاتحاد السوفيتي كالصين وروسيا الاتحادية ، فإن هذه القوى لا يستقر في منطق تفكيرها أن تكون بدائل فعلية للاتحاد السوفيتي ، وتدخل حلبة الصراع مبنية على تبني إستراتيجيات عنيفة وتحديات خطيرة ترتقي إلى مستوى تهديد الولايات المتحدة بالسلح النووي، أو أن تعلن عن قدرتها الدخول في مجابهة نووية معها. وقد انعكست هذه الحقيقة في مناسبات عديدة لتؤكد محدودية رادعها النووي، أو عجزه عن تأدية وظيفته في ردع الولايات المتحدة وثنيها عن القيام ( بأعمال غير مرغوب فيها) في مناطق عديدة من العالم منها منطقة الخليج العربي ، كوسوفو، أفغانستان ، والحرب

الأخيرة على العراق ٢٠٠٣، في الوقت الذي تعد فيه هذه المناطق حيوية من الناحية الجيوستراتيجية ، سواء بالنسبة للصين أو روسيا الاتحادية.

(٣) لو نظرنا إلى القوى الفاعلة في النظام الدولي الراهن ، وبسبب من غياب المعطى الأيديولوجي المضاد، وبسبب من كون العديد من هذه القوى تدين بنفس الأيديولوجية التي تحملها الولايات المتحدة، لوجدنا أنها قوى متنافسة أكثر من كونها قوى متصارعة. صحيح أننا لا نستطيع نكران وجود خلافات فيما بينها، وعلينا الإقرار بها، إلا أن هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية يصعب وصفها بأنها خلافات أيديولوجية ، أو مذهبية - عقائدية ذات طبيعة تصارعية . وبالتالي فإن السمة الغالبة التي تتميز بها قواعد إدارة العلاقات بين هذه القوى هي سمة التنافس وليس الصراع.

وعليه، فإن الواقع الدولي الراهن يؤشر لنا ان هذه القوى أخذت تبتعد كثيراً عن الحدود التي تكون فيها رهينة القوة العسكرية حيث لا خيار إلا الخيار العسكري، وبدأت تدرك حجم الدمار والخسائر الفادحة والناجمة عن لا عقلانية القرار السياسي بالاحتكام إلى القوة العسكرية لحل مشاكلها معطية بذلك أرجحية كبيرة عند المفاضلة لقنوات العمل السياسي والدبلوماسي . ومثل هذا التوجه في سياسات هذه القوى والذي أخذ يتزع بشدة نحو عقلنة أهداف سياستها الخارجية ليأخذ بها بعيداً عن خطوط الجأمة والصدام المسلح عبر عنه وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق عام ١٩٩٤ بالقول: (( أقمنا في أمريكا الشمالية وأوروبا منطقة سلام يمكن أن نقول بثقة أن الحرب فيها هي حقاً غير معقولة ، لكن هذا لا يمنع من قيام حروب في بلدان غير أوربية من المناطق البعيدة))<sup>(١)</sup>

وعلى هذا ، يبدو من الصعوبة بمكان أن نتصور اندلاع حروب بين القوى الفاعلة والرئيسية على غرار الحروب التي كانت تدور في القرن التاسع عشر، أو حتى على غرار الحرب العالمية الأولى والثانية. وحتى في مرحلة الحرب الباردة، عندما بلغ الصراع الأيديولوجي ذروته بين المعسكر الإشتراكي والمعسكر الرأسمالي ، فإن الأزمات الحادة ، والتي كان من الممكن أن تقود بأطرافها إلى مجاهات مسلحة ، فأما كانت تدار وفق ضوابط معلومة ومحسوبة، وفي هامش من العقلانية حتى لا تصل بأطرافها إلى نهاية مأساوية.

مانريد أن نصل اليه هو أن الولايات المتحدة، وضمن المستوى الأول من المخاطر والتحديات فإنه لم يعد هناك ما يهدد أمنها ووجودها بصورة جدية . لذلك انصرف اهتمامها الأمني إلى المستوى الثاني من المخاطر التي تهدد مصالحها الحيوية، ولا تمثل أطراف هذا التهديد

ومصادرة قوى نووية أو رئيسية . ومثل هذه القوى ، أو مصادر التهديد ، متواجدة في مناطق متعددة من العالم ، حيث تتقاطع الولايات المتحدة معها تقاطعات حادة لأسباب سياسية- أمنية ، أو اقتصادية - حيوية ، أو الأثنين معاً ، وذلك في ضوء تقديراتها وطبيعتها مدركاتها لأمنها القومي ومصالحها الحيوية ، والتي غالباً ما توصف بأنها غامضة وفائقة ، أو أنها تخضع لتكليف المنطق الدرائعي كحقوق الإنسان ، وضرورة تعميم النموذج الديمقراطي ، ومقتضيات ( الشرعية الدولية ) ومكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومتطلبات الحفاظ على الأمن الإقليمي، وهي على الجملة موضوعات تنطوي على مغاز ومسوغات سياسية كافية تدفع بالولايات المتحدة للقيام بعمليات عسكرية سواء بمفردها، أو بالتحالف مع غيرها . كما وأن متطلبات المصلحة القومية أو المصالح الحيوية وضمنان مصادر الطاقة والنفط والموارد الأولية لا تقل أهمية لأن تكون سبباً يحمل الولايات المتحدة للأقدام على أعمال عسكرية بهدف ضمائها والسيطرة عليها. كما حصل في حرب الخليج الثانية والثالثة، وفي كوسوفو وأفغانستان، وربما هناك مناطق ودول أخرى بانتظار نتائج مماثلة.

وبقصار الجمل ، أن بعض القوى والمناطق الإقليمية أصبحت تشكل ساحة استراتيجية شبيهة بفترة الحرب الباردة ، أي أنها تشكل تهديدات واضحة وداهمة للولايات المتحدة ، وهذا يفرض عليها القيام بردعها ، ليس بقوة نووية ، إنما بقدرات عسكرية تقليدية ذات خصائص تقنية فائقة ومتطورة وعلى قدر عال من الجاهزية القتالية.

ولما كانت الاستراتيجية الأمنية التي صممت للتعامل مع أخطار الحرب الباردة غير ملائمة الآن للتعامل مع ما يتعرض له أمن الولايات المتحدة من مخاطر، أصبح لزماً على مؤسسة الأمن القومي الأمريكي أن تصوغ استراتيجية أمنية تتناسب مع مكانتها الدولية، وسياساتها باتجاه الهيمنة والانفراد. ولتأمين هذا المطلب، كان على الولايات المتحدة إعادة التفكير بنمط تخطيطها الاستراتيجي الأمني أولاً، وإعادة هيكلة قواها العسكرية وفق عقيدة عسكرية تؤمن لها القدرة على مواجهة التحديات والخصوم الجدد ثانياً.

#### أولاً - إعادة التفكير بنمط التخطيط الاستراتيجي الأمني :

فرضت أوضاع ما بعد الحرب الباردة، وغياب الخطر المركزي المتمثل بالاتحاد السوفيتي على مؤسسة الأمن القومي الأمريكي أن تجري عملية إعادة تقويم للمحاور التي تشكل مصادر تهديد أمنية للمصالح الحيوية الأمريكية . وبأني في مقدمتها:



١ . منطقة آسيا الوسطى: إذ هي تمثل الحلقة الأكثر وهناً في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي في منطقة آسيا، وبالتالي فإن السيطرة عليها بصيغة تواجد عسكري ، أو إقامة تحالف مع حكومات موالية بما يؤمن للولايات المتحدة أوضاعاً استراتيجية على قدر كبير من الأهمية. وهنا تبرز أهمية أفغانستان في الاستراتيجية الأمريكية، إذ هي تمثل منطقة اقتراب مباشر لقوى الفاعلة والنووية في آسيا ، كالصين ، وروسيا، الهند، الباكستان، إيران ، فمن خلالها يمكن ممارسة الضغط على روسيا ، كما تعتبر الحلقة الأخيرة في سلسلة حصار الصين، القوة الآسيوية المحتملة لمناوئة الولايات المتحدة . فضلاً عن ذلك فإن منطقة آسيا الوسطى ، وبضمنها منطقة قزوين تنطوي على إمكانات وموارد أولية (نفط وغاز طبيعي) بما يؤهلها لتكون بديلاً استراتيجياً لمناطق تقليدية في ميدان توفير الطاقة كمنطقة الخليج العربي. كما يمكن استثمار موارد الطاقة (النفط والغاز) في عمليات الضغط والمساومة مع القوى الآسيوية التي تعتمد في تأمين احتياجاتها من الطاقة على هذه المنطقة. يضاف إلى ماتقدم ، أن منطقة آسيا الوسطى تمثل مفصلاً حيوياً في شبكة المواصلات التي تربط أجزاء مهمة مع بعضها في الأقليم الآسيوي. وبالتالي فإن التحرك المكثف ، السياسي، والعسكري، للولايات المتحدة تجاه أفغانستان ، لا يعني بالضرورة توفير حلول لهذه الأزمة الإقليمية ، بقدر ما يكون مدخلاً رئيسياً لتحقيق مصالحها الحيوية.

٢ . منطقة شرق وجنوب شرق آسيا: حيث يعتبر توفر السيطرة الأمنية عن طريق التواجد العسكري والقوى الحليفة للولايات المتحدة فيها ضرورياً لتطويق القوى الآسيوية الناشطة في الاقليم الآسيوي من جهة الشرق وجنوب شرق آسيا.

٣ . منطقة الخليج العربي: حيث تحتل مكانة جيوسراتيجية على قدر كبير من الأهمية، فهي نقطة الربط بين الجزء الجنوبي الآسيوي وأوروبا ، فضلاً عن مكانتها النفطية كمصدر على قدر كبير من الأهمية لضمان ما تحتاجه أمريكا والدول الصناعية الغربية بما فيها اليابان من النفط.

٤ . ضمان أمن إسرائيل ودعم مكانتها المتفوقة في معادلة الصراع العربي- الإسرائيلي، وهي مسألة باتت من البديهيات التي لا تحتاج الى شروح مطولة، فثمة ترابط جدلي بين أمن إسرائيل وأمن ومصالح الولايات المتحدة ، وبالتالي يعد ضمان أمن إسرائيل المدخل الرئيسي لضمان المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة العربية برمتها.

٥٥ . تكثيف العمل السياسي والدبلوماسي المدعم بالقوة العسكرية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك لمقاومة الإرهاب ومحاربهه أينما وجد، باعتباره يمثل أكثر التحديات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية ، ليس على صعيد مصالحها الحيوية في الخارج، إنما أيضاً على صعيد المجتمع الأمريكي ومؤسساته الرسمية.

### ثانياً- الاستراتيجية الأمنية والعقيدة العسكرية

هذا النمط من التفكير الأمني، الذي جاءت به مؤسسة الأمن القومي الأمريكي، تمت صياغته في وثيقة تحمل عنوان ( استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية )<sup>(٢)</sup> صدرت في العشرين من أيلول عام ٢٠٠٢. وتضمنت هذه الوثيقة مبادئ العمل والإعداد لاستراتيجية جديدة تحل محل الاستراتيجية الأمريكية التي كانت معتمدة طيلة فترة الحرب الباردة ، كالردع النووي، والقدرة على التدمير بالضربة الثانية... الخ . إذ أصبح البديل العملي للتعامل مع الأخطار والتحديات الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتمثل بتبنى استراتيجية جديدة وهي استراتيجية الدفاع الوقائي.

والفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية مفادها أن على الولايات المتحدة السعي الحثيث لإجهاض التطورات والقوى المنذرة بالخطر قبل أن تصبح في حاجة الى علاجات حاسمة، حيث جاء في الوثيقة ما نصه (( أنه بحكم الحاجة للدفاع عن النفس، سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أي تهديدات ناشئة قبل أن تتبلور بشكلها الكامل ))<sup>(٣)</sup>

أولى المبادئ التي تقوم عليها استراتيجية الدفاع الوقائي هي فكرة الردع المبكر، والتي تذهب إلى خلق قناعة لدى الخصوم القائمين أو المحتملين ، أن أي عمل يمكن أن يقدموا عليه ويمس أمن الولايات المتحدة في الداخل، أو يهدد مصالحها الحيوية في الخارج، فإنه سيواجه بضربات وقائية وبدون سابق إنذار. هذا يعني أن الولايات المتحدة ستعمل على تغيير أوضاعها من النمط المستكن الى نمط التعرض بالهجوم عن طريق توجيه ضربات وقائية - استباقية بهدف تأمين الدفاع عن النفس.

المبدأ الثاني الذي تقوم عليه هذه الاستراتيجية هو مبدأ الضربة الاجهاضية- الاستباقية التي تضمن عنصر المبادرة بالهجوم والمفاجئة به من أجل تدمير الخصوم اذا حاولوا القيام بأعمال غير مرغوبة من شأنه المساس بأمن الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية.

ولتأمين سياقات عمل تضمن سلامة الوظيفة التي تضطلع بها هذه الاستراتيجية، كان على الولايات المتحدة توفير مبدئين استراتيجيين الأول هو، الانتشار الاستراتيجي بقواتها العسكرية العاملة، لتتواءم مع المصالح الحيوية التي تشمل العالم كله وأقاليمه المختلفة، والثاني هو توفير الدعم والغطاء الاستراتيجي لعمل القوات الصديقة والحليفة عسكرياً . وعلى مستوى المبدأ الأول ( الانتشار الاستراتيجي ) عملت الولايات المتحدة الأمريكية على نشر قواتها العسكرية خارجياً وبمختلف صنوفها القتالية ، إستناداً على قوة برية تتمتع بمجاهزة قتالية عالية ، وقوة بحرية عائمة ومتحركة ، وقوة جوية توفر الحماية اللازمة لعمل هاتين القوتين ، إضافة إلى مركز قيادة استراتيجية قادرة على إدارة العمليات العسكرية في كل مسارح العالم. يساند ذلك كله سلسلة من القواعد العسكرية الأمريكية والحليفة ، وحاملات الطائرات العائمة وقوة الصواريخ الباليستية التي تسند عليها القوة العسكرية الأمريكية الضاربة لإدارة عملياتها العسكرية الخارجية.

أما المبدأ الثاني ، فهو يقوم على أساس توفير الدعم العسكري للقوى الصديقة والحليفة، وأن يكون العمل القتالي الأساسي ملقى على عاتقها . وتمثل الحرب على أفغانستان والعراق النموذجين الحقيقيين لجوهر التطبيق العملي لهذين المبدئين.

من ناحية أخرى، أدى التطور التكنولوجي السريع إلى تطوير العقيدة العسكرية الأمريكية<sup>(٤)</sup>. إذا سعت المؤسسة العسكرية الأمريكية إلى توظيف الثورة التكنو-معلوماتية لخدمة أهداف الاستراتيجية العسكرية، وذلك بتطوير الكفاءة القتالية للأسلحة الجوية. وضبط أدائها العملي. ونظرية الاشتباك الآمن ما هي في الواقع إلا نتيجة لمثل هذا التوظيف . إذ انطوت هذه النظرية على تحول مهم في مجال الأسلحة المستخدمة بهدف توسيع مداها القتالي المؤثر، وزيادة قدرتها التدميرية . فمنظومات الأسلحة التقليدية التي تعتمد على التكنولوجيا المعلوماتية والأجهزة الكمبيوترية لم يعد مداها مقتصرأ على مسارح العمليات حيث تتلاحم القوات وتشتبك ميدانياً ، بل امتد أثرها المدمر إلى أهداف استراتيجية خارج نطاق النشاط الميداني أو التعوي للقوات المتحاربة لتصل الى داخل العمق الاستراتيجي للعدو. كما وأن هذا التوسع ، في نطاق المدى القتالي المؤثر ، يتم وفق منظومة معلوماتية تحقق نوع من التكامل والتزامن للعمليات الجوية والبرية والبحرية والقوات الصاروخية الضاربة بهدف القيام بهجمات تعرضية ضد نقاط القوة لدى العدو.

وهنا يكمن إستعراض ما بحوزة الولايات المتحدة من أسلحة توصف بأنها أسلحة ذكية:



## أولاً: القنابل الموجهة:

وهي من طراز (GB4) متعددة الأنواع (15) ، (29) ، (30)، (31)، (32)، (36)، (37) ، تحملها طائرات مختلفة الأصناف من طراز (B-52) ويبلغ مداها (٣٠) كم وكل هذه الأنواع من القنابل موجهة بالليزر ومسيطر عليها تلفزيونياً، وتستخدم مجموعات التوجيه حيث تتكون من حاسوب ومجموعة سيطرة تثبت في مقدمة الرأس المقاتل لتوصيل أوامر التوجيه . وتتميز هذه القنابل الموجهة والمحمولة بالطائرات بأنها شديدة الانفجار ولها قدرة كبيرة على إحداث الدمار، وهي تستخدم ضد أهداف متنوعة كالمباني والمنشآت ، الكبارى الجسور، اسلحة الدروع ، مراكز القيادة والسيطرة.

## ثانياً : الصواريخ الموجهة:

وهي من أنواع:

١- صاروخ توماهوك: تحمله وتطلقه سفن سطح وغواصات ، ويبلغ مداها القتالي أكثر من (١٠٠،١) كم وصاروخ توماهوك من طراز (c) له رأس وحيد شديد الانفجار ومتشظي.

أما الصواريخ من طراز (D) فلها رأس مقاتل حامل يحتوي على (١٦٦) قنبلة ثانوية، في (٢٤) مجموعة يمكن بعثتها لمهاجمة أهداف متعددة.

٢- صاروخ كروز : وتحمله القاذفة (B-52) ، وهو صاروخ طواف يبلغ مداه القتالي أكثر من (٥٠٠) كم له رأس مقاتل شديد الانجرار ومتشظي ، يطير إلى أهدافه بنظام البرمجة المسبقة في تعيين الموقع الجغرافي ، كما يرمج طيرانه على ارتفاعات ثابتة.

٣- صاروخ سلام (Slam) وهو صاروخ هجومي تحمله طائرات من طراز (B-52) و (F-16) له رأس مقاتل شديد الانفجار ، ويبلغ مداه (١٠٠) كم ، وهذا النوع من الصواريخ تستخدم فيه أنظمة كومبيوتر وبيانات مبرمجة لتحديد الأهداف الأرضية المراد تدميرها ، كما يتم السيطرة على مسار الصاروخ بأنظمة الفيديو لتوفير قدرة عالية في إصابة الأهداف بدقة متناهية. ونظام البيانات الكومبيوترية المجهز به هذا الصاروخ تسمح له بأن يطلق من طائرة ويتم متابعته وتوجيهه بواسطة طائرة أخرى عادة ما تتواجد خارج مسافة الخطر على بعد أكثر من (١٠٠) كم من الهدف.

٤- صاروخ مافريك طراز (AGM-65)، وهو صاروخ جو/ أرض متعدد الأغراض يبلغ مداه القتالي أكثر من (٣٠) كم تحمله طائرات — طراز (A-10) و(F-15) و(F-16) و(F-18). وهناك أربعة نماذج من هذا الصاروخ ، صاروخ مافريك (A) و(B) لهما توجيه كهرو بصري ، ومافريك (C) و (D) لهما توجيه بالأشعة دون الحمراء. وجميعها تعمل بنظام التوجيه الذاتي والتعرف على الأهداف قبل إطلاقها. ويمكن للصواريخ الموجهة بالأشعة دون الحمراء التعرف على أهدافها ليلاً ضمن مدى واسع للرؤية . وهذه الصواريخ يمكن إستخدامها ضمن أهداف أرضية وبحرية متنوعة كسلاح الدروع، الملاجئ ، مقرات القيادة والسيطرة ، القوارب والسفن البحرية ، محطات الرصد والانذار ، بطاريات الدفاع الجوي الصاروخية.

٥- صاروخ مافريك طراز (AGM-65G) ، وله رأس مقاتل شديد الانفجار ومتشظي تحمله طائرات من طراز (F-15) و(F-16) و(F-18) . وهذا الطراز يستخدم ضد أهداف أرضية وبحرية متنوعة.

٦- صاروخ مافريك طراز (AGM-65E) ، وهو صاروخ بعيد المدى موجه بالليزر ، تحمله طائرات من طراز (F-15) و (F-16) و(F-18) ، له رأس مقاتل شديد الانفجار ومتشظي ، وهو سلاح ليلي / ليلي ، مصمم للمسافة القريبة وللتوجيه الذاتي على أهداف أرضية محددة له.

٧- صاروخ (تاو) مضاد للدبابات ، يتم تتبعه بصرياً ، مزود برأس مقاتل شديد الانفجار ، يطلق من طائرات هليكوبتر.

٨- صواريخ هيل فاير، جو / أرض مضاد للدروع ، ويتوجه ذاتياً بواسطة الأشعة الليزرية المنعكسة من الهدف الذي يضاه بواسطة شعاع ليزر يطلقه الصاروخ المحمول على طائرات هليكوبتر نوع أباتشي<sup>(٥)</sup>.

وإلى جانب هذه الأسلحة الذكية، هناك منظومة الأقمار الصناعية، التي سبقت الإشارة إليها، إذ تقوم بمساندة مراكز القيادة والسيطرة عن طريق تزويدها بالمعلومات والحقائق الصورية لميدان المعركة لتوفير درجة عالية من السيطرة على مسارح العمليات.

هذا التقدم في المجال التكنو معلوماتي للأسلحة التقليدية والأجهزة والمعدات الفضائية ، أسهم في إعادة صياغة الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ، حيث كشفت خبرة الحروب التي

خاضتها الولايات المتحدة في عقد التسعينات من القرن المنصرم ( حرب الخليج الثانية ١٩٩١ في إطار التحالف الدولي، وحروب كوسوفا ١٩٩٩ في إطار حلف الناتو) والحرب ضد افغانستان والحرب ضد العراق عام ٢٠٠٣ كشفت عن جملة حقائق تشكل اليوم أساس العقيدة العسكرية للقوات المسلحة الأمريكية ومذهبها القتالي ويأتي في مقدمتها:

١. إعطاء أهمية فائقة لمبدأ الجسم العسكري لأية عملية عسكرية تشارك فيها القوات الأمريكية ، حيث يتعين تنفيذها في هامش زمني ضيق قبل أن يؤدي عامل الوقت، وفي ضوء خبرة الحرب الفيتنامية ، إلى استنزاف منظم للموارد الإقتصادية والعسكرية والبشرية ، وإلى تآكل الدعم السياسي للعملية أو إعطاء فرصة لوسائل الإعلام لتغيير المسار الاستراتيجي للسياسة الأمريكية . ومن هنا يتضح تركيز المذهب العسكري الأمريكي على عنصر السرعة في تخطيط العملية العسكرية بحيث تؤدي إلى إصابة العدو بالشلل التام بدلاً من خوض معركة استنزاف تركز على التدمير المادي فيكمله الاستراتيجي<sup>(١)</sup>.

٢. ولضمان فاعلية مبدأ الجسم السريع، تركز الاهتمام على الأسلحة والذخائر الذكية دقيقة التصويب كالقنابل والقذائف الموجهة بأشعة الليزر والصواريخ الموجهة فائقة الدمار، والمضادة للأشعاع الراداري ، والصواريخ بعيدة المدى ( صواريخ كروز) التي تستخدم لمعالجة أهداف بعيدة بدقة متناهية وبالتعاون مع الأقمار الصناعية وأجهزة الرادار المحمولة جواً في طائرات الانذار المبكر ( أواكس) .

٣. تركيز الجهد العسكري - العملياتي على ثلاث وسائل قتالية رئيسية ، يختص كل منها بتنفيذ مهام وأهداف عملياتية محددة. الصواريخ الباليستية والصواريخ التكتيكية (أرض/جو) و ( جو/أرض) ، وقاذفات القنابل الثقيلة من طراز (B-52) و (B-2) ، إضافة لقوة الطائرات القاذفة والمقاتلة من طراز (F-15) و(F-16) و(F-117) الشبح.

إن إدراك فاعلية هذه الأنماط الثلاث من وسائل القتال الرئيسية قاد إلى إستحداث مبدأ جديد في العقيدة العسكرية الأمريكية هو، مبدأ الاشتباك الآمن أو مبدأ الحرب عن بعد. ويقوم هذا المبدأ القتالي على فكرة تمكين القوات المهاجمة من تحقيق أهدافها العسكرية وتنفيذ هجماتها من مسافات آمنة باستخدام أسلوب التصعيد المتدرج في ضرب الأهداف ( ضرب أهداف عسكرية ميدانية ، ثم الانتقال الى معالجة أهداف داخل العمق الاستراتيجي للعدو)، أو أسلوب القصف المتزامن للعمليات العسكرية ( ضرب أهداف عسكرية ميدانية، وأهداف حيوية داخل العمق الاستراتيجي للعدو في وقت واحد)، وبما يضمن للقوات المهاجمة قدرة



عالية على التحكم بمسارح العمليات ، كما يضمن لها الابتعاد عن هجوم وسائل الدفاع الجوي المعادية.

لقد أتاح تنامي وتأثر الثورة التقنية العسكرية فرصاً للتفكير بترجيح خيار حروب تستخدم فيها أسلحة تقليدية ذات خصائص تقنية - معلوماتية على درجة عالية من الكفاءة القتالية تحقيقاً لمبدأ الحسم السريع لأية عملية عسكرية تشارك فيها القوات الأمريكية . والفكرة الأساسية التي أخذت تنهض عليها العقيدة العسكرية الأمريكية في هذا الإطار تذهب إلى أن مفاجأة العدو بصفة مستمرة بضربات حيوية وصاروخية ، سريعة ومتلاحقة ، من شأنه أن يخلق أوضاعاً عسكرية جديدة يصعب عليه مواجهتها، والتعامل معها، حيث تفقد قيادته توازنها مما ينتج عنه إهمار لخططه الدفاعية والهجومية بالكامل. وأن استمرار هذه الضربات السريعة والمتلاحقة تولد حالة غير مسيطر عليها من الفوضى والإرباك في البنية العسكرية للعدو تتزايد كلما تزايدت وتيرة العمليات الموجهة ضده ، وتنتهي باختيار شامل لمركز الثقل الرئيسي في بنيان منظمته العسكرية ، أي مركز القيادة والسيطرة. والصنف القتالي المؤهل لإنجاز هذه المهام هو القوة الجوية والصاروخية والأنظمة الفضائية وطائرات الإنذار المبكر (الأواكس).

هذا النمط من التفكير قاد إلى إستحداث ما يمكن وصفه بنظرية الحرب الجوية، وهي النظرية التي تفترض كما سبقت الإشارة إن السيطرة على الجو تتيح إمكانية عالية في السيطرة على المجال الأرضي ( مسرح العمليات) وإن مفتاح النصر في أي معركة يكون بيد الطرف الذي ينفرد بميزة التفوق جواً. ذلك أن التفوق في أسلحة الجو القتالية ( الطائرات القاصفة والمقاتلة بعيدة المدى، القنابل الليزرية ، الصواريخ الذكية) تكبد العدو خسائر فادحة بالنيل من أهدافه الحيوية داخل عمقه الاستراتيجي ، وتدمير قدراته العسكرية الدفاعية والهجومية باشتباك آمن ومن مسافات بعيدة قبل عمليات الاشتباك والتلاحم الميداني.

ومثل هذه الاستراتيجية تنطوي على مزايا عديدة منها، أن استراتيجية الذراع الطويلة تقلل من الإسهام القتالي للقوات البرية ، وبالتالي فهي تجنب الطرف المباشر بها من ما يمكن أن يترتب على إسهام قواته البرية من أعباء لوجستية وعمليات دعم وإسناد ميدانية واستنزاف مادي للقوات وأسلحة القتال البرية ( المشاة وأسلحة الدروع) . فضلاً عن أن هذه الاستراتيجية تتيح إمكانية عالية لتنفيذ الهجمات القتالية والتحكم بالأهداف المعادية عن بعد

متجنباً بذلك التعرض لهجوم وسائل دفاعات العدو الجوية ، حيث يتحول عندها مفهوم العمق الاستراتيجي الآمن الى عمق غير آمن.

وعلى هذا ، فإن التفوق في أسلحة الجو التقليدية ذات الخصائص التقنية المتطورة ، وبمساندة الأنظمة الفضائية ، أخذت تلعب اليوم دوراً تقريرياً في سير المعارك وتحديد نتائجها الميدانية قبل اشتباك القوات البرية وبمختلف صنوفها القتالية، تحقيقاً للغرض السياسي الذي تشن الحرب من أجله.

من ناحية أخرى، ارتبطت عقيدة الحرب الجوية وتعظيماً للنتائج المترتبة عليها، أو لضمان موثوقية عالية في أدائها القتالي ، ارتبطت بثورة المعلومات ، فهي تفترض، في إطار طروحاتها الفكرية، أن مركز الثقل الرئيس في أي منظمة عسكرية لم تابعة جهدها العسكري، وإدامة نشاطها الميداني ، يكمن في تصميم نظام معلوماتها، والذي يركز في نظم القيادة والسيطرة ( الوحدة القرارية)، وأن أية معركة لا يمكن أن تدار إلا عن طريق الربط والاتصال الوثيق بين منظومة المعلومات والوحدة القرارية المسؤولة عن إدارة العمليات العسكرية ومتابعتها وتوجيهها هو محصلة التقييم الإجمالي للمرحلة التي يتم فيها جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها ( منظومة المعلومات) حيث يتشكل إدراك الوحدة القرارية وتصورها لحقيقة الموقف عن سير المعركة . وهذا الإدراك هو الذي يدفع بالوحدة القرارية إلى إتخاذ القرار المناسب بشأنها. بمعنى آخر، إن المعركة عبارة عن سلسلة مترابطة الحلقات، تبدأ بمرحلة المراقبة وفيها يتم جمع المعلومات عن وقائع المعركة وتطورها، ثم تأتي مرحلة التحليل والتقييم ، وفيها تقوم القيادة أو الوحدة القرارية، بتكوين صورة ذهنية عما يدور حولها من خلال المعلومات التي حصلت عليها وتجمعت لديها ( منظومة المعلومات) للكشف عن مسار العملية ككل. وفي ضوء المرحلة الأخيرة يتم اتخاذ القرار بشأن أفضل البدائل المطروحة كخطة عمل ميدانية واجبة التطبيق.

وهذه السلسلة المتصلة الحلقات توضح طبيعة التفاعل بين الوحدة القرارية ، أو مركز القيادة والتحكم ، والبيئة المحيطة بها (ميدان المعركة) حيث تتم إدارة العمليات العسكرية. وبالتالي ، فإن منع العدو أو حرمانه من فرصة إتمام الاداء الوظيفي لعمل هذه السلسلة على نحو منتظم ، بقطع إحدى حلقاتها ، أو بتدمير مركز ثقله الرئيس ، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ترودي الوظيفة التحليلية لنظام القيادة وإفساد قدرته على التحليل السليم والتحكم في حركة المعلومات . وتحقيق مثل هذا الهدف الاستراتيجي يوكل أمر إنجازه الى الأسلحة الجوية والصاروخية ، حيث تقوم وباشتباك آمن مع العدو ، بتوجيه ضربات سريعة ومتلاحقة



تفقدته توازنه وتزيد من درجة إضطرابه وإرتباكه ، وتضعه تحت ضغط نفسي هائل ، الأمر الذي يقود بدوره إلى إهيار العمليات الحربية التي يدير بها تنظيمه العسكري.

وعليه ، فإن كثافة الجهد العسكري للحرب الجوية لا يستهدف ، في الواقع تحقيق أفضل معدلات استنزاف للقدرات المادية للعدو ، أو تدمير التجسيد المادي لقوته العسكرية ، إنما أيضاً ، وهذا هو الأساس ، إرباك وتدمير رؤية العدو للبيئة المحيطة به من خلال تخريب إنسياب المعلومات داخل بنيته العسكرية ، بحيث يصبح عاجزاً عن انتقاء المعلومات والبيانات السليمة ، وهذا يؤدي إلى تآكل التماسك الداخلي للمنظومة العسكرية بركيزتيها الأساسيتين ، منظومة المعلومات ، ونظم القيادة والتحكم.

هذه الأطاريج الفكرية لعقيدة الحرب الجوية هي التي تشكل اليوم أساس العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ترى أن عنصر النجاح في أية معركة تخوضها الولايات المتحدة يكمن في مبدأ تفوق منظومة أسلحة الجو القتالية ( الأسلحة الذكية والذخائر دقيقة التصويب والتوجيه ، الطائرات القاصفة والمقاتلة بعيدة المدى ، منظومة الأقمار الصناعية المساندة ) ، حيث تتم مفاجأة العدو ومجاهته بسلسلة متلاحقة من الضربات السريعة ، مما يؤدي إلى تشتيت جهده العسكري ميدانياً ، وإهيار شامل في هيكله التنظيمي استراتيجياً.

هذا يعني أن عقيدة الحرب الجوي أخذت تتمحور بالأعتماد على عنصرين الأول ، الدقة في توجيه وإدارة عمليات القوة الجوية والصاروخية الضاربة ضد مراكز ثقل العدو وأهدافه الاستراتيجية ، كمراكز السيطرة والقيادة ، ونقاط تركز قواته الميدانية بهدف شل قدرتها الدفاعية والهجومية ، وتدمير قدراته الصناعية وعصب حياته الاقتصادية . والعنصر الثاني يتمثل بتوفير التفوق في مجال المناورة لتغيير الأبعاد المكانية والزمانية من خلال تنسيق تحركات القوات الأمريكية الضاربة بغض النظر عن بعد مواقع تركزها خارج مسارح العمليات ، وفي هامش زمني ضيق بحيث تستطيع إقتحام مجاله الاستراتيجي ، ومن مواقع متباعدة وبسرعة فائقة تفوق قدرته على صياغة خطة محكمة للتعامل مع هذا الوضع المعقد.

مجمل هذه الأفكار التي جاءت بها عقيدة الحرب الجوية ، قادت إلى تغيير العديد من المسلمات التي بنيت عليها فكرة الحرب ذاتها كنشاط ميداني يركز بالدرجة الأساس على الجهد البشري والحركة الميكانيكية لصنوف الأسلحة القتالية. فالعقيدة العسكرية الأمريكية ، طيلة فترة الستينات والسبعينات ، وحتى منتصف الثمانينات من القرن المنصرم ، كانت مبنية على إفتراض مفاده أن الفوز في الحرب يأتي من تدمير مواطن القوة للعدو والتي



تتجسد في استنزاف ثم تدمير قدراته المادية. ومن ثم فإن الجهد الرئيس يجب أن يركز على التدمير ، كما أن محور اهتمام التخطيط العسكري يجب أن ينصب على كشف ثم إستهداف نقاط القوة للعدو بتوجيه أكبر قدر من القوة النارية ضدها.

ووفقاً لهذه النظرية ، يصبح التدمير ، على الأقل من الناحية النظرية ، هدفاً بحد ذاته ، وتتحول المنظومة العسكرية بكل صنوفها الى آلة تدميرية تخطط عملياتها حول المعركة لإحلال الدمار المادي بقوات العدو ميدانياً ، مع إعفاء مركز ثقله الرئيس ليوافقه الهزيمة عسكرياً ، حيث يتم فرض الإرادة السياسية عليه. عقيدة الحرب الجوية جاءت بافتراض معاكس، مضادة، العمل على كشف نقاط الضعف في بنية العدو وتفادي نقاط قوته بدلاً من مواجهتها مع التركيز على مركز ثقله الرئيس. هنا تكون هذه النظرية قد اختلفت في رؤيتها للمعركة فهي لا تراها كهدف في ذاتها ، وإنما كوسيلة لتحقيق هدف أشمل هو الوصول لمراكز ثقل العدو التي تقوم بتخطيط العملية العسكرية. وعلى هذا، فإن المقولة التي جاء بها (ب. ليدل) والتي تذهب الى ((أن الهدف الصحيح الوحيد للحرب يتمثل في تدمير القوى الأساسية للعدو في ساحة المعركة))<sup>(٧)</sup> ، تحولت وفق هذه الرؤية إلى أن الهدف الصحيح والوحيد للحرب يتمثل بتدمير البنية التنظيمية والهيكل القيادي المسؤول عن ادارة العمليات العسكرية (أو المسؤول عن إدارة الحرب ذاتها). ووفق المنطق الذي جاءت به هذه النظرية ، فإن القيمة العسكرية للمعركة لا تكمن في تدمير القدرات المادية للعدو، بل أن قيمتها العسكرية تكمن في أثرها الإجمالي على مسار العملية العسكرية ككل. فالتحول الفكري في إطار الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وعقيدة الحرب الجوية تتمثل بالانتقال من عقيدة حربية تسعى إلى تحقيق أقصى معدلات الاستنزاف عن طريق تدمير القدرات المادية للعدو إلى عقيدة حربية تستهدف مراكز ثقل العدو ومنظومته المعلوماتية بهدف إرباك العدو وتدمير عمليات تخطيطه العسكري وهدم بنيانه التنظيمي من الداخل.

وعلى هذا ، فإن الثورة التكنو معلوماتية لم تنعكس آثارها على عقيدة الحرب الجوية وإنما انعكست أيضاً ، على أساليب العمل ومناهج التفكير العسكري لتشكل الإطار الفكري والفلسفي للعقيدة العسكرية الأمريكية وبمختلف صنوفها القتالية في وقتنا الراهن.

## هوامش الفصل الحادي عشر

٠١ جاء هذا التصريح لوزير الخارجية الأمريكية الأسبق، وارن كرسنوفر ، في حديثه عن البنية الأمنية لأوروبا، في صحيفة:

New York Times, 7/5/1994./

٠٢ تعد هذه الوثيقة دليل عمل الاستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٢ والتي حلت محل الاستراتيجية الأمريكية في فترة الحرب الباردة ، للأطلاع أنظر:

Washington post, 17/Oct/2002.

٠٣ الملاحظ أن بواذر التفكير بهذا النمط من التخطيط الاستراتيجي لمفهوم الدفاع الوقائي يعود إلى عام ١٩٩٦ عندما وضع وليم بيري أفكاره الرئيسية حوله، راجع،

William J. Perry, Defense inane age of Hope, Foreign affairs , Vol.75. No.6, 1996.

٠٤ سبقت الإشارة إلى الكيفية التي أثرت بها الثورة التكنو معلوماتية على أنظمة التسليح التقليدية .

٠٥ أنظر فيما تقدم حول هذه الأنواع من الأسلحة:

Richard A. Gunkel, Space operation, Weapons Tactics and Training and space operation, Vol.4. of Gulf War air power survey, Ed, ELOT, A.Cohen, Washington, DC, 1993, P.V.

٠٦ راجع التفاصيل حول مبدأ الحسم السريع للعمليات الحربية:

John A. Warden, Theenmies asystem, air power Journal, spring , 1995, P.sI.

٠٧ نقلاً عن:

Jams W. Reed, The defense reform debate, Issue and analysis , The Johns Hopkins University press , 1984, p.88.